السودان في عهد ونجت

الإدارة الإنجليزية المصرية في السودان

١٨٩٩م - ١٩١٦م

تأليف: جبرائيل ووربيرق


ونجت سلاطين

ترجمه: الدكتور/ محمد الخضر محمد سالم
راجعه: الدكتور/ عثمان أبو زيد



الناشر



عاصمة التراث السوداني
2015

إن كتابة التاريخ بحيدة وعلمية بعيدة عن العاطفة والتحيز، من مقتضيات الكتابة الرصينة التي تتيح لنا القراءة الصحيحة لمعطيات واقعنا الذي هو مخاضات ذلك التاريخ، بما يشتمله من إشكالات ويزينه من مميزات، نؤسس حلولاً واقعية للإشكالات ونرسخ ونوطد صروحاً للمميزات، هذه هي الفائدة الكبرى المرجوة من قراءة التاريخ.

هذه المعاني يوفرها لنا هذا الكتاب، فكاتبه أجنبيٌ عنا فلا عاطفة تتملكه، وأصله رسالة علمية للحصول على درجة الدكتوراه في جامعة راسخة فعلميته مقطوع فيها، ومادته مراسلات ومكاتبات رسمية مأخوذة من مكتب الحرب بلندن وإرشيف السودان بجامعة درم، ومركز الدراسات الشرق أوسطية والإفريقية بلندن فأي غنىً تجده في غير هذه المواطن.

فالكتاب يعد مرجعاً مهماً عن الفترة ما بين (١٨٩٩-١٩١٧) وهي الفترة التي تولى فيها ونجت باشا إدارة السودان، وتلك الفترة خرج فيها السودان تواً من حروب داخلية وخارجية وعاش أطماعا خارجية في فشودة واللادو والحدود الحبشية ومجاعات طاحنة أنقصت الأنفس وخربت الزراعة وأعسرت التجارة، فعمل ونجت على الخروج من ذلك الواقع فمد السكك الحديدية والطرق النهرية وأقام ميناء بورتسودان ومشروع الجزيرة فأصبح السودان من الأصول الاقتصادية الفاعلة لبريطانيا بعد فترة قصيرة من إعادة الاحتلال التي شكلت عبئاً اقتصادياً على المستعمر.





السودان في عهد ونجت

الإدارة الإنجليزية المصرية في السودان

١٨٩٩م - ١٩١٦م

تأليف : جبرائيل واربيرق

السودان في عهد ونجت

الإدارة الإنجليزية المصرية في السودان

١٨٩٩م - ١٩١٦م

....

الناشر

كادوقلي

عاصمة التراث السوداني

....

تأليف: جبرائيل وربيرق

ترجمة: الدكتور/ محمد الخضر محمد سالم

راجعه: الدكتور/ عثمان أبوزيد

....

مطبعة تربل

Design & Artwork by
Hasmonica Graphics

....

الطبعة الثالثة
٢٠١٥

....

رقم الإيداع:
٢٠١٥/...

السودان في عهد ونجت

الإدارة الإنجليزية المصرية في السودان

١٨٩٩م - ١٩١٦م

THE SUDAN UNDER WINGATE

Administration in the Anglo-Egyptian Sudan

1899 – 1916

• •

تأليف : جبرائيل وربرق

Gabriel Warburg
Haifa University

Translated by:
Dr. Mohammed Al- Khadir Mohammed Salim

Revised by:
Dr. Othman Abu Zaid

ترجمة: الدكتور/ محمد الخضر محمد سالم

راجعه: الدكتور/ عثمان أبو زيد

• •

تقديم كادقلي عاصمة التراث

. . . .

إن كتابة التاريخ بحيدة وعلمية بعيدة عن العاطفة والتحيز ، من مطلوبات الكتابة الرصينة التي تتيح لنا القراءة الصحيحة لمعطيات واقعنا الذي هو نتاج ذلك التاريخ ، بما يشتمله من إشكالات ويزينه من مميزات ، نؤسس حلولا للإشكالات ونرسخ صروحا للمميزات ، هذه هي الفائدة الكبرى المرجوة من قراءة التاريخ .

هذه المعاني يوفرها لنا هذا الكتاب ، فكاتبه أجنبيٌ عنا فلا عاطفة تتملكه ، وأصله رسالة علمية للحصول على درجة الدكتوراه في جامعة راسخة فعلميته إذن مقطوع فيها ، ، ومادته مراسلات ومكاتبات رسمية مأخوذة من مكتب الحرب بلندن وإرشيف السودان بجامعة درم ، ومركز الدراسات الشرق أوسطية والإفريقية بلندن فأي غنىً تجده في غير هذه المواطن .

فالكتاب يعد مرجعا مهما عن الفترة ما بين (١٨٩٩-١٩١٧) وهي الفترة التي تولى فيها ونجت باشا إدارة السودان ، وتلك الفترة خرج فيها السودان تواً من حروب داخلية وخارجية وعاش أطماعا خارجية في فشودة واللادو والحدود الحبشية ومجاعات طاحنة أنقصت الأنفس وخربت الزراعة وأعسرت التجارة ، فعمل ونجت على الخروج من ذلك الواقع فمد السكك الحديدية والطرق النهرية وأقام ميناء بورتسودان ومشروع الجزيرة فأصبح السودان من الأصول الاقتصادية الفاعلة لبريطانيا بعد فترة قصيرة من إعادة الاحتلال التي شكلت عبئاً اقتصاديا على المستعمر .

وتكشف المراسلات التي حواها الكتاب روح استعلاء الإنجليز على شركائهم المصريين ومحاولات ونجت منع التدخل المصري في السودان لخوفه من قوة الروح الوطنية المصرية فأراد أن يحتفظ بالسودان لبريطانيا في حال تمرد مصر عليهم ، ولوأد أي تواصل مصري سوداني قد يمكن من تلك الروح القومية فقلل من إيفاد الطلاب السودانيين للتعليم في الأزهر وأنشأ كلية للقضاء ومنع دخول الصحف المصرية وشتت الجيش المصري في مديريات السودان.

والكتاب يفصل في تأسيس وتطوير الخدمة المدنية من الخريجين وبدايات السودنة والتعليم المهني والأساس ، ويعكس الكتاب الصعوبات التي واجهت التعليم في الشمال في بداياته المتمثلة في تخوف السودانيين من الدفع بأبنائهم خوفا من التنصير ، إلا أنه يكشف أيضاً إحجام الإنجليز عن نشر التعليم في الجنوب خوفا من انتشار الإسلام ويعكس سياساتهم لمكافحة الإسلام الذي كان قد وجد أرضاً خصبة له هناك فأطلقوا يد الإرساليات التبشيرية واستبدلوا الضباط المصريين المسلمين بإنجليز ولبنانيين مسيحيين مما أسس لقضية الجنوب مستقبلا.

وعن سياسيات ونجت الدينية أبان الكتاب التزامه في عدم التدخل في الشعائر الدينية واحترام مشاعر المسلمين ومنعه إعادة تأسيس الخلاوى والزوايا والأضرحة لأنها تمثل مراكز للتعصب الديني لديه ومنعه للتبشير في المديريات الشمالية المسلمة خوفاً من ردة فعل السودانيين والسماح له في الجنوب وتشجيع الإسلام السني على الصوفي إلى أن اندلعت الحرب العالمية الأولى فعدل من سياساته تجاه التصوف تدريجيا.

وألقى الكتاب الضوء على الحركات التي ادعت المهدية والعيسوية وتحدث عن تطور القضاء وإعادة الخارطة القبلية السودانية إلى ما كانت عليه إبان التركية السابقة وتشجيع توطين القبائل الوافدة من غرب إفريقيا في السودان والحملات التأديبية التي شنتها الإدارة

الاستعمارية على القبائل الثائرة وتطور قانون الأراضي والعمالة إلى غير ذلك .

فالكتاب يحتاجه على السواء القارئ السوداني العادي ليتعرف على تاريخ أهم فترات تكوين بلاده الحديثة ، والمثقف السوداني ليلم بتفاصيل ذلك التأسيس ، والباحث مرجعاً مهما حوى وثائق سرية عن تلك الفترة .

ونسعد - نحن- في كادقلي عاصمة التراث أن نضم هذا الكتاب إلى سلسلة مطبوعاتنا التي تهتم بالكتابات التراثية والتاريخية الإبداعية لأهميته وقيمته ونعشم أن نكون قد قدمنا للقارئ السوداني عبره ما يفيده ،،،

د. قاسم نسيم حماد حربة
أمين الأمانة العلمية لكـــادقلي
عاصمة التراث السوداني

...

• •

FRANK CASS AND COMPANY L. T. D.

GAINSBOROUGH HOUSE-11 GAINSBOROUGH
ROAD- LONDON E11 1RS

14th November, 1985

To Secretary;

Dear Sir / Madam

I have the pleasure of asking your permission to translate into Arabic the book Entitled ***«THE SUDAN UNDER WINGATE»*** by professor, Gabriel Warburg. This particular book is a valuable contribution to the subject it deals with, and therefore, an Arabic translation of it, is really needed for easy reference at universities in Sudan and Egypt. I am writing in my capacity as a commissioned translator and not in any way connected with those universities, so please respond to my letter at my address, which you will find below.

Thank you very much in anticipation of a favor good answer to my request.

I suppose that as a matter of curtsey prior permission of the learned author will be required, will you therefore, communicate with the gentleman on my behalf, because it is impossible for me to contact in direct.

I remain yours faithfully,
Dr. Mohamed Khader Mohamed Salim

Makkah Central Post Office
Department of Translation
Saudi Arabia

• •

• •

FRANK CASS & CO. LTD. **Publishers**

Ref mpz/sf 28th November 1985

Mr. Mohamed Khidr Salim
Makkah Central Post Office
Dept of Translation
Makkah
Saudi Arabia

Dear Mr Salim,

I enclose a copy of a letter which we have received from the author of "Sudan Under Wingate". As you will see he has no objection to you proceeding with the translation.

Obviously before the book is published there is a question of your either signing an agreement with us or arranging for the forthcoming publisher to sign an agreement with us. When you have decided that you wish to proceed with this matter please let me know and I will let you have the draft of an appropriate contract.

Yours sincerely

M.P. Zaidner
Director

• •

• •

Dr. Mohamed Khader Salim
Makkah Central Office

Dept. of Translation
Makkah
Saudi Arabia

21st November 1985

Dear Dr. Salim,

I received your kind letter through the good offices of Frank Cass & Co. London.

I would view a translation of my book; The Sudan Under Wingate with great pleasure. Since you don't mention where the translated book will be published, let me inform you that it is used by Universities both in Egypt and in Sudan and hence will enjoy a considerable audience.

In case you have any further queries please feel free to contact me at your convenience.

I would of course appreciate if you could send me a copy of the book, once it is published.

Yours sincerely
Prof. Gabriel R. Warburg

• •





إلى والدتي العزيزة متعها الله بالصحة والعافية
ونفعني بدعائها،
إلى روح والدي العزيز تغمده الله بواسع رحمته،
إلى زوجتي العزيزة وبناتي وأبنائي الأحباء،
إلى الشعب السوداني الأبي الذي يأبى الذل والهوان.

. . .

المترجم

كلمة شكر

(المؤلف)

• •

أنا مدين بالشكر لكل من تعاون معي في إخراج هذا الكتاب وإعداد الأفكار الأساسية التي انبنى عليها موضوعه. أقدم شكري في المقام الأول للبروفسير ب. م. هولت (P. M. Holt) الذي أرشدني في البحث من بدايته إلى نهايته وقدم لي اقتراحات وآراء فيما يتعلق بالشكل النهائي للكتاب. كما أنني مدين بالشكر للبروفسير جي. باير (G. Baer) الذي حفزني تشجيعه المبدئي إلى تناول هذا البحث وقدم لي نصائح لا تقدر بثمن. وقد قرأ المخطوطة كل من الدكتور البروفسير ج. ن. ساندرسون (G. N. Sanderson) والدكتور إتش. شاكد (H. Shaked) والدكتور ن. روز (N. Rose) وقدموا لي الكثير من المقترحات فيما يتعلق بأسلوب ومضمون الكتاب.

وحوى الكتاب العديد من الاقتراحات التي حسنت من صورته النهائية. ولكن على أي حال، ليس لأحد من هؤلاء أي مسئولية في حالة ظهور أي أخطاء أو أوجه قصور في هذا الكتاب.

أخص بالشكر السيد آي. جي. سي. فوستر (I.J.C. Foster) المسئول عن المؤلفات الشرقية في مكتبة جامعة درم الذي ساعدني على مواصلة البحث في أرشيف السودان. وأنا مدين أيضاً بالشكر للرواد المكتبيين بمكتب الحرب ومكتب السجلات العام وجمعية التبشير المسيحي والقائم على أرشيف جمعية مكافحة الرق، وذلك للسماح لي باستخدام بحوثهم القيمة.

وفي مجال المساعدات القيمة، يسعدني أن أعبر عن خالص شكري

للسير هارولد أ. ماك مايكل (.Mac Michael، Sir H. A) الذي وضع خبرته الواسعة عن السودان بين يدي وكذلك السيدة سي. بونهام كارتر (C. Bonham Carter) والتي تفضلت بالرد على استفساراتي، وذلك بالرجوع إلى أعمال زوجها السير ادقار بونهام كارتر (Bonham .Carter، Sir Edgar) الذي كان يعمل مستشاراً قانونياً أولاً في حكومة السودان الإنجليزي المصري. لقد تم هنا إدراج النصوص المأخوذة من سجلات التاج البريطاني والموجودة في مكتب السجلات العام وأراشيف أخرى، بعد إذن مدير مكتبة هـ. م. (.H.M) ويمتد شكري لمحرري الأخبار في جريدتي الدراسات الآسيوية الإفريقية، ودراسات الشرق الأوسط لموافقتهم لي بضم أجزاء من بحثين من بحوثي التي قد سبق أن نشرتهما في جريدتيهما عن موضوع الكتاب الحالي.

وأسوق شكري إلى صندوق البحث المركزي بجامعة لندن، وزملاء الدراسة بالجامعة العبرية لأورشليم القدس في لندن وجامعة حيفا، الذين بفضل دعمهم المالي استطعت مواصلة البحث في ظروف ميسّرة. أنا مدين بالشكر للسيدة جي. رينهولد (J. Reinhold) التي أعدت الكتاب للطباعة وساعدتني على تقليص الأخطاء.

أخيراً أحب أن أشكر زوجتي راشل (Rachel) التي بدون تشجيعها المستمر وتعاونها الذي لا حدود له ما كنت لأستطيع أن أكتب هذا الكتاب.

جبرائيل واربيرق (Gabriel Warburg)
جامعة حيفا
نوفمبر ١٩٦٩م

كلمة شكر
(المترجم)

• •

الحمد لله حمداً كثيراً والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد؛

أقدم شكري في المقام الأول لأستاذي الجليل البروفسير عبد المجيد الطيب عمر، أستاذ اللغة الانجليزية بجامعة أم القرى، الذي أشرف على هذا العمل عندما كان بحثاً وقدم لي اقتراحات وآراء لا تقدر بثمن. وأقدم شكري أيضاً للدكتور عثمان أبوزيد، مدير القسم الإعلامي برابطة العالم الإسلامي الذي ساهم في مراجعة الطبعة الثانية التي هي الآن بين يدي القارئ. واترحَّم على روح المرحوم السيد إسحاق الخليفة شريف، رئيس قسم الترجمة برابطة العالم الإسلامي سابقاً، الذي زودني بنصائحه الغالية وأرشدني إلى كيفية الاتصال بالمؤلف للحصول على إذن الترجمة، كما وضع مكتبته الثمينة بين يديّ لكي اطلع على المراجع الأجنبية التي تتعلق بموضوع هذا الكتاب. كما أخص بالشكر الاستاذ عبد الدائم عنبر فرج، أستاذ اللغة العربية بجامعة أم القرى، الذي ساهم في التصويبات النحوية واللغوية في الطبعة الأولى.

أود أن أشكر هنا أيضاً الدكتور الخضر عبد الرحيم أحمد، بكلية أصول الدعوة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الذي بادر باطلاعي على الكتاب عندما أحس بأهمية ترجمته إلى اللغة العربية. الشكر أيضاً موصول للدكتور بدرالدين يوسف، أستاذ الجغرافيا بجامعة أم القرى، والدكتور

صلاح حامد إدريس، أستاذ الحضارة والتاريخ الإسلامي بكلية خدمة المجتمع على ما قاما به من جهد في سبيل تمكيني من استعارة النسخة الإنجليزية للكتاب من المكتبة المركزية بالجامعة المذكورة. كما أسوق الشكر للأستاذين أحمد إبراهيم وعبد الرحمن الحلو، بمعهد مكة المكرمة العلمي اللذين ساهما في التصويبات النحوية. كذلك أشكر الأخ على عبد الله الطالب بجامعة أم القرى قسم الدراسات العليا الذي تولى طباعة الترجمة. وأشكر أيضا المهندس الدكتور إسماعيل عبد الغفار اوزتورك الذي قام بإعداد الأشكال على الكمبيوتر. كما أود أن أشكر المهندس عثمان ألطاف والسيد عبدالله عبدالقادر مندي والسيد محمد عبد الشكور الذين ساهموا في معالجة الصور والخرائط والرسومات. كما أشكر أيضاً الأستاذ هاني الدفراوي الذي قام بإضافة الترجمة إلى الرسومات البيانية بالملحقين (١) و (٢). وأخص بالشكر أيضاً زميلي وصديقي الدكتور علي النور إبراهيم، مدير مكتب شركة بترومين بالسودان على ما تكبده من عناء في طباعة وتنسيق الكتاب قبل إرساله إلى المطبعة.

وأخيراً أشكر زوجتي العزيزة، التي تحملت متاعبي بروح طيبة، وهيأت لي الجو المناسب لمواصلة الترجمة والبحث، على الرغم من كل الظروف المحيطة بنا.

والحمد لله بدءاً وختماً، فإن كان في هذا العمل توفيق فمن الله، وإن كان فيه غير ذلك فمن نفسي. والحمد لله رب العالمين.

المترجم

مقدمة الكتاب

• •

الغرض من هذا الكتاب هو وصف وتحليل النظم السياسية والإدارية في السودان الإنجليزي المصري خلال سنوات الحكم الثنائي. ترتبط هذه الفترة الزمنية بعهد السير ريجنالد ونجت (Sir. F. Reginald Wingate) الذي عمل حاكماً عاماً للسودان، حيث كان لأسلوبه الإداري أثر فاعل في التطورات الأخيرة خلال فترته التي امتدت سبعة عشر عاماً. ومن ثم فإن هذا الكتاب مرتبط في الأساس بشخصيتي كل من ونجت (Wingate) وسلاطين باشا (Slatin Pasha) وحفنة من ضباط الجيش البريطاني الذين شكلوا ونفذوا السياسة الإدارية في السودان. كما يقوِّم هذا البحث الدور الذي أدته الحكومة المصرية في السودان حيث كان من المفترض أن يكون ممثلوها حكاماً مشاركين في تسيير دفة الأمور فيه. أخيراً يحاول البحث أن يقوِّم تأثيرات الإدارة في سكان السودان والتعرّف على العوامل التي أثرت في تطور النظام الاداري للدولة على مدى الزمن.

لقد حاولت تقويم تأثير كل من حكومتي بريطانيا ومصر في تقنين النظم السياسية في السودان، بيد أنني قصرت هذا التحليل على النواحي الإدارية دون الاهتمام بالمضامين السياسية التي أدت إلى إعادة إحتلال السودان، كما تناولت بإيجاز بعض المجالات الإدارية المعينة.

قام السيد محمد عمر بشير بتحليل ودراسة تطور التعليم في شمال السودان بقدر كاف. بينما أعدت الدكتورة ل. م. ساندرسون (Dr. L. M. Sanderson) بحثها عن التعليم في جنوب السودان. في ضوء هذه الجهود إضافة إلى السيرة الذاتية الضافية لمؤسس تعليم البنات في السودان الشيخ بابكر بدري، فقد قررت أن أقصر بحثي هذا على تلك

المجالات من التعليم التي لها تأثير مباشر في نواحي الإدارة الأخرى. كما أن السير ر. ل. هيل (R. L. Hill) والدكتور ع. م. ع. عبدو (Dr. O.M.O. Abdu) قد قاما بوصف وسائل الاتصال والنقل، بينما تناول الدكتور إتش. سي. اسكويرز (H. C. Squires) الخدمات الطبية. وتناول كل من السير ج. استون (J. Stone) والدكتور أ. دبليو. عبد الرحيم ١ A. W. Abdel Rahim والسيد أ. قيتسكيل (A. Gaitskell) السياسة الاقتصادية والمالية والزراعية خلال السنوات الأوائل من فترة الحكم الثنائي.

أما مصادر الكتاب التي اعتمدت عليها فهي الخطابات الرسمية والسرية للمسئولين الرسميين الذين عملوا في حكومة السودان حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد حفظت معظم تلك الأوراق أو المستندات في أرشيف السودان بمدرسة الدراسات الشرق أوسطية في جامعة درم (Durham). أما باقي المستندات فقد كانت لدى جمعية التبشير المسيحي في لندن، وجمعية مكافحة الرق في أكسفورد، وبعض التقارير السرية والرسمية لدى مكتب السجلات العام بلندن، وتقارير المخابرات السودانية في المكتب الحربي بلندن.

وهذا يدل على أن هناك عجزاً رئيساً يتمثل في عدم توفر معلومات كافية من مصدر مصري أو سوداني. لقد كانت هناك استفادة قصوى من السِّير الذاتية القليلة التي كتبها المواطنون السودانيون. وعلى الرغم من غياب المصادر الكافية، فقد حاولت تقويم ردود فعل السودانيين تجاه حكامهم الجدد، وذلك من خلال انعكاسات وجهات نظرهم في الأوراق السرية لدى الإداريين. ولا أملك إلا أن أتمنى ظهور أدلة إضافية تعين المؤرخين على إلقاء بعض الضوء حول هذه المشكلة.

فيما يتعلق بهجاء الأسماء العربية والمصطلحات، فقد اتبعت نظام الكتابة الصوتية المعروف الذي سيساعد القراء في التعرف على هذه المصطلحات

في المؤلفات والقواميس العربية. هذا باستثناء أسماء المدن الكبرى التي تكتب هجائياً بالصورة المتفق عليها، مثال ذلك الأبيض (El Obeid)، الخرطوم (Khartoum) وسواكن (Suakin).

مقدمة الترجمة

• •

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

الحمد لله الذي أعانني على ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية.

سجل المؤلف في هذا الكتاب أحداثاً وقعت في فترة زمنية مهمة من تاريخ السودان، تنحصر ما بين عام ١٨٩٩م - ١٩١٦م. وتمثل هذه الفترة سبعة عشر عاماً قضاها السير ونجت حاكماً عاماً على السودان بموجب اتفاقية الحكم الثنائي الإنجليزي المصري.

تقدم المؤلف بهذا الكتاب إلى قسم الدراسات الشرق أوسطية والإفريقية بجامعة درم، لندن، بالمملكة المتحدة للحصول على درجة الدكتوراه، فهو بحث ودراسة أكاديمية في التاريخ.

سلك المؤلف في هذا البحث نمطاً متميزاً، فهو ليس سرداً تاريخياً للوقائع فحسب بل هو عرض للنظم الإدارية وتطبيقاتها في بلد كان مستعمراً قرابة ستين عاماً. فقد ركز المؤلف على معالجة المسائل الإدارية وتصريف شئون الحكم في البلاد على يد الحاكم العام ونجت (Wingate) والمفتش العام سلاطين باشا (Slatin).

يعتبر هذا البحث عملاً توثيقياً لنظام الحكم الإداري الإنجليزي المصري، وذلك لأن مؤلفه بذل جهداً كبيراً في الحصول على الوثائق والمذكرات السرية لكل من القنصل البريطاني العام في مصر، كرومر (Cromer)، والحاكم العام والمفتش العام. وقد جمع المؤلف مادة كتابه هذا من

التقارير الخاصة والرسمية من السجل العام بمكتبة وزارة الحربية وأرشيف السودان في كلية الدراسات الشرق أوسطية والإفريقية بجامعة درم (Durham) بلندن، وتقارير جمعية التبشير المسيحية وجمعية مكافحة الرق بأكسفورد وتقارير إدارة الاستخبارات السودانية بمكتبة وزارة الحربية بلندن. لذلك اشتمل الكتاب على كثير من النصوص والمذكرات والمفكرات اليومية لأولئك الذين شاركوا في إدارة الحكم بالسودان.

فالكتاب شائق ومفيدٌ للغاية من ناحية تاريخية لما حوى من النصوص والأوراق السرية إلى جانب التقارير والمراسلات السرية بين الحاكم العام ونجت والسلطات البريطانية التي لم يرد ذكرها في كتب التاريخ الأخرى.

ولكن المتصفح لهذا الكتاب يلمس عدم وجود وحدة موضوعية، وذلك لأن مؤلفه لم يتصرف في النصوص والمكاتبات والتقارير التي أوردها، ولكنه كان يحللها ويعلق عليها فقط.

وبما أن جميع موضوعات الكتاب عبارة عن نصوص ومذكرات شخصية ورسمية، فلا غرابة أن يخرج الكتاب في شكل فقرات، قد تستقل كل واحدة منها عن الأخرى. بل قد يلمس القارئ وجود أكثر من فكرة في الفقرة الواحدة. وقد نتج عن الأفكار المختلفة المتضمنة في الفقرة الواحدة، أن يكون هناك عدد من الجمل تستقل كل واحدة منها عن الأخرى، الأمر الذي اقتضى من المترجم البحث عن أدوات ربط مناسبة في اللغة العربية حتى يتم ربط كل جملة بالتي تليها أو تسبقها تحقيقاً للمحافظة على التسلسل المنطقي للأحداث. وكان هذا العمل من بين أعقد المشكلات التي واجهت المترجم في ترجمة هذا الكتاب. وبالإضافة إلى ذلك فإن اللغة التي استخدمت في كتابة البحث لغة أدبية رصينة، الأمر الذي استوجب من المترجم عمل مقدمة للترجمة حتى يمكن القارئ من فهم موضوع الكتاب بطريقة سلسة.

ويشير المترجم أيضاً إلى أن النص الانجليزي قد حوى بعض العبارات والمفردات التي يرجع أصلها إلى اللغة الانجليزية القديمة، خاصة فيما يتعلق بالمراسلات السرية التي جاءت على لسان بعض المسئولين البريطانيين ككرومر و ونجت وغيرهما.

المترجم

مقدمة الطبعة الثانية

• •

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذه هي الطبعة الثانية المنقحة لترجمة كتاب «السودان في عهد ونجت» (١٨٩٩-١٩١٦م)، تشتمل على تصحيح الأخطاء النحوية والإملائية وأخطاء الطباعة بالإضافة إلى تصحيح الأرقام وأسماء المواضع والشخصيات.

يحتوي الكتاب على مقدمة وعشرة فصول وخاتمة. يؤرخ مؤلفه لفترة زمنية مهمة من تاريخ السودان تنحصر ما بين عام ١٨٩٩- ١٩١٦م. وتمثل تلك الفترة سبعة عشر عاماً قضاها السير ريجنالد ونجت حاكماً عاماً على السودان بموجب اتفاقية الحكم الثنائي الإنجليزي المصري.

فالكتاب ليس سرداً تاريخياً للوقائع فحسب بل هو أيضاً عرض للنظم الإدارية وتطبيقاتها في بلد ظل يرزح تحت نير الاستعمار قرابة الستين عاماً.

ركّز المؤلف على معالجة المسائل الإدارية وتصريف شئون الحكم في البلاد على يد الحاكم العام ونجت (Wingate) والمفتش العام سلاطين (Slatin). ومن ثم فإن الكتاب يعدّ عملاً توثيقياً لنظام الحكم الإداري الإنجليزي المصري، لأن مؤلفه بذل جهداً كبيراً في الحصول على الوثائق والتقارير والمذكرات السرية لكل من لورد كرومر (Cromer) القنصل البريطاني العام في مصر والحاكم العام والمفتش العام في السودان.

جُمعت مادة الكتاب من مكتب الحرب بلندن وأرشيف السودان بجامعة درم (Durham) ومركز الدراسات الشرق أوسطية والأفريقية بلندن. وتكمن أهمية الكتاب في أن موضوعاته لم ترد في كتب التاريخ التي ألفت باللغة العربية بالشكل الذي تناوله. ومن هذا المنطلق كانت الحاجة ماسة إلى ترجمته إلى اللغة العربية.

نسأل الله أن ينفع به القارئ وأن يجد فيه ضالته، ولاسيما رجال السياسة والإدارة والمؤرخون وطلاب العلم في السودان، ففيه تتضح الخلفية لمشكلة الجنوب ودارفور.

والله ولي التوفيق،،،

المترجم
مكة المكرمة
٢٧سبتمبر ٢٠١٢م

قائمة المحتويات

• •

الموضوع	رقم الصفحة

إذن بترجمة الكتاب..........................

إهداء..............................

مقدمة الطبعة الثانية..............................

مقدمة الكتاب...........................

كلمة الشكر (المؤلف).................

الاختصارات...............................

كلمة الشكر (المترجم).......................

قائمة المحتويات...........................

مقدمة الترجمة..............................

الفصل الأول: الحاكمان العامّان: كتشنر و ونجت.....

الفصل الثاني: السودان الإنجليزي المصري...............

الفصل الثالث: سلاطين باشا، المفتش العام...............

الفصل الرابع: المصالح الحكومية والمديريات.......

الفصل الخامس: موظفو الحكومة وتدريب السودانيين.....

الفصل السادس: السياسة الدينية: الإسلام والمسيحية.......

الفصل السابع: إقامة العدل..........

الفصل الثامن: سياسة حكم القبائل (الإدارة الأهلية)...

الفصل التاسع: تسوية ملكية الأراضي وضرائبها........

الفصل العاشر: مشكلة الاسترقاق والعمالة............

الخاتمة...........................

ملحق رقم (١)...................

مفتاح الملحق رقم (١)...................

ملحق رقم (٢)..........................

حواشي السير الذاتية للشخصيات............

حواشي الكتاب....................


مسطورات
MUSTORAT

الفصل الأول
الحاكمان العامّان
كتشنر(Kitchener) و ونجت (Wingate)

• •

إعادة احتلال السودان واتفاقية الحكم الثنائي:

«... رفرف العلمان الإنجليزي والمصري على أسوار القصر الخرب في الخرطوم يوم الرابع من شهر سبتمبر عام ١٨٩٨م، في مهرجان رسمي... » إيذاناً بنهاية الدولة المهدية[١]. شاع خبر انهيار المهدية عدة سنوات على ألسنة بعض كبار الضباط الإنجليز في الجيش المصري، ومن أبرز أولئك الضباط الميجر ونجت[٢] مدير هيئة الاستخبارات؛ الذي يُعدّ كتابه (المهدية والسودان المصري) بداية لخطة مدبرة لإحياء المصالح البريطانية بإعادة احتلال السودان. في ١٣ مارس ١٨٩٨م عندما أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلى كتشنر[٣] للزحف نحو السودان،

---

(١) تقرير إدارة الاستخبارات السودانية-٦٠، ٢٥-٣١ ديسمبر ١٨٩٨م.

(٢) ونجت، الجنرال سير فرانسيس ريجنالد (١٨٦١-١٩٥٣)، التحق بالجيش المصري في عام ١٨٨٣م وعين ضابط معاون تحت قيادة السير إيفلين وود، السردار الأول في جيش عُرابي. وبعد فترة وجيزة عمل خلالها مساعد سكرتير حربي للسير فرانسيس قرينفيل، ١٨٨٦-٨٧، أصبح مساعداً للقائد العام بإدارة الاستخبارات. وفي عام ١٨٨٩م عُين ونجت مديراً للاستخبارات العسكرية وبقي في هذا المنصب إلى أن أصبح حاكماً عاماً على السودان في ديسمبر ١٨٩٩م. ولمزيد من التفاصيل حول بداية حياة ونجت العملية، انظر، R. Wingate، ر. ونجت، ونجت حاكم السودان، Wingate of the Sudan، ١٩٥٥.، الصفحات: ٢٢-١٢٧.

(٣) كتشنر، هورشيو هيربيرت، أول إيرل (موظف بريطاني رفيع المستوى) للخرطوم وبرووم Broome(١٨٥٠-١٩١٦)، التحق بالجيش المصري في عام ١٨٨٢م؛ ثم حاكماً عاماً لساحل البحر الأحمر من ١٨٨٦-٨٨م، وقائداً عاماً من ١٨٨٨-٩٢م، ثم سرداراً على الجيش المصري من ١٨٩٢-٩٩م فحاكماً عاماً على السودان في عام ١٨٩٩م. ولمزيد

كان الرأي العام في بريطانيا قد تهيأ تماماً لهذه الحملة. وقد اتّخذتْ هزيمة القوات الإيطالية في (عدوة) في ١ مارس ١٨٩٦م ذريعة لدفع بريطانيا لإنفاذ حملة كتشنر على السودان.

ومهما يكن، فهناك أدلة لاحقة أثبتت أن القرار البريطاني في يومي ١١ و ١٢ مارس، قد عجلت به أسباب أوربية تتعلق بالتحالف الثلاثي. لم تكن المصالح المصرية في أعالي النيل ذات اعتبار كبير لدى الحكومة، ولا الصراع حول مياه النيل الذي أصبح عنصراً مهماً فقط في المراحل الأخيرة من إعادة الاحتلال[1]. بدأ الهجوم العسكري الذي أطاح بالدولة المهدية في ١٨ مارس ١٨٩٦م وانتهى بنجاح في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩م. وكان كتشنر قائد الجيش المصري، المخطط والمنفذ لهذا الهجوم مستعيناً بالمعلومات التي زوده بها كل من ونجت وسلاطين[2] (Slatin) وهيئة الاستخبارات. كان التفوق الحربي التقني للجيش الغازي سبباً في إلحاق الهزيمة الساحقة بجيش الخليفة في معارك عطبرة وكرري وأم دبيكرات.

وضع سقوط دولة المهدية الحكومة البريطانية أمام مسئوليتها في تقرير مصير السودان الذي أعيد احتلاله بالإضافة إلى مستقبل إدارته. وحتى يونيو ١٨٩٨م كانت كل المؤشرات تشير إلى أن نية الحكومة البريطانية

من التفاصيل انظر:بي. ماقنوس، كتشنر، شخصية إمبريالية، P. Magnus، Kitchener، Portrait of an Imperialist، Arrow Books، London، ١٩٦١

(١) لمزيد من التفاصيل عن الخلفية السياسية لإعادة الفتح، انظر: جي. ن. ساندرسون England، Europe and the Upper Nile، انجلترا وأوربا وأعالي النيل ١٨٨٢-١٨٩٩، ادنبرة، ١٩٦٥م.

(٢) سلاطين باشا، سير رودولف كارل فون، بارون(١٨٥٧-١٩٣٢)، ضابط نمساوي، بدأ خدمته في السودان في حكومة غردون في عام ١٨٧٨م. من ١٨٧٩-٨١ حاكماً على دارا في جنوب دارفور، ومن ١٨٨١-٨٤ حاكم عام على دارفور، وفي عام ١٨٨٤م سلّم لجيش المهدي في دارا وبقي في أمدرمان لأحد عشر عاماً، كان في بدايتها سجين ثم أصبح فيما بعد أحد ملازمي الخليفة. وبعد هروبه من أمدرمان في عام ١٨٩٥م أصبح مساعداً لونجت في إدارة الاستخبارات. للمزيد عن بداية حياة سلاطين العملية، R. Hill، Slatin Pasha، London، ١٩٦٥ الصفحات: ١-٦٧ وانظر أيضاً الصفحات: ٤٦-٥٨.

هي استعادة الحكم المصري على السودان. ففي يونيو ١٨٩٨م أبلغ كرومر (Cromer) ساليسبوري (Salisbury) أنه بعد فتح أم درمان ربما تكون هناك مواجهة مع الجيش الفرنسي في أعالي النيل، وفي هذه الحالة فإن قائد الجيش الإنجليزي المصري سيضطر إلى ادعاء السيادة على هذه الأراضي إما باسم الحكومة المصرية أو باسم الحكومة البريطانية أو باسم الحكومتين معاً. وعلى ذلك النحو بدأت سياسة رفع العلمين إيذاناً ببدء الحكم الثنائي الإنجليزي المصري على السودان.

إن اتفاقية الحكم الثنائي التي خرجت إلى حيز الوجود نتيجة لهذه السياسة، قد استبعدت النفوذ المصري والدولي على السودان ووضعت السيادة العليا المدنية والعسكرية في يد الحاكم العام البريطاني. في ١٩ يناير ١٨٩٩م وقع كلٌ من اللورد كرومر وبطرس غالي باشا اتفاقية حكم السودان، وفي اليوم نفسه عُين اللورد كتشنر الموجود في الخرطوم قائداً أول وحاكماً عاماً على السودان الإنجليزي المصري[1].

اللورد كتشنر حاكماً عاماً على السودان:

خلال الفترة القصيرة التي قضاها كتشنر حاكماً عاماً على السودان، تحددت بوضوح العلاقة بينه وبين كرومر المندوب البريطاني والقنصل العام في مصر. لقد تأزمت العلاقة بين الطرفين عقب معركة كرري مباشرة. كان كرومر قد فرغ لتوه من إكمال المسودة الأولى لاتفاقية السودان التي ضمت مادتين تعلقتا بمسئولية القنصل العام عن شئون السودان. اعترض كتشنر بشدة على هذه المسودة أثناء زيارته إلى إنجلترا وأقنع سالسبوري بتعديلها. لخص سالسبوري حجج كتشنر في رسالة وجهها إلى كرومر جاء فيها:

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الخلفية السياسية والدبلوماسية لاتفاقية الحكم الثنائي، انظر ساندرسون، المرجع نفسه، الصفحات: ٣٣٢-٨٠، مكي شبيكة، السودان المستقل، نيويورك، ١٩٥٩، الصفحات: ٤٤١-٥٩.

«... للحاكم العام في السودان الحق في أن يحكم كيفما يشاء وأن يتصرف أو ينفق من المال الذي معه كما يريد وفي كلتا الحالتين عليه بالطبع أن يطيع الأوامر التي يتلقاها من قبلكم... ولكن لا ينبغي منعه بموجب وثيقة رسمية من إصدار أمر محلي أو إنفاق ١٠٠ جنيه إسترليني بحجة عدم وجود موافقة مبدئية...».[١]

نتيجة لهذه الرسالة، عُدلت المسودة الأساسية لاتفاقية الحكم الثنائي التي اشتملت على فقرة في المادة الرابعة منها تنص على أنه ليس للحاكم العام على السودان الحق في صياغة القوانين أو النظم دون موافقة مسبقة من الخديوي والقنصل البريطاني العام في القاهرة. كما نصت المسودة في المادة السادسة على أن وزارة المالية المصرية هي المسئولة عن تصريف كل الأمور المالية في السودان. وبحذف هاتين المادتين من النص النهائي للاتفاقية، أصبح النظام المالي للسودان في وثيقة منفصلة، مما أعطى الحاكم العام صلاحية كبرى، بحيث أصبح لديه الحق في تعيين الموظفين وإحداث تغييرات في الميزانية، بشرط ألا تنطوي هذه التغييرات على زيادة في الالتزام المالي على مصر، ففي هذه الحالة يجب ان توافق عليها وزارة المالية ومجلس الوزراء المصري[٢]. لم تتضمن الاتفاقية المعدّلة أي ذكر لسلطة يمارسها القنصل العام البريطاني في القاهرة على الحاكم العام. وعليه، اقترح سالسبوري أنه «... يكون من الضروري أخذ إقرار على كل حاكم عام جديد لدى تعيينه بتبعيته للمندوبية البريطانية..»[٣]ويُترك لكل من كرومر و كتشنر مستقبلاً إيجاد تسوية مؤقتة في حال لم توجد قوانين تفسر العلاقة على نحو محدّد. وكتب كرومر إلى كتشنر بهذا الصدد في ١٩ يناير ١٨٩٩م مبيناً أسس علاقاته مع السودان: «... إن كل ما أريده بصفة عامة هو ضِبط المسائل الكبرى، مع ترك التفاصيل

(١) من سالسبوري إلى كرومر، ٩ ديسمبر ١٨٩٨م، المكتب الخارجي/٦٣٣/٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر شبيكة، المرجع نفسه، الصفحات: ٤٩-٥٩، وانظر أدناه في الفصل الثاني، الصفحات: ١٣-١٥(النسخة الانجليزية).

(٣) من سالسبوري إلى كرومر، ١٤يناير ١٨٩٩، المكتب الخارجي/٤٠٧/١٥٠، لم أجد أي دليل بأن بياناً من هذا القبيل قد صدر عن كتشنر أو ونجت.

للفصل فيها محلياً...»[1]. لكن سرعان ما انكشف أمر هذه القوانين العامة، أنها كانت عرضة للتفسير الخاطئ.

كانت أهداف كتشنر واضحة عندما أصبح حاكماً عاماً، وقد ثأر لمقتل غردون وأثبت مقدرة الجيش المصري على الحرب. الآن أصبحت أولى أولوياته هي إعادة تأسيس مقر الحكم في الخرطوم في القصر الذي كان يحكم منه غردون وترحيل ما تبقى من سكان أم درمان مرة أخرى إلى العاصمة السابقة (الخرطوم). أمر كتشنر بإعادة بناء الخرطوم في نوفمبر ١٨٩٨م في حفل الترحيب بانتصاره البطولي في إنجلترا. لم يكن المبلغ الذي خصص لإعادة بناء الخرطوم كافياً، فسعى كتشنر لإيجاد التمويل اللازم لهذا المشروع بطرق غير مرضية. وفي ٢٦ يناير ١٨٩٩م طلب كتشنر من ونجت «... أن يسلب الناس أموالهم بكل الطرق...». «إنني أريد أي كمية من الدرج الرخامي والممرات الرخامية وقضبان السكك الحديد والنظارات والتجهيزات والتركيبات، من أبواب وشبابيك والأثاث بجميع أنواعه...»[2] وأمر ونجت مرة أخرى بعدم إرسال حسابات السودان إلى قورست (Gorst) المستشار المالي للحكومة المصرية، وحتى ماكسويل (Maxwell) [3] حاكم مديرية الخرطوم الجديد لم يخطر بشيء من ذلك، فاشتكى إلى ونجت من أن كل شيء قد ضُحي به لتسهيل عملية إعادة إعمار الخرطوم. حاول كرومر التدخل في ذلك الأمر ولكن دون جدوى. لقد فاق عناد كتشنر كل التصورات، وظهر ذلك في مناسبتين: في الأولى عندما قرر كتشنر إيقاف بدل العمل الميداني الذي يمنح لأفراد الجيش المصري العاملين بالسودان، فأوامر كرومر بتجديد هذا الاستحقاق لم تلق اهتماماً من كتشنر.

---

(١) من كرومر إلى كتشنر، ١٩ يناير ١٨٩٩، المكتب الخارجي ٨/٦٣٣.

(٢) ماقنوس، المرجع السابق نفسه، ص. ١٤٩ من كتشنر إلى ونجت، ٢٦ يناير ١٨٩٩م.

(٣) ماكسويل باشا، هو الجنرال سير جون قرينفيل (١٨٥٩-١٩٢٩)، كان أول حاكم للخرطوم من ١٨٩٨-١٨٩٩م، ثم غادر إلى جنوب أفريقيا في عام ١٩٠٠ وعاد إلى مصر في عام ١٩٠٨ قائداً للقوات البريطانية DNBS، ١٩٢٢-١٩٣٠، الصفحات: ٥٧٠-٧١.

وفي الثانية، رفض كتشنر بكل عناد إلغاء بعض حمولة القطارات من مواد البناء المتجهة إلى الخرطوم، برغم الحاجة إلى القطارات لتحميل كميات من الذرة لتموين المديريات التي اجتاحتها المجاعة. لم يكن مراسل مجلة التايمز بعيداً عن مسرح الأحداث عندما كتب في أبريل ١٩٠٠ مبيناً أن بناء الخرطوم قد تم بإرادة مطلقة لرجل واحد. وأوضح منتقداً هذه المسألة: أولاً، نسبة للتشريعات القانونية المتعجلة فقد آلت معظم ملكية الأراضي في المدينة إلى قلة من المضاربين. ثانياً، ثبت خطأ افتراض كتشنر نقل سكان أم درمان إلى الخرطوم. لقد بقيت الخرطوم مدينة خالية من السكان، في حين تجاهلت الحكومة السكان الموجودين في أم درمان.(١)

بدأت الإدارة الإنجليزية المصرية في السودان من قبل أن يصبح كتشنر حاكماً عاماً. لقد استغرقت إعادة الاحتلال أكثر من عامين، امتد خلالهما نفوذ هذه الإدارة الجديدة تدريجياً، حيث شمل حلفا في البداية ثم انتقل إلى دنقلا وبربر. وبحلول شهر أبريل من عام ١٨٩٨م تم تقسيم الأراضي التي أعيد احتلالها إلى خمس مديريات وثلاث مراكز، يحكم كل واحدة منها ضابط بريطاني إلى جانبه ضباط مصريون يعمل كل منهم بوظيفة مأمور.(٢) وأعلنت الحكومة عدة أوامر محلية تتعلق بملكية الأرض والضرائب وترخيص الأسلحة النارية وبيع المشروبات الكحولية. كما بعث كتشنر عدة توجيهات إلى كل الحكام والمفتشين والمأمورين لترسيخ مبادئ حكمه.(٣) وكان في صدر تلك التوجيهات:

---

(١) جريدة التايمز، ١١ أبريل ١٩٠٠م.

(٢) مرفق مراسلات كرومر إلى سالسبوري، ٤ مايو ١٨٩٩، المكتب الخارجي/٧٨/٥٠٢٣، «مأمور»هو لقب استخدمته الحكومة المصرية للموظف المسؤول عن مأمورية والتي هي فرع من محافظة. انظر ادناه الصفحات: ٦٩-٧٤، ٧٨-٨١، ٨٤-٨٧.(النسخة الإنجليزية للكتاب).

(٣) مذكرة للمديرين، من كرومر إلى سالسبوري، ١٧مارس ١٨٩٩، المكتب الخارجي /٧٨/٥٠٢٢، المدير هو لقب مصري لحاكم المديرية، التفاصيل اللاحقة كلها من مذكرة كتشنر.

«... التقويض التام لنظام الحكم القديم الذي كان على رأسه الدراويش والذي ما برح أن أعطى فرصة لقيام حكم جديد يتوافق مع متطلبات الوضع في السودان...» و كان لا بد لهذه الإدارة أن تقوم على قرار موحد للضباط البريطانيين...، يعمل كل منهم بصفة مستقلة، ولكن نحو هدف مشترك... مع الوطنيين الذين كسبوا ثقتهم. وحذر كتشنر حكام المديريات موضحاً أن هذا الهدف لا يتحقق إلا من خلال «... الاستعانة بالطبقة العليا من المواطنين الذين نأمل بتعاونهم معنا التأثير تدريجياً في عامة السكان...». كذلك حذر كتشنر حكام المديريات من الثقة المفرطة في السودانيين الذين يتكلفون إبراز محاسن الأمور أمام رؤسائهم:»... ينبغي أن تكون معاملة السكان عادلة وصارمة في نفس الوقت:»... يجب على الحكومة أن لا تفعل شيئاً يفسر على أنه علامة ضعف، كما يجب قمع كل محاولة تمرد بسرعة وصلابة...». اشتملت مذكرة كتشنر أيضاً على تعليمات مفصلة تخص المأمورين المصريين حذرهم فيها من قبول الرشاوى «... وطلب منهم أن يجعلوا من حكومات مناطقهم حكومات متميزة تماماً عن حكومات الدراويش...». وجاء أخيراً في مذكرة كتشتر ذكر ثلاثة مبادئ رئيسية تلتزم بها حكومة السودان في السنوات القادمة، وهي كما يلي: السماح بتجارة الرقيق المحلية، وتخفيض الضرائب وتشجيع نشاط المسلمين السنيين بخلاف الصوفيين.

بعد إرساء هذه المبادئ العامة، ترك كتشنر لحكام المديريات الجدد حق التصرف وفق مبادراتهم الخاصة. ولم يهتم كتشنر بالتدابير الإدارية المركزية، بل رفض العمل بتقرير السودان السنوي الذي أعدّه ونجت باسم الحاكم العام وبأمر منه.[1] بوجه عام، ربما كان هذا النظام اللامركزي للحكم مقبولاً في بلد كالسودان تتعذر فيه وسائل الاتصال السريع وتقف المسافات البعيدة عثرة أمام ذلك، شريطة أن يحظى الحاكم العام باحترام وثقة معاونيه من حكام المديريات. ومما يؤسف له أن العلاقة بين كتشنر

(1) من كتشنر إلى ونجت، ٢٦ يناير ١٨٩٩، أرشيف السودان بكلية الدراسات الشرق أوسطية والأفريقية بجامعة درم/١/٢٦٩.

والضباط البريطانيين قامت على أساس من الخوف الشديد لذلك لم يصل نقدهم إلى كتشنر وكان ونجت فقط هو الذي يتلقى شكواهم ولكنه لا يملك إلا أن يبدي تعاطفه معهم.[1] حاول كرومر الذي يعرف كتشنر جيداً أن يغير نظرة الأخير تجاه معاونيه، وقد حذره برسالة خاصة يوم عُين حاكماً عاماً: «... امنح معاونيك الشجاعة في المقام الأول، حتى يستطيعوا إبداء آرائهم حين لا يتفقون معك. كلهم يبدون تخوفاً شديداً منك...».[2] لم يكن الخوف وحده هو الذي زعزع العلاقة بين كتشنر ومعاونيه. بل إنهم فقدوا الثقة كذلك في مقدرته على تأسيس إدارة مدنية كما أنهم كانوا في شغل شاغل بإعادة بناء الخرطوم وتجميد أي شيء آخر.

لا زالت الأحوال كما هي لم تتغير عندما اجتاحت السودان المجاعة في عام ١٨٩٩م. لقد تلقى كشتنر تحذيراً شديداً فيما يتعلق بتلك المحنة الوشيكة، فقد تقدم إليه ما يزيد على سبعين رجلاً من أعيان البلد بالتماس في حوالي أواخر عام ١٨٩٨م، أوضحوا له فيه أن الناس في السودان قد سُلبوا كل ممتلكاتهم. وادعى هؤلاء الأعيان أيضاً أنه نتيجة لتجنيد الفلاحين الأرقاء في الجيش ستتعطل الزراعة ومن ثم تكون المجاعة طاحنة.[3] وفي أبريل من أوائل عام ١٨٩٨م كتب تالبوت (Talbot)[4] إلى ونجت قائلاً: «... إنني أعجب، لقد امتصصنا كسب الشعب تماماً.

---

(١) قليشين إلى ونجت، ٢٤ أكتوبر ١٨٩٨، أرشيف السودان بكلية الدراسات الشرق أوسطية والأفريقية بجامعة درم/٢٦٦/١٠(SAD)، من تالبوت إلى ونجت، نوفمبر ١٨٩٨، أرشيف السودان بكلية الدراسات الشرق أوسطية والأفريقية بجامعة درم/٢٦٦/١١.

(٢) من كرومر إلى كتشنر، ١٩ يناير١٨٩٩، المكتب الخارجي/٦٣٣/٨.

(٣) التماس مقدم إلى السردار(نص عربي، ١٨٩٨) أرشيف السودان بكلية الدراسات الشرق أوسطية والأفريقية/٤٣٠/٦.

(٤) تالبوت باشا، Milo George (١٨٥٤-١٩٣١)، التحق بالجيش المصري في ١٨٩٧م. أصبح مساعداً لمدير الاستخبارات العسكرية عقب تعيين ونجت رئيساً لمكتب السودان بالقاهرة، ومديراً لمصلحة المساحة من ١٩٠٠-٥. كان من أصدقاء ونجت المقربين خلال فترة عمله وجاء لمساعدته أثناء الحرب العالمية الأولى، Hill، BD،p ،٣٥٥.

آمل أن يكون بقي لهم شيء من التقاوى...».[1] وفي أبريل من عام ١٨٩٩م رفع تالبوت تقريراً مفاده أن «... الناس على النيل الأبيض... يعيشون على الماء والفول السوداني ويموتون بأعداد كبيرة...»[2] وبالرغم من هذه التحذيرات واحتجاجات كرومر المتكررة، رفض كتشنر اتخاذ أي خطوات إيجابية لتخفيف معاناة الشعب؛ زاعماً أن المجاعة ساعدت على بقاء حكمه وذلك بحرمان الخليفة من المؤازرة المحلية، ثم لم يلبث أن غادر إلى انجلترا لقضاء إجازة مدتها شهران. واتبع كتشنر نفس هذا التوجه في معاملته للجيش المصري باستخدامه في تشييد خطوط السكك الحديدية في السودان وفي مصلحة الأشغال العامة دون منحهم مكافآت إضافية. لم تقتصر هذه السياسة القهرية لكتشنر على المجال المالي فحسب، بل شملت التعامل مع ضباط الجيش المصري بنوع من عدم الثقة، وقد ورد ذلك في مذكرته إلى مديريه، إذ نقل كتشنر قبل مغادرته السودان نفس الإحساس بعدم الثقة إلى خلفه ماكسويل كما أن هذا الأخير نقله كما هو إلى ونجت:

«... إن الكلمة الأخيرة التي قالها لي كتشنر هي أن أضع في حسابي حقيقة أن الضباط المصريين لا ينبغي أن نثق بهم وكان يقول دائماً إن الضابط البريطاني مهما كان عديم الخبرة فهو أفضل من ضابط مصري خداع...».[3]

لم يجن كتشنر من معاملته لضباطه ومن تدابيره الإدارية سوى الخوف منه وعدم الثقة فيه من قبل معظم معاونيه. وقد تألبت عليه بعض المجموعات التي تمثل الرأي العام في بريطانيا وذلك لقيامه بتحطيم ضريح المهدي وهتك رفاته. كان ضريح المهدي قد بني في أم درمان وفقاً لتعليمات الخليفة، حيث مات المهدي ودفن.

---

(١) من تالبوت إلى ونجت، ١٩ أبريل ١٨٩٨، أرشيف السودان SAD /٢٦٦/٤.

(٢) من تالبوت إلى ونجت، ١ أبريل ١٨٩٩، SAD /٢٦٩/٤.

(٣) من ماكسويل إلى ونجت، ١٩ يناير ١٩٠٠ SAD /٢٧٠/١/٢.

أصبح ذلك الضريح مقاماً يعتقد فيه ليصبح البديل عن الحج إلى مكة الذي كان قد انقطع خلال حكم المهدية. لقد أحدث قرار كتشنر بتسوية ضريح المهدي مع الأرض وإلقاء رفاته في النيل، غضباً شديداً في بريطانيا. وقد لقي قرار كتشنر في أثناء الأزمة بتحطيم ضريح المهدي مساندة كرومر والمسئولين البريطانيين في السودان. زعم كتشنر أن تحطيم الضريح أملته ظروف سياسية وأن المسلمين من أهل السنة يؤيدون هذا القرار تأييداً تاماً.[١] وتعزز التوجه لتحطيم ضريح المهدي بعد أشهر قلائل عقب انتشار خبر عن بعث مهدي في منطقة النيل الأبيض وإعلان عصيان مسلح. وفي ٢٧ أغسطس أغتيل محمد شريف (أحد خلفاء المهدي) واثنان من أبناء المهدي كما اعتقل نحو خمسة وخمسين آخرين.

ولم يكن ذلك العصيان أمراً ذا بال، إذ أن ثلاثة أفراد فقط من قوات الجيش المصري أصيبوا بجراح خفيفة، ومع ذلك خشي كتشنر أن يفسر أي تهاون منه على أنه نوع من الضعف فقرر إعدام كل السجناء واعتقال كل من تورط في ذلك التمرد. رفض روود (Rood) الذي كان يعمل قنصلاً عاماً في غياب كرومر أن يتعاون مع كتشنر في الموافقة على طلب الإعدام وذلك: «... تحرزاً من الرأي العام في إنجلترا بسبب هذا الإعدام الجماعي...».[٢]

بالطبع تعتبر فترة عملٍ كتشنر كحاكم عام امتداداً لفترة عمله برتبة قائد للجيش المصري فضلاً عن كونها مخاطرة جديدة للعمل مسئولاً إدارياً. وأعرب كتشنر عن رغبته في مغادرة السودان لأول مرة في سبتمبر عام ١٨٩٨م، وظل يلح على ذلك طوال فترة حكمه. وكان من الصعب عليه أن يرهن وقته ومواهبه العقلية للتفاصيل المملة في فترة طويلة من

---

(١) من كتشنر إلى كرومر، ١فبراير ١٨٩٩، المكتب الخارجي/٤٠٧/ ١٥٠Magnus المرجع السابق، الصفحات: ١٣٥-٣٩.

(٢) من رود إلى سالسبوري، ٣١ أغسطس ١٨٩٩م، المكتب الخارجي/٧٨/٥٠٢٦ محاضر اجتماعات سالسبوري بشأن الخطاب الذي جاء فيه:«... ثلاثة أو أربعة عقوبات إعدام على الملأ...».

الحكم. وكان المجد الذي حققه كتشنر بإعادة بناء الخرطوم وقصر الحاكم العام وتأسيس كلية غردون يستحثه للمزيد، وقد اعتبر إقامته في السودان إقامة مؤقتة. وسرعان ما عدل كرومر، الذي اقترح من قبل تعيين كتشنر حاكماً عاماً عن رأيه. لقد أدرك كرومر أن المسائل التفصيلية الدقيقة للحكم المدني في السودان فوق إدراك كتشنر ومن ثم لم يصر على بقائه بالسودان. وفي ١٨ ديسمبر ١٨٩٩م عُين كتشنر رئيساً لأركان الجيش بقيادة اللورد روبرتس في حرب البوير (Boer)، وبعد مضي أسبوع أبحر كتشنر إلى جنوب إفريقيا تاركاً لخلفه (ونجت) جهازاً إدارياً ضعيفاً وبلداً اعتصرته المجاعة وجيشاً ملؤه السخط. لذلك لا غرابة في أن يعترض كرومر بشدة على رغبة كتشنر في العودة إلى السودان بعد أن انتهت حرب البوير، حيث كتب: أنه لا يستطيع أن يحكم السودان بدون قوة جيش بريطاني جرار...».[1]

السير ونجت حاكم السودان العام:

عين ونجت حاكماً عاماً على السودان وقائداً للجيش المصري في ٢٣ ديسمبر ١٨٩٩م. وقد كان مسئولاً عن الاستخبارات العسكرية حتى وقوع معركة كرري وبذلك فقد أدى دوراً مهماً في التمهيد لإعادة احتلال السودان. لقد استطاع ونجت أن يقيم علاقات طيبة مع العديد من شيوخ السودان، كما نجح بمساعدة من سلاطين ونعوم شقير[2] في جمع معلومات مفيدة عن القوات الإنجليزية المصرية الغازية. علم ونجت قبيل انتهاء معركة كرري أن مهمة الاستخبارات العسكرية قد أوشكت على الانتهاء. لذلك فقد قرر أن يبحث عن منصب يضمن له مستقبله في حالة مغادرة كتشنر للسودان.

---

(١) من كرومر إلى سالسبوري، ٢٧ أبريل ١٩٠٠، المكتب الخارجي/٦٣٣/٦.

(٢) نعوم شقير (١٨٦٣-١٩٢٢) لبناني مسيحي عمل في الجيش المصري اعتباراً من ١٨٨٤م ثم التحق بإدارة الاستخبارات تحت قيادة ونجت في ١٨٩٠. بعد إعادة الفتح بقي في إدارة الاستخبارات بالقاهرة. أثناء فترة عمله ألف كتاب: تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته(١٩٠٣) الذي يعد إسهاماً رئيسياً في تاريخ السودان أثناء حكم المهدية.

بيّن ونجت في رسالة إلى كتشنر وجهة نظره حول إعادة تنظيم إدارة الاستخبارات بحيث تقسم إلى وحدات متميزة عسكرية ومدنية. وعرض على كتشنر أن يتولى مسئولية الوحدة المدنية في القاهرة، وينسق برامجه السياسية مع المندوبية البريطانية.[1] كان ونجت في تلك المرحلة هو الرجل الثاني بعد كتشنر في نظام ترتيب الجيش المصري؛ حيث أن وجوده في القاهرة وبالقرب من اللورد كرومر وكونه مسئولاً عن مكتب السودان ربما يؤهله لمنصب أفضل عندما يتم تعيين الحاكم العام الجديد في السودان. وكان ونجت قد بين في رسالة سابقة إلى رود (Rood) سكرتير كرومر الأول في المندوبية البريطانية وجهة نظره فيما يتعلق بطموحاته المستقبلية:

«... إن مغادرة هنتر (Hunter) «يعني كتشنر» وضعتني في المرتبة الثانية في قيادة الجيش المصري. ومع ذلك لم يدر بخلدني للحظة أن أكون خلفاً له عند مغادرته، ولكنني في الوقت نفسه لن أذعن لأي ضابط آخر في الجيش المصري إذا أعطي الأفضلية عليّ في تولي منصب قائد الجيش المصري خلفاً للسردار الحالي. يبدو لي أنه من الممكن أن يخلف القائد الحالي بعض كبار الجنرالات من خارج الجيش المصري، ولكن في ظل أي ظرف من الظروف فإنني كمسئول عن مكتب السودان سوف أكون في وضع أفضل يجعل لشخصيتي اعتبارها... بصفتي مسئولاً في الحكومة الانجليزية المصرية أكثر مما لو كنت مسئولاً بريطانياً محضاً...».[2]

نوّه كرومر إلى إمكانية تعيين ونجت في منصب الحاكم للسودان في وقت مبكر في مايو ١٨٩٩م. فقد عرفه كرومر لخمسة عشر عاماً ولمس إنجازاته التي حققها في إدارة الاستخبارات والتي لقيت عنده حظوة عظيمة. كما علم كرومر أيضاً أنه من السهل ضبط ونجت ومراقبته أكثر من أي جنرال آخر يعينه مكتب الحرب الذي لا يثق كرومر في تعييناته.

---

(١) من ونجت إلى كتشنر، ٧ فبراير ١٨٩٩ SAD/٢٦٩/٢/١.

(٢) من ونجت إلى رود، ١٠ مارس ١٨٩٩ SAD/٢٦٩/٣.

لم يكن في الحسبان تعيين حاكم عام مدني إذ أن البلد بكامله يحكمه ضباط عسكريون.

نتيجة لتلك الأسباب لم يجد تنصيب ونجت حاكماً عاماً أي معارضة بعد أن غادر كتشنر السودان إلى حرب البوير.

لقد قابل ضباط الجيش المصري الذين عانوا كثيراً من سياسات كتشنر المتسلطة[1] هذا التعيين بترحيب كبير. وصف مراسل جريدة التايمز في الخرطوم الصدى الذي خلفه تعيين ونجت كما لو كان: «... ترقب شيء عظيم مفعم بالآمال العريضة...».[2] وكذلك تقبلت جريدة الأهرام المصرية تعيين ونجت على أنه الخيار الأفضل ولكن جاء في تعليقها بأنه لو عُيِّن ضابط مصري لكان ذلك هو الأفضل.[3] أما بالنسبة لونجت نفسه، فقد عظم عنده تولي منصب كان يترقبه منذ فترة طويلة. لقد غادر الخرطوم عدد كبير من الضباط النجباء الذين كانوا يقودون زمام الأمور في المديريات للإشتراك في حرب البوير، وتمردت كتيبة مؤلفة من السودانيين في أم درمان على حكم ونجت قبل أن يسوي أموره في القاهرة؛ زيادة على الفقر الذي أصاب البلاد جراء الحروب المستمرة والتي بلغت ذروتها بحدوث مجاعة عام ١٨٩٩م. لقد تدنى مستوى الزراعة والتجارة نتيجة لانخفاض عدد السكان وسياسة الخليفة عبد الله القبلية، ونتيجة السياسة الزراعية والتجارية التي جاء بها كتشنر. هذه هي بعض الصعوبات التي واجهت ونجت عندما أراد تأسيس الإدارة المدنية مستعيناً بحفنة من الضباط الإنجليز من الذين ليس لهم خبرة في الإدارة غير إلمام قليل جداً باللغات المحلية إلى جانب الضباط المصريين والمسئولين المدنيين منهم، الذين لم يكن يثق بهم.

---

(١) من سيد شقير إلى ونجت، ٢٧ يناير ١٩٠٠، مرفق من كرومر إلى سالسبوري، ٧فبراير ١٩٠٠، المكتب الخارجي /٧٨/٥٠٨٦.

(٢) جريدة التايمز، ١٨ أبريل ١٩٠٠.

(٣) جريدة الأهرام، ٢٦ ديسمبر ١٨٩٩م.

كانت سلطات ونجت كحاكم عام وقائد للجيش مثل التي كانت لسلفه. ويعد التوضيح التالي الذي ورد في جريدة التايمز ملخصاً دقيقاً لذلك:

«... كل شيء يُستمد من إرادة الحاكم العام.. فهو الذي يقرر كل شيء من ذاته ويفوض كل أمر من نفسه، وتنبثق من إرادة الحاكم العام كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية... هو الذي يرفع أوامره المحلية إلى شريكي الحكم الثنائي غير أنه ليس ملزماً بالتقيد بنصائحهما...».[1]

كان الحاكم العام إلى حد ما مسئولاً أمام القنصل العام البريطاني في مصر وباستثناء ذلك، فإنّ سلطته لا تحدها أي حدود سواء أكانت من المجالس النيابية أم الرأي العام. كان ونجت يتولى مهمة الاستشارات اللازمة بنفسه حتى عام ١٩١٠م عندما أسس مجلس الحاكم العام. كان مبدأ إعادة البناء والتعمير من أهم المبادئ التي تخللت فترة السبعة عشر عاماً التي أمضاها ونجت حاكماً عاماً. كانت المشاريع التنموية بطيئة وعلى شكل ثابت من حيث العدد ولكن تنقصها الخطط الواضحة والمرتبة في نفس الوقت. وخرج السودان من حالة شبيهة بالمجاعة والاعتماد مالياً على مصر إلى وضع اقتصادي ثابت يمكن أن يدعم النمو السكاني المطرد على أرضه.

تأسس الهيكل الإداري في المديريات وفي مركز الحكم مع سيادة الحكم العسكري، وقد استوعبت أعداد متزايدة من المدنيين في الخدمة فأحدث ذلك تغييراً متدرجاً في سمات ذلك الحكم.[2] إن من أهم الإنجازات التي تمت خلال تلك الفترة، مد خطوط المواصلات بإنشاء السكك الحديدية والطرق النهرية وبناء ميناء بورتسودان حيث أسهمت هذه الإنجازات بشكل فاعل في التنمية الاقتصادية في البلاد. وبلغ التوسع الاقتصادي ذروته بافتتاح مشروع الجزيرة الإنمائي في عام ١٩١٣م[3] الذي وضع

---

(١) جريدة التايمز، ١٨ أبريل ١٩٠٠.

(٢) انظر أدناه، الصفحات: ٨١-٨٤ (النسخة الإنجليزية للكتاب).

(٣) بدأ العمل في مشروع الجزيرة في عام ١٩١٣م وتوقف العمل في إنشاء الخزان في عام

السودان في مصاف الأقطار الرئيسية المنتجة للقطن. وبذلك فإن القطر الذي أعيد احتلاله لأسباب استراتيجية وسياسية فقط والذي اعتبر بمثابة عبء مالي، قد أصبح من الأصول الاقتصادية الفاعلة لبريطانيا قبل انتهاء فترة حكم ونجت.

وتيرة الحياة اليومية للحاكم العام[1]:

لا بد من عمل مسح لوتيرة العمل اليومي في مكتب الحاكم العام، لكي نفهم كيف كانت تسير الأمور في حكومته. يبدأ الحاكم العام عامه من القاهرة، حيث اعتاد الحاكم العام أن يصل إلى القاهرة في أواخر أكتوبر من كل عام مصطحباً معه سلاطين وسكرتاريته الخاصة وذلك بعد قضاء الإجازة السنوية في إنجلترا. وفي القاهرة يُعقد أكبر اجتماع سنوي للمسئولين عن الحكم في السودان خلال الأسبوعين اللذين يليا وصول الحاكم العام. وهنا يجتمع كل رؤساء الإدارات ومعظم حكام المديريات لمناقشة ميزانية السودان للعام المقبل. وتكون تلك الميزانية قد نوقشت سلفاً خلال عطلة الحاكم العام الصيفية في إنجلترا، وذلك في اجتماعات مطولة يكون ونجت قد شارك في معظمها.

أما الغرض من اجتماع القاهرة فهو لتمكين رؤساء الإدارات وحكام المديريات من إبداء اعتراضاتهم أملاً في إحداث بعض التغييرات الطفيفة. يمثل اجتماع القاهرة الفرصة الوحيدة لونجت للالتقاء شخصياً بكل حكام المديريات. بالتالي كان هناك من خلف الكواليس نشاط منقطع النظير، أكثر من مناقشات الشئون المالية نفسها تحت ستار مداولات الميزانية، إذ تناقش في ذلك الاجتماع الأمور المتعلقة بتعيينات الأفراد وترقياتهم والسياسة القبلية والحملات العسكرية، والفصل في جلّ تلك الأمور.

١٩١٤م جراء الحرب العالمية الأولى ثم استأنف العمل مرة أخرى في عام ١٩١٩م وافتتح المشروع بالزراعة والإنتاج في عام ١٩٢٥م.

(١) الملاحظات اللاحقة، ما لم يرد نص بخلاف ذلك، مبنية على مراسلات السودان وخطابات ونجت الخاصة المحفوظة في أرشيف السودان بجامعة درم.

وكان ونجت يبعث بعدة رسائل إلى حكامه ملحاً على حضورهم اجتماع القاهرة وذلك لوضع الترتيبات النهائية لسير الأمور في مديرياتهم. وكان يتردد بانتظام خلال الشهر الذي يمكثه في القاهرة على المندوبية البريطانية حيث يجري نقاش بينه وبين القنصل العام فيما يتعلق بالأمور التي لا بد من موافقة الأخير عليها. وكان يقوم بصفته قائداً للجيش بأداء مهام أخرى في القاهرة. وكان يقوم بزيارة ودية للخديوي ووزير الحرب المصري تتبعها جولة رسمية تفقدية للجيش وثكناته. وعلى أي حال فإن من أهم أعمال ونجت أيضاً مناقشاته مع المستشار المالي لمكتب الحرب وطاقم الضباط الإنجليز في القاهرة. وكان يحضر تلك الاجتماعات، عادة، مساعد القائد العام حيث تحسم كل الأمور المتعلقة بالنواحي المالية ونواحي الخدمة الوظيفية وأفراد الجيش.

كان ونجت يعود إلى الخرطوم في منتصف نوفمبر ويبقى في مقر إقامته في قصر الحاكم العام. ويعطي النص التالي المستخلص من مفكرة بتلر (Butler) الذي كان يعمل في الاستخبارات إشارة مبسطة عن أعمال ونجت اليومية في القصر:

«. . . كان السير ريجنالد ونجت الحاكم العام وقائد الجيش رجلاً عطوفاً لطيفاً متوسط البنية. . . يحب الأبهة كما كانت جولاته الصباحية المبكرة في شوارع الخرطوم على ظهر حصانه شبيهة إلى حد ما بموكب الفرسان البريطانيين وذلك لأن في موكب الفرسان شيئاً من الشهرة، وكان يصحب موكبه فرسان سود مدججون برماحهم ومعاونيه من الضباط والمدنيين وحشد كبير من رجالات الحكومة بمختلف رتبهم. . .»[1].

كان ونجت يمضي باقي الصباح في الرد على المراسلات. فقد كانت له مراسلات منتظمة مع معظم حكام المديريات لمناقشة المسائل التي تتعلق

---

(١) مذكرات بتلر، Butler، S.S ١٢/٤٢٢/SAD. كُلف بالعمل في الجيش المصري في ١٩٠٩م وعمل في وادمدني. وفي عام ١٩١٠ نُقل إلى فرقة الهجانة في كردفان وشارك في عدة حملات ضد النوبة. ومنذ أبريل ١٩١١ظل يعمل بإدارة الاستخبارات بالخرطوم.

بمديرياتهم. وكان يرسل معظم طلباتهم إلى رؤساء المصالح مشفوعة بتوصياته. وتمثل رسائل ونجت إلى القنصل العام البريطاني ومندوب السودان في القاهرة الجزء الأكبر من مراسلاته. كما كان يمنح وقتاً كافياً للرد على التماسات المواطنين السودانيين. لقد أصبح الالتماس المباشر الذي يقدم إلى الحاكم العام إجراءً رسمياً متفقاً عليه كما كان يقدم في العهد التركي المصري وفي عهد المهدي والخليفة عبد الله. كان عدد الالتماسات التي تقدم خلال العام الواحد يمثل بالنسبة لونجت مدى الرضا بحكومته. وكان يحيل معظم الالتماسات إلى سلاطين باشا وإدارة الاستخبارات. كما يحال البعض الآخر من الالتماسات إلى حكام المديريات ورؤساء الإدارات المختصين. وكان سكرتير ونجت الناطق باللغة العربية يقوم بفرز الالتماسات وترجمتها وتقديمها إلى ونجت. وقد بلغ عدد الالتماسات التي قدمت إلى ونجت حوالي أربعة آلاف وأربعة وسبعين التماساً (٤٠٧٤) ولكن سرعان ما تكشف لونجت أن معظم الملتمسين يقدمون طلبات مكررة قد سبق الرد عليها. ولذلك أصدر أمراً يجعل كل قراراته نهائية وفاصلة. وبحلول عام ١٩٠٥م نقص عدد الالتماسات إلى ألف ومائة وثمانية التماساً (١١٠٨)[١] يتعلق معظمها بالنزاع حول ملكية الأرض والضرائب، في حين نقص عدد الشكاوى المتعلقة بقضايا الرق في الأعوام التالية.

وكان ونجت كل شتاء يستقبل عدداً من كبار المسئولين حيث يعد تقريره السنوي عن الإدارة في السودان. وكان تقريره يتكون من تقارير تفصيلية لحكام المديريات ورؤساء المصالح إلى جانب مذكرة يرفعها ونجت بنفسه. وكان القنصل العام يعد تقاريره السنوية عن السودان من تلك التقارير وكانت تنشر كأوامر رسمية معتمدة. أما فيما يتعلق بالضيوف فقد كانت هناك شكاوى مستمرة في مراسلاته مع القنصل العام حول الوقت والمال الذي يهدره في الضيافة. ويتضح ذلك من بطاقات الدعوة العديدة التي

---

(١) الأوامر الإدارية لحكومة السودان–٣٨، ١٦ فبراير ١٩٠٢، محاضر اجتماعات مجلس الحاكم العام –١٩٠٦، ص: ٦.

كان يرسلها. بل إن كرومر هو الذي حاول أن يحد من حماس ونجت نحو الضيوف، وذلك عندما كتب في عام ١٩٠٥م قائلاً: «... أنا لست ضد استقبال المسئولين الرسميين والمواطنين ولكنني لا أعتقد أبداً أنكم جئتم هنا لاستقبال السواح. إنني أقدم لهؤلاء أقل القليل...».[1]

ظل قصر الحاكم العام حتى عام ١٩١٢م المكان الوحيد لترديد الطقوس الدينية الإنجليكية أي التابعة للكنيسة الإنجليزية، وكان ونجت لا يتخلف عن حضور تلك الطقوس الدينية. وقد وصف القس الإنجليكاني قوين (Gwynne) تديّن ونجت العميق قائلاً: «... إن الطهر سمة من سمات ونجت يلاحظها كلٍ من يتصل به، كان لا يخرج في الصباح دون أن يردد الصلاة ويقرأ شيئاً من الإنجيل..»[2] إلى جانب التزاماته الدينية بصفته مسيحياً؛ كان ونجت ماسونياً مخلصاً. وقد عُرض عليه بعد تعيينه حاكماً عاماً مباشرة تأسيس محفل للمذهب الماسوني في السودان. وتأسس في عام ١٩٠٣م محفل ريجنالد ونجت الذي كانت تعقد اجتماعاته المنتظمة في القصر... وأدى ونجت دوراً نشطاً في جميع أنشطة المحفل التي كان يذكرها دائماً في مراسلات السودان[3]. كان ونجت يقوم بجولة تفتيشية مرة واحدة على الأقل في العام. وتزودنا التقارير الرسمية عن تلك الجولات التي تسجل في قسم التقارير ببعض المعلومات. ومن حسن الحظ إن المفتشين الذين كانوا يصحبون ونجت في جولاته كانوا يدونون الوقائع التفصيلية وبعضها الآخر كان يدونه سلاطين باشا في مفكرته اليومية. وفي عام ١٩٠٢م قام ونجت نفسه بعمل مفكرة يومية عن أحداث جولته للنيل الأبيض حتى غندوكرو. وكان يصحب الحاكم العام في جولاته أكثر من ٢٠ ضابطاً وعدد من موظفي الحكومة السودانية الرسميين هذا بالإضافة

---

(١) من كرومر إلى ونجت، ١٩ مايو ١٩٠٥، SAD/٢٣٤/٣.

(٢) من قوين إلى أديني Gwynne to Adeney ٢٣ يناير ١٩٠٢، أرشيف جمعية التبشير المسيحية/E/٠٣/١٩٠٢، لمزيد من التفاصيل عن الأسقف قوين انظر إتش. سي. جاكسون، قس على ضفاف النيل Pastor on the Nile، لندن ١٩٦٠ انظر تحت الصفحات: ١٠٩-١١٥ (النسخة الإنجليزية للكتاب).

(٣) سرد موجز لحياة السير ريجنالد ونجت، SAD/٢٩٢/٢.

إلى حرسه العسكري. وكان الموظفون وضباط الجيش وشيوخ القبائل المختلفة يستقبلون الحاكم العام لدى وصوله إلى مراكز الحكومة أو إلى أي قرية. وبعد مشاهدة العرض العسكري وتفتيش مخازن الذخيرة كان ونجت يلتقي بشيوخ القبائل والأعيان من رجال الدين، فيقوم بتوزيع الأنواط والنقود عليهم كما كان يخلع على بعضهم رداء الشرف أو الرداء الديني. وكان ونجت يتلقى الالتماسات خلال فترة مكثه في كل محطة، ويقوم بالفصل فيها ويعيّن بعض الشيوخ الجدد إذا دعت الضرورة كما كانت تقام أنشطة السباق والأنشطة الرياضية لدى زيارته. وكان الغرض من تلك الجولات التفتيشية هو أن يكون على اتصال مباشر مع ضباطه المسئولين الرسميين وكذلك مع الشعب السوداني. وشملت جولات ونجت خلال الحرب العالمية الأولى القطر بطوله وعرضه. ويتمثل الشاهد الواضح لقيمة هذا الاتصال المباشر في اعتقاد ونجت بأن ولاء الشعب السوداني للحكم الإنجليزي إنما هو في الواقع ولاء شخصي للحاكم العام الذي حكم البلاد لمدة خمسة عشر عاماً. وفي هذا السياق يقول: «...إنني أشعر لو أنني غادرت البلاد ولو ليوم واحد... فإنني سوف أعرض الوضع الأمني الهادئ إلى خطر...»[1]. كما ذكر ونجت أيضاً معلقاً على جولاته لكردفان والجزيرة: «... لقد أمضيت عدة ساعات في كل يوم أتحدث إلى أبرز الشخصيات هناك... وإنني على ثقة بأن لمسة التعاطف التي نتجت عن تلك المحادثات مشجعة جداً...»[2]. كان الحاكم العام ومعاونوه يتوجهون خلال الأشهر الحارة من أبريل إلى يونيو صوب أركويت التي أسست في عام ١٩٠٢م وهي منطقة جبلية ليست ببعيدة عن سواكن. وهناك خلال فترة إقامته في أركويت كان ونجت يرد على المراسلات ويعد التقارير السرية عن الضباط البريطانيين لمكتب

---

(١) من ونجت للسير فردريك ملنر، ٢١ يناير ١٩١٥، SAD/١٩٤/١

(٢) من ونجت إلى كلايتون، ٢١ أغسطس ١٩١٥، SAD/٤٦٩/١٠ لمزيد من التفاصيل انظر تحت الصفحات: ١٠٦-١٠٨ (النسخة الإنجليزية للكتاب).

الحرب. كما كان يقوم عادة بجولة تفتيشية لمديرية البحر الأحمر خلال فترة إقامته في أركويت.

وكان ونجت يغادر السودان في يونيو لقضاء عطلته السنوية في إنجلترا حيث يقيم هناك حتى أكتوبر. وقد جرت العادة أن يخلو السودان من المسئولين البريطانيين خلال أشهر الصيف. ولا يبقى منهم إلا القليل موزعين على المصالح الحكومية المختلفة، كما كان حجم العمل الذي يؤدونه ضئيلاً جداً بالمقارنة للأشهر الأخرى. وما كانت تتخذ فيها قرارات من أي نوع. وكان ينوب عن القائد والحاكم العام خلال هذه الفترة ضابط برتبة عقيد (كولونيل) لم يكن على إلمام جيد بالمشكلات الإدارية. وكان اثنان، على الأقل، من نواب الحاكم العام يقومان بشغل منصبه خلال فترة غيابه في إنجلترا في كل عام، هذا بالإضافة إلى مساعد القائد العام الكولونيل آسر (Asser)[1] بحيث لا ينوب أحد منهم أكثر من مرة واحدة في العام. وعليه ظلت سلطة نائب الحاكم العام محدودة إذ كان عليه أن يستشير ونجت في أي أمر من الأمور المهمة. كانت حكومة السودان تباشر أعمالها من إنجلترا خلال هذه الأشهر الأربعة من فصل الصيف. وكان ونجت يقضي معظم وقته في منزله الريفي في دنبار (Dunbar) حيث يتلقى كل مراسلات السودان بوساطة سكرتيره الخاص. وكان كبار رجالات الحكومة يقومون بزيارة ونجت في دنبار بغرض مناقشة أمور مديرياتهم بين جولات لعبة الجولف. ويعد سلاطين باشا من أكثر أولئك الزوار المترددين عليه. وكان ونجت عندما تشارف إقامته على نهايتها يقوم بزيارة بالمورال (Balmoral) حيث اعتاد ونجت وسلاطين أن يكونا ضيفي اصطياف هناك. ثم يعود الحاكم العام ورجال حكومته إلى مصر في أكتوبر.

---

(١) آسر باشا، السير جوزيف جون (١٨٦٧-١٩٤٤)، التحق بالجيش المصري في ١٨٩٢ وشارك في إعادة الاحتلال، ١٩٠٥-١٤ قائداً عاماً على الجيش المصري، ١٩١٠-١٤ عضو في مجلس الحاكم العام، Hill، BD، P. ٦٢.

...

الفصل الثاني
السودان الإنجليزي المصري

• •

نصّت اتفاقية الحكم الثنائي على قيام إدارة مشتركة بين الحكومتين البريطانية والمصرية لحكم السودان؛ ولكن اتضح أن شراكة مصر في هذه الإدارة ظلت شراكة اسمية. كانت السيادة المدنية والعسكرية العليا للسودان منوطة بالحاكم العام الذي ترشحه الحكومة البريطانية، ومع أن تعيين الحاكم العام كان بقرار من الخديوي، إلا أن ذلك كان قليل الأثر من الناحية العملية. ولا غرابة في أن كل الحكام خلال فترة الحكم الثنائي كانوا من البريطانيين ويتعاطفون مع الحكومة البريطانية. هذا بالإضافة إلى أن مصر نفسها قد فقدت حكمها الذاتي نتيجة للاحتلال البريطاني لها عام ١٨٨٢م. وعليه فإن نصيب مصر من الحكم في هذه الإدارة المشتركة تولاه القنصل العام البريطاني ومستشاروه في الوزارات المصرية.

تكونت لدى ونجت وجهة نظر في الحكم المصري للسودان خلال فترة المهدية، فقد اعتبر خلل الحكم المصري على السودان واحداً من الأسباب الأساسية لاندلاع ثورة المهدي. ومن ثم كان ونجت يهدف إلى تقليل النفوذ المصري في الإدارة الجديدة. وباتباعه هذه السياسة، لم يتغلب ونجت على المعارضة المصرية فحسب بل تغلب على مقاومة القنصل العام الذي كان عليه أن يواجه تبعات تلك السياسة في القاهرة. ولكن معضلته كانت في الناحية المالية. فقد كانت ميزانية السودان متوازنة حتى عام ١٩١٣م وذلك بفضل المعونة المالية السنوية التي تقدمها الحكومة المصرية، واعتمد على صندوق الاحتياطي المصري في تمويل المشاريع التنموية. تبعاً لهذه الظروف تبنى كل من كرومر وقورست فكرة «...

أن من يدفع أجر الزمار هو الذي يطلب النغمة...»[1] غير أن هذه الفكرة لقيت معارضة من ونجت الذي كان يهدف إلى زيادة العون المالي المصري للسودان مع دعوة إلى تقليص النفوذ المصري على البلاد. ونجح ونجت في إنفاذ هذه السياسة طوال فترة توليه منصب الحاكم العام بالرغم من الصعوبات الواضحة التي كانت تواجهه.

العلاقات المالية:

تحددت علاقات السودان المالية مع مصر ضمن قوانين اتفاقية الحكم الثنائي الخاصة بالإدارة المالية السودانية المعتمدة من مجلس الوزراء. وبالرغم من أن الطرفين الموقعين على اتفاقية الحكم الثنائي هما بريطانيا ومصر، فإن مجلس الوزراء المصري هو الذي وضع القوانين المالية وذلك لأن بريطانيا لم تكن تنوي التورط في التزامات مالية تجاه السودان. ونصت القوانين المالية على أن مجلس الوزراء هو من يجيز ميزانية السودان السنوية. وفيما يتعلق بالنفقات غير المنظورة أو الخاصة، فإن على الحاكم العام أن يتقدم بطلب لذلك.

وتعين على وزارة المالية المصرية إجازة التعيينات والتعديلات الإدارية الطفيفة ما لم تكن ذات أثر علي الميزانية العامة. ينصّ البند العاشر من هذه القوانين على أن تظل المساعدة السنوية التي تقدمها مصر للسودان سارية لمدة عامين كما هو الحال عام ١٨٩٩م على أن تنقص تدريجياً بعد تلك المدة[2]. وفي مايو ١٩٠١م وقع ونجت وقورست على قوانين جديدة ومن ثم وافق عليها المستشار المالي لوزارة المالية المصرية. ووفقاً لذلك

---

(١) من كرومر إلى ونجت، ٢٥ يناير ١٩٠٤، المكتب الخارجي/٦٣٣/٨، من قورست إلى ونجت، ١٦ مارس ١٩١٠، SAD/٤٦٩/٢/١.

(٢) مرفق ٢ برقم ٦٥، من كرومر إلى سالسبوري، ٢٢يناير١٨٩٩، المكتب الخارجي/٤٠٧/١٥٠ لمزيد من التحليل للشؤون المالية السودانية انظر John Stone تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في السودان ١٨٩٩-١٩١٣، المعهد الاقتصادي السوداني بالخرطوم ١٩٥٤ (غير منشور).

مُنعت حكومة السودان من فرض أي ضرائب أو زيادة في الضرائب الحالية. كما أوقفت كل التعيينات الجديدة التي من شأنها أن تؤثر في الميزانية السنوية. وتعتبر هذه القوانين أكثر صرامة من القوانين السابقة. وسُحب الإشراف على العلاقات المالية من مجلس الوزراء وعُهد به إلى وزارة المالية المصرية. ولكن في حقيقة الأمر، فإن المستشار المالي البريطاني هو الذي كان يضطلع فعلياً بهذا الدور[1].

وعلى ذلك أصبحت مصر مجرد ممول دون أن تكون لديها صلاحيات تذكر. وكان المستشار المالي البريطاني والقنصل العام هما من يقومان بتحديد حجم المساهمة المالية السنوية، بالإضافة إلى العون المالي المصري وفقاً لمتطلبات التنمية في السودان. أوضح كرومر في عام ١٩٠٤م التبرير الأدبي والأخلاقي لهذا الالتزام المالي؛ فادعى أن بريطانيا لم تكن لتتولى القيام بإعادة احتلال السودان لو لم تبد مصر استعداداً مالياً لهذا الغرض. ثانياً أوضح كرومر أن مصر التزمت أدبياً بمساعدة السودانيين بعد سوء المعاملة التي لحقت بهم من جراء الإدارة المصرية السابقة. وأخيرًا، اعتبر كرومر أن المشاريع الاستثمارية في السودان ذات فائدة بالنسبة للاقتصاد المصري. وذهب برنارد[2] سكرتير السودان المالي إلى أبعد من ذلك مدعياً «...أن ضرورة استحواذ مصر على السودان أكبر مئ استحواذها على الإسكندرية..»[3]. ومن ثم فإن على مصر أن تتحمل النفقات السودانية. بلغت قروض مصر لتنمية السودان في السنوات من

---

(١) النظم المالية المرعية من قبل حكومة السودان، القاهرة ٦ مايو ١٩٠٠، المكتب الخارجي/١٥٧/٤٠٧، جرى استبدال تلك النظم في ١٩١٠، عقب تكوين مجلس الحاكم العام، بنظم جديدة موقعة من قبل ونجت وهارفي، مرفق ٤ برقم ٣٣، المكتب الخارجي/١٧٥/٤٠٧.

(٢) بيرنارد باشا Sir Edgar Edwin (١٨٦٦-١٩٣١)، نُقل من الجيش المصري إلى حكومة السودان في ١٩٠١م. عمل سكرتيراً مالياً بالسودان من ١٩٠١-١٩٢٥م Hill، BD،P. ٧٩.

(٣) اقتباس من تصريح Stone المرجع السابق نفسه ص.٣ من تقرير الإدارة المالية لعام ١٩٠٥م.

١٩٠١م إلى ١٩١٤م ما قيمته ٥,٤١٤,٥٢٥ جنيه مصري. أما المساعدات المالية السنوية التي كان ينبغي أن تنقص تدريجياً فإنها زادت عن معدلها الأصلي الذي كان ١٣٤,٣١٧ جنيه في عام ١٨٩٩م إلى ٣٣٥,٠٠٠ في عام ١٩١٢م. وفي عام ١٩١٣م ألغيت المساعدات نهائياً.

وفيما يلي بيان بالمعونة المالية السنوية المصرية التي قدمتها مصر للسودان في الفترة «١٨٩٩م- ١٩١٣م» بالجنيه المصري[١]:

١٨٩٩م	١٣٤,٣١٧	١٩٠٦م	٣٧٩,٧٦٣
١٩٠٠م	١٣٤,٣١٧	١٩٠٧م	٣٧٩,٧٦٣
١٩٠١م	١٩٤,٥٤٥	١٩٠٨م	٣٧٩,٧٦٣
١٩٠٢م	٢٦٧,١٧٣	١٩٠٩م	٣٣٥,٠٠٠
١٩٠٣م	١٩٦,٠٦٣	١٩١٠م	٣٢٥,٠٠٠
١٩٠٤م	١٩٣,٨٥٠	١٩١١م	٣٦٠,٠٠٠
١٩٠٥م	٣٧٩,٧٦٣	١٩١٢م	٣٣٥,٠٠٠

كانت هذه السياسة المالية مثار نقد على نطاق واسع في مصر وذلك على لسان الصحف المصرية، إذ أن الحكومة الواقعة تحت طائلة السيطرة البريطانية لا تستطيع أن تتدخل. أما النقاط الرئيسية التي جاءت في ذلك النقد فهي على النحو الآتي[٢]:

• إن مصر ليست لها سلطة التحكم في كيفية صرف المعونة التي تساهم بها.
• إن العديد من المشاريع الاستثمارية القائمة في السودان لا تفيد بل تضر بالمصالح المصرية.

---

(١) المرجع السابق، ص. ١٩، لم تكن تكلفة صيانة الجيش المصري حتى عام ١٩٠٥ ضمن موازنة السودان. أدرجت هذه التكلفة من عام ١٩٠٥ في المساهمة السنوية المصرية وبالتالي حدثت زيادة ضخمة.

(٢) كانت هناك عديد من المقالات في الصحف المصرية التي تناولت هذا الانتقاد. كان مقال أحمد حلمي بجريدة اللواء، ٢١أكتوبر ١٩٠٧ من أشهر تلك المقالات توسعاً في هذا الشأن.

• إن مصر تمول إدارة بريطانيا في السودان.
• ازدادت المعونة المصرية بينما كان من المفترض أن تتقلص.

استطاع السودان نتيجة لهذه المعونة السنوية أن يتبع سياسة خفض الضرائب كما أنه أصبح في غير حاجة إلى البحث عن موارد إضافية ذات عائد.

في الواقع إن معظم النقاط التي أثيرت في هذا النقد كانت صحيحة باستثناء نقطة واحدة وهي التي تتعلق بالاستثمارات السودانية بخلاف ميناء بورتسودان والتي ثبت أن عائدها الجمركي لا يفيد الدخل المصري بشيء، فإن جميع الاستثمارات الرئيسية في السودان خلال تلك السنوات من مواصلات وري ستكون في المستقبل البعيد ذات قيمة بالنسبة لمصر.

زعمت حكومة السودان بأن المعونات المصرية كانت أقل من التقديرات الرسمية المقترحة بينما تستفيد الجمارك المصرية من الرسوم الجمركية التي تفرضها على بضائع السودانيين العابرين. هذا فضلاً عن أن مصر وفّرت تكاليف كانت تتكبدها كثيراً من أجل الدفاع وحماية نفسها بعد إعادة ضم السودان. ولم تكن حكومة السودان راضية بما تتلقاه من معونة مصرية، فقد تولدت عن تلك المساعدات شروط وقيود كانت موضع سخط وتبرم. ومنها منع المواطنين السودانيين من زراعة التبغ في شمال الخرطوم، واقتصار الزراعة في السودان على المحاصيل التي لا تتنافس مع المنتجات المصرية. وكانت الأراضي الزراعية المروية محدودة جداً بحيث لم يسمح بري أكثر من ١٠,٠٠٠ فدان خلال فترة انحسار منسوب النيل. كما منعت حكومة السودان من تحصيل رسوم جمركية على البضائع التي تصدرها لمصر. ثم بقيت هذه الشروط سارية المفعول حتى الحرب العالمية الأولى، ولم يكن من المستغرب بأن حكومة السودان كانت حريصة في البحث عن موارد مالية بديلة بقدر ما كانت الحكومة المصرية حريصة على وقف مساعداتها.

علاقات ونجت بالخديوي والحكومة المصرية:

التزم ونجت بشروط معينة من اتفاقية الحكم الثنائي في علاقاته بالخديوي ومجلس الوزراء المصري. كان ونجت مديناً للخديوي بتعيينه رسمياً سرداراً وحاكماً عاماً، وكان من المفترض أن يرسل تقاريره عن الجيش المصري وإدارة السودان إلى الخديوي، غير أن ونجت في الواقع لم يلتزم تماماً بإرسالها. وكان يزور الخديوي كلما سافر عن طريق القاهرة ولكنه لا ينقل تقارير الجيش المصري إليه إلا عند الاستعداد لشن هجوم كبير. إن المجال الوحيد الذي كان الخديوي مسئولاً عنه هو توزيع الأوسمة المصرية، وحتى في هذا المجال لم يكن لديه خيار في إنفاذ توصيات ونجت. وعندما حدد كتشنر مسئولية الخديوي عن الأوسمة في عام ١٩١٣م كتب ونجت قائلاً: "... إنني سعيد جداً لتقليص مسئولية "حاكمنا" نظراً لوقف تمويل النقوش والأوسمة..."[١]. وحتى لا يعظم تأثير الحكومة المصرية على السودان، لم يوص ونجت بمنح السودانيين أوسمة مصرية لتخوفه من انتقال السودان إلى وصاية الخديوي....[٢] ولو أن ونجت راعى بعض الشكليات في علاقته بالجيش المصري، لما احتاج إلى أن يتظاهر بمثل هذا فيما يختص بإدارة السودان. ولم يكن ونجت ينقل التقارير المتعلقة بالمسائل الإدارية إلى الخديوي بل إنه عارض بشدة روح التعاون التي أبداها قورست(Gorst)[٣] نحو مصالح الخديوي.

فقد كان دور الخديوي اسمياً ؛ واقتصر التعامل معه عبر تبادل الخطابات الرسمية احتفاء بذكرى تولي العرش وإقامة حفل استقبال في الخرطوم يحضره الضباط وكبار رجالات الحكومة. ويعتبر يوم التنصيب يوم عطلة عامة في جميع أنحاء السودان توزع فيه الأوسمة الممنوحة من الخديوي.

زار عباس حلمي الثاني السودان ثلاث مرات فقط طوال فترة توليه عرش

---

(١) من ونجت إلى كتشنر، ٩ مايو ١٩١٤، SAD/١٩٠/٢/٢

(٢) من ونجت إلى كتشنر (سري)، ٢٦ أكتوبر ١٩١١ SAD/٣٠١/٤.

(٣) انظر أدناه الصفحات: ٣٢-٣٩ (النسخة الإنجليزية للكتاب).

مصر. كانت زيارته الأولى في عام ١٨٩٤م، وفي هذه الزيارة وقع في سقطة حين انتقد الجيش المصري واضطر على إثرها بالاعتذار إلى كتشنر. وجاءت زيارته الثانية في عام ١٩٠١م وأعلن كرومر فشلها كذلك. وجاءت فترة قورست التي اتسمت بالوفاق بعباس حلمي إلى السودان للمرة الثالثة عندما ذهب للافتتاح الرسمي لميناء بورتسودان. ولم يكن لتلك الزيارات تأثير كبير على علاقات عباس حلمي بالبلاد. وتفيد التقارير أنه عندما عُزل عباس حلمي من الخديوية في ديسمبر ١٩١٤م أن «... هناك شيء من اللامبالاة والفتور في مشاعر المواطنين في كل من الخرطوم والمديريات...»[1]. لم يكن للسلطان الجديد «حسين كامل»[2] تأثير أكبر على السودان من سلفه. وذلك لأن ونجت كان قد عزم على عزل السودان عن مصر، وبالرغم من علاقاته الطيبة بالسلطان الجديد، فإن تلك العلاقات لم يترتب عليها شيء.

وهكذا لم تعد ثمة سيادة لمجلس الوزراء المصري على شئون السودان. وكان على ونجت بصفته سرداراً للجيش أن يرسل تقاريره إلى وزير الحرب المصري عن كل الحملات التي قام بها الجيش المصري. لم يكن ونجت يأخذ باستشارة وزير الحرب المسبقة، حتى أن تقاريره لم تكن ترسل أولاً بأول. وفي بعض الحالات كان وزير الحرب يتلقى التقارير من مصادر عسكرية في الصحف المصرية. وكان ونجت حريصاً في تعامله مع المسئولين المصريين على عدم تزويدهم بأية معلومات سرية، فقدأوضح وجهة نظره عن وزير الحرب بكل صراحة، في خطاب سري إلى المستشار المالي سيسل « Cecil»[3] عندما طلب منه رفع مرتب نجيب

---

(١) تقرير الاستخبارات السودانية-٢٤٥، ديسمبر ١٩١٤.

(٢) تغير لقب الخديوي إلى لقب سلطان عقب إعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤م.

(٣) اللورد سايسل Lord Edward Herbert Gascoyne Cecil (١٨٦٧-١٩١٨) ابن الماركيز الثالث في سالسبوري؛ التحق بالجيش المصري في ١٨٩٦ وشارك في إعادة فتح السودان؛عُين مندوب عام لحكومة السودان في القاهرة من ١٩٠٣-٠٥؛ ثم وكيل وزارة في وزارة المالية المصرية من ١٩٠٥-١٢ ثم مستشار مالي من ١٩١٢-١٨ DNBS ١٩١٢-٢١

عزوزي السكرتير الخاص لوزير الحرب بقوله: «...إن عزوزي لا يستحق مرتباً أكثر من ثمن حذائي، ولكن ذلك في مصلحتنا ومصلحة سياستنا أن يكون لدينا وزير حرب اسمي وكذلك سكرتير اسمي له...».

ثم ختم ونجت رسالته آملاً قبول طلبه في زيادة راتب سكرتير وزير الحرب، ما دامت فكرته عن وزير الحرب وسكرتيره تعضد الحقيقة «... بأنهما في الواقع لا وجود لهما البتة...»[1]. وكانت فكرة ونجت عن باقي الوزراء المصريين أسوأ مما ينبغي، كما أنه لم يقر بحقهم في التدخل في شئون السودان. إن قوانين السودان المحلية التي يفترض عرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها وفقاً لما جاء في المسودة الأولى من اتفاقية الحكم الثنائي، كانت قد قدمت أخيراً إلى المجلس لاستكمال الجانب الشكلي دون أن يكون لمجلس الوزراء الحق في تعديلها[2].

اقتصر التعامل بين السلطات السودانية والحكومة المصرية على المجالات التي يستفيد منها السودان فقط. ليس للمحاكم المصرية من سلطة قانونية على السودان وفقاً لاتفاقية الحكم الثنائي. ولكن توصلت حكومتا السودان ومصر إلى تسوية بحسب مصالحهما المشتركة تقضي بأن يكون للأحكام التي تسري في إحداهما وزن قانوني في الدولة الأخرى.

وتعتبر هذه التسوية مهمة فيما يتعلق بالمصريين الذين يقيمون في السودان والعكس بالعكس. ومن ثم أعدت الترتيبات اللازمة التي تجعل الأحكام التي تصدر في بلد تنفذ في البلد الآخر وكذلك الحال بالنسبة لحقوق تسليم المتهمين أو اللاجئين. ولا بد من وجود تعاون، إلى حد ما، في المجال

الصفحات: ١٠١-١٠٢.

(١) من ونجت إلى سايسل (سري أرجو إتلافه)، ١٣ يناير ١٩١٣ SAD/١٨٥/١/١. عُين نجيب عزوري في إدارة الاستخبارات منذ ١٩٠٦ثم أصبح سكرتيراً خاصاً لوزير الحرب المصري. لم استطع أن أحدد ما إذا كانت هناك علاقة بينه وبين نجيب عزوري مؤسسة رابطة الأحزاب العربية. كان يُشك في الأخير بأنه مندوب استخبارات فرنسي. إس. جي هايم، القومية العربية، لوس أنجلوس ١٩٦٢، الصفحات: ٢٩-٣٠.

(٢) مذكرة من كلايتون حول الإجراء المتعلق بالقوانين، ١٩١٢ SAD/١٨٣/٣.

الديني مع أن ونجت لا يطيق تدخل المصريين في شئون السودان الدينية، إذ لم يكن لديه خيار في ذلك لما كان من اعتماده على القضاة المصريين للعمل في المحاكم الشرعية ومن الاستعانة بمدرسي الشريعة في منهج تدريب القضاة بكلية غردون. كان سلاطين والسكرتير القانوني بونهام كارتر«Bonham Carter» [1] يختاران القضاة وذلك لتقليل خطر اتساع المشاعر الدعوية ومن ثم يعينهم قاضي القضاة في مصر، الذي كانت علاقة ونجت به واضحة فقد رفض له طلباً بزيارة السودان[2]. بدأت سياسة تدريب صغار القضاة السودانيين في الأيام الأولى لاتفاقية الحكم الثنائي ليجري استبدال القضاة المصريين حال تخرج القضاة السودانيين[3].

واستثنى ونجت من سياسته بعدم تدخل السلطات الدينية للقاهرة في السودان، حاجته إلى مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري من إدارة الأوقاف المصرية لبناء مسجد الخرطوم. إلا أن هيئة الأوقاف الدينية في القاهرة استفادت من هذه الفرصة وطلبت من ونجت منحها أراضٍ في السودان ومنحها الحق في الإشراف على المساجد في السودان[4] غير أن ونجت سحب طلبه وكتب إلى قورست موضحاً أسباب رفضه لتدخل هيئة الأوقاف المصرية في شئون السودان الدينية.

«... لا أعلم موضوعاً « فيما عدا مسألة الرق « ذي طبيعة شائكة ومعقدة مثل هذا الذي ينجم بصفة أساسية عن الكراهية العنصرية بين المصريين والسودانيين. إن لسوء الإدارة المصرية وبخاصة ما يتعلق بشئون الأوقاف أعظم أثر في نشوب الثورة المحلية بحيث أصبحت الجزء الأساسي الذي نعمل على إعادة تنظيمه في السودان وذلك لندفع عن البلاد التدخل

---

(١) سير إدقار بونام كارتر (١٨٧٠-١٩٥٦)، التحق للعمل بحكومة السودان في ١٨٩٩م كأول سكرتير قانوني ذلك المنصب الذي تقلده حتى عام ١٩١٧عندما نقل إلى العراق.

(٢) من ونجت إلى كلايتون (خاص جداً)، ٢٧ مارس ١٩١٥، SAD/٤٦٩/٨.

(٣) انظر أدناه، الصفحات: ٨٩-٩٠، ١٣١-١٣٢(النسخة الإنجليزية للكتاب).

(٤) من قورست إلى ونجت، ١٢ ديسمبر ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٥مذكرة من خليل باشا حمدي حمادة عن تاريخ مسجد الخرطوم، المكتب الخارجي/١٤١/٤١٦

السافر من قبل إدارة الأوقاف المصرية...»[١].

لا يوجد هناك أي تدخل للوزراء المصريين في إدارة السودان باستثناء المجالات التي سبق ذكرها. تقوم وزارة الأشغال العامة المصرية بالإشراف على مشاريع الري في السودان، لكنها لا تخضع لسيطرة الحكومة المصرية ما دام أمرها قد أوكل إلى مسئول بريطاني.

ولم تتح للمجلس التشريعي المصري فرص التدخل في شئون السودان إلا في أضيق الحدود. فقد دعا ونجت أعضاء هذا المجلس طوال فترة حكمه مرتين لزيارة السودان. كانت الدعوة الأولى في عام ١٩٠٦م لحضور افتتاح خط السكة الحديد ما بين نهر النيل والبحر الأحمر، وفي المرة الثانية جاء أعضاء المجلس في عام ١٩٠٩م بعد إلحاح من قورست لحضور افتتاح ميناء بورتسودان. قام أعضاء المجلس التشريعي خلال زيارتهم الأولى بتقديم مقترحات تتعلق بإدارة السودان ولكن ونجت لم يعر تلك الاقتراحات اهتماماً وكتب إلى كرومر قائلاً: «...لا أريد أن أشغلك كثيراً بما أبعثه من ردود، ولكنهم «أي أعضاء المجلس» سيجدون إجاباتنا متطابقة...»[٢]. أرسل ونجت تقريراً إلى قورست عقب الزيارة الثانية للمجلس مؤكداً بأنها كانت فاشلة. ثم كتب ونجت إلى فيبس (Phipps)[٣] السكرتير الإداري قائلاً: «... ليكن الرب في عون بلد يحكمه هراء أمثال هؤلاء...»[٤]. عندما انتخب المجلس التشريعي الجديد في عام ١٩١٣م قرر أعضاؤه أداء دور مهم في شئون السودان وطلبوا مناقشة الصفة القانونية لترحيل السجناء المصريين للعمل في بناء خزان النيل الأزرق. كانت هذه رغبة كتشنر الذي أكد تشغيل السجناء

---

(١) من ونجت إلى قورست، (خاص) ٢٢ ديسمبر ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٢/٣.

(٢) من ونجت إلى كرومر، ٦ فبراير ١٩٠٦، SAD/٢٧٨/٢.

(٣) Pownoll Ramsay Phipps (١٨٦٤–١٩٣٢)، التحق بالجيش المصري في ١٨٩٩م، عمل سكرتيراً خاصاً لونجت من ١٩٠٣–٤، سكرتير السودان الإداري من ١٩٠٥–p، BD، Hill ١٤. ٣٠٦.

(٤) من ونجت إلى فيبس، ١٣ أبريل ١٩٠٩، SAD/٢٨٧/١.

لأسباب اقتصادية، في مزيد من خيبة الأمل لونجت ومعارضة لرغبة مجلس الحاكم العام. لم تكن هناك شكوك بالمعنى المفهوم حول عدم شرعية أو قانونية إرسال السجناء المصريين إلى السودان وكان من الممكن أن يؤدي ذلك إلى تقديم صوت لوم وتعنيف لمجلس الوزراء المصري. ولكن كتشنر حذّر سعد زغلول من إعادة السجناء المصريين إلى مصر «... إلا أن ذلك سيضع حداً في هذه اللحظة وفي المستقبل لفكرة أن السودان الذي يعتبر جزءاً من مصر، لا يمكن أن يكون جزءاً منها بأي حال من الأحوال...»[1] وبذلك تمت تسوية كل شيء. ومن ثم بقي السجناء في السودان وأمسك المجلس التشريعي عن تدخله في ذلك. ومن ثم أصبح المجلس التشريعي فضلاً عن الخديوي ووزرائه لا يقف عقبة أمام سياسة ونجت بمنع التدخل المصري في السودان. اعتقد ونجت اعتقاداً راسخاً في وجود كراهية ضاربة الجذور بين السودانيين والمصريين. وعلاوة على ذلك، لم يكن ونجت ليستهين بقوة الوطنية المصرية فأراد أن يحتفظ لبريطانيا بالسودان في حال تمرد مصر عليه.

تأثير الأفكار الإسلامية والوطنية المصرية:

من المحتمل أن تكون الغالبية العظمى من الجيل السوداني القديم لا تثق في المصريين، إذ أنه ليس هناك دليل يثبت عكس ذلك بل كانوا ينظرون إلى المصريين باحتقار شديد. ونقل ونجت التصريح التالي من مقابلة كان قد أجراها مع السيد على الميرغني زعيم طائفة الختمية: "... لماذا تتعجبون أيها الإنجليز من هذا الشعور العدائي تجاه المصريين؟ إنهم سلالة من عنصر الرقيق لا أكثر من ذلك، شخصياتهم محتقرة ويقع عليك اللوم في إعطائهم قدراً من التعليم أكبر من حجمهم ورفع شأنهم كتمثال عالٍ والآن يقف تمثالكم على أرجل من الطين...". ثم علق ونجت قائلاً:

"...إن هذا الرأي يمثل فعلاً وجهة نظر معظم الطبقة السودانية المثقفة

---

(١) من كلايتون إلى ونجت، ١١ فبراير ١٩١٤، SAD/٤٦٩/٦/١

الذين هم من ذوي الشخصيات الأرقى من المصريين وينظرون إليهم بكل احتقار..."[1].

مهما يكن من أمر فهناك عدد بالمثل لا يستهان به من الجيل الجديد ممن لا يحملون هذه الفكرة عن المصريين. ذلك لأنهم لم يشهدوا فترة الحكم التركي المصري فلم يتأثروا بالدعاية المصرية المعادية لثورة المهدي ومن ثم فإن لديهم شعوراً بأن هناك قرباً وشبهاً كبيراً بينهم وبين أصدقائهم المسلمين من المصريين أكثر منه مع حكامهم الإنجليز المسيحيين. وكان ونجت يضع هذا الأمر في حسابه، فقد استخدم كل الوسائل لوقف تسرب الأفكار الوطنية والإسلامية المصرية إلى السودان، وذلك بتكوين نظام استخبارات خاص للتصدي لهذا التغلغل الفكري. وكانت إدارة الاستخبارات تراقب بحذر من مقر رئاستها في القاهرة كل التطورات التي تحدث في العاصمة المصرية كما أهابت بفروعها في الخرطوم باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة حيال ذلك. «... وتم تعيين مندوبين بصفة خاصة لتلمس مدى تأثر السودانيين بالشعور الوطني في القاهرة...» وتم توجيه هؤلاء المندوبين بمتابعة الضباط المصريين من الذين يحتمل أن ينقلوا الأفكار الوطنية إلى السودان[2]. ولكي يحد من خطر التأثير المصري، منع ونجت السودانيين من السفر إلى مصر. وطلب ونجت من مساعده استبدال الكتيبة العسكرية السودانية الموجودة في مصر سنة ١٩٠٨م بكتيبة مصرية وذلك»... خشية أن يتشربوا بالأفكار غير المرغوب فيها...»[3]. ورفض ونجت الاقتراح المقدم من هيئة علماء السودان بإرسال الشباب السودانيين للتعليم في الأزهر وذلك لمثل تلك الأسباب من التحفظات. «... لا شك أن مجئ السودانيين إلى القاهرة يجعلهم يتشربون بأفكار تتعارض مع نظام حكمنا في السودان...»[4]. بعد مقتل

---

(١) من ونجت إلى كرومر (خاص)، ٢٤ فبراير ١٩١٥ SAD/١٩٤/٢.
(٢) من شانر إلى ونجت، ١٠ أغسطس ١٩٠٨، SAD/٢٨٣/٨/٢.
(٣) من ونجت إلى آسر (خاص)، ٢٩ أغسطس ١٩٠٨، SAD/٢٨٣/٨/٤
(٤) من ونجت إلى كتشنر، ٢٦ أكتوبر ١٩١١، SAD/٣٠١/٤

رئيس الوزراء المصري القبطي، بطرس غالي، انشغل ونجت بتأثير ذلك على السودانيين. وأوضحت إدارة الاستخبارات الموجودة في الخرطوم في تقاريرها إلى ونجت أن معظم ضباط الجيش المصري كانوا يتعاطفون مع القاتل. وكتب كلايتون (Clayton) سكرتير ونجت الخاص: «... مما لا شك فيه أن هناك شعوراً بالغبطة والارتياح في أوساط المصريين العسكريين منهم والمدنيين...». ثم أضاف السكرتير: «... غير أن موقف السودانيين كان سلبياً جداً...»[1]. اعتبر سلاطين هذه الشائعات مبالغاً فيها، وكتب إلى ونجت: «... إنه من الخطأ أن تجعل قبطياً رئيس وزراء على شعب مسلم... هذا سوف يدعم ويقوي الحزب الوطني المزعوم...»[2].

وإمعاناً في التقليل من خطر روح القومية المصرية، وافق ونجت على منع دخول الصحف المصرية إلى السودان. وكانت الصحافة الوطنية المصرية تخصص مساحات كبيرة من المواضيع للهجوم على الحكومة في السودان. وفي المقام الأول هاجمت تلك الصحف اتفاقية الحكم الثنائي كما هاجمت رفع العلم البريطاني في السودان. ثم هاجمت الصحف وانتقدت التزام مصر المالي نحو السودان الذي فرض عليها فرضاً. وشنت تلك الصحف أيضاً هجوماً عنيفاً على شخصية السردار نفسه مشبهة حكمه في السودان بحكم قيصر الروم. واتُهم ونجت بعدم ترقية ضباط الجيش المصري الذين داس ونجت على كرامتهم بتقبيلهم يده. إن المطلب الأساسي الذي كان يردده الشعب في مصر هو أن يكون الحاكم

---

(١) من كلايتون إلى ونجت، ١ مارس ١٩١٠، SAD/٢٩٠/٣/١، الجنرال سير جيلبرت فالكنغهام كلايتون (١٨٧٥-١٩٢٩)، عمل تحت قيادة كتشنر أثناء إعادة احتلال السودان؛ التحق بالجيش المصري في ١٩٠٠ ونقل للعمل بحكومة السودان في ١٩٠٦، وعمل سكرتير خاص لونجت من ١٩٠٨-١٤، مندوب للسودان ومدير للاستخبارات من ١٩١٤-١٧، مستشار بوزارة الداخلية المصرية من ١٩١٩-٢٢، سكرتير أول في فلسطين من ١٩٢٢-٢٥، توفي في بغداد في ١٩٢٩ عندما كان مندوباً سامياً بريطانياً للعراق. DNBS، ١٩٢٢-٣٠ pp. ١٨٦-٧.

(٢) من سلاطين إلى ونجت، ٦ مارس ١٩١٠، SAD/٢٩٠/٣/١.

العامِ ومديروه من المصريين وليس من البريطانيين. ووجهت الصحف نقداً لاذعاً للسياسة التي انتهجتها الحكومة تجاه النشاط التبشيري المسيحي والإسلامي في السودان[1]. ولكم تمنى ونجت حرمان تلك الصحف من الصدور. شأنه شأن أي حاكم عسكري يرى أن الصحف مصدر إزعاج ينبغي حسمه بقوة. كان على ونجت أن يستخدم وسائله الخاصة في قمع الصحف وذلك نتيجة لممانعة الحكام البريطانيين من التصرف بصلابة إزاء هذا الموقف. لقد سمح لونجت بإيقاف أية جريدة مصرية تبدي عداءً تجاه الحكومة ومنعها من دخول السودان، كما أعطى مندوب السودان في القاهرة صلاحية تامة في هذا الخصوص. استفاد ونجت أيضاً من الصحف الموالية للحكومة كجريدة المقطم في مصر وجريدة سودان تايمز في الخرطوم وذلك لمقابلة هجمات صحف الدعاية الوطنية. وصار نعوم شقير الذي ينتمي إلى إدارة الاستخبارات خير من يتولى القيامِ بهذه المهمة. استخدم شقير معارفه وعلاقاته الواسعة بالمواطنين للإشراف على كل الموضوعات الموالية للحكومة في جريدة المقطم[2]. وعندما توفي مصطفى كامل زعيم الحزب الوطني سنة ١٩٠٨م تمنى ونجت أن لو كانت الصحافة الوطنية ماتت معه، غير أن تلك الآمال لم تتحقق له. شنت كل من جريدة اللواء والاستاندرد المصرية التي تصدرِ باللغة الفرنسية والاستاندرد التي تصدر باللغة الإنجليزية هجوماً لاذعاً على حكومة السودان عقب ثورة ود حبوبة في عام ١٩٠٨م كما اتهمت هذه الصحف الحكومة السودانية بإعدامها سبعين رجلاً من أولئك الثوار[3]. أدى نقد الصحف الوطنية القوي إلى قرار قورست بإعادة قانون الصحافة المصرية لعام ١٨٨١م. لم يكن ونجت ليكتفي بذلك بل

---

(١) جريدة اللواء، ٤ فبراير ١٩٠٠، ٥ فبراير ١٩٠٠، ٧ فبراير ١٩٠٠، ٣ مايو ١٩٠٠، ٢١ أكتوبر ١٩٠٧، ٣٠ مايو ١٩٠٨، ١٥ نوفمبر ١٩٠٨.

(٢) من شقير إلى استاك، ٢٤ يناير ١٩٠٩ SAD ١/٢٨٦ انظر ايضاً جريدة المقطم ٢٢يناير ١٩٠٩–مقال عن السودان كتبه أحمد أفندي يوسف قنديل، وجريدة المقطم ٢١ أكتوبر ١٩٠٨– مقال بتوقيع أمدرماني SAD ٦/٢٣٤.

(٣) جريدة اللواء، ١٩ مايو ١٩٠٨، صحيفة الاستاندرد، ٣١ مايو ١٩٠٨.

قرر إصدار قانون عام وشامل للصحافة في السودان[1]. كان المسئولون المصريون والضباط في كل من الجيش وإدارة السودان يمثلون مصدر القلق الأساسي لونجت إلى جانب عدم ثقته في المصريين فقد اعتبرهم حملة الأفكار الوطنية والإسلامية. ولكنه لم يكن بمقدوره الاستغناء عن خدماتهم إذ لا يوجد مصدر بديل للقوى العاملة بخلافهم. لقد انتهج ونجت سياسة وسطاً وقلّد المصريين مراتب أو مناصب قليلة الأهمية في كل من الجيش والإدارة. وكان تمرد الجيش المصري في أم درمان عام ١٩٠٠م بمثابة الشماعة التي علق عليها ونجت سياسته. ذلك التمرد الذي أفادت كل التقارير الخاصة به أن سببه الرئيسي هو المعاملة السيئة للجيش المصري على يد كتشنر. على أية حال كان ونجت على قناعة بأن القاهرة هي مصدر الإزعاج وبتحريض من الخديوي. ومن ثم توصل هو وكرومر إلى أن حجم الجيش المصري وقوة تكوينه يهددان أمن السودان[2]. واتبع ونجت سياسة أخرى لتشتيت الجيش المصري وذلك بتكوين وحدات عسكرية إقليمية في كل من جبال النوبة والمديريات الجنوبية ووضعهما تحت سيطرة بريطانية. ووزع ونجت كتائب الجيش المصري على جميع أنحاء السودان وعهد إلى كتيبة بريطانية مسئولية أمن الخرطوم[3]. وتجاهل ونجت ترقيات كبار الضباط في الجيش المصري ورجال الخدمة المدنية أو سعى إلى إحالتهم للتقاعد المبكر حتى يفسح المجال أمام تجنيد أفراد بريطانيين في الجيش. ثم افتتحت مدرسة عسكرية في الخرطوم في عام ١٩٠٥م فاستبدل العسكريون المصريون من ذوي الرتب الصغيرة بعدد من العسكريين السودانيين. وبتنفيذ هذه السياسة استطاع ونجت أن يستفيد من المساندة التامة من قبل معظم معاونيه البريطانيين الذين أرادوا تطهير الخدمة المدنية في السودان من العنصر المصري. وقد عبر السكرتير

---

(١) انظر أدناه الصفحات: ٣٧-٣٨ (النسخة الإنجليزية للكتاب).

(٢) من ونجت إلى كرومر، ١٩ فبراير ١٩٠٠، المكتب الخارجي /١٤١/٣٥٦، مذكرة من ونجت عن تمرد امدرمان يناير ١٩٠٠ SAD/٢٧٠/١.

(٣) من ونجت إلى هارفي، ٢٦ نوفمبر ١٩٠٧، SAD/٢٨١/٥ لمزيد من التفاصيل انظر ادناه، الصفحات: ١١٧-١١٨ (النسخة الإنجليزية للكتاب).

الإداري لونجت بصورة واضحة عن تلك الأفكار عندما كتب:

«... إن عبارة «النفوذ البريطاني» تعد خطأ في حد ذاتها، ولكنها بالطبع تعني إدارة عادلة في مقابل الإدارة المصرية. يجب أن يكون في المستقبل الجزء الذي نهيمن عليه من خريطة إفريقيا ذا نفوذ بريطاني زيادة على كونه نفوذاً عادلاً...»[1].

كان» مدير التعليم، كري[2](Currie) هو الوحيد من بين كبار المسئولين البريطانيين، الذي اعترض على عدم واقعية تلك السياسة. وقد كان صوته وحيداً إذ ظلت سياسة الحكومة كما هي لم تتغير طوال فترة حكم ونجت.

السودان والحكومة البريطانية:

كان هناك قليل من الاتصالات المباشرة بين السودان والحكومة البريطانية خلال حكم ونجت. كان القنصل العام البريطاني في القاهرة وهو القائم على زمام الأمر يعث بتقاريره إلى وايت هول "White Hall» عندما تقتضي الضرورة. وكان لا بد من أخذ الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية عند اتخاذ القرارات السياسية الكبرى مثل النزاع حول الحدود والحملات العسكرية الكبرى وعقد الاتفاقات مع الدول المجاورة.

وفيما عداه من مجالات السياسة الأخرى، أطلقت يد حكومة السودان في التصرف، تحت إشراف القنصل البريطاني العام على أن ترسل الحكومة تقاريرها إلى لندن. وتشتمل التقارير المرسلة على التقرير السنوي عن الإدارة في السودان الذي يعده القنصل العام، وتقارير الحملات

---

(١) من فيس إلى ونجت، ٧ سبتمبر ١٩٠٤، SAD/٢٣٤/٢.

(٢) سير جيمس كري Sir James Currie (١٨٦٨–١٩٣٧)التحق بالخدمة المدنية في السودان في ١٩٠٠ مديراً لمصلحة التعليم وعميداً لكلية غردون. وظل يتقلد هذين المنصبين إلى أن تقاعد في ١٩١٤. كان عضواً في مجلس الحاكم العام من ١٩١٠–١٤. DNBS 1931–40، 206. pp–7.

العسكرية بالإضافة إلى قوانين السودان وذلك بعد أن تنشر في جريدة السودان. كانت الأوسمة البريطانية تمنح أساساً للمسئولين العسكريين والمدنيين البريطانيين. وفيما يتعلق بالتوصيات، فإن ونجت يرسلها إلى القنصل العام الذي يرسلها بدوره إلى لندن، إذ لم تكن لونجت أي اتصالات مباشرة بالحكومة البريطانية بصفته حاكماً عاماً، أما بصفته سرداراً للجيش فقد كان اتصاله المباشر مع مكتب الحرب. وتشتمل تلك الاتصالات على التقارير السرية عن الحملات العسكرية وقيادة القوات البريطانية في الخرطوم وأداء الضباط الإنجليز في الخدمة العسكرية في السودان. حاول ونجت أن يعوض ما اعتبره نفوذاً بريطانياً غير كاف في نظره وذلك بزيادة نفوذ الحكم الملكي البريطاني. وكان يأمل تمثيل دور الأسرة المالكة شخصياً. كان كل من ونجت وسلاطين يزوران بالمورال خلال العطلة الصيفية بانتظام حيث يشهدان العديد من المناسبات الخاصة في وندسور (Windsor).

كان هدف ونجت الرئيس في السودان خلق صورة أخرى للنظام الملكي البريطاني بشتى السبل والوسائل المتاحة. كان يوم التاج الملكي في بريطانيا عطلة رسمية في جميع أنحاء السودان. كما كان يقام حفل استقبال ملكي في حديقة قصر الحاكم العام الذي يرفرف عليه العلم الملكي البريطاني ويقوم الحاكم العام بتوزيع النقود على فقراء الناس من سكان أم درمان والخرطوم.

وكانت زيارة الملك جورج الخامس إلى بورتسودان في عام ١٩١٢م مناسبة رسمية واعتبرت يوماً وطنياً آخر في السودان. وكانت زيارات عمدة كونوت (Connaught) متكررة. كانت هناك زيارة رسمية مهمة هي زيارة أمير مقاطعة ويلز «Wales» في عام ١٩١٦م. لقد سعى ونجت علناً ومنذ بداية الحرب العالمية الأولى إلى فصل السودان عن مصر واستغل زيارة الأمير وحمَّله رسالة «. . .أرجو أن تنشر أنني أوزع حوالي مائتي أو ثلاثمائة جنيه إسترليني للفقراء التي آمل أن يعتقد الناس أنها تأتيهم من

الخزينة الملكية...»[1]. ويتضح من ذلك أن العلاقات أو الروابط الرسمية بين السودان وبريطانيا كانت ضعيفة جداً وتكاد لا تذكر ولكن حاول ونجت تقويتها وزيادة التأثير البريطاني بكل ما أوتي من إمكانات.

لم تكن لبريطانيا أي مسئولية مالية تجاه السودان. حيث لم تتضمن النظم المالية في السودان أي مشاركة من قبل بريطانيا في نفقات البلاد ومن ثم فقد أبقت الحكومة البريطانية على تلك السياسة بالرغم من الجهود المستمرة التي بذلها ونجت في تغييرها إذ كانت الحكومة البريطانية تعتبر أن المسئولية المالية في السودان تقع على عاتق الحكومة المصرية. ولكن يذكر أن وايت هول خرج عن تلك السياسة في مناسبات قليلة للتعبير عن الشعور بالعطف نحو الحكومة السودانية. رفضت بريطانيا دفع التكاليف الإضافية التي تتعلق بإنشاء كتيبة بريطانية في الخرطوم. غير أنها وافقت على دفع تلك التكاليف فقط بعد مراسلات مطولة رفض فيها كرومر بشدة مطالبة الحكومة المصرية بتحمل تلك النفقات[2]. كانت مصر تتحمل نفقات الأعلام البريطانية في السودان حتى مايو ١٩٠٠م. امتنع مكتب الحرب عن دفع مكافآت للجنود البريطانيين الذين اشتركوا في إعادة الاحتلال وتحملتها الموازنة المصرية[3]. وفي عام ١٩١١م طلب ونجت من مكتب الحرب المساهمة في إصلاح قبور القتلى من الجنود البريطانيين في السودان وصيانتها. استلم ونجت ٣٠٠ جنيه إسترليني فقط من جملة المبلغ الذي طلبه لإصلاح القبور والبالغ قدره ٤٣٨ جنيه إسترليني فيما ينبغي على السودان أن يدفع نفقات الصيانة السنوية كما كان يفعل من قبل[4]. رُفض طلب ونجت في مناسبتين عندما طلب المزيد من المساهمة

---

(١) ونجت إلى كلايتون (خاص)، ٩ أبريل ١٩١٦، SAD/٤٧٠/١ كانت الأموال التي تصرف على الفقراء تأتي عادة من خارج تمويل الحكومة المدنية للسودان.

(٢) مختارات مكتب الحرب_ رقم ٢، الكتيبة البريطانية في الخرطوم ١٩٠٠.

(٣) مكتب الحرب إلى المكتب الخارجي، ٩ نوفمبر ١٨٩٨، المكتب الخارجي/٧٨/٥٠٢٥. المبلغ المعني كان ٢٩,٠٠٠ جنيه مصري.

(٤) من جيثام إلى قري، ١٠ مايو ١٩١١، من اسليد إلى ماليت، ١٢ سبتمبر ١٩١١، المكتب الخارجي /٣٧١/١١١٣.

المالية من بريطانيا. وفي عام ١٩١٠م، عندما تبنى السودان مسئوليته عن مقاطعة اللادو، حث ونجت قورست على طلب العون من بريطانيا لمقابلة النفقات الإضافية[١]. أثارت الأسباب التي أبداها قورست في طلبه إلى مكتب الشئون الخارجية، المصريين الذين احتجوا على المساهمات المادية التي تقدمها مصر للسودان. أوضح قورست أن كل ما تدفعه الحكومة المصرية للسودان مرفوض من قبل الشعب المصري، وذلك لأن حكومة السودان لم تستشر مصر عندما استأجرت مقاطعة اللادو للملك ليوبولد (Leopold). ولم تكن لمصر مصالح مباشرة في أن تعاد تلك المقاطعة إلى السودان. وأوضح قورست وجهة النظر المصرية بأن الضفة الشرقية للنيل التي تخلت عنها الحكومة السودانية إلى أوغندا بسبب مصالح بريطانيا الإمبريالية أضرت بمصالح مصر في مياه النيل. ومن ثم خلص قورست إلى أن بريطانيا هي التي ينبغي عليها دفع ذلك المبلغ. وكان المبلغ اللازم لإدارة مقاطعة اللادو متضمناً بصفة نهائية في الميزانية المصرية دون أن ينتظر ونجت وصول الرد من وايت هول[٢]. وطلب ونجت العون من بريطانيا للمرة الثانية خلال الحرب العالمية. ووصف في خطاب إلى مكماهون النفقات المتزايدة على حكومة السودان نتيجة لما بذل من جهد في الحرب البريطانية. رفضت وزارة الخزانة البريطانية طلب ونجت وكتبت: «... حتى ولو لم تستطع حكومة السودان مقابلة تلك النفقات... فإن بريطانيا لن تقدم على مساعدتها...»[٣].

وصف مراسل جريدة التايمز مسئوليتي كل من بريطانيا ومصر الماليتين

---

(١) انشئت مقاطعة اللادو بموجب الاتفاقية الفرنسية الكونغولية في عام ١٨٩٤، وكانت تحت إدارة البلجيكيين حتى وفاة الملك ليوبولد في ١٩١٠ عندما أعيدت للسودان. لمزيد من التفاصيل انظر R.O. Collins، انتقال مقاطعة اللادو إلى السودان الإنجليزي المصري، ١٩١٠، مجلة زائير، مجلد ٢، ١٤ (١٩٦٠).

(٢) من قورست إلى قري، ١٢مارس ١٩١٠، المكتب الخارجي /٤٧/٨٠٠، من قورست إلى قري، ٢٠ مارس ١٩١٠، المرجع السابق.

(٣) من ونجت إلى ماكماهون، ١٤سبتمبر ١٩١٥، المكتب الخارجي /٢٣٥٢/٣٧١ من وزارة الخزانة إلى المكتب الخارجي، ١٦ ديسمبر ١٩١٥، المرجع السابق.

تجاه حكومة السودان وقال: «... أسهمت إنجلترا بثلث نفقات الاحتلال ولكنها لم تسهم بشيء في حكم البلاد التي احتلتها...». ومن ناحية أخرى فإنك تجد كلا من الحاكم العام وحكام المديريات ومساعديهم وكل الضباط في الجيش المصري من الجنسية الإنجليزية الصرفة، بينما تجد صغار المسئولين في الحكومة من المصريين. «... اشترك رجلان في شراء حصان حيث أسهم الرجل «أ» بثلث ثمن الحصان وأسهم الرجل «ب» بثلثي ثمن الحصان. غير أن الرجل «أ» هو الذي يركب الحصان بينما يسوس الرجل «ب» الحصان ويدفع تكاليف تربيته والمحافظة عليه. ذلك هو الموقف في السودان على وجه التقريب...»[١]. ابتكر ونجت الذي كان متضجراً لبطء التنمية في السودان خطة كان يأمل في أن يحقق من خلالها تطوراً ونمواً أسرع للوضع في السودان. سعت خطته بصفة أساسية إلى أن تبرهن أن إمكانيات السودان من إنتاج القطن المتزايد شيء وحيد لا ثاني له وعليه يستطيع ونجت بمساعدة مصانع لانكشير للصناعات القطنية أن يلزم الحكومة البريطانية بمسئولياتها المباشرة تجاه البلاد. وشرع ونجت بمعاونة كبار رجالات الحكومة من البريطانيين في القيام بحملة دعاية في أوساط الرأسماليين والسياسيين البريطانيين وبنى دعايته على الافتراض التالي:

«... يتضح جلياً أن الموقف الحالي لكل من القوى الوطنية والمجلس التشريعي في مصر هو محاولة منع المساعدات المالية من أن تصل إلى السودان. وأن موقف الحكومة المحلية هو موقف الذي يرفع يديه أو يتنصل عن مسئولياته في السودان... لذلك فإن الأمر في غاية الأهمية... إذ يتطلب إدخال الرأسماليين البريطانيين لاستثمار أموالهم في البلاد. تلك هي الطريقة العملية المثلى لتطوير السودان وجعل العلم البريطاني يرفرف بحرية فيه بعد أن أصبح مهدداً بسبب الموقف السياسي لكل من حكومتي بريطانيا ومصر...»[٢].

---

(١) صحيفة التايمز، ١٨ أبريل ١٩٠٠م.

(٢) من ونجت إلى كلايتون، ٦ مارس ١٩١٠، SAD/٤٦٩/٢/١.

لكن سرعان ما اتضح أن رأس المال لن يكون في متناول اليد إذا لم تنو بريطانيا البقاء في السودان. وأعلن كلايتون عقب اجتماع عقده مع كبار الرأسماليين والساسة بأنهم يطلبون ضمانات كافية بشأن الموقف النهائي لبريطانيا من احتلال السودان. والتقى ونجت مع رئيس الوزراء أثناء إقامته في بالمورال حيث كسب مساندته التامة[1]. قرر كتشنر أخيراً وفي عام ١٩١٢م أن يطلب قرضاً بريطانياً بضمان لتمويل إنتاج القطن في مشروع الجزيرة. أحال قري (Grey) وزير الخارجية طلب كتشنر الرسمي إلى وزارة الخزانة بعد أن أرفق معه توصية يدل مضمونها دلالة واضحة على نجاح دعاية ونجت: «... لقد ألحت علينا إدارة مصانع لانكشير بشدة بشأن تسهيل زيادة إنتاج القطن في السودان...»[2] عرضت المسودة الأولى لقرار قرض السودان على مجلس الوزراء في ١٩ نوفمبر ١٩١٢م، ثم جاءت الموافقة النهائية للقرض في ٢ يناير ١٩١٣م[3].

اقترح ونجت انفصال السودان التام عن مصر وذلك عقب إعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤م. وكان ونجت يناقش دائماً قضية السيطرة البريطانية التامة على السودان وذلك في خطاباته الخاصة التي كتبها أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها. كانت حجته الأساسية تقوم على أن هناك كراهية كامنة في نفوس السودانيين تجاه المصريين وهي مبنية على تاريخ الاضطهاد القديم الذي جعل من الحكم في القاهرة شيئاً ممقوتاً لدى عامة الناس. زعم ونجت أنه بتبني بريطانيا حماية السودان فإنها ستصبح المدخل إلى مصر من خلال سيطرتها على النيل. أخيراً توصل ونجت إلى أن الآمال المعقودة على إنتاج القطن المتزايد»... تعتبر كافية جداً لتبرير السيادة والسلطة السياسية والإدارية على البلاد بواسطة

(١) من كلايتون إلى ونجت (خاص)، ٢٢ مايو ١٩١٠، SAD/٢٩٦/٢، من ونجت إلى فيبس، ١٩ سبتمبر ١٩١٠SAD/٢٩٧/٤.

(٢) من كتشنر إلى قري، ١٠ مايو ١٩١٢، المكتب الخارجي/١٣٦٣/٣٧١ مذكرة من قري، ١٤ مايو ١٩١٢، المرجع السابق.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر A. Gaitskell الجزيرة، خبر عن التنمية في السودان، (لندن، ١٩٥٩) الصفحات: ٥١-٥٨، انظر أيضاً المكتب الخارجي /١٦٣٥/٣٧١ و ١٦٦٥.

بريطانيا. . .»[1]. لم تكن الحجج تتعارض مع موقف ونجت السابق. فقد دافع عن سياسته لعدة سنوات. ولن يتحقق الانفصال ما دام السودان لا يزال يعتمد مالياً على مصر. وعند ايقاف المساهمة المصرية عن السودان في عام ١٩١٣م وإعلان الحماية البريطانية على مصر تغيرت الأوضاع المالية ولم تكن بريطانيا تنوي الشروع في سياسة جديدة مع السودان فيها شيء من المخاطرة، فلم توضع سياسة جديدة للسودان تتمشى مع أفكار ونجت إلا بعد قيام الثورة المصرية في عام ١٩١٩م. اقترحت بعثة ملنر (Milner) التي كانت مختصة بزيارة مصر». . . التطوير المستقبلي للسودان مع تأمين المصالح المهمة لمصر في مياه النيل. . .»[2].

علاقات ونجت بالقنصل العام البريطاني في مصر:

تولى القنصل البريطاني العام في القاهرة الإشراف على إدارة السودان، فيما تقلص دور كل من حكومتي بريطانيا ومصر فيما يتعلق بالتدخل المباشر في إدارة السودان. شغل منصب القنصل العام البريطاني أربعة من البريطانيين وذلك خلال فترة ونجت في السودان. ولكي نقوِّم مدى تأثير سيطرة أولئك المسئولين لا بد من تحليل تفاصيل سياساتهم الواحد تلو الآخر.

كرومر و ونجت:

كانت علاقات كرومر طوال فترة توليه منصب القنصل العام مع ونجت، محدودة ولكنها حميمة. كان ونجت يثق بكرومر ويعتمد على خبرته الواسعة. عندما جاء ونجت إلى مصر في عام ١٨٨٣م ليعمل برتبة ضابط حديث وجد كرومر متقلداً منصب القنصل العام في القاهرة. إذن فإن

---

(١) من ونجت إلى هاردينغ (خاص) ١ مارس ١٩٢٠ SAD/٢٣٧/١١، من ونجت إلى كيرزون، ٣ أبريل ١٩١٩، SAD/١٧٥/٤، من ونجت إلى هاردينغ، ٢٧ ديسمبر ١٩١٨، المرجع السابق.

(٢) تقرير عن بعثة ملنر، الصفحات: ٣٣-٤، SAD/١٠٧/١٣/٢.

ونجت لا يطعن في سلطته العليا. كان كرومر يعتبر ونجت مسئولاً إدارياً مقتدراً ولكنه لا يحذق أسس الحكم تماماً"... إن ونجت وزملاءه الضباط في حد ذاتهم ممتازون ولكنني أرى ضرورة مراقبتهم..."(١) كانت تلك هي المميزات الشخصية التي قامت عليها علاقة كرومر بونجت. لقد شهد ونجت التعامل الصارم بين كتشنر وكرومر فيما يتعلق بالتطبيقات العملية للأوامر. كان ونجت يعلم جيداً أنه غير ملزم بإطاعة أوامر القنصل العام من وجهة النظر الدستورية، ولكن بالرغم من ذلك لم يكن أمامه بديل آخر غير اتباع نصائح كرومر الإدارية. بعد مضي عدة سنوات أرسل ونجت إلى كلايتون مندوب السودان في ذاك الوقت وأوضح له أن:

«... رشح كرومر كتشنر لقيادة الحملة العسكرية في ١٨٩٦م-١٨٩٨م، وبالطبع فإن كتشنر لم يكن ليعض اليد التي أطعمته. ولكن ما إن أصبح كتشنر حاكماً عاماً للسودان حتى بدأ يؤكد استقلاله عن كرومر، إذ لو لم يُستدعى إلى جنوب إفريقيا لحدث شجار عنيف بين الاثنين. بالطبع كان مظهر كرومر وشخصيته القوية هما السبب لما تمتع به من السلطة العليا المعتبرة لدى حكومتنا في المجالين المدني والعسكري في كل من مصر والسودان، وإذا بحث المرء في كل فقرة وبند عن حقه الدستوري في ذلك لما وجده...»(٢).

تبعاً لتلك الظروف والملابسات التي حكاها ونجت فلا عجب أن تظل العلاقة حميمة بينه وبين كرومر، هذا بالرغم من وقوع بعض الحوادث الطفيفة. كان كرومر هو الذي حدد سياسة الحكومة في السودان ورسم التدابير الإدارية و ترك تفاصيل التنفيذ لونجت.

أعلن كرومر مبادئ سياسته في ٤ يناير ١٨٩٩م عندما خاطب الشيوخ وأعيان السودانيين في أم درمان. اشتملت تلك المبادئ على عدم التدخل في عقيدة الشعوب وتخفيض الضرائب والسماح بتجارة الرقيق المحلية.

(١) من كرومر إلى ريفلستوك، ١٢ أكتوبر ١٩١٠، المكتب الخارجي/١٩/٦٣٣.
(٢) من ونجت إلى كلايتون، ١٣ سبتمبر ١٩١٦ SAD/٤٧٠/٣.

بنى كرومر مبادئه هذه على فكرته عن الأعراب التي عبر عنها في رسالة سابقة إلى ونجت. «.. حسب علمي أن الأعرابي العادي يعتني بشيئين هما تحديداً: ١- عقيدته، ٢- دراهمه. ولا أظن أنه يهتم بدراهمه أكثر من اهتمامه بعقيدته...».[1] ويتأتى الحفاظ على الدراهم عن طريق سياسة كرومر التي تنادي بخفض الضرائب والسماح بتجارة الرقيق.

إن مبدأ عدم التدخل في الشئون الإسلامية ساعد على حماية وتأمين العقيدة وكذلك وقف أنشطة التبشير المسيحي في السودان. وعلى الرغم من أن ونجت لم يعترض على تلك المبادئ والنظم إلا أن إصرار كرومر على خفض الضرائب كان يعني بالنسبة لونجت تعطيل سير التنمية في السودان. أصر كرومر على تقليص نفقات السودان إلى أدنى حد ما دام أنه لا يزال يعتمد على الدعم المالي المصري. هناك بديلان لدفع عجلة التنمية في السودان هما الدعم البريطاني والمشاريع الخاصة، إلا أن كرومر اعترض على كليهما. وأفصح كرومر عن ممانعته في تشجيع البديل الثاني في رسالة إلى ونجت في عام ١٩٠١م بقوله: «...إنني لا أثق تماماً في مقدرة المشاريع الخاصة على دعم التنمية في السودان إلا وفق شروط تضع كل المسئولية على عاتق الحكومة وتعطي كل الفوائد للأفراد...»[2]. وتبعاً لذلك مُنحت الموافقة على قليل من البنود وحتى هذا القليل سحبت منه بعض البنود بناء على طلب كرومر. غير أن كرومر نفسه الذي لم يأبه كثيراً بفكرة الدعم البريطاني راودته هذه الفكرة. ففي يناير عام ١٩٠١م تقدم كرومر بطلب إلى الحكومة البريطانية لتأمين قرض بمليون جنيه إسترليني لتطوير طرق السكك الحديدية والري ولكنها رفضته وبعد عام عدل كرومر عن فكرته وكتب رسالة إلى لانسداون (Lansdowne): «...لا أعترض بالكلية على أي فكرة لفرض مزيد من الأعباء على دافعي الضرائب البريطانيين لصالح السودانيين أو المصريين فحسب، ولكن أيضاً أرى إن نحن تحركنا فليكن ذلك في الاتجاه المعاكس، أي أنه ينبغي علينا أن نخلص دافع الضرائب البريطاني مما يدفعه

---

(١) من كرومر إلى ونجت، ٢٣ أبريل ١٩١٥، المكتب الخارجي/٦٣٣/٢٤.

(٢) من كرومر إلى ونجت، ١٨ سبتمبر ١٩٠١، SAD/٢٧١/٩.

الآن . . .»[١]

اشتد اعتراض كرومر على مساعدة بريطانيا المالية للسودان بعد تقاعده عن الخدمة. حاول ونجت في عام ١٩٠٩م تأمين معونة سنوية من بريطانيا لكلية غردون، فاعترض كرومر الذي كان يشغل رئيس مجلس إدارة كلية غردون على المعونة ومن ثم رفضت الحكومة تقديم المعونة. أوضح كرومر في رسالة خاصة إلى سير ماليت (Sir، E Malet،) سبب رفضه تلك المعونة وقال:

«. . . إنني أعتقد بأنه لا زالت هناك رغبة قوية في استمرار احتلال مصر والسودان وإذا أردنا أن نوفق بين النظام الديمقراطي والاحتلال فإن المطلب الأساسي هو أن لا ندعهم يدخلون أياديهم في جيوبهم. . .»[٢].

إن الوسيلة الوحيدة التي بقيت أمام ونجت هو أن يصر على زيادة المعونة السنوية المصرية للسودان. نجح ونجت في تحقيق ذلك ولكن بطريقة محدودة لم تخلُ من المعارضة. لم يكن اعتراض كرومر على زيادة الضرائب على مصر لصالح السودان لمجرد قناعات ذاتية فحسب، ولكنه كان يضع في حسبانه المعارضة القوية من قبل الحزب الوطني المصري وصحافته[٣]. لقد كرس كرومر معظم أيام شبابه لعمله في مصر فيما اعتبر أن السودان ليس بذي أهمية كبرى لبريطانيا إذ ينبغي اختبار كل الدراسات الاقتصادية التي يراد القيام بها في السودان على ضوء أهميتها النسبية لمصر. وهكذا رفض كرومر اقتراح ونجت في عام ١٩٠٤م عندما أراد الأخير أن يفرض ضريبة تصدير على الماشية المصدرة إلى مصر بحجة أن السودان كان يعتبر محافظة مصرية وليس لديه الحق في أن يفرض رسوم تصدير منفصلة: «. . . إن السبب الوحيد لوجود علم بريطاني في السودان إلى جانب الحاكم العام والقوانين الخاصة هو من أجل الحفاظ

---

(١) من كرومر إلى لانسداون، ٤ مارس ١٩٠٢، المكتب الخارجي/١٢٤/٨٠٠.

(٢) من كرومر إلى ماليت، (خاص)، ١٨مارس١٩٠٩، المكتب الخارجي/٦٦٠/٣٧١.

(٣) انظر أعلاه، الصفحات: ١٣-١٥.

على الامتيازات الممنوحة للرعايا الأجانب وعدم مصادرة الممتلكات الدولية[1]. حدث مثل هذا الموقف مرة أخرى في عام ١٩٠٥م عندما فكر كرومر في سحب إدارته من مديرية بحر الغزال التي ثبت له ازدياد تكاليف إدارتها «. . . إنني أستطيع القول بأن الأمر الواقعي هو مدى أهمية الاستحواذ على تلك المديرية وذلك لتأمين إمداد مصر بمياه النيل . . .»[2] نقل سيسل (Cecil) مندوب السودان العام في القاهرة وجهة نظر كرومر إلى ونجت عقب المحادثة التي أجراها مع الأول حول موضوع بحر الغزال «. . . إن كرومر يعتقد – حسبما أظن – أن التغييرات الطفيفة بشأن الرعايا الأجانب وحقوقهم أكثر أهمية من السودان بكامله . . .»[3]. إلا أنه في تلك الأثناء تغيّرت وجهة نظر كرومر وانزاح التهديد بشأن التخلي عن إدارة بحر الغزال. كان ذلك هو مبدأ التقليل من قدر السودان ووضعه في موضع الاعتماد الجزئي على مصر الأمر الذي أزعج ونجت. لم يستطع ونجت أن يفعل إلا القليل لمصلحة السودان في فترة حكم كرومر قصلاً عاماً لأنه أدرك أن كرومر بهيبته ومركزه المرموق سينتصر على آرائه وحججه. لكن كرومر أطلق يد ونجت مرة واحدة لكي يعمل ما في وسعه لتخليص السودان من سيطرة القاهرة المفرطة.

لم يقتصر كرومر على تقرير مبادئ السياسة الإدارية، بل أدى دوراً مهماً فيما يتعلق بدقائق الشئون الإدارية، وذلك عن طريق اتصالاته العريضة بونجت ومن خلال مراقبته وإشرافه على الأوامر المحلية السودانية والتقارير السنوية. زاد حجم الاتصال بين السودان والقاهرة بصورة ملموسة عقب تعيين ونجت حاكماً عاماً على السودان. لم تقتصر تلك المراسلات على الاتصال المباشر بين كرومر وونجت بل اشتملت على خطابات كرومر إلى كل من رؤساء المصالح وحكام المديريات التي تحمل بعض النصائح. كان مندوب السودان في القاهرة يمشي بين ونجت

---

(١) من كرومر إلى ونجت، ٢٥ يناير ١٩٠٤، المكتب الخارجي/٦٣٣/٨.
(٢) من كرومر إلى ونجت، ٩ سبتمبر ١٩٠٥، SAD/٢٣٤/٤.
(٣) من سايسل إلى ونجت، ١٤ سبتمبر ١٩٠٥، SAD/٢٧٧/٢.

والقنصل العام لتسوية الأمور البسيطة فاستغله ونجت واتخذه أميناً على أسراره. غطت المراسلات المتبادلة بين كرومر وونجت مجالات السياسة والإدارة، كما تناولت المسائل المالية، والخلافات حول الحدود وتسوية الأراضي والتنازلات وتجارة الرقيق والتعليم والأنشطة التبشيرية ومشاكل الأفراد. ووفقاً لما جاء في توجيهات كرومر إلى كتشنر فإن أي أمر محلي يصدر من حكومة السودان يجب الموافقة عليه من قبل القنصل البريطاني العام ومجلس الوزراء المصري قبل أن ينشر في جريدة السودان. إلا أن ونجت تجاوز ذلك الإجراء في مناسبات عدة ولم يصحح تجاوزه إلا بعد أن نبهه كرومر إلى ذلك. أصبح بعد ذلك أي قرار سواءً أكان مهماً أم طفيفاً، يعرض على كرومر الذي كان يأمر في معظم الأحيان بتعديله قبل نشره. أخيراً، في عام ١٩٠٥م أعلن كرومر الإجراء الذي يجب اتباعه في الموافقة على الأوامر المحلية؛ وهو أن تعدّ حكومة السودان مسودة القرار المحلي ويقوم مندوب السودان بتقديمها إلى القنصل العام. تترجم المسودة إلى اللغة العربية بعد الموافقة عليها من القنصل العام ثم تقدم من بعد ذلك إلى مجلس الوزراء المصري. وتعتبر المرحلة الأخيرة لذلك الإجراء مجرد مسألة شكلية إذ ليس لمجلس الوزراء الحق في تعديل النص المتفق عليه. وبعد ذلك ينشر الأمر المحلي في جريدة السودان ومن ثم يتم إرساله إلى مكتب الشئون الخارجية البريطاني[1].

كانت التقارير السنوية هي وسيلة كرومر الفعالة في الإشراف على أمور السودان إلى جانب زياراته الرسمية ومراسلاته إلى ونجت. وتتضمن التقارير السنوية تقارير تفصيلية من رؤساء المصالح ومحافظي المديريات، يعتمد ونجت عليها في إعداد مذكرته السنوية. ويقوم كرومر بتلخيص كتيب التقارير الذي يقع في حوالي ٧٠٠ -٨٠٠ صفحة في تقريره السنوي الذي يرفعه إلى بريطانيا عن كل من مصر والسودان. كان كرومر يستخدم قلمه الأحمر، ويتصرف بحرية تامة فيما يتعلق بمضمون التقرير حيث كان يلغي ما ليس ضرورياً وما قد يسبب إرباكاً للحكومة

(١) من مندوب السودان إلى فيندلي، ٢١أغسطس ١٩٠٥، المكتب الخارجي/١٤١/٣٩٣.

البريطانية. كتب كرومر معلقاً على أول تقرير سنوي لونجت: «... سترى أنني ألغيت الفقرات المتعلقة بتجارة الرقيق، التي قد تربك مكتب الشئون الخارجية...»[1]. وبعد مضي عام كتب:

«... إن تقريرك شائق ومقبول ولكنه مطول وبه تفاصيل كثيرة يتعذر نشرها... سوف ألغي الفقرة المتعلقة بشئون السجون لأسباب أخرى: إن تشغيل السجناء المصريين في السودان ليس قانونياً ... وكلما اختصرنا الكلام في هذا الموضوع كان أفضل...»[2].

أصرّ كرومر في رسالة أخرى إلى ونجت على ضرورة ذكر الحملة التأديبية التي شنها حاكم مديرية كردفان على سكان جبال النوبة، على الرغم من أن ونجت اقترح عليه حذف هذا الموضوع:

«... ينبغي عليّ أن أذكر هذه الحملة الأخيرة. إن أسوأ ما يفعله المرء أن يسكت عن مثل هذه الأحداث. إن خبرها بالتأكيد سيتسرب إلى الأسماع إن عاجلاً أم آجلاً ومن ثم ستتكشف حقيقة صمتنا وستعتبر دليلا إيجابياً على أننا نخفي شيئاً...»[3].

من هذا يتضح لنا أنه بالرغم من نقص القوانين الرسمية فإن كرومر استطاع أن يراقب شئون السودان عن كثب.

كانت سيطرة كرومر على سياسات السودان والتدابير الإدارية واسعة حتى لم يبق مجال غير متأثر بها. اعتبر كرومر تغلغل نفوذ المصريين في السودان شراً لا بد منه، ولا يمكن تجنبه نتيجة لاتفاقية الحكم الثنائي واستناداً إلى أن مصر هي التي ستسدد فاتورة ديون السودان. ومع ذلك فقد كان هو أول من اقترح تقليص حجم الجيش المصري في السودان عقب التمرد الذي حدث في أم درمان عام ١٩٠٠م، وهو من حذر الحكومة

(١) من كرومر إلى ونجت، ٨أبريل ١٩٠٠، SAD/٢٧٠/٤.
(٢) من كرومر إلى ونجت، ١٨ فبراير ١٩٠١، SAD/٢٧١/١.
(٣) من كرومر إلى ونجت، ٢١ فبراير ١٩٠٥، SAD/٢٧٦/٢.

البريطانية من المسئولين المصريين الذين كانوا «...ودون استثناء كسالى وفاسدين وطغاة...». وتتمثل المشكلة الرئيسية في «... أن سكان السودان يثقون بنا... إلا أنهم يشكون دائماً من وجود مصري حائل بينهم وبين الرجل الإنجليزي...»[1]. كما عبر كرومر أيضاً عن آرائه تلك لجاكسون (H.C.Jackson)[2] الذي كان ينوب عن الحاكم العام ونجت في فترة غيابه: «... يتوقف نجاح حكمنا في السودان على مقدرتنا في السيطرة على المصريين الذين يتولون منصب المأمور وأمثالهم. إنني لا أثق في أحد منهم...»[3]. لم يكن لكرومر بصفته رجلا مؤمناً بحرية التجارة وليبرالياً أن يقمع أياً من التجارة الحرة والصحافة. فقد حمى التجارة الحرة عندما أصبحت ضمن سياسة الحكومة أثناء حكم ونجت وفي عهد كتشنر. لكن ونجت مُنح صلاحيات كبرى في مواجهة خطر التجار الذين يروجون للإسلام في المحافظات الوثنية. واستند كرومر في تأييده لحرية الصحافة على سببين؛ فقد كان يؤمن بحرية الرأي والفكر، وكان يرى أن الصحافة المصرية ليست من القوة بالقدر الذي يحدث ضرراً فعلياً. سمح كرومر لونجت بمنع دخول بعض الجرائد المصرية إلى السودان، غير أنه امتنع عن أي موقف ينال من الصحافة الوطنية المصرية[4].

منع كرومر نشاط الجمعيات التبشيرية منعاً باتاً في شمال السودان. غير أنه استثنى مجالاً واحداً لعمل الجمعيات التبشيرية وهو التعليم. ولما كان هناك عدد لا يستهان به من المسيحيين في الخرطوم فقد سمح كرومر لكل

---

(١) من كرومر إلى سالسبوري، ٨ يونيو ١٩٠٠، المكتب الخارجي/٦٣٣٦

(٢) جاكسون باشا Sir Herbert William (١٨٦١-١٩٣١) انتدب للعمل بالجيش المصري في ١٨٨٨، قاد القوات السودانية في فشودة في ١٨٩٨ وسكرتير إداري من ١٩٠٠-١٩٠١. كان حاكماً على مديرية دنقلا من ١٩٠٢ وحتى تقاعده في ١٩٢٢، Hill، BD، pp. ١٨٨-٨٩.

(٣) من كرومر إلى جاكسون، ٢ يونيو ١٩٠٠، المكتب الخارجي/٦٣٣/٨.

(٤) من كرومر إلى ساندرسون، ٢٦ أبريل ١٨٩٩، المكتب الخارجي/٧٨/٥٠٢٦، كرومر إلى ونجت، ٤ يناير ١٩٠٧، SAD/١٠٣/١/١ كانت جرائد اللواء والمؤيد والمنبر والقطر المصري والوطن ووادي النيل من بين قلة من الصحف التي تم وقف توزيعها بالسودان بأمر من مندوب السودان.

من جمعيتي الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة المسيحية البروتستانتية بفتح مدارس لرعاياهما. ولم يمنع كرومر جمعية التبشير المسيحي من أن تفتح هي الأخرى مدرسة على الرغم من عدم وجود أطفال ينتمون إلى الطائفة الأنجليكانية. تعتبر كل تلك المدارس في ظاهرها مدارس خاصة بالأطفال المسيحيين ولكنها في الواقع تستقبل أيضاً أطفال المسلمين. كان كرومر يعتقد أن الأنشطة التبشيرية أعمال تهمّ المؤسسات التعليمية الخاصة وليس للحكومة دعمها بحال من الأحوال. وعلاوة على ذلك، رأى كرومر أن المسلمين يمكن أن يعتبروا كل مناشط يقوم بها الأوروبيون، ناهيك عن الإرساليات المسيحية الإنجليزية، من الأعمال التي تشرف عليها الحكومة. تطابقت وجهات نظر ونجت مع كرومر في كل تلك المسائل، وفي ضوء ذلك تشكلت سياسة حكومته طوال فترة حكمه[١].

إن التعليم من الموضوعات التي اتخذ فيها كرومر آراء واضحة ومحددة، فقد حرص على إيجاد سياسة تعليمية تكفل تعليم الأساس لكل طبقات الشعب. أما عن التعليم العالي، فقد رأى أن يكون تطوره حسب الحاجة لكي يمد الحكومة والقطاع الخاص بالقوى العاملة، ذلك أن الهدف الأساس من التعليم في رأيه هو توسيع التدريب الفني ليستوعب أكبر عدد ممكن من الشباب[٢]. ومن هنا جاء انتقاد كرومر للسير كوري (Sir، J Currie،.) مدير التعليم عندما علّق على تقرير إدارة التعليم لعام ١٩٠٣م، وتضمن التعليق ثلاث نقاط: أولاً اعترض كرومر على أن هناك ١٨٠ تلميذ فقط من أهل البلد الأصليين من بين ٥٧٧ تلميذ في حين أن باقي التلاميذ من المصريين والمولدين[٣]. وعلق كرومر على

---

(١) من كرومر إلى قوين، ١٣مارس ١٩٠٣، المكتب الخارجي/٦٣٣٨ لمزيد من التفاصيل انظر ادناه الصفحات: ١٠٨-١٠٩، ١١٢-١١٥. (النسخة الإنجليزية للكتاب)

(٢) من كرومر إلى استراشي، ٣ أبريل١٩٠٦، المكتب الخارجي/٦٣٣/٨، من كرومر إلى كتشنر، ٣٠ يوليو No/٥٧/٣٠/١٩١٣PRO. ٤٤ انظر أيضاً R.Owen تأثير تجربة اللورد كرومر ألهندية على السياسة البريطانية في مصر ١٨٨٣-١٩٠٧ أبحاث السينت أنطوني، شؤون الشرق الأوسط، رقم ٤(١٩٦٥) الصفحات: ١٢٢-٨.

(٣) عنى المؤلف بعبارة «المولدين» أفراد الجاليات الأجنبية الذين جاءوا إلى السودان مع جيش

حقيقة أن معظم كتب النصوص المنهجية السودانية أعدت لتشجيع الروح الإسلامية، مما يجب إلغاؤها. أخيراً اعترض كرومر على اعتماد السيد كوري على خبرة المعلمين الهنود. كما اعتقد كرومر أن إشراف الحكومة على التعليم في السودان من شأنه أن يحجب روح الوطنية المصرية عن المؤسسات التعليمية السودانية[1]، الأمر الذي اعتبره السيد كوري افتراضاً وهمياً:

«... ما يزال التطور الذي قام على سياسة اللورد كرومر يمضي قدماً وبخطى سريعة إلى الأمام... تلك السياسة التي كادت أن تقبر. إنني أعلم شيئاً واحداً هو أن هذه السياسة يجب أن يكون لها رد فعل من السودان، ومن العبث أن نفترض خلاف ذلك. إن من يفترض أن تحكم أقلية إنجليزية في الخرطوم كمن يتخيل شيئاً عبثياً. ومهما كان مآل الأمر إلى الأحسن أو الأسوأ فإنه السودان الإنجليزي المصري...»[2].

ظلت المصادقة على التعيينات الرئيسية مثل تعيين رؤساء الإدارات وحكام المديريات تتطلب مصادقة كرومر. وعندما أراد ونجت تعيين رئيس مصلحة الزراعة كان عليه أولاً أن يحصل على إذن كرومر بالموافقة قبل أن يعلن ذلك في الصحف.

إن كرومر هو من أكد على إدخال عناصر من المدنيين في الخدمة المدنية في السودان ونتيجة لذلك جرى تعيين ٢١ من المدنيين في أوائل عام ١٩٠١م[3]. كان كرومر يعتبر الزوار الرسميين من البريطانيين شرا لا بد منه مع محاولة تجنب ذلك ما أمكن. وكتب إلى ونجت في عام

إعادة احتلال السودان واستوطنوا هناك وهم في غالبيتهم من السوريين واللبنانيين وبعض الجنسيات الأوربية الأخرى من غير المصريين والبريطانيين.

(١) من كرومر إلى ونجت، ٣ فبراير ١٩٠٤، SAD/٢/٢٧٥ «مولَّد» (الجمع: مولدين) هو مصطلح كان يطلق على الأشخاص من أصل مصري أو جزئياً من أصل مصري ممن ولدوا بالسودان وكونوا طبقة مهمة خاصة في المدن.

(٢) من كري إلى ونجت، ٢٥ يونيو ١٩٠٨، SAD/٢٨٢/٦.

(٣) من كرومر إلى سالسبوري، ٨ يونيو ١٩٠٠، المكتب الخارجي /٦٣٣/٣.

١٩٠٥م بأنه سيحاول كل ما في وسعه لتثبيط أمير مقاطعة ويلز عن زيارة السودان:... «.. إن لدينا ما يكفي من الاستقبالات الرسمية في الخرطوم. إن تلك الزيارات تكلفنا الكثير من المشكلات والنفقات. وإن هؤلاء الزوار يتدخلون في شئوننا الداخلية وإن زياراتهم تضر أكثر مما تنفع...»[١]. أما بالنسبة لأعضاء البرلمان البريطاني فإن كرومر طلب من الحكومة البريطانية أن تحول بينهم وبين زيارة السودان بقدر المستطاع. بدا كرومر عديم الثقة فيهم بصورة واضحة عندما حذر ونجت من كتمان المعلومات عن الحكومة البريطانية بشأن الحملة التأديبية التي قام بها ضد أحد (مكوك) زعماء منطقة جبال النوبة: «... أحب أن أخطرك أن ملك شبسافيا (Shabsafia)[٢] هو أقل خطراً على السودان ومصر من (مكوك) مجلس العموم البريطاني...»[٣]. لم يأبه ونجت بنصيحة كرومر في هذا الصدد، بل ذهب إلى تنمية صداقاته مع البلاط الملكي والقادة السياسيين لأنه كان يأمل في لفت انتباه الرأي العام السياسي في بريطانيا إلى الوضع في السودان. وعقب استقالة كرومر وقبل مغادرته مصر كتب إلى وزير الخارجية قري (Grey) موضحاً وجهة نظره في ونجت وعن مدى السيطرة التي ينبغي أن يكون السودان تحتها:

«... لقد أدى ونجت أداءً حسناً في السودان... ولكنني لا استطيع أن أخفي حتى عن نفسي حقيقة أنه حاكم ذي خبرة محدودة جداً وليس لديه إلمام بالمبادئ الرئيسية التي يسير عليها الحكم في السودان أو في أي بلد آخر. وهو جاهل جهالة الأطفال فيما يتعلق بالشئون المالية...إنني أعتقد أنه ليست هناك حكومة في العالم تعتبر أقل انضباطاً من حكومة السودان. لقد وقفت بنفسي بصفة عملية على مراجعة التقارير السنوية عن الحكومة وكذلك تنظيم وضبط بعض الشئون المالية... بعد ذلك

---

(١) من كرومر إلى ونجت، ٢ يوليه ١٩٠٥، SAD/٢٣٤/٤.

(٢) من المحتمل أن تكون الكلمة اسم لموضع في منطقة جبال النوبة والبحث عنه لم نعثر عليه فربما كان المؤلف غير متأكد من هجاء الاسم.

(٣) من كرومر إلى ونجت (خاص) ٢١ فبراير ١٩٠٥، SAD/٢٧٦/٢.

يبقى لونجت أن يختار بين المراقبة الحقيقية التي نقوم بها نحن هنا والمراقبة الصارمة التي تأتي من قبل أي مكتب في لندن. فإن كان ونجت ذكياً فإنه لا يأبى الخيار الأول وذلك لأنه لا يستطيع أن يحتمل ويلات الخيار الثاني الخطيرة...»[1].

وكتب كرومر إلى ابن أخيه لورد ريفيل ستوك (Lord Revel Stoke) بصورة مختلفة فيما أكد في رسالته إلى قري(Grey) عن عدم قدرته على السيطرة على شئون السودان... «كانت سياستي عندما كنت في مصر محاولة وضع ونجت في الواجهة أمام الجمهور بقدر المستطاع وكنت من خلف الكواليس... وذلك لكي أبسط سيطرتي التامة على الإدارة بكاملها...»[2] وبالطبع كان هذا الاعتراف أقرب إلى الحقيقة.

أثبتت المراسلات التي تلقاها ونجت عبر سنوات حكمه تأثير كرومر حتى في أبسط القرارات الإدارية في السودان. كان ونجت مدركاً تماماً لهذه العلاقة وكان ينظر إلى كرومر على أنه سلطة عليا هو خاضع لها. وتغير الموقف جذرياً عندما غادر كرومر القاهرة في عام ١٩٠٧م. اعتقد كرومر أن السيطرة على السودان يمكن أن تقوى تحت حكم قنصل عام ضعيف، في حين رأى ونجت رأياً مختلفاً، حين اعتبر نفسه من حيث التجربة الرجل الثاني بعد كرومر. وبوجود قنصل ضعيف في القاهرة يمكن التخفيف من السيطرة على السودان. وأخيراً وقع الاختيار على السير إلدون قورست قنصلاً عاماً جديداً للتغلب على هذه المعضلة.

إشراف قورست على السودان:

رشح كرومر قورست خلفاً له وقد وصل إلى مصر في أكتوبر ١٩٠٧م. وكان لخبرته السابقة مستشاراً مالياً في الحكومة المصرية ما يشير ضمنياً إلى استمرار سياسة القنصل العام لا تغييرها. فكر كرومر بهذا جيداً عندما

---

(١) من كرومر إلى قري (خاص) ١٩أبريل ١٩٠٧، المكتب الخارجي/١٣/٦٣٣.
(٢) من كرومر إلى ريفيلستوك، ١٢ أكتوبر ١٩١٠، المكتب الخارجي/١٩/٦٣٣.

أراد أن يكتب إلى قري: «... إذا كان قورست هو الذي سيخلفني فإنه بإمكانكم أن تتأكدوا تماماً من أنه بمثابة تلميذي كما أن ترشيحي له يعتبر في حد ذاته ضماناً تاماً بأن ليس هناك تغيير متوقع في سياسته...»[1]. غير أن تلك الآمال لم تتحقق، فقد قرر قورست أن يطبق نظماً سياسية جديدة منها ما كان قد دعا إليها كرومر ولم تنفذ. نتيجة لذلك أصبحت سياسة قورست المصرية خطراً جديداً على علاقة بريطانيا بمصر، غير أن تلك السياسة توقفت بموت قورست المفاجئ في عام ١٩١١م. أما فيما يتعلق بالسودان، فإن قورست قصد أن يترك الأمور كما هي وحصر نفسه في الإشراف اللازم. فقد علم لدى زيارته الأولى للسودان في يناير ١٩٠٨م أن ونجت تمكن من إدارة الأحوال في السودان دون أن يكون هناك تدخل خارجي في شئونه: «... لقد عرف ونجت كيف يحيط نفسه برؤساء مصالح مقتدرين ومتحمسين فقد استطاع أن يجعلهم يعملون بانسجام مع بعضهم البعض دون أدنى شعور بالحقد أو الكراهية...»[2].

ومهما يكن من أمر، فإن ونجت لم يكن سهل الانقياد. لم تكن علاقات قورست السابقة بالسودان حميمة، فقد حدثت خلافات بينه وبين كتشنر عندما كان مستشاراً مالياً خلال سنوات النشأة الأولى للحكم الثنائي. وقد وقع عبء تلك الخلافات على ونجت عندما كان مسئولاً عن مكتب السودان في القاهرة؛ ولا غرابة أن تروج الشائعات بشأن إبعاده، إذ ذاعت تلك الشائعات بمجرد إعلان تعيين قورست بصفة رسمية. وظلت تلك الشائعات قائمة منذ عام ١٩٠٩م عندما طمأن قورست ونجت بأنه ليس ثمة نية لديه في استبداله. وعلى الرغم من استمرار علاقات حسنة بين ونجت وقورست فقد تأكد لونجت فشل قورست في مصر. وفي عام ١٩٠٨م كتب أوين (Owen) مندوب السودان إلى ونجت عن الشائعات التي تحوم حول مغادرة قورست لمصر قائلاً: «...إنني متأكد تماماً أن قورست فشل في مصر وسوف تكون هناك مشاكل إن هو ظل

---

(١) من كرومر إلى قري (خاص) ٢٨مارس ١٩٠٧، المكتب الخارجي/٨٠٠/٤٦.

(٢) من قورست إلى قري (خاص) ١٢ يناير ١٩٠٨، المكتب الخارجي/٨٠٠/٤٧.

فيها ولم يغادر...»[1] وكتب ونجت معلقاً في رسالة إلى سلاطين تشير إلى أن قورست لم تكن لديه ثقة في رأيه بخصوص الشئون المصرية التي كانت في حالة فوضى تامة: «... إنني قلق جداً إذ أريد مساعدته بكل ما أوتيت من مقدرة، خاصة عندما أشعر أن شرف دولتنا عرضة للخطر والمهانة...»[2]. وعلى وجه العموم فقد كان ونجت أكثر تقبلاً لسياسة قورست تجاه السودان. وفي عام ١٩١١م كتب ونجت إلى سلاطين عندما كان قورست على فراش المرض «... آمل أن تتحسن حالته مرة أخرى لقد كان صديقاً وفياً للسودان كما أنني لا أرغب في استئناف علاقة أخرى مع قنصل آخر جديد...»[3]. وعبَّر ونجت عن وجهة نظره تلك إلى ستاك[4] مندوب السودان في القاهرة، في ذاك الوقت، وذلك فيما يتعلق بتقارير قورست السنوية لعام ١٩١٠م «... إن كل ما ذكره قورست بشأن السودان كان ليناً ومحموداً... يمكنني أن أقول بكل أمانة إن تقريره كان متميزاً ووافياً...»[5].

لم يكن ونجت يتمنى بقاء قورست فقد كان لا يثق في نصائحه مثل ما كان يثق في نصائح كرومر، ولكن لأنهما، أي ونجت وقورست، قد كونا طريقة معروفة للتعامل، خشي ونجت من مجيء قنصل عام جديد. ولم تكن العلاقات بين ونجت وقورست أكثر انسجاماً عن تلك التي

---

(١) من أوين إلى ونجت (خاص) ١٦مايو ١٩٠٨، SAD/٢٨٢/٥ Owen Pasha Roger Carmichael Robert (١٨٦٦-١٩٤١) انتقل من الجيش المصري إلى حكومة السودان في ١٩٠٣، عمل مديراً للاستخبارات ومندوباً للسودان من ١٩٠٥-٨، حاكم على مديرية منقلا ١٩٠٨-١٨، Hill، BD، p. ٣٠٠.

(٢) من ونجت إلى سلاطين (خاص)، ٢٣مارس ١٩١٠، SAD/٤٣١/١/١.

(٣) من ونجت إلى سلاطين، ١٢ أبريل ١٩١١، SAD/٤٣١/١/٢.

(٤) استاك باشا، Sir Lee Oliver Fitzmaurice (١٨٦٨-١٩٢٤)، التحق بالجيش المصري في ١٨٩٩م، عمل سكرتيراً خاصاً لونجت من ١٩٠٤-٨، ومندوباً للسودان من ١٩٠٨-١٤، وسكرتيراً إدارياً من ١٩١٤-١٦، السردار والحاكم العام المكلف من ١٩١٦-١٨، سردار وحاكم عام من ١٩١٨-٢٤. اغتيل في القاهرة في ١٩٢٤. DNBS 1922-30، pp. 802-3.

(٥) من ونجت إلى استاك (خاص) ٢٠مايو ١٩١١، SAD/٣٠٠/٥/٢.

كانت بين ونجت وكرومر. شعر ونجت بعد مضي ثمان سنوات على بقائه حاكماً عاماً على السودان أن بمقدوره إدارة دفة الأمور دونما حاجة إلى تدخل من هنا أو هناك. وعليه فقد كان يكتفي بطلب المشورة من قورست فقط عندما يشعر أن ذلك ضرورة لازمة. إن تقليص حجم المراسلات بين الخرطوم والقاهرة عقب تعين قورست لدليل واضح على استقلال ونجت المتزايد.

كان تكوين مجلس الحاكم العام في نوفمبر ١٩٠٩م نتيجة طبيعية لهذا التطور، وقد وضع العلاقات بين ونجت وقورست على أسس رسمية سليمة مما أدى إلى تخفيف حدة التوتر السابق[١]. كانت الخطوة التالية التي قام بها قورست هي تحديد الموضوعات التي من المتوقع أن يأخذ الحاكم العام رأيه فيها.

«... لقد تم تنفيذ هذا الجهد حتى الآن بفضل الحفاظ على العلاقات الودية بين الحاكم العام والقنصل العام في الموضوعات المتعلقة بالمصلحة العامة لرفاهية البلاد... أدى تكوين المجلس ذي المهام المحددة إلى سهولة إعداد الموضوعات على ضوء الأطر العامة التي من المتوقع أن يستشار فيها القنصل العام....»[٢] تشتمل تلك الموضوعات على القرارات السياسية الرئيسية، والقوانين والأوامر المحلية، والحملات العسكرية أو التأديبية، والتعيينات الجديدة، والتنازلات والقروض أو المعونات التي تأتي من قبل الصناديق العامة وتعيين الأعضاء الجدد في المجلس وتعيين من يقوم مقام الحاكم العام في حالة غيابه. كان على الحاكم العام أن يرسل تقاريره بانتظام عن الأحوال الإدارية يوماً بيوم إلى القنصل العام. وتحال الخلافات في وجهات النظر بين حكومة السودان والوزارات المصرية إلى القنصل العام للفصل فيها. وبإلقاء نظرة فاحصة على هذه الموضوعات المذكورة يتبين أن ونجت يتعين عليه استشارة كرومر في كل تلك الحالات. ونتيجة

(١) انظر ادناه، الصفحات: ٧٤-٧٧(النسخة الإنجليزية للكتاب).

(٢) من قورست إلى ونجت، ١٣ يناير ١٩١٠، المكتب الخارجي/١٧٥/٤٠٧١.

لكثافة الأنشطة التي اضطلعت بها حكومة السودان رأى قورست أنه لا بد من تدوين تلك العلاقات بشكل مقنن ومكتوب إذ أنه كان يشعر أن ونجت لا يأخذ باستشارته كما كان يفعل مع سلفه (كرومر).

كانت هناك خلافات في وجهات النظر خلال فترة حكم كرومر فيما يتعلق بالمسائل المالية، ولكنها لم تبلغ حد الصدام المكشوف مع المستشار المالي؛ وذلك لأن كرومر كان يفضل القيام بنفسه على شئون السودان. أما قورست فكان يتصرف عكس ذلك، إذ كانت المسائل المالية تناقش ويتّ فيها مع المستشار المالي؛ السيد هارفي (Harvey) ولا يتدخل قورست إلا للتحكيم عندما تقتضي الضرورة. حدث أول صدام بين ونجت وهارفي سنة ١٩٠٧م عندما رفض الأخير أن يصادق على زيادة الرواتب التي اقترحها ونجت. وبعد مضي أقل من شهر قلّص هارفي ميزانية الجيش المصري إلى ١٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، فعارض ونجت ذلك محذراً من أن عدم المصادقة على امتيازات إضافية للجيش من شأنه أن يفقد الحكومة سلطتها. وتردت العلاقات بين ونجت وهارفي من سيئ إلى أسوأ. في مارس ١٩٠٨ رفض هارفي الموافقة على الترقيات في مصلحة التعليم، الأمر الذي اعتبره مدير التعليم كفيلاً بانهيار نظام التعليم[١]، وأصبح ونجت ساخطاً جداً على المستشار الجديد:

«. . . يتضح تماماً أن هارفي لا يعلم حقيقة تأثير آراء رؤساء المصالح في السودان. . . إنه يخاطر بالنزال في جولة محفوفة بالخطر قد يخسرها ولن ينجيه المنصب الذي يتقلده في مصر. . .»[٢].

حدث للمرة الثانية نزاع حول أرض ميناء بورتسودان. قررت حكومة السودان العمل بنظام تأجير الأرض حتى لا تفقد سيطرتها على أرصفة الميناء الجديدة، فاعترض هارفي وطالب ببيع الأراضي في الحال وذلك لإعادة

---

(١) من كُري إلى ونجت، ٧مارس ١٩٠٨، SAD/٢٨٢/٣/١ومن هارفي إلى ونجت، ٣٠ أكتوبر ١٩٠٧، SAD/٢٨١/٥ ومن ونجت إلى هارفي، ٢٦ نوفمبر ١٩٠٧ المرجع السابق.
(٢) من ونجت إلى استاك، ٣١مارس ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٣.

رأس المال الذي أخذ من مصر لاستثماره في الميناء[1]. كما اعترض أيضاً على قانون معاشات السودان وطالب بأن تكون المعاشات في السودان أقل منها في مصر ولكن ونجت احتج قائلاً: «... إنني افترض أن السبب في ذلك هو: أن السودان بلد فقير وبالتالي لا يمكنه أن يقدم معاشات مثل ما يستطيع أن يقدمها بلد غني مثل مصر.... يجب علينا أن نرضى بفتات الطعام الذي يتساقط من مائدة الرجل الغني...»[2]. لم يكن فهم ونجت للمسائل المالية ليجد التقدير المناسب من قورست أو هارفي. كتب قورست إلى هارفي معلقاً على ميزانية السودان لعام ١٩٠٩م: «... من الأفضل أن نخبر سردار الجيش بالموقف المالي الحقيقي للسودان...». فأجاب هارفي: إنني متخوف نوعاً ما أن يكون لهذا الموقف أثر بالغ على السير ريجنالد[3]. بالرغم من ذلك قرر قورست أن يكتب إلى ونجت ويخبره بذلك وينبهه إلى أن الميزانيات القادمة سوف تبنى على أسس صحيحة:... يجب أن لا تكون هنالك نفقات إدارية زائدة أو مشاريع تنموية إضافية حتى يحين الوقت الذي يمكن أن تعدّ فيه الميزانية على أسس مالية سليمة...»[4]. أصر هارفي على تقليل المعونة المصرية عندما اقترح السكرتير المالي لحكومة السودان بيرنارد عدم انقاص المعونة لعام ١٩٠٩م بحيث لا تقل عن إجمالي ٢٥,٠٠٠ جنيه مصري وهي الحصة التي تم الاتفاق عليها في عام ١٩٠٧م. ويرجع السبب في طلب هارفي بتقليل المعونة إلى الاحتجاج القوي في مصر على ديون السودان...»[5] ومن ثم تحمّل هارفي المسئولية العظمى فيما يختص بالعلاقات المالية.

تدهورت العلاقات بين البلدين بالرغم من أن السياسة المالية بقيت كما

---

(١) من هارفي إلى قورست، ٨ أبريل ١٩٠٨، المكتب الخارجي/٤١٦/١٤١.

(٢) من ونجت إلى هارفي، ١٦ ابريل ١٩٠٨، SAD/٢٨٢/٤.

(٣) من قورست إلى هارفي، ١ ديسمبر ١٩٠٨، المكتب الخارجي/٤١٦/١٤١ ومن هارفي إلى قورست ٢ ديسمبر ١٩٠٨ المرجع السابق.

(٤) من قورست إلى ونجت، ٣ ديسمبر ١٩٠٨م SAD/٢٨٤/١٥.

(٥) من بيرنارد إلى هارفي، ١٧ مايو ١٩٠٩، ومن هارفي إلى بيرنارد، ٢ يونيو ١٩٠٩، SAD/٢٨٧/٢.

هي لم تتغير منذ فترة حكم كرومر. ويعزى هذا التدهور لسببين؛ الأول: هناك فرق بين ما كان يقبله ونجت من كرومر بنفس طيبة وبين ما تهيأ ليقبله من هارفي، فقد كان الرجل جديداً على هذا المنصب ولم يكن قد زار السودان من قبل. الثاني: حاول قورست أن يوفق بين سياسة الخديوي وأعضاء المجلس التشريعي المصري الذين كانوا يحتجون على الطلبات المتزايدة من حكومة السودان للحكومة المصرية.

أوجدت العلاقة بين السودان ومصر حساسية بين ونجت وقورست لم تكن في المجال المالي فحسب. لقد توقع ونجت أن تقوم بريطانيا بالجلاء عن مصر في نهاية المطاف نتيجة لضغوط داخلية أو خارجية. وعليه فقد سعى لجعل السودان دولة منفصلة ذات كيان سياسي مستقل عن مصر. لم يكن كرومر يتفق مع ونجت تماماً فيما ذهب إليه لأنه اعتبر السودان مديرية مصرية. غير أنه اتفق مع ونجت على أن هناك مخاطر جراء التغلغل المصري في السودان، ومن ثم ساعده على إضعاف شوكة المصريين. حاول ونجت أن يفرض آراءه تلك على القنصل العام الجديد عقب تقاعد كرومر. واقترح على قورست في عام ١٩٠٨م بأن تنفصل القيادة العسكرية السودانية عن المصرية ولكن قورست رفض ذلك. وتفسيراً لموقف قورست كتب ونجت:

«... بالتأكيد لم يفهم قورست استحساننا لفصل السودان عن مصر من وجهة نظر عسكرية وسياسية. إنني أفهم جيداً مأربه في هذا الشأن... إنه يرى أن انفصالاً كهذا في المستقبل يعدّ تقليصاً لهيمنته الشخصية بصفته القنصل البريطاني العام في مصر...»[١].

لقد انكشفت نيات قورست عند افتتاح ميناء بورتسودان عام ١٩٠٩م عندما قرر ألا يرافق الخديوي لحضور حفل الافتتاح مبيناً أسباب عدم حضوره بذكر الآتي:

---

(١) من ونجت إلى كلايتون، ١ أغسطس ١٩٠٨، SAD/٤٦٩/١.

«... إنني أخشى أن يخرج هذا الاحتفال في ثوب مصري. وينبغي عليّ أن لا أضع حاكم عام جلالة الملكة والعلم البريطاني في المؤخرة. وفهمي لهذا الأمر هو على هذا النحو: لا يمكن للسودان أن يتقدم شبراً إلى الأمام دون رأسمال، وبما أن بريطانيا لا توفر ولن توفر له رأس المال، فليس أمامكم سوى مصر... ومن ثم فيجب علينا أن نتصالح مع المصريين حتى يقدموا لنا معوناتهم المالية للسودان. والسبيل الوحيد لذلك هو أن نجعلهم يشعرون بأن السودان جزء من مصر...»[1].

لم يقتنع ونجت فكتب إلى ستاك قائلاً:

«... أكاد أعتقد بأن أكثر المصريين حقداً على الحكومة البريطانية سيعتبرون تلك محاولة غدر وخيانة من إنجلترا بقصد ذر التراب في عيونهم، وقهر المواطن المصري على دفع الضرائب لتحقيق أهداف الاستعمار البريطاني»[2].

وكتب ونجت إلى قورست عقب زيارة الوفد المصري، بأن معظم أعضاء المجلس التشريعي يفضلون إنفاق الأموال في مصر لا صرفها على ميناء بورتسودان، كما يفضلون أن تُشغل المناصب الكبرى في السودان بالمصريين بدلاً عن الضباط البريطانيين[3]. استمر ونجت متشدداً في آرائه تلك. في عام ١٩١٠م على إثر قيام إسماعيل سري باشا وزير الأشغال العامة المصري بزيارة إلى السودان، أعد مذكرة احتجاج للحكومة المصرية. وكان غاضباً ومحتجاً على ذلك التدخل من قبل قورست «... إن لدينا مطلق الحرية في التعليق على أمور الخلاف بين حكومتنا والحكومة المصرية فنحن نقوم بتحديد وضع تجارة الرقيق في السودان ووضع الإرساليات الكنسية، والتمثيل غير الكافي للضباط والمسئولين المصريين في المناصب الحكومية العليا، الخ... إنني لا أفهم كيف يتولى سري

(١) من قورست إلى ونجت (خاص) ١٨ فبراير ١٩٠٩، SAD/٢٨٦/١.
(٢) من ونجت إلى استاك(خاص)، ٢٣مارس ١٩٠٩، SAD/٢٨٦/٣.
(٣) من ونجت إلى قورست، ٤ أبريل ١٩٠٩، SAD/٢٨٧/١.

باشا وبأي صفة رفع تقرير عن السودان. . .»[١]

وجاء رد قورست مختصراً:

«. . . ربما تكون متأكداً من أنني لا أجيز شيئاً قد يسبب لك في عملك إرباكاً كما أننا في الوقت ذاته لا نستطيع أن نعترض على زيارات الوزراء المصريين الذين يرغبون التباحث معنا في شئون السودان، ما دمنا نطلب باستمرار من مجلس الوزراء أن يمدنا بالأموال اللازمة لدفع عجلة التنمية في السودان. . .»[٢]

كانت آراء قورست حول العلاقات بين مصر والسودان تختلف عن آراء كرومر. إذ كان يسعى إلى التوفيق والتصالح بين الخديوي ووزرائه لكي يدق إسفينا بينهم وبين قادة الحركات الوطنية. كان موضوع السودان من القضايا الشائكة التي استخدمها الوطنيون في دعايتهم المضادة للحكومة. ومن ثم كان قورست يهدف إلى تحديد هذه المسألة عن طريق تشجيع الخديوي وأعضاء مجلسه التشريعي بأن يؤدوا دوراً فعالاً في السودان، كما أنه حاول أن يثني ونجت عن طلباته المالية الإضافية. وبالتالي فقد خاب أمل ونجت في الحصول على استقلال تام عن مصر خلال حكم قورست.

كانت الصحافة الوطنية المصرية مصدر قلق آخر. لقد تبنى ونجت سياسة أشد حزماً عن تلك التي تلت فترة اللورد كرومر. أما بالنسبة لقورست فإنه اقتفى آثار سياسة التسامح التي جاء بها كرومر. حيث وعد قورست قري بأنه لن يتخذ إجراءات تعسفية بمواجهة الصحافة ما لم يضطر إلى ذلك. حاول ونجت أن يتجاوز سياسة قورست، وطلب من مندوب السودان أن يمنع صحيفة «الجوائب المصرية» من دخول السودان ولكن قورست رفض ذلك، واعتذر عن منع صحيفتي «المؤيد» و «المنبر» من

(١) من ونجت إلى قورست، ١٤مارس ١٩١٠، SAD/٤٦٩/٢/١.

(٢) من قورست إلى ونجت، ١٦ مارس ١٩١٠ المرجع السابق.

دخول السودان مؤكداً أن ما ينبغي منعه هي الصحف التي تسيء إلى الحكومة وإلى الأفراد بصفة شخصية مثل صحيفة اللواء(١).

«... كان التمرد الذي حدث في الجزيرة عام ١٩٠٨م نقطة تحول في سياسة قورست. إن الهجوم الذي شنته الصحافة الوطنية على الحكومة السودانية عقب التمرد وما تلاه من إعفاء الشيخ شاويش من منصب رئيس التحرير لجريدة اللواء، وما اتخذته محكمة الاستئناف من إجراء، قد دفع قورست إلى اتخاذ سياسة حازمة وإعادة صياغة قانون الصحافة المصرية. وكان ونجت مسروراً ومستعداً في ذات الوقت لكي يقدم مساعدته... » حيث كتب ونجت إلى ستاك بأن الهجوم المستمر على السردار في جريدتي «اللواء» و«القطر المصري» ربما يخدم أغراض إلدون «... فهو الشماعة التي يعلق عليها تعديل قانون الصحافة...». وبعد مضي شهر أضاف ونجت قائلاً: «... إنني سعيد جداً لقيامكم بمتابعة الأمر في المندوبية وخاصة فيما يتعلق بجريدة «القطر المصري»، لقد كنت على بينة من أن شيئاً سوف يحدث بشأن هذا الأمر...» اعتمدت الحكومة البريطانية قانون الصحافة المعدل في ٢٧ فبراير ١٩٠٩م(٢) ثم أجازه المجلس التشريعي المصري في ١٣ مارس. ولكن اتضح أن هذا القانون لم يشمل الصحف المملوكة للأجانب، فقد تعيّن في حال تعطيلها أخذ الموافقة من الحكومات التي يتبعون لها. نتيجة لذلك قرر ونجت عدم إدخال قانون الصحافة المصرية إلى السودان وعزم على إصدار قانون آخر جديد.

كتب ونجت في ٢٩ مارس ١٩١٠م إلى كلايتون معلقاً على عدم كفاية قانون الصحافة المصري قائلا: « لا أفهم لماذا نتمثل بأسوأ الأنظمة الذي ربما لا يوجد في أي بلد في العالم بأجمعه، فهو أمر غامض بالنسبة لي

(١) من أوين إلى ونجت، ١٦ ديسمبر ١٩٠٧، SAD/٢٨١/٦.

(٢) من ونجت إلى استاك، ٢٥نوفمبر ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٣ومن ونجت إلى استاك، ٢٠ ديسمبر ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٤.

ويجعلني مشفقاً على سلامة عقول مستشاريَّ...»[1]. و صدر قانون الصحافة السوداني أخيراً بعد مغادرة قورست مصر.

كانت ثورة عبد القادر ود حبوبة في الجزيرة في عام ١٩٠٨م سبباً آخر لحدوث تصادم بين ونجت وقورست. حيث أدانت محكمة السودان عشرين من المتمردين بجريمة شن الحرب على الحكومة وحكمت على اثني عشر منهم بالإعدام. قرر ونجت تأييد تلك الأحكام حيث إن جميع مستشاريه أشاروا بعدم التسامح حتى لا يفهم الناس بأنه ضعف في الحكومة. طلب قورست من ونجت تأجيل تنفيذ الأحكام إلى حين وصول تأييد من الحكومة البريطانية. يقول قورست: «... إنني اتفق معك في الرأي أن التهاون الكبير قد يفسر بطريقة خاطئة على أنه ضعف ولكن يجب علينا أيضاً أن نضع في حسابنا ما يحدثه تنفيذ تلك الأحكام من أثر في إنجلترا...» تلقى قورست في ٣٠ مايو تعليمات من وزير الخارجية البريطانية تقضي باستبدال تلك العقوبات بعقوبات أخرى أخف[2]. كان موقف قورست غامضاً نوعاً ما طوال فترة الأزمة الأمنية. لقد عبر عن فهمه التام لوجهة نظر الحكومة السودانية، إلا أنه بعد ثلاثة أيام عقب تلقيه تعليمات الحكومة البريطانية بتخفيف العقوبات كتب إلى قري بأنه متفق تماماً مع الحكومة البريطانية في قرارها بتخفيف العقوبات إذ أن السبب الحقيقي وراء اتهام الثوار بشن الحرب لا يمكن أن يعد إدانة مباشرة...»[3] لم يظهر قورست ما يضمره في نفسه إلى أن جاء قرار الحكومة البريطانية وآثر أن يؤدى دوراً محايداً في هذه المسألة بين ونجت ووايت هول.

بدت آثار هذا التمرد على الجانب المالي. بعث ونجت في ٩ أغسطس

(١) من ونجت إلى كلايتون(خاص)، ٢٩ مارس ١٩١٠، SAD/٤٦٩/٢/١.

(٢) من ونجت إلى قورست، ٢٧مايو ١٩٠٨، المكتب الخارجي/٤١٦/١٤١ ومن قورست إلى ونجت ٢٨ مايو ١٩٠٨، المرجع السابق، من قري إلى قورست ٢٩ مايو ١٩٠٨ المكتب الخارجي /٤٠٧/١٧٢.

(٣) من قورست إلى قري(خاص)، ٣١ مايو ١٩٠٨، المكتب الخارجي/٨٠٠/٤٧.

١٩٠٨م بمذكرة إلى قورست مؤكداً انعدام الأمن في السودان نتيجة للتمرد الأخير ومن ثم طلب منه مد خطوط السكة الحديدية إلى المديريات النائية أو زيادة القوات البريطانية في السودان بديلاً لذلك. وساند كل من هارفي وقورست طلب ونجت في خطابيهما الرسميين إلى لندن[١]، في حين أرسل قورست بصفة فردية خطاباً إلى قري(Grey) يحمل وجهة نظر مغايرة.

«... لا شك أن ونجت نقل إليكم صورة بائسة عن الموقف العسكري في السودان. إن ونجت بطبعه يحب تفخيم الأمور إذ لا أعتقد من جهة الأمن بأن البلاد في وضع أسوأ مما كانت عليه منذ إعادة الاحتلال...»[٢]. ولم تكن مساندة قورست لطلبات ونجت تامة. وعندما رُفض القرض الذي طلبه ونجت بشأن مد خط السكة حديد طلب كتيبة بريطانية إضافية بدلاً عن ذلك، ومرة أخرى وعد قورست ونجت بمساندته التامة له ولكنه قال في رسالة إلى قري: «.. إذا زاد عدد القوات البريطانية في السودان فجأة فسوف يكون لذلك أثره السلبي على المواطنين في السودان ومصر... إن أخف الضررين هو ترك الأمور على وضعها الحالي...»[٣] أمر ونجت بتنفيذ حكم الاعدام في اثنين من المتمردين من مجموعة عبد القادر ودحبوبة وبذلك يكون قد اتخذ قراراً مغايراً لتعليمات الحكومة البريطانية... « إنني أرى أنه لا داعي هناك لإزعاج قورست أو الحكومة في السودان وكلما اختصرنا الكلام عن تلك الأحداث كان أفضل...»[٤].

كان كرومر قد كون علاقة عمل جيدة بالحاكم العام في السودان.

---

(١) من ونجت إلى قورست، (سري للغاية)، ٩ أغسطس ١٩٠٨، المكتب الخارجي/٤٠٧/١٧٣ ومن قورست إلى قري، ٩ أغسطس ١٩٠٨، المرجع السابق.

(٢) من قورست إلى قري (خاص)، ٢٢ يونيو ١٩٠٨، المكتب الخارجي/٨٠٠/٤٧.

(٣) من ونجت إلى قورست، ٧فبراير ١٩٠٩، من قورست إلى ونجت، ١٨فبراير ١٩٠٩، SAD/٢٨٦/٢، من قورست إلى قري(خاص)، ١٢فبراير ١٩٠٩، المكتب الخارجي/٣٧١/٦٥٩.

(٤) من ونجت إلى استاك (خاص)، ٣ يناير ١٩٠٩، SAD/٢٨٦/١.

وضع قورست بدوره تلك العلاقات في إطارها، واستمر نوع من السيطرة لم يتغير. تدخل قورست أكثر من سلفه لتعديل قوانين السودان المحلية المتعلقة بمشاكل الضرائب وملكية الأرض وبعض المسائل الأخرى. كانت خلافات ونجت وقورست نتيجة لسياسة قورست المصرية التي لم يكن ونجت راضياً عنها. إنه من الصعب أن نحكم بنجاح تلك السياسة. توفي قورست عام ١٩١١م قبل أن يشهد نتائج سياسته التي شهدت تغيراً تاماً في فترة القنصل العام الذي تلاه وهو كتشنر.

استقلال ونجت التام في ظل حكم كتشنر:

وافق كل من ونجت وكرومر بكل ترحاب على تنصيب كتشنر قنصلاً عاماً في يوليو ١٩١١م. عبَّر كرومر عن تمام رضائه عندما طلب منه قري توضيح رأيه في تعيين كتشنر قنصلاً عاماً، حيث كتب إلى ونجت مبيناً أن كتشنر هو الرجل المناسب في المكان المناسب فيما يتعلق بالموقف في مصر والسودان. لم يكن ونجت قد نسى طموحه في تقلد منصب القنصل العام في القاهرة. لقد أفصح لونجت عن رغبته في أن يكون قنصلاً عاماً في أوائل عام ١٨٩٨م ثم إنه لم ينس ذلك الموضوع أبداً في مراسلاته الطويلة مع السيدة سالسبوري (Salisbury). لقد طلب ونجت في عام ١٩٠٩م أن يستفسر له لدى مكتب الشئون الخارجية ما إذا كانت هناك فرصة له في أن يتولى زمام الأمور في مصر كقنصل عام، ثم أضاف في ملاحظة أخيرة: «... إذا كانت تلك الفرصة من نصيبي فسنعمل سوياً في انسجام تام»[١].

كان كتشنر يزور السودان بانتظام بعد مغادرته له إلى جنوب إفريقيا في عام ١٨٩٩م. فقد قام في عام ١٩١٠م برحلة صيد في مديريات السودان الجنوبية، فأصبح ملماً بشئون السودان من خلال زياراته المتكررة، وتسنى له الاطلاع على الخبايا والأسرار في حكومة السودان من خلال علاقاته

---

(١) من كتشنر إلى ونجت، ٢٥ يونيو ١٩٠٩، SAD/٢٨٧/٣.

الجيدة بضباط الجيش البريطاني، مما يُعد سبباً وجيهاً لأن يكون استيعاب كتشنر لشئون السودان أسهل من استيعاب سلفه.

عدّل كتشنر سياسة الوفاق التي كان يعمل بها قورست في مصر وجاء بحكم أتوقراطي (استبدادي). حدّ كتشنر من سلطات الخديوي وسعى إلى إبعاده عن الحكم. ومن المهم الإشارة إلي تغير ميل كرومر إلى كتشنر بعد أن تحمس لمساندة تعيين الأخير قنصلاً عاماً. وبعد مضي عامين تقريباً كتب كرومر إلى ستراشي (Strachy) محرر جريدة الاسبيكتيتور (Spectator): «... ماذا حدث؟ كان قورست يعمل تحت تأثير الراديكالية في إنجلترا ووقع تحت سيطرة مكتب الشئون الخارجية الذي لا يعمل فيه أحد لديه إلمام بالشئون المصرية مما جعلهم يسيرون في اتجاه واحد. والآن أصبح لدينا كتشنر تسنده مجموعة من الصحفيين الإنجليز الأغبياء من المنظرين في الاتجاه المعاكس. إننا بصدد تحجيم كل من الطرفين النقيضين...». وتولى الطرفان المنصب بدافع من الرغبة والطموح لكي ينفذا برنامج اللورد كرومر. وحاد كلاهما عن المبادئ الرئيسية لذلك البرنامج..[1].

يرجع عدم رضا كرومر لتعيين كتشنر بصفة رئيسية لسياسة كرومر في مصر. وعلى أي حال فقد تأثر السودان الذي يقع تحت سيادة الحكم الإنجليزي المصري هو الآخر بمبادئ كتشنر الجديدة التي بدت للعيان من تقليصه لمشاركة المصريين في إدارة السودان. كان لونجت مبرر واضح في قبول سياسة كتشنر في مصر. كان ونجت يعتقد أن تأثير روح الوطنية المصرية وصحافتها الفعالة قد تضاءل. لقد عارض ونجت بشدة جهود قورست للوفاق مع الخديوي خاصة وأنها توحي بزيادة النفوذ المصري في السودان. لم يكن كتشنر يطيق نشاط الصحافة الوطنية مثلما كان لا يطيق سلطة الخديوي. أجاز كتشنر قانون الصحافة السودانية الذي أوقفه قورست لمدة طويلة، وذلك بعد فترة وجيزة من توليه الحكم. إذ سرعان

---

(١) من كرومر إلى استراشي، ٢٦مارس ١٩١٣، المكتب الخارجي/٦٣٣/٢٢.

ما علم ونجت أن هذا القانون الجديد ضروري للغاية، حيث كان كتشنر قد أوقف صدور الجرائد المصرية لمجرد الهنات الصغيرة التي تصدر عنها في حق الحكومة السودانية. كان ونجت مسروراً جداً عندما منع كتشنر الوزراء المصريين من التدخل في شئون السودان، إذ كتب رسالة إلى إستاك معبراً فيها عن شعوره نحو ذلك:

«... هذه هي الحاشية الوحيدة في رسالتي التي أريد أن أعرب لك من خلالها عن سروري لتشجيعكم لما دار في لقاء لورد كرومر بمحمد سيد... لقد واجه وزراؤنا خلال العام الماضي بعض الأحداث المؤلمة فقد جاء الوقت ليعمل الوزراء المصريون بتصريح كتشنر أن «... كفوا أيديكم عن كل ما يتعلق بالسياسة في السودان...»[1]. كان كتشنر نادراً ما يتدخل في إدارة السودان، فقد أبدى اهتماماً بمجالين هما: مشاريع التنمية والشئون العسكرية. لقد كان كتشنر يرأس ونجت من الناحية العسكرية خلال فترة توليه منصب سردار الجيش والحاكم العام. وبالتالي كان ونجت لا يكف عن طلب استشارته في المسائل العسكرية العامة، و في الحملات العسكرية ضد القبائل السودانية. اقترح كتشنر في أبريل ١٩١٢م سحب الكتيبة البريطانية من الخرطوم. بينما كان ونجت يرى عدم إسناد حماية الخرطوم للجيش المصري ووافقه كرومر بعد التمرد الذي حدث في أم درمان ١٩٠٠م. اعتبر كتشنر أن ذلك الرأي سخيف. فقد أخبر ستاك «... إن بناء فكرة مشروع حمايةِ الخرطوم على أن من تدربوا على أيدينا سوف يتمردون علينا خطأ كبير...». استطاع ستاك أن يثني كتشنر عن وجهة نظره تلك[2]. كان ونجت دائماً يسعى إلى تقليص عدد الضباط المصريين في حكومة السودان إذ طلب من كتشنر أن يفعل ذلك بإصدار أمر إداري. ولكن كتشنر رفض، «... ولأنه لا يأبه للمحاسبة...» فقد اقترح بدلاً عن ذلك إصدار قوانين خدمة جديدة «... بحيث لا تُرغِّب في خدمة مستمرة في السودان ومن ثم

(١) من ونجت إلى استاك، ١٨ نوفمبر ١٩١٢، SAD/١٨١/١/٣.

(٢) من استاك إلى ونجت، ٦ أبريل ١٩١٢؛ ٧ أبريل ١٩١٢، SAD/١٨١/١/٣.

يكون رفضاً غير مباشر. . .»[١].

يجب أن تخضع الحملات العسكرية في السودان لموافقة كتشنر من حيث المبدأ بل ومن حيث التنفيذ العملي إذ أنه هو المشرف على تفاصيل تلك الحملات.

بعدما رفع ستاك إلى كتشنر تقرير ونجت عن حملة الأنواك في مايو ١٩١٢م، كتب لونجت بأن كتشنر لم يرض عن تقديم بعض فقرات ذلك التقرير للصحف دون موافقته: «. . . إن الشيء الآخر الذي لاحظته أنه لم يهتم كثيرًا فقد نُقلت إلينا أخبار كثيرة عن إحراق القرى وخسائر العدو. . الخ. . . .»[٢]. وعندما طلب ونجت من كلايتون أن يحصل له على موافقة كتشنر للقيام بحملة على قبيلة قارجاك نوير. رفض كتشنر فقد كان يرى أنه من الأفضل أن تترك القبائل وشأنها بدلاً عن الوقوع في صراع فاشل معها. فكان على ونجت أن يقبل بأن يكون التغلغل سلمياً. . .»[٣] فإن كتشنر هو الذي يعتمد نفقات الحملات العسكرية وهو الذي يحدد ما إذا كان الجيش المصري أم الحكومة السودانية هي التي تتحمل تغطية تلك النفقات. وكان ونجت يرى أن نفقات الحملات العسكرية ينبغي أن يتولاها الجيش المصري ومن ثم الحكومة المصرية. وعندما قرر كتشنر أن يحمل حكومة السودان نفقات الحملات العسكرية ما بين عامي ١٩١٢م و ١٩١٤م لم يقلق ونجت من تلك النفقات «. . . كقطيع وقع في القبض. . الخ إذ أن الحملات قد تغطي نفقاتها. . .»[٤].

كانت المشاريع التموية والمسائل الاقتصادية من أكبر اهتمامات كتشنر. كانت أهداف كتشنر تتمثل في فك إحكام التزامات مصر المالية تجاه

---

(١) من ونجت إلى استاك، ٤ مايو ١٩١٢، SAD/١٨١/٢/٢

(٢) من استاك إلى ونجت، ١ مايو ١٩١٢، المرجع السابق.

(٣) من كلايتون إلى ونجت، ٣نوفمبر١٩١٣، SAD/٤٦٩/٥ ومن ونجت إلى كلايتون ٦ نوفمبر ١٩١٣، المرجع السابق.

(٤) من ونجت إلى استاك(خاص)، ١٨ أبريل ١٩١٤، SAD/١٩٠/١/٢.

السودان وذلك بإيقاف العون السنوي وتأمين رأس المال اللازم لتمويل مشروع الجزيرة من مصادر أخرى. قرر ونجت رفع معدل الضريبة في السودان وذلك ليتمكن من إيقاف المعونة السنوية. كان ونجت يتفق مع كتشنر في هذه الخطة غير أن سلاطين كان يعترض خشية وقوع اضطرابات قبلية. استطاع كتشنر أن يحقق هذا الهدف بحلول عام ١٩١٢م حيث تم إيقاف المعونة السنوية. إن من أنجح إنجازات كتشنر التي قام بها هو تمكنه من الحصول على قرض بضمان من بريطانيا يقدر بحوالي ٣ مليون جنيه إسترليني لتمويل مشروع الجزيرة كما نجح أيضاً في تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع قبل مغادرته مصر عام ١٩١٤م. وكان كتشنر يشرف إشرافاً دقيقاً على تفاصيل اتفاقية نظام الشراكة في مشروع الجزيرة بين الحكومة السودانية والشركة والمزارعين حيث قام بإملاء الشروط التي ستوقع الاتفاقية على ضوئها على كلايتون سكرتير ونجت في ذلك الوقت[١].

كان لونجت مطلق الحرية في كل ما يريد. لم يكن كتشنر مهتماً بالقراءة المتأنية في تفاصيل قوانين السودان أو الوثائق الأخرى التي كانت تعرض عليه للتوقيع عليها أو الفصل فيها. فقد كان ينبغي إعداد نظام خاص يستطيع كلايتون بواسطته تحديد فقرات معينة من القوانين أو تسجيل وقائع اجتماعات مجلس الحاكم العام بحيث يلفت انتباه كتشنر لذلك. وكان مندوب السودان في القاهرة، ستاك يزود كتشنر بتقرير شفوي عن كل الجلسات. كان من الصعوبة بمكان الحصول على قرارات خطية من كتشنر. وبناء على ذلك قام ونجت بإعداد قائمة بكل الموضوعات التي كان يطلب موافقة كتشنر عليها لكي يستطيع مناقشتها معه في القاهرة. حتى أن هذه المحاولة الأخيرة من ونجت لم تحقق النتائج المطلوبة، فقد اشتكى ونجت في مايو ١٩١٣م إلى ستاك من عدم تحقيق كتشنر لاستقلال حكومة السودان.

«... إنه ليسعد كتشنر أن يقول أن السودان قد استقل ذاتياً من الناحية

---

(١) من كلايتون إلى ونجت، ٣ نوفمبر ١٩١٣، SAD/٤٦٩/٥.

العملية. إن حكومة السودان مسئولة عن رعاية مصالحها... ولكنك تعلم، كما أعلم، أنه إذا تبنى الحاكم العام ومستشاروه ذلك الموقف الذي يراه كتشنر فإنه ستكون هناك ردود فعل حتمية. ولا شك في أن قصد اللورد كرومر والحكومة البريطانية يتمثل في وضع السلطة المطلقة في يد المندوب البريطاني في مصر، كما أنني دائماً أؤيد ذلك المفهوم...»[1].

وانقلبت موازين الأمور فأصبح ونجت يناشد المسئولين في مصر مزيداً من السيطرة. غادر كتشنر مصر في ١٨ يونيو ١٩١٤م، وفي ٣ أغسطس عُيِّن سكرتيراً للحرب في وزارة أسكويث (Asquith) الحربية. شكلت سياسته في السودان النهج الذي وضعه في عام ١٨٩٩م عندما كان حاكماً عاماً. إذ وضع كتشنر كل السيطرة في يد إدارة حكومة السودان، ومنع دخول الصحف الوطنية المصرية إليه، وقلص النفوذ المصري فيه. تركزت جهود كتشنر الرئيسة في المجال الاقتصادي. فأوقف المعونة السنوية المصرية، وأسس مشروع الجزيرة لتخليص السودان من الاعتماد على مصر، وربط مستقبل اقتصاده بالاعتماد على السوق البريطانية.

ماكمهون و ونجت:

يُوصف العامان الأخيران اللذان قضاهما ونجت حاكماً عاماً بأنهما فترة إحباط. فقد قطع ونجت إجازته السنوية عند بداية اندلاع الحرب العالمية الأولى وعاد مسرعاً إلى السودان. نجح ونجت في تلك الأثناء في حفظ الأمن والسلام في البلاد بالاستعانة بعدد قليل من القوات بالرغم من انتشار الدعوة إلى الإسلام؛ إلا أنه شعر بأن معرفته ودرايته التامة بشئون الأعراب لم تؤخذ في الاعتبار، إذ عهدت مسئوليات كبرى إلى من هم أقل منه إلماماً بهذه الأمور. بدأ هذا الشعور واضحاً خلال الفترة القصيرة التي قضاها السير مايلن جيثام (Cheetham Milne) قنصلاً عاماً بالإنابة في مصر. وكان ونجت قد اشتكى إليه بأن ليس لديه معلومات

---

(١) من ونجت إلى استاك (خاص)، ٦ مايو ١٩١٣، SAD/١٠٨/١٦.

عن التطورات خارج السودان وأن مشورته لم تعد مطلوبة[1]. وعليه فقد قام ونجت تحدوه آمال عراض بتأييد تعيين السير هنري ماكمهون مندوباً سامياً لبريطانيا حيث أعرب عن أمله في أن تعود علاقاته مع المقام السامي في القاهرة إلى ما كانت عليه في البداية[2]. ولكن لم يكتب لتلك الآمال أن تتحقق. إذ كان تعيين ماكمهون تعييناً مؤقتاً حالما يتمكن كتشنر من الرجوع إلى مصر بعد الحرب. ومن ثم كان الغرض من تعيين ماكمهون الذي ليس لديه سابق خبرة في شئون مصر، مناسباً لإتاحة الفرصة لرجوع كتشنر مرة أخرى. فسرعان ما علم ونجت بالوضع الحقيقي لشئون البلاد من إستاك: «... إن المندوب السامي لا يفعل شيئاً وجيثام تكتنفه حالة من اليأس بينما يقوم إستورز(Storrs) بتسيير الأمور....»[3]. ونتيجة لذلك، قرر ونجت الاتصال مباشرة بكتشنر كلما احتاج بعض المؤازرة من الجهات العليا. يقول ونجت: «... إنني أجد صعوبة في الكتابة إلى ماكمهون بروح موضوعية مجردة تماماً من الذاتية لأنه تنقصه الحاجة إلى المعرفة والفهم...»[4]. يعتبر كتشنر في وزارة الحرب خبيراً ماهراً بشئون السودان ومصر إذ أن كل الموضوعات التي تتعلق بالبلدين كانت تحال إليه للمشورة. عبر ونجت عن مشاعره بدقة في رسالة سرية قائلاً: «... عندما يتذكر الإنسان تلك الأيام الخوالي التي قضاها مع لورد كرومر ولورد كتشنر أثناء تقلدهما منصب القنصل العام... فيمكنك بذلك أن تتفهم مشاعري وكل ما ينبغي عليّ أن أذعن إليه منذ بداية الحرب...»[5].

نشب خلاف أو بالأحرى جدال حول مدى تحكم المندوب السامي

---

(١) من ونجت إلى كلايتون(خاص جداً وشخصي)، ١٩نوفمبر ١٩١٤، SAD/٤٦٩/٧.

(٢) من ونجت إلى كلايتون، ٩يناير ١٩١٥، SAD/٤٦٩/٨، عقب إعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أصبح القنص العام البريطاني مندوباً سامياً وسميت المندوبية بالمقامية.

(٣) من استاك إلى ونجت(خاص)، ٢٨ أبريل ١٩١٥، SAD/١٩٥/٣، كان السير رونالد استورز السكرتير المستشرق للمندوبية البريطانية منذ ١٩٠٩م.

(٤) من ونجت إلى كتشنر، (خاص)، ٢يونيو ١٩١٥، SAD/١٩٥/١٠.

(٥) من ونجت إلى باركر، (خاص)، ٥يوليو ١٩١٥، SAD/٢٠١/٣.

البريطاني في شئون السودان وذلك بعيد وصول ماكمهون إلى مصر. إن المستشار المالي للحكومة المصرية سيسل (Cecil) هو الذي أثار هذا الخلاف. فقد اقترح على نائب القنصل العام، جيثام بعد مغادرة كتشنر إحكام السيطرة على السودان:

«... لا بد لنا أن نعلم ماهية السيطرة الفعلية التي يرغب المندوب السامي أن يفرضها على القضاء في السودان. حسبما اعتقد أن وجهة نظر لورد كتشنر كانت تتمثل في عدم تدخل الحكومة المصرية في شئون السودان ولكني لا أعتقد أنه فكر في بسط السيطرة البريطانية المتمثلة في سلطة بريطانيا العليا في البلاد. لقد ظهر ميل يوحي بتحول هذه السيطرة إلى سيطرة اسمية شيئاً فشيئاً. وأنا شخصياً أعتقد أن هذا الأمر غير معقول...»[1].

ما كان ونجت يستطيع أن يتحدث عن تلك الافتراضات بوضوح وصراحة وذلك لأن خطاب سيسل قد وصل إليه عن طريق الخطأ[2]. وبالتالي لم يكن هناك سبيل أمام ونجت إلا أن يكتب إلى لورد كرومر آملاً أن يصل ذلك الخطاب إلى مكانه الصحيح: «... إنني ألاحظ أن هناك ميلاً ولا أقول أنه ميل من قبل المندوب السامي، بل من قبل بعض مستشاريه الذين ينبغي عليهم أن يعلموا جيداً بأن أي محاولة لوضع السودان في موضع محافظة مصرية، على افتراض أن إعلان الحماية على مصر قد يغير من الوضع في السودان، أو أي ضغط أو تحرك في هذا الاتجاه، يعدّ أمراً غير مرغوب فيه وخطير في ذات الوقت...»[3].

لم يقبل ماكمهون اقتراح سيسل (Cecil) وأجَّل اتخاذ قراره حتى مقابلته ونجت. إلا أن ذلك الاجتماع لم ينعقد بين ماكمهون وونجت إذ أن ونجت

(١) من سايسل إلى جيثام، ١٦يناير١٩١٥، SAD/١٩٤/١.
(٢) من كلايتون إلى ونجت، (خاص)، ١١مارس١٩١٥، / SAD ١٩٤/٢. أُرسل الخطاب بالخطأ إلى كلايتون، مندوب السودان بالإضافة إلى مراسلات أخرى من المقامية.
(٣) من ونجت إلى كرومر، ٣١مارس ١٩١٥، المكتب الخارجي/٦٣٣/٢٤.

لم يغادر السودان طوال فترة السنتين اللتين حكم ماكمهون فيها مصر. يعني إنهاء سيطرة مصر بالنسبة لونجت وضعاً سياسياً منفصلاً للسودان. وعندما أعلنت الحماية البريطانية على مصر أصبحت هناك فرصة لوضع السودان تحت سيطرة الحكم البريطاني مباشرة بدلاً عن وضعه تحت سيطرة الحكم الإنجليزي المصري. توقع ونجت نجاح هذه الفكرة بمساعدة كتشنر له من خلال مجلس الوزراء بالرغم من المعارضة الإنجليزية المصرية. قام ونجت أولاً بكتابة خطاب إلى ماكمهون موضحاً رؤيته في السياسة التي يجب اتباعها لمستقبل السودان. وأرسل نسخة من ذلك الخطاب إلى كتشنر ملتمساً منه أن يضمن له دعم مجلس الوزراء[1]. وأخيراً وجه تعليماته إلى مندوب السودان بالقاهرة كلايتون لكي يطلع المندوب السامي البريطاني على ذلك:

«... إن من الواضح أن السير هنري لا يعلم شيئاً عن كل تلك الأمور الشائكة وإنني أخاطبك بصفتك مندوبي لكي تقوم بإفهامه الموقف تماماً...»[2]. وبما أن تلك كانت هي البداية، لما كان يأمل فيه ونجت، فقد تكون مخاطرة جديدة في علاقات بريطانيا والسودان، فإنه ينبغي إيراد نص خطاب ونجت إلى ماكمهون:

«.. كانت بريطانيا تستعمر السودان جزئياً قبل أن تعلن حمايتها على مصر، وعملت حكومة جلالة ملكة بريطانيا على جعل الوضع في السودان بريطانياً بقدر الإمكان دون صدور إعلان رسمي بذلك، وهذا أمر من شأنه أن يثير مسألة تحديد الوضع السياسي لكلا البلدين، وهو ما كانت تتحاشاه الحكومتان. إن أهم أمر يجب تذكره هو أن ثورة المهدي كانت تمثل ثورة السودانيين على نظام حكم مصري جائر ونتيجة لهذا السبب كانت مداولاتنا الشعبية والرسمية في السودان من أجل أن لا تحكم مصر السودان مرة أخرى. لقد تمخضت هذه السياسة منذ البداية

---

(١) من ونجت إلى كتشنر، ٢يونيو 1915، PRO/30/57/No. 47.

(٢) من ونجت إلى كلايتون، (خاص)، ١يونيو ١٩١٥، ٩/٤٦٩/SAD.

عن ولاء السودانيين لحكومة جلالة الملكة أكثر من ولائهم للمصريين في الأزمة الحالية، حيث أصبحت حكومتا مصر وتركيا في نظر السودانيين سواء. لم يقدم إعلان الحماية البريطانية على مصر أو يؤخر في شعور السودانيين بل تركهم في حالة عدم اكتراث أو لامبالاة. فلو أن إنجلترا كانت قد ضمت مصر إليها وأرست فيها دعائم حكم بريطاني صرف لكان من الممكن أن يستوثق السودانيون من أن السيادة الموجودة في القاهرة هي سيادة بريطانية. وكما هو واضح من الخطاب الذي ألقي عقب تولي السلطان حسين لعرش مصر والذي ينذر بوجود حكم ذاتي محلي مصري. ولكن السودانيين يتشبثون بالحكومة البريطانية أكثر من الحكومة المصرية. كان هناك تحفظ شديد فيما يتعلق بذلك الشعور عندما أقيمت احتفالات تولي السلطان حسين الحكم. في الحقيقة إنني قصدت أن أتحاشى أي إشارة إلى السودان وذلك تمشياً مع توصيتي العاجلة...»[1].

ليس هناك ثمة دليل على قبول ماكمهون أو الحكومة البريطانية لتلك السياسة ولكن ونجت شرع في تطبيقها. خطط ونجت في أغسطس ١٩١٥م لإبعاد الإداريين المصريين عن كلية غردون.

ولم يرجع ونجت في هذا الأمر إلى ماكمهون للأخذ بنصيحته بل قدم طلبه مباشرة لكتشنر[2]. حقق ونجت قدراً كبيراً من الاستقلال في ظل حكم ماكمهون أكثر مما كان لديه من قبل. ورغم ما تحقق لونجت من استقلالية بالحكم، إلا أنه لم يكتف بذلك.

إن ما أراده ونجت بالفعل هو قطع الوشائج القائمة بين مصر والسودان، ولو أنه بقي حاكماً عاماً لفترة أطول من تلك لسعى إلى تحقيق ذلك الهدف. فقد عدل ونجت عن سياسته التي كان يتبناها عندما كان حاكماً عاماً عقب تعيينه مندوباً سامياً لبريطانيا في مصر عام ١٩١٦م، حيث

---

(١) من ونجت إلى ماكماهون، (خاص)، ٢ يونيو ١٩١٥، SAD/١٩٥/١٠. كتب هذا الخطاب بغرض التوضيح لمكماهون سبب عدم منح الأوسمة المصرية للسودانيين.

(٢) من ونجت إلى كتشنر، (خاص)، ٣ أغسطس ١٩١٥، SAD/١٩٦/٣.

طلب طوال فترة استمرار الحرب العالمية، بسط سيطرته على شئون الحكم في السودان بأقوى مما فعله سابقوه[1].

. . .

(١) من ونجت إلى قري، ١ نوفمبر ١٩١٦، SAD/٢٣٦/٥.



مسطورات

MUSTORAT

الفصل الثالث
المفتش العام سلاطين باشا

• •

استأثر سلاطين باشا بنفوذ خاص وسط بطانة ونجت. استقال سلاطين من الجيش المصري عقب موقعة كرري. وبصفته مساعداً لمدير الاستخبارات منذ مارس ١٨٩٥م، استطاع أن يؤدي دوراً طليعياً في إعادة احتلال السودان خاصة بعد سقوط أم درمان، حيث كان هو الضابط الوحيد الملم بأحوال المدينة وأهلها، إذ قدم نصائح قيّمة ساعدت في تأسيس الإدارة العسكرية الجديدة[1]. ولكن برغم ذلك فقد قرر سلاطين التقاعد لإحساسه بأنه غير محبوب[2] لدى كتشنر، ولوضعه الشاذ في الجيش عقب إبرام اتفاقية الحكم الثنائي بحكم أنه ضابط غير بريطاني ولا مصري. غادر سلاطين مصر في فبراير ١٨٩٩م مثله مثل أي مدني أجنبي بعد أن أمضى اثنين وعشرين عاماً في خدمة الجيش المصري في السودان. ولكن قبل مغادرته إلى بلاده كلف سلاطين بمهمة في هيئة استكشاف الأقاليم السودانية ليقوم بجولة استكشافية في جبال النوبة، وفي يناير ١٩٠٠م عاد من جولته إلى القاهرة وهو يحمل صفة مندوب استكشاف[3].

تعيين سلاطين:

تغير الموقف تغيراً جذرياً في غضون الأحد عشر شهراً التي أعقبت مغادرة

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول سلاطين وأنشطته عندما كان بالسودان، انظر R.Hill سلاطين باشا، لندن، ١٩٦٥م.

(٢) راجع الصفحات: ٥٧-٦٠.

(٣) راجع الصفحات: ٦٣-٦٤.

سلاطين السودان. وغادر السودان أيضاً كتشنر الذي كانت كراهيته الشديدة لسلاطين سبباً في استقالة الأخير. وأصبح ونجت السردار والحاكم العام الجديد وكان من أعز أصدقاء سلاطين بين الضباط البريطانيين. شعر ونجت بالحاجة إلى مساعدة عقب كارثة المجاعة التي اجتاحت البلاد في عام ١٨٩٨م والتمرد الذي حدث في أم درمان عام ١٩٠٠م، لا سيما وأن معظم الضباط البريطانيين المتمرسين قد غادروا البلاد للاشتراك في حرب البوير. وبعد فترة قصيرة من وصول سلاطين إلى السودان طلب منه ونجت أن يشارك في إدارة دفة البلاد ووعده بالوظيفة التي يطلبها...»[١].

لم يستجب سلاطين حالاً لهذه الرغبة لأنه كان على رأس العمل بوظيفة البحث والاستكشاف، تلك الوظيفة والرحلة إلى جبال النوبة التي سوف تؤهله لمنصب المفتش العام في المستقبل. كانت مذكرات سلاطين اليومية عن رحلته إلى جبال النوبة أشبه بتقرير ضابط استخبارات أكثر من كونها معلومات مندوب استطلاع وبحث. ومما قام به سلاطين في ٢٠ فبراير، استجواب علي عبد الكريم عم الإمام المهدي المتهم بالتحريض على الثورة.

على الرغم من أن سلاطين كان مقتنعاً من أن عبد الكريم وأتباعه لم يعمدوا إلى عمل مضاد إلا أنه أوصى بنفيهم إلى مصر كي يكونوا عظة لغيرهم. وعمّم سلاطين إعلاناً على الشعب، وقع عليه ونجت وعد فيه بالأمن والرخاء حاثاً على التعاون مع الحكومة. وأشار سلاطين إلى زوجة السير ونجت بأن توزع بعض الأموال على فقراء النساء في أم درمان وأن تترأس اجتماعاً للعلماء لحل المشكلات الدينية. كان سلاطين وهو في طريقه إلى كردفان يتلقى الالتماسات ويفصل في النزاعات ويوجه الضباط البريطانيين إلى الأساليب الصحيحة لإدارة مديرياتهم[٢]. ومن

(١) مفكرة سلاطين، ٢٧ فبراير ١٩٠٠ SAD ٤٤١/.

(٢) راجع مفكرة سلاطين، ٢٠ فبراير – ٢٠ مارس ١٩٠٠.

ثم أصبح سلاطين، الرجل الأجنبي الذي كان يقوم بجولة استكشافية، مبعوث ونجت المتجول قبل أن يتقلد منصباً في الحكومة. أجرى سلاطين محادثات طويلة مع كرومر وقورست ومصطفى فهمي وآخرين لدى عودته إلى مصر في يونيو ١٩٠٠م، وقد حثوه على الرجوع إلى السودان. ويبدو أن موضوع تعيين سلاطين في حكومة السودان كان قد حسم عندما كتب كرومر إلى سالسبوري بأنه كان «... قد عرض على ونجت إمكانية الاستفادة من خدمات سلاطين...»[١].

تقلد سلاطين منصبه مفتشاً عاماً في ٢٩ سبتمبر ١٩٠٠م، دون تحديد واضح لواجباته وصلاحياته. فقد قصد أن يكون ضابطاً متجولاً يجوب بلاد السودان الواسعة ويكون للحاكم العام بمثابة السمع والبصر. لم ينظر ونجت إلى سلاطين على أنه مسئول عادي في الحكومة بل أسند إليه تكليفاً شخصياً ينقطع بانقضاء أجل خدمته.

علاوة على ذلك فقد اعترف ونجت بأنه لو أراد أن يعين مفتشاً آخرَ فإنه من المستحيل أن يجد رجلاً بمثل مؤهلات سلاطين[٢]. وسوف نرى تعطل منصب المفتش العام عقب استقالة سلاطين لدى اندلاع الحرب العالمية الأولى عندما وُزع عمله بين سيمز (Symes)[٣] سكرتير ونجت الخاص وإدارة الاستخبارات.

حدثت عدة مواقف بين سلاطين والضباط البريطانيين، على إثرها قرر ونجت تحديد مهام سلاطين بشكل دقيق. وقد أمر ونجت السكرتير

(١) من كرومر إلى سالسبوري، ٨ يونيو ١٩٠٠، المكتب الخارجي/٦٣٣/٦.

(٢) مذكرة من ونجت (أكتوبر ١٩٠٧)، SAD/٢٨١/٤، من ونجت إلى آسر، ٢٩ سبتمبر ١٩٠٩، SAD/٢٨٨/٥

(٣) سايمز، Sir Stewart (١٨٨٢-١٩٦٣)، التحق بالجيش المصري في ١٩٠٦، مساعد مفتش من ١٩٠٩-١٢ بالخرطوم؛ من ١٩١٣-١٦ سكرتير خاص لونجت وظل على ذلك حتى بعد أن أصبح المندوب السامي في مصر في عام ١٩١٧م. وعمل خلال الأعوام من ١٩٢٠-٣٤ في مصر، فلسطين، عدن، وتنجانيقا ثم عاد إلى السودان حاكماً عاماً في الفترة من ١٩٣٤-٤٠.

الإداري بإعداد مسودة اقتراح في هذا الصدد. وصارت مهام وواجبات المفتش العام التي عدَّدها السكرتير في هذه الوثيقة على النحو الآتي:

«... أن يعمل كمستشار بصفة عامة لمعالي الحاكم العام في كل الأمور التي تتعلق بواجباته... وأن يتعرف على الشخصيات البارزة مثل شيوخ القبائل والشخصيات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر على المواطنين سواءً عن طريق الثروة أو الجاه أو لأسباب تتعلق بالعقيدة...»[1].

تأكدت سلطة سلاطين العليا فيما يتعلق بالشئون الدينية في بندين من بنود تلك الوثيقة التي وضعته موضع المشورة في كل المسائل القانونية المتصلة بالدين، وجعلته على صلة بمجلس العلماء والزعماء الدينيين الآخرين، بوصفه مستشاراً لونجت. ينص البند الحادي عشر من الوثيقة على سلطة سلاطين فيما يختص بالشئون القبلية بما في ذلك الضرائب، كما يؤكد مسئولية سلاطين الخاصة عن العرب الرُّحَّل. ووضعت بنود أخرى تضمن لسلاطين العلاقات الودية بينه وبين المسئولين البريطانيين. كان ونجت يوجه سلاطين بأن يخطر حكام ومفتشي المديريات عندما يعتزم القيام بجولة تفتيشية لمديرياتهم. وحذره أيضاً «... ألا يصدر أوامر مباشرة لأي موظف تحت إدارة مدير إلا عند الضرورة القصوى، كأن يكون المدير في مكان بعيد لا يمكنه من إصدار أوامر في الوقت المناسب...». نصت هذه الوثيقة أخيراً على أنه «... يجب على سلاطين أن يطلع على تقرير الاستخبارات ويجري ملاحظاته عليه قبل أن يقدم إلى السردار والحاكم العام...». بعث ونجت بهذه التعليمات المفصلة إلى كل حكامه في المديريات أملاً في التخفيف من حدة المواجهة التي جرها منصب سلاطين المتميز.

---

(١) واجبات المفتش العام، السودان، ٤أبريل ١٩٠٢، SAD/٤٠٣/٦. أخذت التفاصيل الأخرى الخاصة بواجبات المفتش العام من هذا المستند.

سياسات سلاطين:

شهدت فترة المفتش العام إدارة الرجل الواحد. كان سلاطين يجوب بلاد السودان طولاً وعرضاً على الأقدام و الجمال والقطار بميزانية سنوية مقدارها ٢,٥٠٠ جنيه إسترليني. وفيما يلي مثال لأسلوب سلاطين في العمل من إحدى جولاته:

«... وصلت سنجة الساعة السابعة صباحاً اليوم الحادي والثلاثين من يناير ١٩١٣م... التقيت في طريقي بالسادة تايلور (Tylor) وتيبتس (Tibits) ودوبيوس (Dobyos) وتومسون (Thomson). عقدت اجتماعاً مطولاً في اليوم الأول من فبراير... مع عمد وشيوخ القبائل والتجار، الخ... أجريت مقابلات انفرادية وفي اليوم الثاني مع العمد والشيوخ... وفي اليوم الثالث أصدرت تعليماتي إلى مسئولي الحكومة الرسميين فيما يتعلق بكل الأمور الموضحة في مذكراتي في نهاية هذه المفكرة اليومية...»[١].

وفيما يلي ملاحظات أحد المفتشين البريطانيين كتبها عن إحدى جولات سلاطين، وهي تعقد مقارنة مهمة:

«... وصل سلاطين في اليوم الرابع عشر ولم يكن لي علم بمقدمه إلا بعد أن قطع ٧ أميال في طريقه إلينا... قضى سلاطين يومه الأول في مقابلات مع رسل على دينار، وزار في اليوم الثاني مجموعة النظار الذين استمعوا بشغف إلى حديثه عن أيام الدراويش (المهدية) وما قبل أيام الدراويش، وقد أظهر شيئاً من عدم الحصافة في أسلوبه... وفي صباح اليوم التالي خرج سافيل (Savile)[٢] لمقابلة النظار.. الخ.

---

(١) مفكرة سلاطين، ١٩١٣، SAD/٤٤١.

(٢) سافيل، عقيد Robert Vesey انتدب للعمل بحكومة السودان في ١٩٠٢؛ عمل مفتشاً في كسلا من ١٩٠٢-١٩٠٦ وفي دنقلا من ١٩٠٦-١٩٠٧ وحاكماً على مديرية بحر الغزال في ١٩٠٨، وحاكماً على كردفان من ١٩٠٩-١٩١٧، الخدمة السياسية في السودان، ص: ١١.

أيضا كنا نمضي معظم اليوم في فك شيفرات برقيات المكتب الخارجي بشأن الزحف الفرنسي[1]... وعقدنا جلسة[2] في اليوم التالي مع شيوخ قبيلة الحمر حيث أخبرهم سلاطين بفرض ضرائب عليهم. نقل سلاطين خبر فرض الضريبة على أولئك الناس بصورة غير لائقة، إذ كان من الأفضل لو أنه ترك الأمر لي وللسيد علوي...»[3].

في الوقت الذي كان سلاطين يعدّ جولاته التفتيشية هي الضمان الوحيد لإدارة جيدة، كان الذين يتلقون آراءه يعدونها شراً لا بد من تحمُّله. في هذه الجولات يعد سلاطين قوائم بتوصيات ومقترحات تستوفي كل المجالات السياسية، يقدمها في الحال إلى ذوي الاختصاص من المسئولين، ومن ثم ينقلها إلى ونجت. ولا يتسع هذا الفصل إلى ذكر كل التفاصيل المتعلقة بالمجالات التي عالجها سلاطين، ولكن لا بد من إيراد ملخص للأنشطة الرئيسية التي قام بها لتقويم تأثيره في صنع سياسة البلاد.

وُضعت الشئون الإسلامية مسئولية أولى على عاتق سلاطين. ولم يكن لديه حماس أو ولاء ديني من أي نوع، فعزم على المضي حراً دون التورط في أي التزام روحي. غير أن تجربته كمسلم إبَّان حكم المهدية جعلته متفهماً لكل العادات الإسلامية ومكّنته من فهم المسلمين السودانيين بأكثر من زملائه الضباط. إن أول ما تقدم به سلاطين من عمل هو منع الأنشطة التبشيرية في مديريات المسلمين.

كان سلاطين في هذا الشأن على حد سواء مع زملائه البريطانيين. ولكنه

---

(١) إشارة إلى الزحف الفرنسي على ودَّاي، دار تاما ومساليت.

(٢) «جلسة» – وتعني اجتماع.

(٣) مفكرة ويليز، ديسمبر ١٩١٠، SAD/٢١٠/٢ Willis، Charles Armine (ولد في عام ١٨٨١) وتخرج في أكسفورد في ١٩٠٤ وجاء إلى السودان في عام ١٩٠٥ ضمن المجموعة الأولى من الموظفين المدنيين. عمل في كردفان من ١٩٠٦–١٢، في البداية كان مساعد مفتش وبعد أن نال تدريب بالإدارة القانونية أصبح مفتشاً قانونياً أولاً في كردفان في ١٩٠٩–١٩١٣ ثم مفتشاً أولاً في البحر الأحمر من ١٩١٤–١٥، وفي دنقلا من ١٩١٥–١٩ A.D.I.; ١٩٢٠–٦، DMI. الخدمة السياسية في السودان ص:١٩.

كان طلق اللسان بالرغم عن كونه أجنبياً، إذ يستطيع أن يعبر عن ما يريد بلغة أهل السودان. «... لقد عنف سلاطين أولئك النفر الأغبياء الذين أرادوا أن يُكرهوا الأفارقة السود على تلقي الإنجيل الإنجليزي...»[1]. أوضح سلاطين في مقابلته التي أجرتها معه صحيفة (Neue Freie Presse) في ١٠ أكتوبر ١٩٠٠م بأنه لا يمكن القيام بحملات تبشيرية للتنصير في أوساط المسلمين، بل يجب تجنب ذلك.

كان هدف سلاطين هو التقليل من تأثير كل الأديان بقدر الإمكان. أصدر سلاطين في عام ١٩٠١م بياناً إلى المسلمين يهدف إلى التقليل من فعالية الزعماء الدينيين. وكان سلاطين لا يثق في الطرق الصوفية، وتلك فكرة تشربها عن قادة الثورة المهدية. رفض سلاطين الاعتراف الرسمي بالسيد علي الميرغني زعيم طائفة الختمية الذي كان كرومر قد قلده وساماً ومنحه راتباً شهرياً نظير خدماته للحكم الإنجليزي. إذ يقول سلاطين: «...إنني أخبرت السيد علي بأنه لا يمكن الاعتراف به زعيماً لطريقة هي الوحيدة التي سمح لها بأن تقوم...»[2]. عندما أراد المفتش جاكسون (H.C.Jackson) في دنقلا تعيين السيد عبد المتعال شيخاً للطريقة الإدريسية، كتب إليه سلاطين قائلاً:«... إن الطرق الصوفية يسمح لها فقط بأن تقوم، ولكن ليس هناك اعتراف رسمي بها كما أننا لا نعين ولا نفصل الخلفاء...»[3]. التزم سلاطين الحياد إلى حد كبير في تعامله مع الطرق الصوفية. وقد عارض بشدة جماعة الختمية التي كانت تجد الحظوة دون سواها، وذلك عندما حرض الختمية ونجت على إبعاد أحد زعماء الطريقة المجذوبية المنافسة لهم. لقد اقتنعت طائفة الختمية الموجودة في

---

(١) المجتمع الحديث، ٢٠ أكتوبر ١٩٠٠م.

(٢) من سلاطين إلى ونجت، ٢٧ أبريل ١٩١٢، SAD/١٨١/١/٣، مفكرة سلاطين، مذكرات ١٩٠٣، SAD/٤٦١١.

(٣) من سلاطين إلى ونجت، ٣ أبريل ١٩١٣، SAD/١٨٦/١/١، التحق إتش سي جاكسون للعمل بحكومة السودان في ١٩٠٧ وعمل في الإدارة لمدة أربع وعشرين عاماً وينبغي أن نميز بينه وبين الجنرال سير هيربيرت وليام جاكسون الذي كان حاكماً على دنقلا لمدة عشرين عاماً والذي أشير إليه بلقب جاكسون في كل الكتاب.

طوكر بأن طائفة المجذوبية لا تزال تدعو لبعث نفوذ المهدية من جديد. غير أن سلاطين استطاع أن يتغلب على تلك الادعاءات الباطلة إذ أثبت لونجت أن الكراهية بين الطائفتين يرجع تاريخها إلى ما قبل أيام المهدية[1]. وبعد تعيين بتلر (Butler) في إدارة الاستخبارات وجَّهه سلاطين ليعكس سياسة الحكومة تجاه الطرق الصوفية:

«... لقد أمضيت يوماً مزدحماً بالعمل مع سلاطين... إنه لا يتفق مع سافيل في قراره بتعيين زعيم للطريقة الميرغنية في الأبيض... يقول سلاطين: «... إن الحكومة لا شأن لها بتلك الطرق، لأن زعماءها يلهثون وراء المنفعة المادية... إنهم دجالون ومحتالون بالفعل، وأن الحكومة ليست مسئولة عن أنشطتهم... إن الحكومة لا تعترف إلا بالأصول الصحيحة للسنّة المحمدية...»[2].

وتبعاً لهذا لم يعوّل سلاطين إلا على مجلس للعلماء كونته الحكومة في عام ١٩٠١م وعلى عدد من الشخصيات الإسلامية البارزة ممن هم جديرون بثقته، ويطلب نصيحة هؤلاء عندما تطرأ مشكلة دينية، ويستعين بهم في تفسير أحكام الدين الإسلامي. كان سلاطين أيضاً مسئولاً عن تعيين القضاة ومعظمهم من أصل مصري وكان يشرف على أنشطتهم في السودان[3].

فيما يتعلق بسياسته تجاه المنادين ببعث الحركة المهدية عمل سلاطين على اتخاذ موقف الحيطة والحذر، وبدا متشككاً عندما نقل إليه الكونت قليشن (Count Gleichen) مندوب السودان، تقريراً عن ظهور حركة مهدية في عام ١٩٠١م، حيث كتب إلى ونجت بأنه «... ليس من المعقول الانفعال بالأشخاص أو القضايا الدينية ما لم تقطعوا الشك باليقين.»[4]

---

(١) من سلاطين إلى ونجت، ١٠ أبريل ١٩١٣، SAD/١٨٦/١/١.

(٢) مفكرة بتلر، ٢١ نوفمبر ١٩١١، SAD/٤٠٠/١٠.

(٣) انظر أدناه، الصفحات: ٩٥-٩٦، ١٣١-١٣٢(النسخة الإنجليزية للكتاب).

(٤) من سلاطين إلى ونجت، ١٣ أغسطس ١٩٠١، SAD/٢٧١/٨.

وكتب سلاطين لدى تسلمه تقريراً بظهور مهدي جديد في جبال النوبة عام ١٩٠٣م قائلاً: «... إنني افترض أنها قضية شخصية جداً، ولا أعتبرها مشكلة تتعلق بالدين...»[1] بل إن سلاطين لم يشارك في الحملة العامة ضد المنشقين حتى بعد العصيان الذي حدث في الجزيرة في عام ١٩٠٨م[2] والذي كان من أخطر الانتفاضات الدينية خلال تلك الفترة. ومع أنه طلب الحكم بإعدام المتمردين، فإنه في الوقت نفسه حذر من الاعتقالات الجماعية لأتباعهم الذين كان يعلم بأنهم سوف لا يشكلون خطراً على الحكومة بحلول موسم الخريف.[3] وعندما بلغه نبأ قيام حركة دينية جديدة في عام ١٩١١م كتب سلاطين: «... بلغني تقرير كالعادة بظهور نبي الله عيسى، وأنه كالعادة يظهر في مديرية سنار، إنه هراء وعبث...».[4]

ظلت إدارة الاستخبارات لسلاطين الشغل الثاني حتى بعد أن أصبح المفتش العام. فقد كان يشرف على أعمال هذه الإدارة ويزورها يومياً عند مجيئه إلى الخرطوم، وفي مقر إدارة الاستخبارات كان يجري مقابلاته مع رسل علي دينار والزعماء الدينيين والأعيان. وبالإمكان ملاحظة ما أولاه سلاطين من الاهتمام بأعمال الاستخبارات بالاطلاع على قوائم رجال الاستخبارات الذين كانوا موضع ثقة لديه، ووجدت أسماؤهم مدرجة في مذكراته[5]. ومن ضمن اهتمامات سلاطين تجارة الرقيق المحلية، إذ كان يدرسها عن طريق إدارة الاستخبارات. وكوّن سلاطين خبرته عن تجارة الرقيق خلال خدمته الطويلة في السودان، البلد

---

(١) من سلاطين إلى ونجت، ١سبتمبر ١٩٠٣، SAD/٢٧٣/٩.

(٢) يقصد المؤلف بالعصيان الذي حدث في الجزيرة ثورة عبد القادر إمام ودحبوبة بمنطقة الحلاوين وسط الجزيرة في عام ١٩٠٨م.

(٣) من ونجت إلى استاك، (اقتباس من رسالة سلاطين)، ١٢مايو١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٣، من سلاطين إلى ونجت (مايو١٩٠٨)، SAD/٢٨٢/٥

(٤) من سلاطين إلى ونجت، ١٥ سبتمبر ١٩١١، SAD/٣٠١/٣، انظر ادناه الصفحات: ١٠٠-١٠٦(النسخة الإنجليزية للكتاب).

(٥) انظر على سبيل المثال مفكرة سلاطين، ١٩١٢، SAD/٤٤١، (القائمة في نهاية المفكرة).

الذي قام اقتصاده على هذه التجارة.

وعبّر سلاطين عن رأيه هذا في الرقيق أثناء حملة إعادة الاحتلال بقوله:

«... لا يستحق هؤلاء الناس المحتقرون أن يعاملوا معاملة الأحرار المستقلين... ينبغي على السود أن يظلوا تحت حماية وسيطرة سادتهم الأوائل الذين كانوا يعاملونهم معاملة حسنة...»[١].

سادت هذه النظرة إلى الرقيق طوال الفترة التي أمضاها سلاطين مفتشاً عاماً. وزعم ونجت أن مجيء رسول علي دينار إلى أم درمان في عام ١٩٠٢م لبيع خمسة عشر من الخدم الرقيق مع علم الحكومة التام بذلك كان بناءً على نصيحة من سلاطين...»[٢]. ساند سلاطين في عام ١٩٠٦م دعوى السيد المكي زعيم طائفة الإسماعيلية في كردفان، بإعادة رقيقه الهاربين الذين ألقي القبض عليهم في جبال النوبة[٣]. كان سلاطين عضداً لونجت في حربه الطويلة على الإدارة المصرية لقمع تجارة الرقيق إلى أن أصبح هذا الأخير جزءاً من حكومة السودان[٤]. علم سلاطين أن عليه أن يتجنب استخدام مصطلح تجارةِ الرقيقِ المحلية وذلك لكي لا يربك الحكومة. وها هو يحذر أحد معاونيه قائلا له: «... إذا وجدت في أي من الوثائق الرسمية استخدام كلمة (رقيق) للخدم السودانيين، فإنني سوف أقطع إصبعاً من يدك اليمنى...»[٥]. لم تختلف آراء سلاطين عن آراء ونجت بالرغم من الحرية المطلقة عنده في التعبير. اعتبر سلاطين تجارة الرقيق المحلية جزءاً مهماً من اقتصاد السودان فاستخدم كل صلاحياته لمنع هروب الرقيق.

---

(١) من سلاطين إلى يقي، ٦ سبتمبر ١٨٩٧، SAD/٤٣٨/٦٥٣. الخطاب أرسل رداً على خطاب كتبه Bigge إلى الأمير Francis of Teck في ٧ أغسطس ١٨٩٧م، راجع، بحسب Hill، الصفحات: ٥٥-٦. كان خطاب يقي مزوراً فيما كان خطاب سلاطين بخط يده.

(٢) من ونجت إلى كرومر، ١١ ديسمبر ١٩٠٣، المكتب الخارجي/١٤١/٣٧٨.

(٣) إتش ماكمايكل» مذكرات عن كردفان في ١٩٠٦»، SAD/٢٩٤/١٨.

(٤) للتفاصيل أنظر أدناه الصفحات: ١٧٠-١٧٥.

(٥) من سلاطين إلى ونجت، ٢ديسمبر ١٩١٢، SAD/١٨٣/٣.

كانت دارفور، بكل مقياس، منطقة مستقلة تحت سلطة السلطان علي دينار، حتى أخضعها الاحتلال عام ١٩١٦م. وكانت تواجه مشكلة عظمى في حدودها الغربية التي يتهددها جيش الاحتلال الفرنسي[١]. كسب سلاطين، وهو آخر حاكم عام لدارفور في العهد التركي المصري ثقة ونجت بوصفه سلطة عظمى في تاريخ دارفور، وأسند إليه حل ما يعترضها من المشكلات الإدارية. أما المبادئ التي تحدد العلاقة بين السودان ودارفور فقد وضعها كرومر في مارس ١٩٠٠م عندما اعترض على اقتراح ونجت برفع العلم البريطاني فوق أراضي دارفور. احتج كرومر على أن إدارة دارفور من الخرطوم ستكون مكلفة وغير ذات جدوى وغير فعالة، و أن علي دينار ينبغي تركه في سلام. تلك هي سياسة الحكومة البريطانية، نفذها سلاطين وونجت بحذافيرها.

كان هدف سلاطين الأول إقامة علاقات حميمة مع دارفور، وكان يأمل تحقيقها بزيارته للمنطقة. ولكن علي دينار فهم خلاف ذلك، إذ كتب إلى ونجت: «أرجو أن لا ترسل إلينا سلاطين شخصياً. سوف يسبب لنا أذى كبيراً في دارفور أكثر مما أحدثه الخليفة عبد الله...»[٢]. في الحقيقة، لم يسمح علي دينار لأي مسئول كبير في حكومة السودان بزيارة دارفور في عهده. وكان رسل على دينار يقومون بمهمة الاتصال بين دارفور وحكومة السودان، ويقوم سلاطين بتوصيل المراسلات إلى الحكومة إلى أن تقاعد. قامت سياسة سلاطين أساساً على عدم التدخل في شئون دارفور الداخلية. كان جيش الفور يشن غارات متكررة على القبائل العربية في دارفور مثل المعالية والرزيقات ويطاردها إلى ما وراء الحدود كلما حاولت اللجوء إلى السودان. وافق سلاطين على أن يكتب إلى علي دينار ناصحاً إياه باتباع سياسة قبلية مرنة. ولكنه في ذات الوقت أمر قبائل دارفور بأن تطيع حاكمها. كان علي دينار يدفع إتاوة سنوية للحكومة في

---

(١) للحصول على معلومات شاملة عن سلطنة دارفور خلال تلك الحقبة، انظر A.B. Theobald «علي دينار آخر سلطان على دارفور ١٨٩٨-١٩١٦، لندن ١٩٦٥

(٢) من ونجت إلى كرومر ٣ مارس ١٩٠١، المكتب الخارجي/١٤١/٣٦٤.

السودان، وكان ذلك يعد في نظر سلاطين بمثابة حصانة له ضد أي تدخل في شئونه الداخلية. وهكذا، فإن سلاطين الذي طبق سياسة الهجرة الحرة إلى السودان من جميع الأقطار المجاورة، أصر على اتخاذ موقف متشدد وقاس تجاه قبائل دارفور[1]. حدثت أيضاً عدة مناوشات بين قبائل العرب الرُّحّل في كردفان وبحر الغزال وبين قبائل أخرى من دارفور وجيش دارفور. تم اتفاق في عام ١٩٠٣م بين سلاطين وابن عم علي دينار على تنظيم حدود كردفان مع دارفور. وكانت هناك حوادث شغب على الحدود، إلا أنه كان من السهولة التحكم في فضها.

لجأ عدد كبير من أمراء المهدي الذين فروا من السودان إلى دارفور. وزعمت حكومة السودان بأن لها الحق في طلب تسليمهم إليها أو على الأقل أخذ مشورتها فيما يتعلق بمصيرهم. وعلى أي حال حثّ سلاطين ونجت على عدم التدخل، كما نصحه بعدم اتخاذ أي تعنيف رسمي عندما قَتلَ السلطانُ علي دينار كرم الله كركساوي أول أمير للمهدية في بحر الغزال. وهكذا كان سلاطين يدير شئون دارفور دون أي تدخل من ونجت أو مسئولين بريطانيين آخرين.

سياسة سلاطين القبلية وعلاقاته بالأفراد العاملين في الحكومة من غير البريطانيين:

أصدر ونجت تعليماته في عام ١٩٠٢م إلى كل حكام المديريات بأن تترك المسائل المتعلقة بشئون قبائل العرب الرحل لسلاطين[2]. ولما كان الفارق بين القبائل المتوطنة والقبائل الرحل غامضاً، تولى سلاطين مسئولية الشئون القبلية بما في ذلك تعيين الشيوخ والمحاكم الأهلية وتحديد ملكية

(١) من مدير كردفان إلى علي دينار، ٢٥ سبتمبر ١٩٠١، تقارير الاستخبارات السودانية -٨٧، اكتوبر ١٩٠١، ملحق أ. Theobald المرجع المشار إليه، الصفحات: ٤٥-٥٠، ١٢٦-١٣٦.

(٢) الأوامر الإدارية لحكومة السودان-٦٤، ١٧ أبريل ١٩٠٢، التفاصيل التي تلي ما لم يشار بخلاف ذلك مبنية على مفكرات سلاطين.

الأرض والضرائب.

حدد سلاطين في عامه الأول من توليه، الضريبة المفروضة على القبائل في كل من كسلا ودنقلا وبربر والخرطوم وفشودة. وفي عام ١٩٠١م قضى بأن يحتفظ كل الناس الذين عاشوا في النهود أكثر من ثلاث سنوات بأراضيهم وثلث عدد أشجار التبلدي[١] حتى ولو عاد أصحاب الأراضي السابقون. وأصدر سلاطين أمراً إلى قبيلة الحوازمة، وهي إحدى قبائل البقارة بأن تباشر القيام بخدمة بريدية منتظمة في المديرية، وذلك عقب جولته في كردفان ١٩٠٢م. وقام بتخفيض العُشر الذي حدده حاكم مديرية كردفان. وأوصى بأن ينفق حكام المديريات مبلغاً معيناً من المال دون أخذ مصادقة مسبقة من السكرتير المالي. وفي عام ١٩٠٣م عرض خطة لإعادة تنظيم الإدارة القبلية في القضارف، حيث مئات القرى المبعثرة على نطاق مساحة واسعة وتحت إشراف ناظر واحد فقط[٢].

وأبرق سلاطين هنري، الذي كان يعمل حاكماً عاماً بالإنابة في فترة غياب ونجت، لكي يفتح المديريات الجنوبية أمام التجار. واعترض على اشتراك الجنود من قبيلة الشايقية في الدوريات العسكرية في جنوب السودان، وذلك لما عرفوا به من اختطاف الرقيق، الأمر الذي جعل القبائل تخاف منهم[٣].

اتخذ سلاطين أسلوباً في التعامل مع القبائل المتمردة يقوم على إنزال العقوبات الجماعية، و كان يأمر بالقبض على أفراد القبيلة بعشوائية ويضعهم في الحبس حتى تقوم القبيلة بدفع الغرامة. اعتقد سلاطين بأن الأحكام العرفية هي أفضل طريقة للتعامل مع المتمردين، وكتب عقب

---

(١) تستخدم أشجار التبلدي لتخزين الماء في المناطق الجافة غرب كردفان ودارفور. H.S. Blunt «أشجار التبلدي»، مذكرات السودان-مجلد ٦(١٩٢٣)، الصفحات: ١١٤-١١٦

(٢) من سلاطين إلى ونجت، ١٦ فبراير ١٩٠٣، SAD/٢٧٣/٢، ناظر(جمعها نُظّار): يعني بمثابة مفتش مسؤول عن إدارة قبيلة.

(٣) من هنري إلى ونجت، ٢٩ يوليو ١٩٠٤، SAD/٢٧٥/٥.

تمرد الجزيرة[1]:

«... لو أننا حاكمنا المتمردين بالأحكام العرفية، فسوف أحكم عليهم بالإعدام شنقاً قبل أن يعلم أحد في أوروبا بأنهم تحت المحاكمة...»[2].

اهتم سلاطين أيضاً بحماية ملاك الأراضي السودانيين ضد المضاربين والسماسرة. و طلب من الحكومة إدخال طريقة الري بالطلمبات على النيل لأنه كان يخشى «.... أن يأتي أصحاب الأموال من الأغاريق بطلمبات ويأخذون كل الفائدة...»[3]. عبَّر سلاطين بوضوح عن تلك المخاوف عندما أبان لملاك الأراضي المحليين في دنقلا مخاطر صيغة الاتفاق التي تم بها امتياز مشروع الزيداب[4].

«... ستكون النتيجة.. بأن يهجر الجعليون سواقيهم[5] ثم يعملون لحساب الشركة. وسوف يبيعون أراضيهم لعجزهم عن دفع الضريبة ويصبحون أجراء بدلاً عن ملاك أراض... يصبح العمل بالنسبة للرجل سهلاً حيث يمد بالماء والتقاوى ولا يبذل جهداً كبيراً في تشغيل ساقيته...»[6].

يبدو أن سلاطين قد اعتبر المجتمع السوداني في فترة ما قبل المهدية مجتمعاً مثالياً ينبغي أن يتخذ أنموذجاً للإدارة الجديدة. ولا ينطبق هذا الوصف على إدارة العهد التركي المصري القديمة التي انتقدها سلاطين وونجت بشدة. ولكن بالنسبة لسياساته القبلية والدينية فقد تبنى سلاطين توجهاً تقليدياً، وحاول أن يعيد القبائل إلى أوضاعها التي كانت عليها في فترة

---

(١) ١ إشارة إلى ثورة ود حبوبة في منطقة الحلاوين بالجزيرة.

(٢) من سلاطين إلى ونجت، ١٣ أغسطس ١٩٠٨، SAD/٢٨٣/٨/٣.

(٣) من سلاطين إلى ونجت، ١٩ مارس ١٩٠٧، SAD/٢٨٠/٣.

(٤) لمزيد من التفاصيل عن اتفاقية الامتياز التي منحت للأمريكي ليق هنت Leigh Hunt في عام ١٩٠٤، انظر Gaitskell المرجع المشار إليه، الصفحات: ٥١-٥٥.

(٥) «الساقية» هي عبارة عن دولاب خشبي يتم تركيبه على ضفة النهر تحركه الثيران من أجل ضخ الماء لأغراض الري.

(٦) من سلاطين إلى ونجت، ١٧ أغسطس ١٩٠٨، SAD/٢٨٣/٨/٤.

ما قبل المهدية في العادات القبلية واختيار الأفراد. فعين النظار والشيوخ الذين ثبت ولاءُ أسرهم له، والذين يعرفهم معرفةً شخصية بدلاً عن الشخصيات التي يزكيها المسئولون البريطانيون. مثلاً، أصبح بشير كمبال سبباً في خلق حساسية بين سلاطين والمسئولين البريطانيين في كردفان. لقد عمل بشير، وهو شايقي، مع سلاطين في دارفور عام ١٨٧٧م، فعيّنه مساعداً خاصاً (معاوناً) لشئون الأعراب في كردفان. وكان يعتمد على نصيحته دون سواه من المعاونين بما فيهم زملاؤه البريطانيون. كذلك اتخذ الأسلوب نفسه تجاه عبد الرحيم أبو دقل، وهو أحد صغار أمراء المهدية، حيث سلمه رسالة عفو عام في سبتمبر ١٨٩٨م وعينه ناظراً للقرايشية وهم فرع من قبيلة حمر. وقف سلاطين بصلابة إلى جانب[1] أبو دقل بالرغم من الاحتجاجات التي أثيرت حول تعيينه من قبل المفتشين البريطانيين.

وكان سلاطين في بعض الحالات لا يأبه بترشيحات القبيلة لبعض أفرادها، ويسلب الذين عينهم صلاحياتهم. فقد عين عباس رحمة الله شيخاً لقبيلة الجعليين في أم درمان وذلك بالرغم من المعارضة الشديدة من قبيلته[2].

تمثل اهتمام سلاطين الخاص بأصدقائه من السجناء في أم درمان بوضوح في شفاعاته لهم. وتبنى مسئولية رعايتهم عقب تعيينهم. واعترض سلاطين على مقدار المكافأة التي كانت تعطى لشيوخ القبائل والعمد[3] وهو يرى أنها غير كافية. وكان شيوخ القبائل في عام ١٩٠٧م يمنحون أجراً نظير تحديد (العُشور). وفي عام ١٩١٢م زادت المكافأة العامة لكل جباة الضريبة القبلية. وقد زادت المكافآت في كلتا الحالتين عقب مطالبة سلاطين بها. كما حث ونجت بشدة على إلغاء التقليد العثماني

---

(١) K.D.D. Henderson مذكرات عن تاريخ قبيلة الحمر في غرب كردفان، ١٩٣٢، SAD/٤٧٨/٥/٢، BD،p، Hill. ١٥تقارير الاستخبارات السودانية–٨٦، سبتمبر ١٩٠١.

(٢) من فيرجسون إلى ونجت، ٣ يونيو ١٩٠٢، SAD/٢٧٢/٤/١.

(٣) «عمدة» (جمعها عُمد)، رئيس إداري لعدد من القرى.

القديم الذي ظل سائداً في السودان حتى إعادة الاحتلال. فقد كان على السودانيين أن يترجلوا عن دوابهم عندما يقابلون ضابطاً في الطريق.

«... ويثب التاجر، والشيخ والعمدة السوداني المحترم إلى ظهر دابته وينزل عنها - كالذبابة - يعلو ويهبط، خشية ان يقابل الضباط وهو راكب على ظهر دابته في شوارع الخرطوم وأم درمان. وإذا وافقتم فسوف أجد صيغة مناسبة باسمكم لإلغاء هذه العادة التركية القديمة...»[1].

اكتنف هذا التوجه غموض ما، فقد كان سلاطين يثق في الأشخاص الذين يزكيهم ولكنه لم يكن يثق في السودانيين بصفة عامة. «... إن السودانيين نذلون، إن لم يوضعوا تحت السيطرة وتحت وطأة «الكرباج»[2]، فسوف يمضون في الاتجاه الخطأ...»[3]. وأصر على أن يكون المسئول عن سنكات خلال أشهر الصيف ضابطاً بريطانياً «... وأن لا يترك آلاف البشر تحت رحمة محمد بيه أحمد، على الرغم من أنك تفضله فهو أحد الأهالي لا أكثر...»[4]. أوضح سلاطين جانباً مهماً عن جوانب سياسته التقليدية في مذكرة أرسلها إلى كل حكام المديريات محذراً إياهم من منح الجيل الجديد الحرية الزائدة. وأصدر توجيهات إلى الحكام ليخبروا الآباء بأنهم مسئولون تجاه أبنائهم إلى أن يبلغوا سن الثامنة عشر حتى ولو دعا الحال إلى جلد الأولاد الكسالى والبنات المنحرفات...»[5].

لا يختلف سلاطين كثيراً عن زملائه البريطانيين من حيث عدم ثقته في المصريين. ولكنه في ذات الوقت حاول أن يكون عادلاً معهم وأن يساندهم متى تقدموا بظلامة حقيقية. وقد عبَّر عن ذلك بوضوح في رسالته إلى ونجت مشتكياً أحد الإداريين البريطانيين في كسلا:

---

(١) من سلاطين إلى ونجت، ١٠مارس ١٩١٠، SAD/٢٩٠/٣/١

(٢) «كرباج»، سوط يتخذ عادة من جلد فرس النهر، يستخدم لجلد المجرمين.

(٣) من سلاطين إلى ونجت، ٢٧يناير١٩٠٣، SAD/٢٧٣/١.

(٤) من سلاطين إلى ونجت، ١٤أبريل ١٩١٢، SAD/١٨١/١/٣.

(٥) من سلاطين إلى ونجت، ٢١مارس ١٩١٣، SAD/١٨٥/٣/٣.

«. . . إن عمله الأساسي هو التجسس على الضباط المصريين ليترك انطباعاً لدى المواطنين في كسلا بأننا نعتبر كل المصريين أنذالاً . . . إنني آخر من يثق في مصري، ولكن علينا أن نحذرهم ما دام لم يثبت عليهم شيء خاطئ. . .»[1].

بقيت النظرة السيئة تجاه المصريين سائدة. وعندما أراد الضباط المصريون فتح نادٍ لهم في الخرطوم في عام ١٩٠٨م، اعترضت إدارة الاستخبارات على هذا المشروع خشية حدوث أعمال مضادة. ولكن سلاطين أقنع ونجت بأنه ليس هناك ضرر من إقامة نادٍ وأنه ينبغي أن لا نأخذ الشكوك المتأصلة في نفوس المسئولين البريطانيين بجدية زائدة عن الحد. وأعد سلاطين خطة لتشجيع الضباط المصريين على الإقامة في السودان ببيعهم قطع أراضٍ بسعر مخفض. ومن جهة أخرى حملته عدم ثقته في المصريين على الاعتراض على توليهم مسئوليات كبيرة. «. . . ليس في نفسي شيء خاص ضد محمود حسين الرجل العملي الذكي ولكن شكواي القديمة هي أنه يترأس كل شيء. . .»[2].

كان سلاطين يعتبر السودانيين والمصريين غير جديرين بالثقة ما لم يوضعوا تحت رقابة صارمة. فقد تبادل المصريون والسودانيون عدم ثقة سلاطين فيهم، وربما أصبح لعدم الثقة هذه وقع في نفوسهم. أوضح ونجت الذي كان مدركاً لذلك لكرومر بأن سلاطين غير محبوب لدى الضباط والوطنيين وأنه يكشف بجرأة تجاربهم الإدارية الفاشلة. . . .»[3] شعر بتلر التابع لإدارة الاستخبارات أن عدم ثقة سلاطين في هؤلاء الناس أصبح أمراً مفضوحاً: «. . . لم يكن سلاطين محبوباً في أوساط السودانيين بالرغم من أنه كان يبدي تفضيلاً لأصدقائه بين القبائل، وإني لا أعتقد

---

(١) من سلاطين إلى ونجت، ١٦ فبراير ١٩٠٣، SAD/٢٧٣/٢، انظر أدناه الصفحات : ٩٢ - ٩٤ (النسخة الإنجليزية للكتاب).

(٢) من سلاطين إلى ونجت، ٣٠نوفمبر ١٩٠٢، SAD/٢٧٢/٨

(٣) من ونجت إلى كرومر (سري)، ١٧ يناير١٩٠٢، المكتب الخارجي/١٤١/٣٧١

أنهم يثقون فيه...»[1]. وثمة نقطة أخرى أضافها السيد هارولد ماك مايكل: «... أن عدداً كبيراً من المسلمين تخلوا عن سلاطين واعتبروه زنديقاً فقد ارتد عن دينه مرتين لمنافع سياسية...»[2] تبدو هذه التهمة الأخيرة الموجهة إلى سلاطين وقد وصلت طيّ برقية تسلمها سلاطين من «وحدة الاغتيال» في القاهرة في ٩ أبريل ١٩١٠م، حيث هددوه بالقتل لتنصره.[3]

فيما كانت تلك هي مجالات عمل سلاطين فقد قدم أيضاً نصائحه في كل المجالات الأخرى على وجه التقريب. فقد أشار في عام ١٩٠٦م بتكوين حكومة منفصلة في جبال النوبة. وأعيد تنظيم مصلحة الزراعة والأراضي بناءً على اقتراح منه، بل إنه كان يضطلع بإعداد الكلمات التي يلقيها البريطانيون الرسميون الذين يزورون السودان. كما اقترح النقاط الرئيسية لخطاب كرومر الموجه إلى شيوخ القبائل وأعيان البلاد في عام ١٩٠٠م[4]، وأملى على سكرتير ونجت الأفكار المضمنة في خطاب الملك جورج الخامس الذي يلقيه عند زيارته للسودان في عام ١٩١٢م[5].

علاقات سلاطين بونجت والمسئولين البريطانيين:

أتاح المنصب المتميز لسلاطين توسيع علاقاته بزملائه المسئولين في السلطة. وبرغم أنه كان من أصل نمساوي فقد تبوأ:

«... مرتبة الرجل الثاني في إدارة بريطانية. يتحدث الإنجليزية بكيفية غريبة.... نزعته العملية... جعلته لا يحتمل ولا يطيق الأفكار الأكاديمية

(١) صحيفة بتلر، ١٩١١، SAD/٤٤١

(٢) مقابلة شخصية مع السير هـ. ماكمايكل، ٦يونيو ١٩٦٧م.

(٣) مفكرة سلاطين، ١٢ أبريل ١٩١٠، SAD/٤٤١

(٤) من سلاطين إلى ونجت، ٢٦ نوفمبر ١٩٠٠، SAD/٢٧٠/١١

(٥) مفكرة سلاطين، ٢٩نوفمبر ١٩١١، SAD/٤٤١، في الواقع أن كافة النقاط التي ذكرها سلاطين كانت مدرجة في خطاب الملك جورج الخامس.

النظرية، وميالاً إلى رؤية مختلفة جداً عن رؤى كثير من زملائه...»[١].

هذا بالإضافة إلى أن بعض حكام المديريات كانوا يعدون إلمامهم بالشئون المحلية أفضل من إلمام سلاطين، ولذلك كانوا يعترضون على سلطته العليا التي لم يكن ونجت نفسه يعترض عليها. اتهم هؤلاء الحكام سلاطين بأنه يعين شيوخاً ونظاراً من بين أصدقائه الذين عرفهم في فترة ما قبل الحكم الإنجليزي المصري. فقد كانوا لا يستحقون تلك المناصب بل غالباً ما يسيئون إدارتها. وانتقد بعض الحكام أسلوبه ذا الوجهين في تعامله مع القبائل، فقد كان يعِدُ شيوخ القبائل بشيء ويصدر تعليماته إلى المفتش المحلي بخلاف ذلك الشيء. والمشكلة الكبرى تتمحور في شعور المسئولين في المديريات بأن تدخل سلاطين قد طغى على سلطاتهم. وقد شارك كرومر وقورست المسئولين نفس هذا الشعور. وعقب قضية جاكسون عاتب كرومر ونجت على الطريقة غير القانونية التي استخدمت للاستفادة من خدمات سلاطين...»[٢] وذهب قورست إلى أبعد من ذلك مؤكداً أنه لا يمكن لرجل بشخصية سلاطين أن يستوعب وجهة نظر الشعب البريطاني...»[٣].

كان سلاطين على علم بكل تلك الآراء. غير أن ذلك لم يمنعه من توجيه نقده إلى زملائه البريطانيين من عسكريين ومدنيين، متى ما اقتضت الضرورة ذلك. احتج سلاطين إثر أحد الاضطرابات المتكررة في جبال النوبة بأن المسئولين البريطانيين ليس لديهم مجرد فكرة طفيفة عن حقيقة الموقف في مناطق حكمهم. ففي عام ١٩٠٩م اشتكى بأن حاكم مديرية كسلا لم يلتق بأعيان بربرا (أولاد أحمد) منذ سنتين «... وأنه لا يقبل الشكاوى، ولا يسمح لأي أحد بالاقتراب منه ويصدر أوامره بمنع

---

(١) S. Symes جولة لأداء مهمة Tour of Duty، لندن ١٩٤٦ص:١٦.

(٢) من كرومر إلى لانسداون، ١٩ يناير١٩٠٢، المكتب الخارجي/٦٣٣/٦ وللتفصيل حول قضية جاكسون، انظر Hill، Slatin Pasha، p. ٧٩.

(٣) من قورست إلى قري(خاص)، ٣١ مايو ١٩٠٨، المكتب الخارجي/٨٠٠/٤٧.

المواطنين من التحدث إليه...»[1]. بل بلغ سلاطين من السخرية والهزء بزملائه البريطانيين إلى درجة أنه يتهمهم بأنهم يعاملون الرعايا معاملة جائرة ومعلنة. واعترض بشدة على جلدهم الأعيان دون مبرر، واشتكى إلى ونجت: «... ليس من المستساغ أن يبرر المرء أو يدافع عن تصرف أحد زملائه علانية، ذلك التصرف الذي يتحتم عليه إدانته سراً...»[2] وأدان سلاطين في مناسبة أخرى تصرفاً عسكرياً في جبال النوبة مؤكداً أنه لم يكن لسبب وجيه، بل لشفاء غليل القائد العسكري البريطاني من شيخ القبيلة. وأسوأ من ذلك ما حدث بالقرب من القضارف عندما سُجن الناظر وأهينت كرامة زوجاته وتم إجلاء المواطنين عن القرية دون أدنى سبب. وقد قام سلاطين في الحال بإطلاق سراح الناظر وعاتب الضابط البريطاني لسوء تنفيذه للعدالة[3].

بالرغم من هذه المواقف المتعددة، ذهب سلاطين إلى تفضيل الضباط البريطانيين على زملائهم من المدنيين الذين فشل في التوصل معهم إلى فهم مشترك. وقد عبر عن شكوكه في الموظفين المدنيين عندما قدم اقتراح باستيعابهم في الخدمة المدنية. في عام ١٩٠٨م اعترض سلاطين على تعيين السيد جرهام كامبل كير (Kerr)[4] كأول حاكم مدني بالسودان ومن ثم تأجل تعيينه لسنة أخرى. وكان على خلاف دائم مع كبار المسئولين من المدنيين. فقد كان لا يطيق نظرتهم الأكاديمية وإصرارهم على الشكل التجريدي للعدالة الذي لم يكن يعني لديه شيئاً بأي حال. وكان ينتقد الموقف التحفظي من البريطانيين المدنيين تجاه السودانيين، ولا

(١) مذكرات عن كسلا، مفكرة سلاطين ١٩٠٩، SAD/٤٤١.

(٢) من سلاطين إلى ونجت، ١٩ ديسمبر ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٢/٢

(٣) من سلاطين إلى ونجت، ٢٠ ديسمبر ١٩١٣، SAD/١٠٤/٦

(٤) Kerr، Graham Campbell (١٨٧٢–١٩١٣)، التحق بالخدمة المدنية في السودان في ١٩٠١ ضمن المجموعة الأولى من المدنيين البريطانيين الذين وظفوا بعد تخرجهم من الجامعات. بعد العمل لمدة ثمانية سنوات كمفتش في البحر الأحمر وسنار تم تعيينه في ١٩٠٩ حاكماً عاماً على مديرية البحر الأحمر حيث كان أول حاكم عام مدني في إدارة السودان الإنجليزي المصري، Hill، BD،p. ١٩٨.

يغفل أبداً عن ذكر عيوبهم. كتب سلاطين في عام ١٩١٠م: «... كنت في زيارة لمعرض الدامر (وهو معرض زراعي سنوي)... وقد تألمت نوعاً ما، حين لم يفكر أحد من المدنيين، ممن يفخرون بتعليمهم الأكاديمي، في أهمية مشاهدة ذلك العرض...»[1] وقد عبر سلاطين عن رأيه في المدنيين بوضوح عندما كتب: «... العلم الأحمر لكل المدنيين الذي تلقوا تعليمهم تحت إشراف وتوجيه (السيد كري وبونام كارتر)! تمنيت لو أنني تلقيت تعليماً أكاديمياً حتى أستطيع أن أقدم فائدة وأعمل على تحسين الموقف...».[2] لا حاجة إلى القول بأن سلاطين كان يعدّ نفسه شخصية مفيدة، بل أكثر من ذلك كان يرى أن التعليم الليبرالي عائق أكثر من كونه ذي فائدة.

غير أن ونجت لم يكن ليأخذ بنصيحة سلاطين فيما يختص بأفراد حكومته من المدنيين، كما أن حجم شكاوى سلاطين ضد المدنيين كان كافياً لأن يجعل ونجت يضيق بها ذرعاً. بيد أن عجز سلاطين عن تقديم شكاوى في مجالات أخرى يثبت حقيقة أخرى، وهي قبول ونجت لكل نصائح سلاطين بصفة عامة باستثناء النصائح المتعلقة بشئون الأفراد والشئون المالية.

فكر سلاطين في تقديم استقالته أكثر من مرة خلال الأربعة عشر عاماً التي قضاها مفتشاً عاماً. ولكن ونجت استطاع في عام ١٩٠٦م أن يتغلب على تهديد سلاطين بتقديم استقالته بمنحه عطلة طويلة، وأكد له ثقته المطلقة في نصائحه[3]. وفي عام ١٩٠٨م أرسل سلاطين خطاب استقالة رسمي إلى ونجت بحجة أن التساهل الذي حدث مع المتمردين في الجزيرة قد يهدد أمن السودان. ثم سحب سلاطين مرة أخرى استقالته عقب مناشدة ونجت الشديدة له بالعودة إلى عمله فرجع سلاطين وأكد بأنه فعل ذلك

---

(١) من سلاطين إلى ونجت، ٢٠ مارس ١٩١٠، SAD/٢٩٠/٣/١
(٢) من سلاطين إلى ونجت، ٢٧ مارس ١٩١٠، راجع المرجع السابق.
(٣) من ونجت إلى سلاطين، ٢٨ مارس ١٩٠٦، SAD/٤٣١/١١

من أجل ونجت فقط[1].

عبرً ستاك: «...

فيما يختص بسلاطين، فإنني أنظر إليه باعتباره شخصية متميزة لها قيمتها ووزنها في حكومة السودان، إنه رجل عظيم، وإني على أتم استعداد لأن أضحي بذاتي من أجله...»[2]. ومع ذلك، فإن موقع سلاطين المتميز هو الذي كان السبب في معظم تلك المشكلات. فقد كان الرجل النمساوي الوحيد في الإدارة الإنجليزية المصرية، وكان له أثر عظيم في صنع سياسة البلاد أكثر من أي مسئول آخر. وكان ونجت يستشيره في حل جميع المسائل التي تتعلق بإدارة السودان وكان رأيه في معظم الحالات يشكل سياسة الحكم. وكان ونجت أيضاً يأخذ بنصائح زملائه المسئولين البريطانيين ولكنها في معظم الحالات نصائح تتعلق بمسئولياتهم المباشرة. تمثلت سلطة سلاطين في عدة مجالات. فقد مكنته خبرته الواسعة بشئون السودان ونقده الجريء ومنصبه مفتشاً عاماً من أن يكوِّن، هو وحده من بين المسئولين الآخرين، فكرة متكاملة عن إدارة البلاد. ومع ذلك فإن هذا لا يبرر الثقة المفرطة التي أولاها إياه ونجت. ولكي نتفهم هذه الثقة فإن علينا أن ندرس شخصيتي هذين الرجلين، اللذين كانا صديقين حميمين لمدة تناهز الأربعة عقود. فقد كان سلاطين في المقام الأول رجلاً ذا حكمة ورأي نافذ، وكانت لديه مقدرة عملية فائقة. كان ممن لا يطيق المعالجات النظرية والحجج المنمقة التي كان يتبناها زملاؤه المدنيون شأنه في ذلك شأن ونجت. ولكنه بالمثل كان يكره المعالجة العسكرية المحضة للمسائل الإدارية. وكان سلاطين وونجت ينظران إلى نفسيهما بأنهما اللذان حملا مشعل الحضارة والتقدم إلى شعب السودان غير المتحضر. وكانا يعدّان تغلغل النفوذ القومي المصري في السودان كارثة عظيمة. وكانا يتشابهان

---

(١) من سلاطين إلى (الحاكم العام)، المصطلح المصري للقب Governor-general ٢ يونيو (١٩٠٨)، SAD/٤٥١/١٢٤، من ونجت إلى سلاطين، ٣ يونيو ١٩٠٨، ومن سلاطين إلى ونجت، ٤ يونيو (١٩٠٨) راجع المرجع السابق.

(٢) من ونجت إلى استاك، ٤ يونيو ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٣.

إلى حد كبير حتى في أذواقهما الشخصية. كان حبهما للأبهة والعظمة وإجلالهما الشديد للبلاط الملكي البريطاني من أبرز سماتهما في دوائر حكومة السودان. فقد استطاع سلاطين وونجت أن يعملا متعاونين تماماً في إدارة السودان وذلك نتيجة لهذا التشابه في الآراء والطباع بالإضافة إلى الاحترام المتبادل بينهما، حيث ظلا صديقين حميمين بعد استقالة سلاطين عام ١٩١٤م.

...


مسطورات
MUSTORAT

الفصل الرابع
المصالح الحكومية والمديريات

• •

تأسست إدارة السودان في عهد ونجت. وقبل ذلك قامت بعض المصالح الحكومية المركزية تحت إدارة الجيش المصري والتي نقلت فيما بعد إلى حكومة السودان. وأضيفت مصالح أخرى أنشئت حسب الحاجة لخدماتها وبما تفي بتسييرها ميزانية السودان الضعيفة. بدأ قيام المديريات بثمان مديريات، ليزداد عددها في الفترة ما بين ١٨٩٩م إلى ١٩١٦م إلى خمس عشرة مديرية، على امتداد حدود البلاد بتقسيم المديريات القائمة يومئذ. كان الحاكم العام يمثل قمة هذا الهيكل الإداري ثم يليه المفتش العام؛ ويمثل مندوب السودان في القاهرة الذي كان مسئولاً عن الاستخبارات أيضاً، همزة الوصل بين السودان ومصر، ويختاره ونجت من بين ثقاته. وقد تبوأ قمة الجهاز الإداري المركزي في الخرطوم السكرتير المالي والسكرتير القانوني والسكرتير الإداري، يليهم مديرو المصالح الأخرى وحكام المديريات. وسوف يقتصر السرد التالي على نبذة موجزة عن الهيكل الإداري لبعض المصالح، ويرد في الفصول التالية شرح مفصل للمصالح ذات التأثير المباشر على النظام الإداري[1].

مندوب السودان وإدارة الاستخبارات:

أسست إدارة الاستخبارات في الجيش المصري قبل إعادة الاحتلال بعدة سنوات وكان ونجت مديراً لها منذ عام ١٨٨٩م إلى أن اصبح حاكماً عاماً للسودان. كانت مهمة الاستخبارات خلال تلك الأعوام جمع المعلومات

---

(١) انظر الرسم البياني الذي يصف الهيكل الإداري والعسكري لحكومة السودان(ملحق ١ وملحق ٢).

المتعلقة بدولة المهدية ومن ثم نقلها إلى السلطات البريطانية في مصر وإلى مكتب الحرب (في لندن). انتقل مركز الأنشطة الاستخبارية إلى السودان بعد معركة كرري في سبتمبر ١٨٩٨م. وانتقل معظم منسوبي الإدارة إلى الخرطوم، وبقي مدير إدارة الاستخبارات في القاهرة وكلف بمهمة مندوب السودان. وحددت مهامه وعلاقاته بالإدارات الأخرى في عدة منشورات في السنوات من عام ١٩٠٣م إلى ١٩١٠م.

جاء في منشور ١٩٠٣م ما يلي:

«... سوف يكون مندوب السودان قناة الاتصال بين العالم الخارجي وبين الإدارة المدنية لحكومة السودان... وسيكون حلقة الاتصال بين السودان وبين الوزارات المصرية المختلفة وبينه وبين جيش الاحتلال... وسيكون قناة الاتصال الوحيدة بين المصالح الحكومية في السودان بعضها ببعض... وبين المندوب البريطاني والقنصل العام...»[١].

وفيما يتعلق بإدارة الاستخبارات فإن على مندوب السودان وحده أن يكون على اتصال مباشر بها. في عام ١٩٠٤م صدر منشور إضافي يتضمن توصيف مهام إدارة الاستخبارات، ليؤكد استحالة فصل العمل العسكري عن الاعتبارات السياسية المدنية. اتضحت مهام المندوب العام سيسل[٢] (Cecil) بشكل مفصل في ذلك الوقت، إذ عُهدت إليه القيادة العليا لكل القوات العسكرية داخل مصر في حالة غياب السردار. وظلت مندوبية السودان طوال تلك السنوات جزءاً من مكتب السكرتير الإداري ولم تنفصل إلا في عام ١٩٠٧م في عهد أوين. وقد حصل مندوب السودان على صلاحيات كبرى في السلطة في عهدي ستاك وكلايتون.

---

(١) وردت تلك المنشورات في تقرير سري عن مندوبية السودان قدمه مندوب السودان إلى السكرتير الأول للمقامية في القاهرة في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥، المكتب الخارجي/١٤١/٤٤٨. لم استطع الحصول على المنشورات الأصلية. التفاصيل التي تلي كلها من التقرير السري.

(٢) كان مندوب السودان أثناء فترة عمل اللورد سايسل يسمى المندوب العام، الأوامر الإدارية لحكومة السودان-١٠١، ٣٠ نوفمبر ١٩٠٣م.

في عام ١٩١٠م اشتكى ستاك من أنه:

«... تكرر حتى الآن وقوع حوادث في حالات كثيرة ولم يستطع مندوب السودان الرد في الحال على استفسارات المندوبية البريطانية بشأنها لعدم توفر معلومات دقيقة لديه، ولم يستطع كذلك الرد على ممثلي الحكومات الأجنبية والشركات التجارية في القاهرة وغيرهم...».

وبناء عليه فقد قرر ونجت بأن تكون مندوبية السودان مكتباً مستقلاً أسوة بالمندوبيات في المستعمرات. وطلب من مديري المصالح إطلاع المندوب على الموضوعات المهمة لكي يكون الممثل الوحيد لحكومة السودان في مصر. ووزعت صور من هذا القرار بصفة سرية على كل مديري المصالح، «... لأن ونجت كان يرى عدم لفت نظر الآخرين لهذا التغيير الإداري...». وبالتالي أصبح مندوب السودان حلقة الاتصال الرئيسية بين حكومته وبين العالم الخارجي. وبذا اشتملت مهامه على المفاوضات التجارية؛ بيع وتسجيل الأراضي في السودان، وتوظيف المسئولين من الأقطار العربية الأخرى. وصار أيضاً الممثل القانوني للسودان في مصر ومسئولاً عن عرض قوانين الحكومة على القنصل العام والسلطات المصرية.

وبوصفه مديراً لإدارة الاستخبارات أصبحت لمندوب السودان مهام أقل، لأن العمل الأساسي للاستخبارات يُؤدّى في الخرطوم. ولكن بقيت بعض المهام التي تؤدى في القاهرة فقد استخدم مخبرين من أجل الحصول على معلومات عن البعثات الأجنبية في مصر.

وكان آخرون يتجسسون على الضباط المصريين في القاهرة «... لمعرفة إن كان لهم تأثير على الشعور الوطني في السودان...» فقد تضاعف عمل المخابرات في القاهرة خلال الحرب العالمية الأولى[1]. وتعاون مندوب السودان في ذاك الوقت كلايتون مع سكرتير شئون الاستشراق استورز

(١) من شانير إلى ونجت، ١٠ أغسطس ١٩٠٨، SAD/٢٨٣/٨/٢.

(Storrs) بمقر المندوب السامي على إدارة المكتب العربي وكان أيضاً عضواً في مركز القيادة. وبالتالي أصبح منغمساً في إدارة التمرد العربي وعمل الاستخبارات بالإضافة إلى أنشطته السابقة. على وجه العموم فقد كانت مندوبية السودان وإدارة الاستخبارات، عبارة عن مصلحتين حكوميتين عاديتين، تخصص لهما حكومة السودان ميزانية بالرغم من أن مكتب الحرب المصري كان يسهم بحصة سنوية في عملٍ الاستخبارات داخل مصر. وكان مندوب السودان يرفع تقريرا سنوياً عن أنشطته، دون أن تنشر تلك التقارير لاحتوائها على معلومات سرية، على أن تضمّن الأجزاء غير السرية في مذكرة ونجت السنوية[1].

ظلت إدارة الاستخبارات في الخرطوم تحت السلطة الاسمية لمندوب السودان ومدير الاستخبارات في القاهرة. وكان يقوم بالعمل في الواقع مدير مساعد تحت الإشراف المباشر من سلاطين نفسه. وقد كانت إدارة الاستخبارات تتلقى تقارير شهرية من حكام المديريات ومندوبيها، وتضمّن تلك التقارير في تقرير مخابرات رسمي وترسل إلى مكتب الحرب البريطاني. وقد أعدت إدارة الاستخبارات سلسلة من دليل السودان وأعد قسم المعلومات التاريخية بالإدارة خلفية عن قبائل السودان والطرق الصوفية وموضوعات أخرى مهمة.

وكانت الإدارة أيضاً مسئولة عن إعادة توطين القبائل التي نزحت عن مناطقها خلال حكم المهدية. وتأسس في عام ١٩٠٦م مكتب خاص يعمل ضمن إدارة الاستخبارات للتعامل مع تجارة الرقيق المحلية ولسد الحاجة المتزايدة للعمالة الناتجة عن قيام المشاريع التنموية المختلفة. وكان يعمل بالاستخبارات مجموعة من الموظفين معظمهم من السوريين بالإضافة إلى روماني ومالطي يقومان بمهام خاصة. أما رئيسٍ المخبرين فهو ضابط سوداني كبير، وتضمّن جدول رواتب الإدارة عدداً من كبار

(١) من أوين إلى ونجت، ٧ أبريل ١٩٠٧، SAD/٢٨٠/٤، لم استطع الحصول على تلك التقارير وغير متأكد ما ذا كانت قد حفظت.

رجالات عهد المهدية. وتضمنت قائمة موظفي التفرغ الجزئي شيخ الفلاتة في أم درمان وعدداً من الأعيان والوجهاء[1].

وصف بتلر طبيعة العمل اليومي في الاستخبارات وصفاً دقيقاً وحيّاً، وذلك بُعيد انضمامه إلى هذه الإدارة في عام ١٩١١م:

«... لقد انضممت إلى إدارة الاستخبارات في ١٣ أكتوبر ١٩١١م. والآن قد مضى على انضمامي حوالي شهر، وقد التقيت الكثير من الشخصيات المهمة. المفتي الكبير، الطيب هاشم... أدرك أن له ولاءً تامًا للحكومة كما أنه يعدّ أيضاً سنداً لنا. فهو شقيق الشيخ أبوالقاسم قاضي ود مدني، الذي يعد صديقاً حميماً لي... أما سيد المكي الميرغني شيخ الطريقة التجانية، فلا أعتقد أن بالإمكان الثقة فيه أو اعتباره ذا ولاء إلا أن تراعى مصلحته أو جيبه في ذلك... أما عمر أفندي عبد الله، الابن الأكبر للخليفة فهو شاب مرح يرتدي ملابس أوروبية، تبدو على وجهه علامات الذكاء - يعمل الآن في مكتب السكرتير المالي... وابن المهدي الذي يحمل اسم سيد عبد الرحمن يدو في صورة شاب عربي من الأعيان في زي عربي... أخبرني (عطيه)[2] بأن أهالي السودان يجلون السيد عبد الرحمن وأن الكثيرين منهم يذهبون إليه بالليل بغرض التداوي... وفي يوم ١٦ أكتوبر قضيت الصباح بكامله مع مدثر إبراهيم... أستاذ سابق لأبناء المهدي وقد كان سنداً عظيماً ومستشاراً سرياً لسلاطين... في ٢٠ أكتوبر زرت أم درمان وفوجئت بالأوضاع المعيشية البائسة لأشهر الناس مثل المفتي... وفي ٢١ أكتوبر ذلك الصباح المليء بالعمل مع سلاطين... أطلعني على الخطوط العريضة لسياسة الحكومة... ثم أجريت لقاءً في ٢٤ أكتوبر مع إسماعيل الأزهري

(١) مفكرة بتلر، ١٣ أكتوبر ١٩١١، SAD/٤٠٠/١٠.

(٢) صمويل عطية، لبناني، أحد الموظفين القدامى في إدارة الاستخبارات ومن أكثر موظفي الخرطوم خبرة. استمر في عمله بالاستخبارات إلى أن تقاعد في عام ١٩٢٨ عندما شغلت وظيفته بابن أخيه إدوارد عطية. انظر كتاب: إدوارد عطية، عربي يحكي قصته (لندن ١٩٤٦) الصفحات: ١٥٦-٥٩

قاضي سنار[1]. وقد كان الأزهري رجلاً ذكياً وقوي الشخصية، طرد من الأبيض لدوره البارز في الصراع الذي حدث في الطريقة الميرغنية هناك... في ٣٠ أكتوبر كانت لي جولات كالعادة مع العديد من القادة البارزين، حيث كنت آخذهم معي إلى القصر... في ٨ نوفمبر، أرسل لي ستروف (Struve) كمية من... رقيق من الرصيرص ومعهم ترتيبات توزيعهم...»[2].

يقدم الوصف السابق تصوراً حقيقياً لما استقر عليه الأداء اليومي في إدارة الاستخبارات. فقد كانت الادارة بمثابة مكتب معلومات سياحي للقادمين لزيارة العاصمة من الحكام الإقليميين. ومن بين الزوار المترددين يومياً على هذه الادارة مخبروها في أم درمان بالإضافة إلى الزعماء الدينيين من المديريات الأخرى الذين طردوا من مناطقهم لأسباب متعددة. وكانت جولات الزيارات إلى أعيان أم درمان جزءاً من العمل المعتاد لهذه الادارة. وأرادت إدارة الاستخبارات من تلك الأنشطة قياس الرأي العام في البلاد التي تنقصها الأجهزة النيابية أو الصحافة الحرة وليس أمامها سبيل لكي تعبر عن نفسها، فقد كانت الصحيفتان السودانيتان الوحيدتان في ذلك الوقت هما: سودان تايمز (Sudan Times) التي أسسها فارس نمر في عام ١٩٠٣م صاحب صحيفة (المقطم) في القاهرة، وصحيفة سودان هيرالد (Sudan Herald) التي أسسها اثنان من اليونانيين في عام ١٩١٢م. كانت الصحيفتان تحت تأثير الحكومة القوي، ومن ثم فلا يمكن اعتبارهما صحيفتين حرّتين تعبران عن الرأي العام السوداني[3].

كانت علاقات ونجت بمندوب السودان وإدارة الاستخبارات أوثق من

---

(١) إسماعيل أحمد الأزهري (١٨٦٨-١٩٤٧)، كان يشغل منصب مفتي السودان من ١٩٢٤-٣٢، وحفيده هو السيد إسماعيل الأزهري، الرئيس السابق لجمهورية السودان، Hill، BD، p. 184.

(٢) مفكرة بتلر، اكتوبر- نوفمبر ١٩١١، SAD/٤٠٠/١٠.

(٣) محجوب محمد صالح، «الصحافة السودانية»، مذكرات السودان، مجلد ٤٦(١٩٦٥)، الصفحات: ١-٣.

أي علاقات له بالمصالح الأخرى. ويرجع ذلك جزئيًا لميوله الشخصية نحو هذه الإدارة بحكم كونه مديراً سابقاً لها في حقبة من الزمن ولاعتقاده أن الاستخبارات هي بمثابة معياره الشامل لقياس الرأي العام. كما كان مندوب السودان أيضاً حلقة الاتصال الأساسية التي تربط ونجت بالعالم الخارجي، وفضلاً عن مهامه الرسمية فقد كان المندوب يزود ونجت بالمعلومات السرية فيما يتعلق بالسياسة المصرية، وكذلك السياسات الداخلية للمندوبية البريطانية. وربما انطلاقاً من هذا المبدأ كان ونجت يختار مندوبي السودان. وقد عمل ثلاثة من بين المندوبين الخمسة في فترة حكم ونجت سكرتيرين له قبل أن يتقلد كل منهم منصب مندوب السودان. وكان أحدهم من أصدقائه المقربين أثناء الحملة على دنقلا[١].

دأب ونجت على استشارة هؤلاء المندوبين في أشياء أخرى بخلاف مهامهم الرسمية حيث كان يستشيرهم في كل المسائل الإدارية الكبرى، وكانت نصائحهم له من حيث الأولوية في المرتبة الثانية بعد نصائح سلاطين. وأصرّ ونجت بأن يتصرف مندوب السودان نيابة عنه وليس أصالة عن نفسه عندما يتعامل مع السلطات في مصر. في فترة مندوب السودان كلايتون ما بين عامي ١٩١٤م و١٩١٦م رفض ونجت بوضوح أن يستقل المندوب وأنبه لمحاولته خدمة ثلاث جهات هي بالتحديد القيادة العامة للجيش، والمكتب العربي، وحكومة السودان. ولم يوافق على توقيع كلايتون على عدة تقارير بدلاً عن توقيعه اذ في هذه الحالة «... سينصرف مزيد من الاهتمام بك وبآرائك التي لا بد لها في النهاية أن تنبثق أو تصدر عني...»[٢]. واعتمد ونجت على آراء سلاطين فيما يتعلق بإدارة الاستخبارات في الخرطوم بدلاً عن آراء المدير المساعد البريطاني. فتلك الإدارة لم تحظ بمكانة بارزة إلا بعد استقالة سلاطين في عام ١٩١٤م.

---

(١) مندوبو السودان هم: Count Gleichen 1901-3; Lord Edward Cecil 1903-5;Owen 1905-8; Stack 1908-14;Clayton 1914-16 كان سايسل واستاك وكلايتون سكرتيرين خاصين لونجت بينما كان قليشن من أقرب أصدقائه إليه.

(٢) من ونجت إلى كلايتون (خاص)، ١٣ سبتمبر ١٩١٦، SAD/٤٧٠/٣.

أمناء السر (السكرتيرون) الثلاثة[1]:

عندما تطلق عبارة السكرتيرون الثلاثة، فيُقصد بهم السكرتير المالي والسكرتير القانوني والسكرتير الإداري. ويرتبط هؤلاء الثلاثة، خلافاً لمديري المصالح الأخرى، ارتباطاً مباشراً بالحاكم العام ويعملون مستشارين له كلٌ في مجاله. فقد كانوا أعضاء في مجلس الحكومة المركزية منذ عام ١٩٠٨م، ثم أصبحوا أخيراً أعضاء بحكم مناصبهم في مجلس الحاكم العام عند تأسيسه في عام ١٩١٠م[2]. وقد كان لإدارتهم تأثيرٌ مباشرٌ علي ترقية الشعب السوداني فيما كان مكتب السكرتير الإداري مسئولاً أيضاً عن رفاهية كل موظفي الحكومة.

لعب هؤلاء السكرتيرون الثلاثة دوراً مهما في تشكيل إداراتهم وتقنين علاقاتهم مع الحاكم العام، ومع مسئولي الحكومة الآخرين. كان برنارد باشا السكرتير المالي، وقد شغل هذا المنصب منذ عام ١٩٠٠م وحتى ١٩٢٣، كاثوليكياً من أصل مالطي، ومن ثم عدّه ونجت رجلاً أجنبياً، وكذلك كان يعدّه المسئولون البريطانيون في السودان فقد كانوا ينسبون أخطاءه إلى خصائصه الشرقية. وكان السكرتير القانوني للفترة من ١٨٩٩م إلى ١٩١٧م السير ادجار بونهام كارتر (Sir Edgar Bonham Carter) الرجل المدني الوحيد من بين هؤلاء السكرتيرين الثلاثة. أما مدير التعليم كري فقد كان من ألصق كبار المسئولين بونجت. وأصبح الاثنان المتحدثين الرسميين باسم الجهاز المدني بالسودان. استعان بونهام كارتر في عمل مسودة النظام القانوني برئيس القضاء ستري (Sterry) وبالتعاون التام مع القضاة الذي يعملون تحت إمرته. من بين سكرتيرين إداريين أربعة خلال فترة ونجت، لم يترك بصمات في الإدارة سوى فيبس Phipps (١٩٠٥م- ١٤) وستاك Stack (١٩١٤م- ١٦). كان فيبس محبوباً لدى معظم زملائه من المسئولين ولكنه لم يكتسب مهابة لضعف

---

(١) سوف نتناول مهام السكرتير القانوني في الفصل السابع (إدارة العدالة).

(٢) انظر الصفحات تحت عنوان «مجلس الحاكم العام».

شخصيته. كان ونجت يعد فيس ضابط اتصال بينه وبين المديريات. ومن ثم عمل فيس مديراً لشئون الأفراد ولكن لم يكن له تأثير كبير على صنع القرارات السياسية. وخلفه من بعد استاك[1] ليعطي أهمية لمكتب السكرتير الإداري. إن ستاك رجل ذو آراء واضحة وشخصية قوية استطاع أن يفرض نفسه من موقعه الذي يشغله. ولما كان ستاك مندوب السودان السابق وسكرتير ونجت الخاص فقد حظي بثقة الأخير مما جعله يعهد إليه بمسئولية أكبر من مسئوليات أسلافه.

كانت المهام التي يؤديها السكرتير المالي من أصعب وأشق المهام التي يقوم بها مسئول في حكومة السودان[2]. ونتيجة لأن السكرتير المالي كان يخضع للإشراف المباشر من المستشار المالي البريطاني في مصر والحاكم العام في السودان فقد كان دائماً يُستدعى لكي يوفق بين وجهات النظر المتضاربة بين الطرفين. لم يستطع أول سكرتير مالي للسودان هارمان (Harman) القيام بهذه المهمة وقدم استقالته في مايو ١٩٠٠م. تلاه العقيد بيرنارد (Bernard) الذي تقلد المنصب حتى عام ١٩٢٣م. وازدادت عائدات حكومة السودان خلال تلك الفترة حيث قفزت من ١٢٦,٥٦٩ جنيه إسترليني إلى ٣,٧٦٦,١٣٣ جنيه إسترليني. ولكن الأهم من ذلك هو أن دخل البلاد بعد عام ١٩١٣م قد فاق المنصرف وبالتالي حققت البلاد ازدهاراً اقتصادياً في غضون أربعة عشر عاماً من إعادة الاحتلال[3]. حُددت مهام وصلاحيات السكرتير المالي في المنشور المالي رقم: (١٩) في أكتوبر عام ١٨٩٩م. فقد كان السكرتير المالي

---

(١) ثالث الثلاثة هو السكرتير الإداري وهو المدعو السير لي ستاك الذي خلف السيد فيس وأضفى أهمية على مكتب السكرتير الإداري لقوة شخصيته.

(٢) عن علاقات السودان بمصر وبريطانيا أنظر J.Stone، تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية لحكومة السودان ١٨٩٩-١٩١٣، معهد السودان الاقتصادي، الخرطوم، ١٩٥٤(غير منشور)، عبد الوهاب عبد الرحيم، التاريخ الاقتصادي للسودان ١٨٩٩-١٩٥٦، رسالة ماجستير، في مانشستر، ١٩٦٣، انظر أيضاً الصفحات الثلاثة الأولى من الفصل الثاني.

(٣) السير هارولد ماكمايكل، السودان الإنجليزي المصري، لندن ١٩٣٤انظر الصفحات: ٧٨، ٩٠-١، ١٩٨.

مسئولاً عن كل العائدات والمنصرفات سواءً أكانت عيناً أم نقداً، ويتعين عليه أن يصادق على أي منصرف حتى ولو أجيز في الميزانية، وكذلك على تعيينات الجهاز الإداري المركزي أو المديريات للوظائف التي يتجاوز راتبها الشهري خمسة جنيهات إسترلينية. ويخضع أمين المستودعات المسئول عن كل العائد العيني الذي يمول الإدارات الحكومية بمتطلباتها لإشراف السكرتير المالي المباشر. وأنشئ مكتب مراجعة خاص في القاهرة لتدقيق الحسابات الشهرية والمستندات التي يرسلها حكام المديريات[١].

ما أن أصبح ونجت حاكماً عاماً حتى نُبّه إلى الصلاحيات المفرطة الممنوحة للسكرتير المالي[٢]. وبناءً عليه تحولت بعض المهام من السكرتير المالي إلى الحاكم العام، فأصبح الحاكم العام يجيز كل التعيينات ماعدا وظائف الصرافين[٣] والكتبة ويصادق على الرواتب. وكان على أمين المستودعات أن يحيط السكرتير المالي علماً بما يجري لديه ولكنه لا يخضع لإشرافه. أما حكام المديريات فصاروا يقدمون طلباتهم بشأن القروض إلى الحاكم العام مباشرة[٤]. بالرغم من كل هذا التحجيم لمهام السكرتير المالي فإنه ظل يتمتع بصلاحيات واسعة. وصف كرومر مسئولية السكرتير المالي: «... إنها ليست مسئولية مهمة فحسب بل هي مسئولية مجهدة وشاقة جداً ومن أصعب المسئوليات في السودان...»[٥]. وقد استمر السكرتير المالي في تحمل مسئولية ميزانية السودان ومن ثم أصبح في وضع يخول له الإعتراض على أي نفقات أو زيادة في الرواتب إذا كانت غير مضمونة في مالية البلاد. إن لآراء السكرتير المالي وزناً أكبر في مصر من آراء أي مسئول آخر في حكومة السودان بمن في ذلك ونجت نفسه. وبالتالي عندما يعترض السكرتير المالي على قرار أغلبية أعضاء مجلس الحاكم العام فإن القنصل العام البريطاني

---

(١) سودان قازيت–٥، ٢٠ أكتوبر ١٨٩٩، سودان قازيت–٦، ٢نوفمبر ١٨٩٩.

(٢)من ماكسويل إلى ونجت، ٦ يناير ١٩٠٠، SAD/٢٧٠/١/٢

(٣) الصراف هو المحاسب الذي يصرف الفلوس؛ يساعد في جمع الضرائب.

(٤) سودان قازيت–١٠، ١ أبريل ١٩٠٠.

(٥) من كرومر إلى ونجت، (خاص)، ٢٠ أبريل ١٩٠٦(أرسلت منه نسخة إلى قري)، المكتب الخارجي/٨٠٠/٤٦.

يأخذ برأيه في بعض الحالات ويفضله على آراء زملائه[1]. وكان ذلك الأمر معلوماً تماماً لدى ونجت وقد كتب إلى سيسل محتجاً على ذلك: «(Ikey)[2] (بيرنارد)... لا يزال يلعب لعبته القديمة في الاتصال بالمندوبية من ورائي ولقد صممت على أن لا تؤثر طرقه الملتوية هذه في العلاقات بيني وبين رئيسنا الحالي - (كتشنر) مثلما نجح في التأثير على العلاقة بينه وبين لورد كرومر...»[3].

وتبعاً لتلك الظروف لم يكن من المدهش أن تصبح علاقات بيرنارد بمعظم المسئولين البريطانيين فاترة. ومع أن سبب تأزم العلاقات يعود جزئياً إلى شخصية بيرنارد إلا أن مهامه كانت السبب المباشر في مشاكله. ونظراً لهذا التوتر الشديد في العلاقات بين بيرنارد وزملائه فقد سعى ونجت إلى تخفيف حدة الموقف بإنشاء المجلس الاقتصادي المركزي في عام ١٩٠٦م ومجلس الحكم المركزي في عام ١٩٠٨م، ولكن مساعي ونجت لم تقلل من شدة الحساسية. وعندما طلب ونجت من كتشنر في عام ١٩١٤م تغيير النظم حول الرقابة المالية في السودان أشار إلى إعجاب بيرنارد بنفسه كواحدة من الاعتبارات الرئيسة.

«... حتى الآن وفي معظم المسائل المالية بين مصر والسودان ظل الوضع غير السوي للسكرتير المالي على الدوام عنصراً يقتضي أن لا أمنحه قدراً من الاهتمام...»[4]. ومهما يكن فقد تخللت الحرب العالمية الأولى تلك الفترة وبقي الموقف كما هو ولم يتغير. وبالرغم من الانتقاد الواسع فإن الانطباع العام عن الادارة المالية هو أنها ذات كفاءة وغرض محدد،

---

(١) من قورست إلى ونجت، ١١ أبريل ١٩٠٨، المكتب الخارجي/١٤١/٤٦ انظر أيضاً محاضر اجتماعات مجلس الحاكم العام، ٢٠ فبراير ١٩١٢، المكتب الخارجي/٨٦٧/٣

(٢) ا عبارة تدل على التهكم والسخرية والامتعاض (استخدام منقرض في اللغة الإنجليزية الحديثة).

(٣) من ونجت إلى سايسل(خاص جداً وسري)، ٢٠ ديسمبر ١٩١٢ SAD/١٨٣/٣(فيما بعد أمر ونجت استاك بعدم إرسال هذا الخطاب).

(٤) من ونجت إلى استاك(خاص)، ٢٥ أبريل ١٩١٤ SAD/١٩٠/١/٢.

فقد ظلت طوال الوقت من أهم المصالح المركزية في السودان ولم تتأثر بمبادرات الحكام ومديري المصالح.

طرأت عدة تغيرات على مكتب السكرتير الإداري خلال السنوات الوجيزة التي مضت على تأسيسه. كان مندوب السودان يعمل بمثابة سكرتير إداري مساعد حتى عام ١٩٠٣م وكان معظم العمل يؤدى في مكتبه بالقاهرة. وفي عام ١٩٠٤م أصبحت إدارة الرقابة تابعة لمكتب السكرتير الإداري كما تضمن المكتب مصلحتي السجون والشرطة تحت إدارة مدير مساعد. وكان السكرتير الإداري مسئولاً اسمياً عن المديريات وكان عليه أن يمحص ويفرز طلبات حكام المديريات قبل أن يقدمها إلى المصالح الأخرى. وتقع عليه مهمة مراقبة تحركات الأجانب داخل السودان وإصدار التراخيص للاتجار في مديريات محددة. وكان أيضاً مسئولاً عن مد المراكز المحتاجة بالذرة. كما كان يتولى أيضاً فرز طلبات إقامة طلمبات الري على النيل التي تتطلب إقامتها إصدار تراخيص من إدارة الأشغال العامة المصرية. أما مسئوليته الأساسية فقد كانت تتعلق بشئون الأفراد العاملين في الحكومة. ولا بد أن توجه إليه أي طلبات يقدمها حكام المديريات ورؤساء المصالح والمسئولون الآخرون فيما يختص بالتنقلات. وكانت الطلبات تقدم إلى اللجنة الدائمة للتعيينات والاختيار عقب التشاور مع ونجت. غير أن ونجت كان هو صاحب القرار النهائي في كل ما يتعلق بمجالات الإدارة[١].

كانت مصلحتا السجون والشرطة تحت إشراف السكرتير الإداري المساعد منذ عام ١٩١٤م. بعد إعادة الاحتلال أصبحت قوة الشرطة السودانية التي كانت تابعة للجيش المصري ذات طابع مدني. وكان أفراد الشرطة في السودان في السنوات الأولى يجندون من بين أفراد الجيش المصري. ومنذ البداية أصبحت لدى المسئولين البريطانيين تحفظات شديدة فيما يتعلق بأهلية المصريين للقيام بالمهام الأمنية، فقد كانوا يعدون

(١) من فيبس إلى ونجت، ١٥ يوليو ١٩٠٧ SAD/٢٨٨/٢.

المصريين كسالى ومفسدين وأن السودانيين لا يثقون فيهم[1]، وعلى ذلك أعطيت الصلاحيات لحكام المديريات لاستبدال المصريين بمجندين من السودانيين. كانت قوة الشرطة في عام ١٩٠٢م تتألف من واحد وخمسين ضابطاً وخمسمائة وواحد وأربعين شرطياً مصرياً وستمائة وسبعة وأربعين سودانياً وثمانين من المجندين محلياً وثلاثمائة وسبعة عشر من العرب[2]. وفي عام ١٩٠٥م تقرر العمل بلا مركزية مصلحة الشرطة حيث أصبحت تحت إشراف حكام المديريات. وأخيراً تمت الموافقة على نظام التجنيد المحلي إذ بحلول عام ١٩٠٨م لم يبق في قوة الشرطة سوى ثلاثمائة وتسعة وثمانين مصرياً من إجمالي القوة البالغة ألفين وتسعمائة وتسعة وسبعين شرطياً[3]. وبالإضافة إلى رجال الشرطة النظاميين فقد كانت هناك قوة من الخفر المحليين في كل المديريات. يعمل هؤلاء الخفر عيوناً ساهرة تراقب الأمن في المدن، كما يستعملهم العمد في القرى رسلاً للاتصالات الأسبوعية مع المأمور.

ولم تعد مصلحة السجون في عام ١٩٠٤م إدارة مستقلة حيث أصبحت تابعة لمكتب السكرتير الإداري. وفي الوقت نفسه أصبح قسم السجون لا مركزياً وأسند تنفيذ الحكم في كل المجرمين الذين تقل عقوبتهم عن السجن لعامين إلى سلطات المديريات. وأما المجرمون الذين حكم عليهم بمدد أطول في السجن فقد كانوا يرسلون إلى سجن الخرطوم المركزي. وبعد عام ١٩١١م كانوا يرسلون إلى سجن بورتسودان للعمل في ورشة السجن أو في المصالح الحكومية الأخرى. أحدث الكم الهائل في تطبيق العقوبات الجنائية قلقاً لونجت وكرومر خلال سنوات الحكم الثنائي

---

(١) تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٢، ص:٢١١، تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٦، ص:٢٤٠

(٢) تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٢، ص:١٥٦-٥٧. هذا التقسيم ليس واضحاً. السودانيون هم بالطبع جنود جنوبيون سابقون في الجيش المصري، بينما كان معظم الذين تم تجنيدهم محلياً من سكان المدن وكان العرب من السودانيين الشماليين.

(٣) تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٨، ص: ٣٠٨.

الأولى ولكن بحلول عام ١٩٠٤م انخفض معدل العقوبات الجنائية[١]. وكان السجناء السياسيون بمن فيهم أمراء المهدية وأسرهم يوضعون في معتقلات خاصة، بالإضافة إلى الذين ألقي القبض عليهم لقيامهم بثورات دينية منذ إعادة الاحتلال. فبعد أن كان أمراء المهدية يعتقلون في سجن دمياط خلال السنوات الأولى، قرر ونجت في عام ١٩٠٨م ترحيلهم إلى وادي حلفا حيث حبسوا في سجن خاص[٢].

الاتصالات والزراعة:

كانت الاتصالات والزراعة أكبر مشكلتين إداريتين في السودان. وقد ارتبطت ثلاث مصالح مباشرة بالاتصالات هي: مصلحة البريد والبرق، ومصلحة السكة الحديد، ومصلحة النقل النهري (البواخر النيلية)[٣]. بلغت الخدمات البريدية في السنوات الأولى للحرب العالمية أقاصي أجزاء البلاد عن طريق البواخر والسكك الحديدية والجمال، في حين غطت خطوط البرق مسافة تقدر بأكثر من خمسة آلاف ميل.

امتد خط السكة الحديد الذي بلغ الخرطوم بُعيد معركة كرري باتجاه الشرق حتى بورتسودان وباتجاه الجنوب الغربي عن طريق الجزيرة حتى الأبيض. وبحلول عام ١٩١٦م مُدت خطوط السكك الحديدية لمسافة طولها ألف وخمسمائة ميل أمام حركة السير. وفي خلال هذه الفترة شقت مصلحة النقل النهري خطين رئيسيين للنقل النهري. بدأ الخط الأول من حلفا وانتهى في الشلال[٤]، وعمل ذلك على ربط السكك

(١) تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٢، الصفحات: ١٤٢-٣، تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٤، ص:٩٩

(٢) انظر الفصل السادس تحت عنوان الانتفاضات الدينية والسجناء السياسيين.

(٣) لدراسة موسعة عن تطور النقل في السودان، انظر R.Hill، وسائل النقل في السودان، لندن ١٩٦٥، ع. م. عثمان عبدو، تطور النقل والنمو الاقتصادي في السودان ١٨٩٨-١٩٥٨، رسالة دكتوراه، لندن ١٩٦٠م.

(٤) لم يذكر المؤلف رقم الشلال ولكن من المحتمل هو الشلال الثالث حيث أنه أول شلال على نهر النيل داخل الأراضي السودانية بعد مدينة حلفا.

الحديدية المصرية بالسودانية، في حين امتد خط النقل النهري الثاني من كريمة إلى دنقلا لينقل منتجات دنقلا إلى محطة السكة الحديد في كريمة. وكانت هناك خدمة نقل نهري دائمة بين الخرطوم وجوبا وذلك لربط العاصمة بالمديريات الجنوبية. وتطورت المواصلات داخل المدن فقط بين مدينتي الخرطوم وأم درمان وذلك بافتتاح خط الترام وباخرة نيلية في عام ١٩٠٥م. ولكن بالرغم من هذه التطورات التي ذكرناها فإن وسائل الاتصالات تلك، لم تكن كافية في بلد باتساع السودان. ولم يكن الاتصال بالمديريات الجنوبية ممكناً إلا عند ارتفاع منسوب النيل، وكانت الغالبية العظمى من الطرق عبارة عن طرق موسمية موحلة لا يمكن استخدامها في الأشهر المطيرة من أبريل وحتى أكتوبر. ونتيجة لذلك فإن معظم النقل في الجنوب كان يعتمد على الحمالين أو الحيوانات، كما كانت هناك بداية خفيفة لادخال السيارات. كانت مصلحة الأشغال العامة من أكثر المصالح في السودان عرضة للنقد الدائم، الأمر الذي كاد يؤدي إلى فصل مديرها. فقد انصب معظم النقد على المستوى المتدني الذي شيدت به المصلحة مباني مسئولي المديريات. ازداد ذلك النقد مع مرور الزمن ولكنه لم يسفر عن تحقيق تحسينات واضحة في الوضع.

وحاول ونجت في تقريره لعام ١٩٠٦م أن يبرر رداءة مستوى المباني التي شيدتها مصلحة الأشغال بأسباب مالية تتعلق بميزانية المصلحة. غير أن ونجت قام في عام ١٩١١م بجولة تفتيشية للمديريات الجنوبية وقد كتب عقب عودته من الجولة: «... إن مباني الحكومة عبارة عن قطاطي بائسة آيلة للسقوط...»[١]. وشُنَّ هجوم أيضاً على إدارة الأشغال بسبب تكريس أكبر قدر من طاقاتها وأموالها لصالح مدينة الخرطوم، وشاركت معظم المصالح المركزية في ذلك النقد. وفي عام ١٩٠٨م تحولت مصلحة الأشغال العامة إلى إدارة لا مركزية، وجرى تعيين مهندسين في جميع المديريات على أن يقدموا خططهم إلى المصلحة المركزية التي تعمل

(١) تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٦، ص: ٦٦، من ونجت إلى استاك ١٨ فبراير ١٩١١ SAD ١/٣٠٠

بمثابة مشرف ومنسق للعمل. ولم تنجح إعادة تنظيم هذه المصلحة إذ كان الأمر يقتضي تغيير النظام بكامله[1]. وقد نسب فشل هذه المصلحة لعدة أسباب منها: أن ميزانية مصلحة الأشغال لم تكن كافية، وبدلاً من أن تحسن المصلحة من مشاريعها فقد قامت بإنشاء مبان ذات نوعية رديئة. وقد عاقت وسائل الاتصالات تقدم هذه المصلحة لأن مواد البناء في كثير من الحالات كانت تنقل بواسطة الجمال، وأخيراً فقد كان معظم منسوبي هذه المصلحة إما غير مؤهلين أو تنقصهم المقدرة على تكييف خبراتهم وفقاً للظروف المحلية[2].

من وجهة النظر الاقتصادية ظلت الزراعة أهم مورد في السودان. وبالرغم من هذه الحقيقة لم تتخذ الخطوة الأولى في الادارة الزراعية إلا في عام ١٩٠٣م بل إن تطور الزراعة في ذلك الحين كان قد تعثر خلف مجالات الإدارة الأخرى إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى[3]. قبل عام ١٩١٠م كانت هناك مصلحتان تعنيان بشئون الزراعة، فقد أنشئت مصلحة الغابات في عام ١٩٠٣م بمدير واحد وستة من المساعدين. ولكن نسبة لنقص الأيدي العاملة... فقد رُؤي أن من الأفضل استمرار مدير الزراعة بحكم منصبه مديراً للغابات في مديريته[4]. ولكن مصلحة الزراعة والأراضي تردت إلى الأسوأ. ولأنها انحصرت في اثنين فقط من المسئولين البريطانيين وموظف واحد فقد عجزت حتى عن القيام بمهامها المكتبية، ولم يكن هناك مدير لهذه المصلحة، ومن ثم كان مدير مصلحة

---

(١) تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٨، الصفحات: ٣١٣-١٥، ٣٢٦-٣١، من كندي إلى ونجت، ٢٧مايو ١٩١٢، SAD/١٨١/٢/٢.

(٢) مذكرة آسر، سبتمبر ١٩١١، SAD/٣٠١/٣، انظر أيضاً تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٤، الصفحات: ٦، ٥٩-٦٠.

(٣) لسرد كامل عن التطور الزراعي والإداري خلال هذه الفترة انظر Arthur Gaitskell، الجزيرة، قصة تنمية في السودان، لندن ١٩٥٩، يعد حالياً عبد الوهاب عبد الرحيم رسالة دكتوراه بجامعة مانشستر بعنوان: التاريخ الاقتصادي لمشروع الجزيرة، ١٩٠٠-١٩٥٠، J. D. Tothill (ed). الزراعة في السودان، لندن ١٩٤٨.

(٤) تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٣، ص:١٥٤.

الغابات يستدعى ليباشر مهام الإدارة في مصلحة الزراعة وكل القضايا المتعلقة بالأراضي بينما يتولى مكتب السكرتير الإداري مسئولية التنمية الزراعية.

عولجت مسألة النقص في وجود مسئول إداري عام ١٩٠٥م عندما تقرر تعيين مدير مختص بعد دمج الزراعة والأراضي في مصلحة واحدة[1]، غير أن المدير الجديد الذي كان وكيل عقار بريطاني حوّل المصلحة إلى مكتب عقار مركزي خاص بممتلكات الحكومة...»[2] مما أحدث تردياً كبيراً في التنمية الزراعية والتعليم الزراعي الذي ظل يعاني من الإهمال. ونتيجة لذلك جاءت التحسينات المأمولة شيئاً لا يكاد يذكر. وفي عام ١٩١٠م وبعد أن قدم المدير استقالته جرت محاولة لإعادة تنظيم العمل في تلك المصلحة، فقد أصبح قسم الأراضي الذي كان حتى ذلك الحين الركيزة الأساسية لمصلحة الزراعة جزءاً من مصلحة القضاء بينما أدمجت مصلحتا الزراعة والغابات وأصبحتا تحت إدارة أحد حكام المديريات السابقين. وحدّد مجلس الحاكم العام الإجراءات المفصلة المتعلقة بمهام الإدارة الجديدة. وكانت مجالات النشاط الرئيسي هي التنمية الزراعية والتعليم الزراعي فيما كونت لجنة خاصة للنظر في المشاريع المستقبلية[3]. لكن ظلت المصلحة ضعيفة كما كانت من قبل، لتصبح الشغل الشاغل لونجت والجهاز الاداري المركزي.

مرة أخرى عانت مصلحة الزراعة والغابات من التغيير، وذلك في عام ١٩١٥م، عندما تقرر تقسيم المصلحة مرة أخرى عقب استقالة مديرها. فأتبع القسم الزراعي إلى مكتب السكرتير الإداري فيما وضع قسم

---

(١) من ونجت إلى كرومر، ٢٤ أبريل ١٩٠٥، SAD/٢٧٦/٤ ولتفاصيل شاملة عن سياسة الأراضي في السودان، انظر الفصل التاسع.

(٢) تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٦، ص:١٦٨.

(٣) من ونجت إلى فورست، ٢يناير ١٩١٠، SAD/٢٩٠/١، من ونجت إلى كلايتون ١ أغسطس ١٩١٠، SAD/٢٩٧/٢، محاضر اجتماعات مجلس الحاكم العام ١نوفمبر ١٩١٠، المكتب الخارجي/٨٦٧/١.

الغابات تحت إشراف السكرتير المالي[1]. وهكذا انصرمت سبعة عشر عاماً على إعادة الاحتلال ظلت فيها حكومة السودان مفتقرة إلى إدارة مؤهلة أو مسئولين قادرين على تحمل مسئولية مثل قيام مشروع الجزيرة، هذا المشروع الضخم الذي بدأ التفكير به آنذاك. وكان هذا هو أحد أوجه قصور الإدارة الجديدة عقب إعادة احتلال السودان. وكان من حسن التدبير أن تولت مصلحة القضاء مشكلة تسوية الأراضي بينما تولت مصلحة التعليم، التعليم الزراعي وبحوثه، حيث أسندت إليها إدارة مزرعة البحوث المركزية في الخرطوم بحري التي تولت إعداد بحوث عن القطن في مشروع الجزيرة. ومن ثم توجه الاهتمام نحو هذين المجالين المهمين للتنمية الزراعية، الأمر الذي مهد لمستقبل التنمية الزراعية في البلاد.

ثمة أطروحات ومقالات عديدة[2] تناولت مصلحة التعليم وسياستها بما فيه الكفاية. ويرد تناولها في إطار ما يتعلق بتدريب الأفراد السودانيين وفيما يتعلق بالسياسة التي أتبعتها الحكومة تجاه الشئون الدينية. وهناك أيضاً بحثان كُتبا عن مهام وسياسة المصلحة الطبية التي كانت جزءاً من الادارة العسكرية حتى عام ١٩٠٥م[3]. بل إن الشئون الصحية في المديريات الجنوبية ظلت تابعة للجيش المصري حتى بعد تأسيس إدارة مدنية. وكان مستشفى الخرطوم المركزي هو المستشفى الوحيد الذي تتوفر فيه الخدمات الطبية.

---

(١) محاضر اجتماعات مجلس الحاكم العام-٢مارس ١٩١٥؛ ٧-٨مايو ١٩١٥، المكتب الخارجي/٨٦٧/٦.

(٢) م.ع. بشير، تطوير التعليم في السودان، ١٨٩٨-١٩٥٦بكالوريوس في الآداب من أكسفورد ١٩٦٦م، L.M.Sanderson التعليم في جنوب السودان، ١٨٩٨-١٩٤٨ دكتوراه، لندن، ١٩٦٦، J.Currie تجربة التعليم في السودان الإنجليزي المصري، مجلة المجتمع الأفريقي، عدد ٣٣ الصفحات: ٣٦١-٧١، ١٩٣٤، عدد ٣٤ الصفحات:٤١-٥٩، ١٩٣٥؛ بابكر بدري، تاريخ حياتي مجلدات ١-٣، أمدرمان، ١٩٥٩-٦١م.

(٣) H. C. Squire الخدمات الطبية في السودان، تجربة في الطب الاجتماعي، لندن، ١٩٥٨؛ J.B. Christopherson ملاحظات على الطب في السودان، (مخطوطة)، SAD/٤٠٧/٦.

وتم تزويد المديريات الأخرى بعيادات صغيرة يعمل بها أفراد غير مدربين. وأدى تعذر الاتصال بالمناطق النائية إلى أن تستخدم الحكومة مكاتب البريد مستودعات للأدوية كما أدى إلى تدريب عمال الصحة على القيام بالمهام الطبية البسيطة. لقد أعاقت النواحي المالية واستعانة السكان بالأطباء الشعبيين[1] تقدم الطب الحديث في السودان. إن الإدارة الحكومية الوحيدة التي يتناولها البحث بالتفصيل في سياساتها وأنشطتها لهي إدارة مكافحة تجارة الرقيق التي كانت تتبع لوزارة الداخلية المصرية حتى عام ١٩١٠م.

المديريات:

تم تأسيس المديريات في أثناء استعادة السودان. بقيت دنقلا وبربر وبعض المناطق الحدودية في عهد الخليفة مديريات عسكرية ويحكمها قادة عسكريون. انهار هذا الوضع عند استعادة دنقلا في ١٨٩٦م وبربر في عام ١٨٩٧م. كان هناك شئ من المنطق في إحياء نظام الحكم المصري لفترة ما قبل المهدية، فقد خطط المصريون لتشديد قبضتهم على السودان بمجرد زوال حكم المهدية. وقد قاموا بتقسيم البلاد إلى ثلاث حكمداريات مستقلة تتألف كل واحدة منها من عدة مديريات، وتقع تحت سيطرة مصر المباشرة. وتم تعيين وزير خاص بالسودان في القاهرة ليكون مسئولاً عن إدارة الحكم في السودان[2]. وبعد أن ألغى القادة البريطانيون بالجيش المصري هذا النظام، اعتبروا السودان بمثابة صفحة بيضاء يمكنهم فيه أن يتصرفوا بما يريدون للتخطيط لإدارة الحكم فيه. وفي أبريل عام ١٨٩٧م قدم كتشنر مذكرة إلى كرومر موضحاً فيها وجهة نظره في مستقبل حكومة البلاد بناء على الافتراضات التالية:

---

(١) E.R.J. Hussey عيادة الفكي، مذكرات عن السودان–عدد ٦(١٩٢٣)، الصفحات:٣٥–٣٩، تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان–١٩٠٢ الصفحات: ١٢٥–٣٠، تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان–١٩٠٨، الصفحات: ٢٢٤–٥

(٢) تقرير عن السودان كتبه العقيد استيوارت (١٨٨٣).

«... إن السودانيين يحتقرون المصريين بشدة... كما أن هناك قوات في السودان لا توجد في مصر... وأن الشعب السوداني شعب ليس من الصعب حكمه إذا وجدت الحكومة التي يحترمها... إن شعورنا في الوقت الحالي هو أن نحكم مديرية دنقلا كما نحكم أي مديرية مصرية، وبالطبع فإن هذا التطلع سيمتد نحو المديريات الأخرى بعد إعادة فتحها... إنني انظر إلى هذا النظام من الحكم على أنه أمر بالغ الخطورة بالنسبة للأمن العام وتربة خصبة لزرع السخط وعدم الرضا في المستقبل...». وهكذا اقترح كتشنر «... بأن يُناط مستقبل السودان بالتاج المصري ويخضع لسيطرته، على غرار حكوماتنا الاستعمارية...»[1]. أوضح كتشنر قصده عندما اعترض اعتراضاً قوياً على اقتراح يجعل إدارة الحكم في السودان إدارة مركزية، ويضعها تحت سيادة الحكومة المصرية وإشرافها. جاء في تصريح لكتشنر[2] بأن هذا النظام قد جُرِّب في طوكر عقب فتحها في عام ١٨٩١م:

«... حيث كانت النتيجة أن اكتظت طوكر بالعمال المصريين غير المهرة فلم يرحب الناس بقدوم أولئك الوافدين، ... وسارت الأمور بهذه الكيفية لمدة عام مما زاد عدم الرضا والسخط لدى المواطنين حتى أبلغني الحاكم بأن المواطنين آثروا علناً فترة حكم الدراويش...».

ومن ثم خلص كتشنر إلى ضرورة حكم المديريات عن طريق «إدارة محلية مقبولة لدى الناس، وأن تتسلسل المسئولية عبر ضباط أكفاء لديهم خبرة بالشئون المحلية...»[3] وقد طُبِق النظام الذي اقترحه كتشنر مع إدخال بعض التعديلات في مديريتي دنقلا وبربر. كان الجنرال هنتر Hunter هو أول حاكم لمديرية دنقلا حيث قام بتقسيمها إلى أحد عشر مركزاً، وكانت توجيهات حاكم دنقلا إلى المأمورين مشابهة في كثير

(١) مذكرة مقدمة للورد كرومر في ٤ أبريل ١٨٩٧(موقعة)، سردار SAD/٢٦٦/١/١.

(٢) هذا المقترح قدمه السير E.Palmer، المستشار المالي في محضر اجتماع إلى السردار، ١٠ أبريل ١٨٩٧، المرجع السابق.

(٣) مذكرة مقدمة للورد كرومر (موقعة) السردار، ١٠ أبريل ١٨٩٧، المرجع السابق.

من الحالات لمذكرة كتشنر الأخيرة إلى مديريه[١]. تأسست المديرية الثالثة عقب جلاء الإيطاليين عن كسلا في ديسمبر عام ١٨٩٧م، وبذلك أصبحت هناك ثلاث مديريات ومركزان هما وادي حلفا وسواكن تحت إدارة الحكم العسكري الإنجليزي المصري، فيما بقي معظم السودان تحت حكم الخليفة. وامتد ذلك النظام فيما بعد إلى باقي المديريات وظل سائداً طوال فترة حكم كتشنر وونجت.

كان السودان قد تقسم إلى عشر مديريات قبل أن يصبح ونجت حاكماً عاماً في ديسمبر ١٨٩٩م. ثم أسست أربع مديريات أخرى في الفترة ما بين ١٨٩٩م - ١٩١٤م، وبذلك بلغ عدد المديريات خمس عشرة مديرية بفتح دارفور في عام ١٩١٦م. وقد حدثت خلال تلك السنوات تغييرات مستمرة في الحدود الداخلية للمديريات. وجرى معظم تلك التغييرات لأسباب تتعلق بتسهيل مهمة الرقابة الإدارية، وأحياناً يتم تغيير الحدود لتوحيد بعض القبائل التي انقسمت نتيجة لوجود حدود اختيارية في السنوات الأولى للحكم الثنائي[٢]. وانقسمت المديرية إلى عدة مراكز، تنقسم بدورها إلى مأموريات. أما عدد المراكز والمأموريات فقد توقف بشكل كبير على ما يتاح من التمويل وما يتوفر من الإداريين المهرة.

حدد كتشنر مهام الحكام والمفتشين والمأمورين في عام ١٨٩٩م. وقد شملت مهام أولئك مسئولية الأمن العام وتقدير الضرائب وجمعها ومسك دفاتر الحسابات وإدارة العدل وتدوين القوانين. وعلى الرغم من أن تلك المهام نادراً ما كانت تنفذ خلال فترة حكم كتشنر، فإنها شكلت أسس إدارة المديريات بعد ذلك[٣]. وصدرت تعليمات إلى

---

(١) J.S.R. Duncan السودان، سجل من الإنجاز، لندن ١٩٥٢الصفحات: ٦٤-٦٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول حدود المديريات والمراكز انظر كتيب السودان الإنجليزي المصري، ١٩٢٢، الصفحات: ١-٢، ١٧١-٧٢، ٢٨٣-٨٥

(٣) مذكرة إلى المديرين، من كرومر إلى سالسبوري، ١٧مارس ١٨٩٩، المكتب الخارجي/٧٨/٥٠٢٢، التفاصيل التي تلي مأخوذة من مذكرة كتشنر ما لم يشار إلى خلاف ذلك.

حكام المديريات بشأن تنمية المصادر الزراعية والصناعية في مديرياتهم والإشراف على مهام المسئولين كافة. وتوجه الحاكم العام بالتحذير إلى حكام المديريات من شراء أراضٍ في السودان أو التورط في أعمال تجارية أو إقامة علاقات مع النساء في مديرياتهم. وصدر قرار في عام ١٩٠٢م يقضي بمنع موظفي القطاع العام من الأوروبيين من امتلاك أراضٍ في السودان إلا بقدر ما يحتاجونه لإقامتهم الخاصة «... أو قبول أيةً هدية أو أي وعد بهدية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أي مواطن في السودان...» وبالتالي اعترض ونجت على تقديم أهالي مديرية الخرطوم هدايا إلى حاكم المديرية ستانتون (Stanton) في عام ١٩٠٠م واقترح «... أن تنسب إليه نافورة المياه المقامة على قاعدة تمثال غردون بدلاً عن تلك الهدايا...» لا ينطبق هذا القرار على الإداريين من غير الأوروبيين الذين سمح لهم بقبول الهدايا من أقاربهم[1].

وتم أيضاً تحديد مقار رئاسات المديريات، كما تم التنويه إلى حكام المديريات بعدم تعيين الموظفين إلا بتفويض من الحكومة المركزية فيما عدا الصرافين والموظفين الذين يتقاضون خمسة جنيهات إسترلينية في الشهر. وقد كان المفتشون البريطانيون والمأمورون المصريون هم كبار المسئولين في كل مديرية. وكان المفتش بمثابة:

«... الضابط الإداري المسئول عن المركز... وليس عليه أن يكون قناة اتصال بين المأمورين والمديرية حيث إن المأمورين يرفعون تقاريرهم مباشرة إلى المديرية...».

وقد تمثلت مهام المفتش في الإشراف على المأموريات التابعة لمركزه وخاصة عمليات قوات الشرطة. فقد تركزت مهمته التنفيذية في إدارات تطبيق العدالة. لقد صيغت التعليمات التي أرسلها كتشنر إلى المأمورين في عبارات اتسمت بالعمومية. فقد حذرهم من قبول الرشاوى والتعدي

(١) الأوامر الإدارية لحكومة السودان-٤١، ٢٥ فبراير ١٩٠٢، انظر ونجت إلى استانتون، ٢٤ أغسطس ١٩٠٨ SAD/٢٨٣/٨/٤.

على النساء ووجههم إلى أن يكونوا عادلين وصارمين في نفس الوقت في قمع الجرائم. وخول للمأمورين صلاحية «. . . إيداع المجرمين في السجن لمدة يوم واحد. . .» وأن تحال كل الجرائم الخطيرة إلى أقرب مسئول بريطاني. وكانت مهمة المأمورين الأولى هي إعداد تقارير مفصلة عن كل القرى الواقعة في نطاق مأموريتهم وذلك لتقدير الضرائب بطريقة صحيحة.

اتبع ونجت تعليمات كتشنر بشكل عام خلال فترة السبعة عشر عاماً التي قضاها حاكماً عاماً. وقد اتسعت دائرة المهام الإدارية لحكام المديريات بعد أن أصبحت مصلحتا الشرطة والسجون لا مركزيتين في عام ١٩٠٥م. وأصبح حكام المديريات عقب اتباع نظام اللامركزية هذا، مسئولين عن التجنيد والتدريب والنظام ودفع أجور قوات الشرطة التابعة لهم. وكان حكام المديريات من الناحية المالية يتبعون للجهاز الاداري المركزي، فقد كفلت سياسة اللامركزية قدراً معيناً من عدم التبعية والاعتماد الكلي على الجهاز الاداري المركزي وذلك فيما يتعلق بلا مركزية مصلحة المخازن. وأصبح لكل حاكم ميزانيته الخاصة فيما يتعلق بالمستودعات بحيث يمكنه شراء كل ما يريد. ولكن ظل حكام المديريات مقيدين ــ كما كانوا من قبل ــ في تصرفاتهم فيما يتعلق بالمجالات المالية الأخرى. فقد كان استقلالهم المالي «. . . قاصراً على النفقات التي تصل عشرة جنيهات إسترلينية أو أقل التي تغطيها الميزانية المتاحة لهم. . .»[1] وفي عام ١٩٠٥م امتدت رقابة السكرتير المالي لتشمل العوائد المحلية للمديريات، إذ كانت تلك العوائد التي ينفقها حكام المديريات دون رقابة من جهة، توجه إلى خدمات المديريات مثل الطرق والمجاري الصحية أو الخفراء. تعزى كمية الأموال التي تجمع في كل مديرية بشكل كبير إلى مقدرة ومبادرة حاكم المديرية ونشاطه. لم تكن الحكومة تسمح لحكام المديريات منذ عام ١٩٠٥م فصاعداً بفرض أي ضرائب محلية دون الحصول على تفويض من الإدارة المالية. وقد تضمنت الميزانية السنوية

(١) الأوامر الإدارية لحكومة السودان– ٦٠، ١٧أبريل ١٩٠٢.

العوائد بالإضافة إلى النفقات مما أدى إلى ازدياد هيمنة الحكومة المركزية. ولكن كما هو الحال في السابق فقد كانت جميع الضرائب التي تجبى في كافة المديريات تصرف على قطاع الخدمات في تلك المديريات. ولقد أنفق ما مقداره واحد وعشرون ألفاً وسبعمائة وأربعة وثلاثون جنيهاً إسترلينياً من مخصصات خدمات المديريات البالغ أربعة وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وأربعة وعشرين جنيهاً إسترلينياً في عام ١٩٠٥م على قطاع الخدمات في الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان. وتقرر أن تدعم الحكومة المركزية المديريات التي لا تستطيع جمع العوائد اللازمة للخدمات.

ولكن هذه الأموال التي تعطى لتلك المديريات كانت بمثابة قروض تسدد بفائدة قدرها ٣٪[١]. وعقب احتجاجهم فوض حكام المديريات في عام ١٩٠٦م بإنفاق الأموال المخصصة لمديرياتهم في الميزانية دون الرجوع إلى استشارة السكرتير المالي.

لم تكن هناك رقابة مشددة على حكام المديريات في مجالات أنشطتهم الأخرى، فقد كانت إدارة العدل والشئون القبلية وجمع الضرائب وتسوية الأراضي خاضعة بقدر كبير لمسئولية الموظفين المختصين في كل مديرية[٢]. وهنا أيضاً فقد لعبت المبادرة والمقدرة الفردية «الشطارة» لحكام المديريات دوراً مهما.

فقد استطاع حاكم مديرية دنقلا جاكسون (Jackson) أن يفرغ من تحديد المساحة التفصيلية للأملاك والعقارات في مديريته في عام ١٩٠٦م فيما ظلت الحكومة المركزية تنتظر عدة سنوات لكي تتلقى تحديد المساحة التفصيلية للمديريات الأخرى. وكذا بالمثل في مجال الري، استطاع جاكسون ابتكار نظام السواقي الخاص الذي ساعد على تنمية زراعية

---

(١) تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٥، الصفحات: ٢٧٤-٦، ٢٧٩، تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان -١٩٠٨، الصفحات: ٦٩٩-٧٠٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر الفصول ذات العلاقة في الكتاب.

سريعة في مديريته[1]. فما كان من ونجت الذي كانت علاقاته بجاكسون فاترة إلا أن أقر بأن مديرية دنقلا «... تعتبر من أبرز مظاهر النجاح لإدارتنا في السودان...»[2].

توافقت المهام التي كان يزاولها المفتشون إلى حد كبير مع تلك التي حددها كتشنر في مذكرته، فقد كان جل وقتهم مكرساً لجمع الضرائب وإدارة العدالة. وفي حالات معينة حيث يكون النظام القبلي ضعيفاً كان المفتشون يلعبون دوراً نشطاً في جمع الضرائب وتطبيق القانون القبلي. ولكن كان العجز في عدد المسئولين يضطر المفتشين إلى تنويع أنشطتهم فقد كانوا يقومون بمعالجة الماشية المصابة بمرض الطاعون، وتوزيع الأدوية وإعداد التقارير لمديرياتهم. اشتكى هوسي (Hussey) الذي كان يعمل مفتشاً بسنار في عام ١٩١٢م بأن معظم وقته يستغرق «... في معالجة الأمور المتعلقة بالضرائب والالتماسات المقدمة من الشيوخ والأفراد... ويضيع جزء آخر من وقته في الرد على استفسارات رئاسة المديرية بخصوص موضوعات ليست بذات أهمية كبرى...»[3] وفيما يتعلق بالمسئولين من غير البريطانيين لا توجد معلومات كافية. وكانت مجموعة موظفي المأمورية تضم مأموراً وصرافاً وكاتباً واحداً أو أكثر وعمال الصحة والخفراء. ولم يكن كبار المسئولين البريطانيين يبالغون في إطراء الموظفين غير البريطانيين. وظل المسئولون البريطانيون يشتكون من عدم ملاءمة المصريين لتولي مناصب المأمورين ولا يثقون فيهم ويتهمونهم دائما بالتدخل في السياسة المحلية، ومن ثم فقد حُذر المأمورون من التصادم بأي حال «... مع الشيوخ الذين يندرجون تحت مسئولياتهم...»[4]

---

(١) تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٣، ص: ١٠، تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان -١٩٠٤، ملحق أ، الصفحات: ١٥٤-٧، تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٥، ص:٢٢٣.

(٢) من ونجت إلى جاكسون، ٢٥ نوفمبر ١٩١٤، SAD/١٩٢/٢.

(٣) E.R.J. Hussey: أفريقيا المدارية ١٩٠٨-١٩٤٤، لندن ١٩٤٧ص:٢٠.

(٤) كتيب عن مساعدي المأمور، الصفحات: ٣٣٦-٣٧، نظراً لعدم توفر معلومات من مصادر أخرى، أخذت معظم المعلومات عن المسؤولين غير الأوربيين من المفكرات والرسائل

كانت المعضلة الرئيسية تتمثل في نقص الكفاءات وعدم وجود العدد الكافي من الموظفين «... وعندما يزيد حجم المركز عن أكثر من سبعمائة قرية فإن الشخص الذي يسدّد ضريبته إما يكون غبياً جداً أو تعس الحظ[1]. اشتكى حكام المديريات باستمرار من العجز في عدد الموظفين وأصروا بأن تكون النفقات الإضافية أكثر مما حدد لها وذلك بزيادة العائدات. وخير برهان على ذلك أن نتجت عن تعيين عدد إضافي من الموظفين في مديرية أعالي النيل في عام ١٩١٣م، زيادة تقدر بألفي جنيه إسترليني في الضريبة التي تدفعها القبائل في هذه المديرية[2].

وبالرغم من وجود بعض التحسينات فإنه لم يحصل تغير جذري طوال فترة حكم ونجت، وبالتالي أملت السياسات المالية المتقلبة في البلاد وضعاً تسبب في انخفاض العائد السنوي. وكانت مديريات الجنوب وجبال النوبة من أكثر المناطق تأثراً بتلك السياسة المالية. جعلت أراضي الجنوب الشاسعة الممتدة، فضلاً عن العجز في وسائل الاتصالات والظروف المناخية الصعبة، الإقبال على الخدمة في تلك المناطق أقل منه في الشمال على الرغم من وجود حافز «بدل مشقة» يتقاضاه كل المسئولين. ونتيجة لذلك أصبحت السمة العسكرية للإدارة هي الطاغية في الجنوب، إذ الحاكم ومعظم المفتشين كانوا من الضباط البريطانيين. وصار الاعتماد على البعثات الإدارية العسكرية عوضاً عن المحطات الحكومية الثابتة التي لا يمكن تأسيسها نسبة للعجز المالي وعدم توفر الموظفين.

أنيطت القيادة العسكرية في كل مديرية بالحاكم، واستثنيت من ذلك مديرية الخرطوم، ولكن المهام العسكرية لحكام المديريات الشمالية كانت

الخاصة التي كتبها المسؤولون الأربيون. بالنسبة لمهام الشيوخ والعمد والنظار انظر الفصل الثامن.

(١) تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٨، ص: ٥٩٢ انظر أيضاً تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان-١٩٠٧، الصفحات: ١١٩، ١٢٢، ١٣٢.

(٢) تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان - ١٩١٤، ص:٦٥.

مهام اسمية تماماً. وفي عام ١٩١١م اقترح مساعد القائد العام لقوات الجيش المصري آسر (Asser) فصل الوظائف العسكرية عن الإدارية[1]، وتولى المهمة سكرتير ونجت الخاص كلايتون في ذلك الوقت. وقد أكد كلايتون أنه ليس»... لدى الحاكم الوقت الكافي وأنه كل عام يحتاج إلى معرفة المعلومات المطلوبة للإشراف الجيد على تدريب وتنظيم وإدارة الجنود...» وبالتالي اقترح على ونجت تقسيم السودان إلى عدد معين من المراكز بغض النظر عن المديريات وتعيين قائد عام بهيئة أركانه في كل مركز...»[2] رفض ونجت كل تلك الاقتراحات وعين قادة عسكريين فقط في المديريات التي على رأسها حكام مدنيون.

لم تتأثر السيادة والسلطة العليا لحكام المديريات في كل الأمور العسكرية والإدارية المتعلقة بمديرياتهم طوال فترة حكم ونجت. ونتيجة لذلك فقد عانت الإدارة العسكرية والمدنية من الإهمال إلى حد ما. فقد أهمل الحكام في المديريات الشمالية واجباتهم العسكرية فيما كانت الإدارة المدنية في الجنوب تخضع للضوابط العسكرية.

لقد كان سبب اعتراض ونجت على فصل الإدارة العسكرية عن المدنية واضحاً. فقد وحَّد ونجت شقي الإدارة في شخصه بصفته سرداراً للجيش وحاكماً عاماً. لأنه خشي أن يؤدي فصل المهام العسكرية إلى تقويض سلطته وإيجاد سلطة أخرى للإشراف العسكري على السودان.

مجلس الحاكم العام:

كوَّن ونجت خلال العقد الأول من فترة حكمه عدة أجهزة استشارية لكي تقدم المشورة له في المسائل الإدارية والاقتصادية. ومن أهم تلك الأجهزة لجنة الاختيار واللجنة الاقتصادية المركزية ولجنة الحكم المركزي. حدد ونجت مهام كل لجنة من تلك اللجان، وعين أعضاءها.

---

(١) من آسر إلى ونجت، ١٦ أغسطس ١٩١١، SAD/٣٠١/٣.

(٢) من كلايتون إلى ونجت، ١١ سبتمبر ١٩١١، المرجع السابق.

هذا، فضلاً عن أنه اضطلع بوضع الأجندة لما يعرض في تلك اللجان. ففي هذه الظروف لم يكن من المأمول أن تقوم تلك اللجان بدور مهم في صنع السياسات، إذ أن القرارات الرسمية كانت تتخذ بصفة عامة عن طريق التشاور المباشر بين ونجت وبعض أعضاء حكومته. وكان ونجت يستشير سلاطين ومندوبي السودان بصفة خاصة في معظم القضايا، فيما يمثل سكرتيروه الثلاثة دائرة داخلية للجهاز الإداري المركزي ويعاونونه على صياغة سياسته[1].

تكوّن مجلس الحاكم العام في يناير عام ١٩١٠م وكان هذا المجلس قد اقترحه السكرتير الإداري على ونجت في عام ١٩٠٨م. اشتكى ونجت من أن قرارات إدارية كبرى قد اتخذت نتيجة لحوار قصير دار في اجتماع ميزانية القاهرة بينه وبين السكرتير المالي ورئيس الإدارة المالية أو حاكم المديرية المختص. ولذلك اقترح إعطاء لجنة الاختيار الدائمة صلاحية التعامل مع المسائل الإدارية العامة. وقد قدم السكرتير الإداري فيبس (Phipps) اقتراحاً شاملاً وعرض على ونجت تكوين مجلس للحاكم العام ينظر»... في أي مسألة شاذة أو غير عادية أو لم يسن لها قانون آنئذ...». ومضى عام كامل دون أن يحدث تطور في الموضوع المطروح[2]. وفي تلك الأثناء كان ونجت قد أرسل في بعثة خاصة إلى الأراضي الصومالية ثم غادر لدى عودته منها في يونيو ١٩٠٩م إلى إنجلترا. ومن مقر إقامته في دنبار طلب من استاك وكلايتون إبداء آرائهما بخصوص تكوين مجلس للحاكم العام في السودان[3]. وقد اتخذ قورست الخطوة الأولى في ذلك الشأن في أكتوبر عام ١٩٠٩م عندما بعث برسالة خاصة إلى السير إدوارد قري (Edward Grey) يعرض عليه

---

(١) تم التوصل إلى هذه الخلاصة بتقييم مراسلات ونجت خلال هذه الفترة. أكد لي السير هارولد ماكمايكل الذي أجريت معه مقابلة شخصية في ٦ يونيو ١٩٦٧ انطباعي وأشار إلى أن أصدقاء ونجت هم تحديداً: سلاطين، واستاك وكلايتون وسايمز وكلهم كانوا أعضاء سابقين في إدارة الاستخبارات شأنهم شأن ونجت نفسه.

(٢) من فيبس إلى ونجت، ٧ يونيو ١٩٠٨، SAD/٢٨٢/٦.

(٣) من ونجت إلى كلايتون، ١١ سبتمبر ١٩٠٩، SAD/٤٦٩/١.

اقتراح قيام مجلس تشريعي وتنفيذي في السودان على غرار مجلس نائب الحاكم العام في الهند «... وأضاف بأن ونجت قد وافق على الاقتراح. وأرسل قورست إلى سكرتير الشئون الخارجية في ٧ أكتوبر ١٩٠٩م[١] مسودة القانون الذي يقضي بتكوين مجلس لمساعدة الحاكم العام. وكان الاقتراح الأساس الذي قدمه مكتب الشئون الخارجية هو»... إدخال مواطن سوداني...» في عضوية المجلس. فلربما اندهش ونجت من فكرة قبول عضوية مواطن في المجلس.»... لا يمكن أن أكون عضواً لو كنت مكان ذلك المواطن...»[٢] رفض ونجت اقتراح قبول عضوية أحد المواطنين في المجلس بالرغم من توصيات قري وذلك حسبما قرره قورست في هذا الصدد:

«... لسبب بسيط أنه لا يوجد في السودان أناس مؤهلون لتبوؤ منصب في المجلس وليس هناك احتمال أن يوجد أحد لشغل منصب في المجلس ولو على المدى الطويل؛ فالسودانيون هم عبارة عن مجرد أطفال، والمصريون الموجودون في البلاد هم من ذوي الرتب الصغرى هذا بالإضافة إلى أن المواطنين يكرهون المصريين ويفضلون الإنجليز على غيرهم...»[٣].

لذا عندما كتب قورست إلى قري رسمياً بعد مضي شهر كان تعليق مكتب الشئون الخارجية هو أن يعطي المجلس فقط صفة رسمية للوضع الموجود أصلاً على أرض الواقع[٤]. وكانت تلك الملاحظة بالطبع صحيحة فيما يتعلق بنص القانون. فقد كان لا بد أن يضم المجلس أربعة أعضاء بحكم مناصبهم هم بالتحديد: المفتش العام والسكرتيرين؛ المالي والقانوني والإداري، بالإضافة إلى اثنين أو أربعة أعضاء يعينهم الحاكم العام. وقد أنيط بالمجلس إصدار القوانين والنظم والأوامر المحلية وإجازة الميزانية السنوية، ويخول للحاكم العام أن يتجاوز قرارات المجلس أو يعطل

---

(١) من قورست إلى قري(خاص) ٧ أكتوبر ١٩٠٩، المكتب الخارجي/٤٧/٨٠٠.
(٢) من سيرر. ريتشي إلى قري، ١٩ أكتوبر ١٩٠٩، المكتب الخارجي/٤٧/٨٠٠.
(٣) من قورست إلى قري، ٣٠ أكتوبر ١٩٠٩، المكتب الخارجي/٤٧/٨٠٠.
(٤) من قورست إلى قري، ١٤ نوفمبر ١٩٠٩، المكتب الخارجي/٦٦٤/٣٧١.

تنفيذها على أن يوضح في هذه الحالة الأسباب التي دعته إلى ذلك[1]. وفي خطاب وجهه إلى ونجت حدد قورست طبيعة العلاقة بين الحاكم ومجلسه من ناحية وبينه وبين القنصل البريطاني العام من ناحية أخرى[2].

كانت أولى المهام التي قام بها المجلس الجديد وضع لوائحه وإجراءاته. وقد مكنت تلك اللوائح الحاكم العام من الرجوع إلى المجلس متى ما رأى ذلك مناسباً، وبوسع المجلس أن يتخذ قراراته ولكن بصفة استشارية فقط بشأن كل المسائل المتعلقة بالترقيات والتعيينات والدفاع، كما خُوّل للمجلس مداولة تلك الموضوعات أو المسائل حينما يحيلها إليه الحاكم. وكان مديرو المصالح وحكام المديريات يرفعون الموضوعات التي تتعلق بمصالحهم ومديرياتهم إلى المجلس وكان عليهم الحصول على موافقة الحاكم العام في المقام الأول قبل الاتصال بالمجلس. وأما اجتماع المجلس فهو متروك إلى تقدير الحاكم العام الذي يمكنه تأجيله متى ما رأى ذلك مناسباً.

انعقد الاجتماع الأول للمجلس في مقر الحاكم العام بالخرطوم في ٢٧ يناير ١٩١٠م. ولم تكن مداولات الأعضاء تسجل في محضر الاجتماع وذلك وفقاً لإجراءات المجلس. ولكن إذا انفرد عضو برأيٍ دون قرار الأغلبية يطلب منه توضيح الأسباب، وتصبح بدورها جزءاً من محضر الاجتماع. عقد المجلس في خلال الأعوام السبعة الأولى العديد من الاجتماعات وهي كما يلي: في عام ١٩١٠م (٢٥) اجتماعاً، وفي عام ١٩١١م (٢٠) اجتماعاً، وفي عام ١٩١٢م (١٤) اجتماعاً، وفي عام ١٩١٣م (١١) اجتماعاً، وفي عام ١٩١٤م (١٢) اجتماعاً، وفي عام ١٩١٥م (١٠) اجتماعات، وفي عام ١٩١٦م (٤) اجتماعات. وترأس ونجت ما لا يقل عن ٥٠٪ من تلك الاجتماعات وكان نادراً ما يدلي بصوته. وكان سلاطين هو الذي طرح صوته الإضافي بصفته رئيساً لجلسة

---

(١) للإطلاع على النص الكامل للأمر انظر سودان قازيت رقم ١٦٧، ٢٤يناير ١٩١٠.

(٢) من قورست إلى ونجت، ١٣ يناير ١٩١٠، المكتب الخارجي/٨٦٧/١.

المجلس بالإنابة لدى اجتماع المجلس الثاني في فبراير ١٩١٠م. وقرر المجلس في اجتماعه التاسع منح الأفضلية لأعضائه على جميع مسئولي حكومة السودان[١]. وقد تناولت معظم اجتماعات المجلس قضايا النزاع حول ملكية الأرض ومشاكل الأفراد والزراعة والتجارة، كما خصصت سلسلة من اجتماعات المجلس لمناقشة الميزانية السنوية. وكان أول خلاف حاد حدث في المجلس خلال العام الأول، وذلك لدى مناقشة رواتب أعضائه. ومن ثم أصبح ونجت وقورست هما اللذان يحددان ترقيات ورواتب أعضاء المجلس. ورفض المجلس اقتراح قورست عندما حاول أن يتدخل في الشروط العامة للعمل بالخدمة المدنية في السودان فانسحب قورست من عضوية المجلس[٢].

وقد حدثت عدة خلافات بين كتشنر عندما كان يشغل منصب القنصل العام في مصر وبين المجلس وكانت كلها حول موضوعات طفيفة مثل موضوع صرف إيجارات موظفي الدولة أو زيادة قيمة التذكرة على بواخر الحكومة. وفي إحدى المرات رفض كتشنر الموافقة على قرار المجلس، وفي عدة مرات كان لا بد من إجراء تعديل على قوانين أجازها المجلس قبل أن يصادق كتشنر على نشرها[٣].

كانت إنجازات المجلس متواضعة نوعاً ما وفقاً لسجل الأعوام السبعة الأولى التي مضت على قيامه. فقد وضع المجلس إطار العمل الدائم لتبادل الأفكار والآراء بين مديري المصالح الحكومية المختلفة مما ساعدهم على تكوين فكرة واسعة عن شئون الحكم. ولم يحدّ المجلس من استشارات ونجت الخاصة مع مسئوليه المقربين فيما يتعلق بمعظم الموضوعات التي تعرض فيما بعد على المجلس. ولذلك لم يكن مستغرباً إجازة أغلبية أعضاء

---

(١) المكتب الخارجي/٨٦٧/١-٧.

(٢) المكتب الخارجي/٨٦٧/١، المكتب الخارجي/٨٦٧/٢، من ونجت إلى قورست، ١٧ ديسمبر ١٩١٠، من قورست إلى ونجت، ٢٩ ديسمبر ١٩١٠، SAD/٢٩٨/٣

(٣) المكتب الخارجي/٨٦٧/٣، الصفحات: ٣١، ٧٠، ٧٧-٨، المكتب الخارجي/٨٦٧/٤، الصفحات: ٢١-٢

المجلس لآراء ونجت. ولم تتأثر العلاقات بين حكومة السودان والقنصل العام في القاهرة بسبب قيام هذا المجلس الجديد. حقاً هناك مجموعة من اللوائح موجودة الآن، ولكن استمرت حالات سوء التفاهم، ويصعب القول بأن سلطة القنصل العام على شئون السودان قد زادت بأي حال من الأحوال. وأما بالنسبة لشعب السودان الذي تزعم الحكومة بأنها تعمل لمصلحته، فلا يستطيع أحد أن يتصور مجلساً ليس للشعب تمثيل فيه، وكل أعضائه من المسئولين البريطانيين أن يعمل لرفاهيته أو تغيير أسلوب حياته. وضعت الشئون القبلية والدينية تحت رعاية سلاطين الذي كان يؤلف مع كلايتون واستاك الدائرة الداخلية لهيئة مستشاري الحاكم العام. وأخيراً فبالنظر إلى عدد اجتماعات المجلس المتناقصة عاماً بعد عام وضيق نطاق الحوار فيه، فإنه يبدو معقولاً أن نفترض أن مهامه تناقصت خلال تلك الفترة بدلاً عن أن تزيد.

. . .

الفصل الخامس
موظفو الحكومة وتدريب السودانيين

• •

تشكلت إدارة السودان عقب الفتح العسكري. وتولّى بعد ذلك الضباط البريطانيون إدارة البلاد، وتسنموا القيادة العليا في الجهاز الإداري المركزي وحكومات المديريات إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. واقتضت ظروف حرب البوير انضمام المدنيين إلى العمل في إدارة الحكومة السودانية. غادر كتشنر وعدد كبير من الضباط البريطانيين السودان لاستئناف أعمالهم العسكرية، وتركوا فجوة كبيرة في الإدارة. ومن ثم اتبعت سياسة جديدة للتوظيف في عام ١٩٠٠م أملاً في استيعاب الشباب البريطانيين المدنيين للعمل في مراتب الإدارة الوسيطة. وأما الرتب الدنيا فقد شغلت بالمصريين واللبنانيين، في حين تركت للسودانيين المواقع التي لا تحتاج إلى مؤهلات. وبعد ذلك طورت الإدارة سياسة تعليمية أملاً في إحلال الموظفين السودانيين محل المصريين.

الاداريون العسكريون البريطانيون:

أوضح ضابط بريطاني محاسن الإداريين البريطانيين إثر جولة تفقدية قام بها في أرجاء السودان. «... إن براعة رجالنا بصفة عامة، والعسكريين منهم بصفة خاصة في العمل كقادة للبرابرة، ليس لها ولن يكون لها مثال أفضل من الذي في السودان...»[1].

اشتملت القائمة الأولى للذين تم تعيينهم في إدارة السودان الإنجليزي

(١) تقرير من المفتش العام على القوات الخارجية عن مهام التفتيش بالسودان، ١٩١٣ (سري)، المكتب الخارجي/١٦٣٩/٣٧١.

المصري على ثمانية عشر ضابطاً بريطانياً ومدني واحد. وكان البريطانيون يعيِّنون مديري مصالح وحكام مديريات ومفتشين. أما المصلحتان الوحيدتان اللتان كان لهما مديرون وموظفون مدنيون فهما: مصلحتا العدل والتربية. وكانت المؤهلات التي جعلت من القادة العسكريين إداريين مدنيين على حد قول سايمس (Symes) على النحو التالي:

«... أظهروا أنهم سريعو الاستيعاب وعلى استعداد لتسوية أصعب المواقف بشجاعة وعقلانية... فقد أرسوا دعائم الاستقرار والوئام التي انبنى عليها هيكل الإدارة المدنية...»[1].

لم يكن السودان الضعيف من حيث الإمكانات في الوضع الذي يجعله يستوعب إداريين متخصصين من ذوي الكفاءة العالية. إنما كان يحتاج إلى رجال قادرين بل مستعدين للقيام بأي عمل يوكل إليهم، أياً كان نوعه، حتى لو لم يكن ذا صلة بمؤهلاتهم الأساسية. فقد كان عليهم أن يشقوا الطرق، وأن يرسموا الخطط الإسكانية، وأن يشيدوا محطاتهم الخاصة بهم، وأن يقودوا حملات الاستطلاع العسكرية إلى المديريات التي لم تفتح بعد. وشملت مهام الموظف تسوية الأراضي، وتقدير الضرائب، وتأسيس النظام الإداري داخل حدود المديريات التي يعمل فيها جنباً إلى جنب مع زعماء القبائل والزعماء الدينيين. حتى أن كرومر الذي كان واحداً من أوائل المؤيدين لتأسيس جهاز خدمة مدنية سودانية قد أعلن: «... إن هؤلاء الضباط يشكلون أفضل العناصر لإدارة قطر كالسودان في الوضع الحاضر...»[2].

أما ونجت فقد لاحظ مزايا أخرى إضافية في تعين هؤلاء الضباط. وبصفته ضابطاً وإدارياً في ذات الوقت كان يرى دمج المهام المدنية والعسكرية. هذا وبالإضافة إلى كونه سرداراً للجيش المصري فقد كان اختيار الضباط

---

(١) سايمز، المصدر نفسه، ص: ١٣.

(٢) تقارير المندوب السامي والقنصل العام عن الأمور المالية والإدارية الوضع في مصر والسودان، ١٨٩٩، بعثة دبلوماسية ٩٥ (مختصر المرجع تقرير مندوب السودان)

البريطانيين للعمل في الخدمة العسكرية في السودان يخضع لتقديره الخاص، وقد كانت هناك دائماً قائمة طويلة للاختيار منها. وكان ونجت يقوم بتجديد عقود الضباط أو إنهائها متى ما اقتضت الضرورة ذلك.

ولكن سرعان ما اتضح أن إسناد الإدارة إلى الضباط له مساوئ عديدة. فقد اعتبر معظم الضباط أن فترة خدمتهم في السودان مؤقتة. إن على أولئك الذين يرغبون في مواصلة خدمتهم العسكرية الحصول على رتبة عقيد (Colonel) من الجيش البريطاني. وأما الذين يريدون مد الفترة لعقودهم فإن عليهم العمل بمقابل نصف مرتب دون أن يحتسب عملهم بالسودان فيما يتعلق بالمعاش خدمة كاملة. وقد حاول ونجت مراراً، وقد كان يرغب في الاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من الضباط، تغيير شروط خدمتهم. وأرسل عروضه إلى كرومر في مايو ١٩٠٠م مقترحاً أن في مقدوره الاحتفاظ بخدمات الضباط البريطانيين بنظام راتب كامل لمدد تتراوح ما بين سنتين إلى عشر سنوات. وطلب أيضاً للضباط الذين يبقون أكثر من عشر سنوات والذين حذفت أسماؤهم من قوائم فرقهم، أن يرقوا بالبراءة الفخرية إلى رتبة عقيد.»... وعلى حد قول ونجت ينبغي منح الضباط الذين عملوا لأكثر من عشر سنوات في الجيش المصري مكافأة تعادل مرتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة...»[١].

وقد وافق مكتب الحرب البريطاني موافقة جزئية فقط على مقترحات ونجت. فقد حددت مكافأة نهاية الخدمة بمعدل راتب كامل عن كل سنة بعد خدمة ٧ سنوات وبعد ذلك يفقد الضباط حقهم في الترقية[٢]. وناشد كرومر في عام ١٩٠٢م لانسداون (Lansdowne) مرة أخرى تغيير شروط الخدمة العسكرية. وقد وافق مكتب الحرب على أن يتقاضى الضباط مكافأة نهاية الخدمة بمعدل نصف راتب عن كل سنة بعد مضي

---

(١) المرفق ١ و ٢ من كرومر إلى سالسبوري، ١١ مايو ١٩٠٠، المكتب الخارجي/٧٨/٥٠٨٧.

(٢) شروط خدمة الضباط البريطانيين في الجيش المصري، مكتب الحرب، القاهرة، ١٧ نوفمبر ١٩٠٠، المكتب الخارجي/٧٨/٥٠٨٨.

عشر سنوات في الخدمة على أن تتحمل مصر النفقات الإضافية[1]. وبذلك تم التوصل إلى اتفاق بين ونجت والحكومة البريطانية، ولكن على حساب مصر مما ساعده على زيادة عدد الضباط البريطانيين للخدمة في السودان.

قرر مكتب الحرب في عام ١٩١٤م تقليص عدد الضباط البريطانيين الذين يعملون في الجيش المصري إلى مائة وأربعة وثمانين ضابطاً، إلا إذا تكفلت مصر بنفقات تدريبهم وصرف معاشاتهم. واعترض القنصل العام آنذاك كتشنر على هذا القرار. وأوضح أن اقتراحات مكتب الحرب تلزم مصر بتحمل نفقات التدريب والمعاشات بالنسبة للضباط البريطانيين الذين يعملون في السودان... مما يؤدي بالضرورة إلى احتجاج شديد...»[2] فبالرغم من مساندة قري (Grey) فقد رفض مكتب الحرب توفير العدد المطلوب من الضباط واقترح أن يطلب ونجت معونة من البرلمان بدلاً عن أن يأخذ دعماً غير مباشر من تمويل الجيش...»[3]. والجدير بالذكر أن ونجت كان يسعى لحل المشكلات الإدارية في السودان حتى بعد عام ١٩١٤م وذلك عن طريق تشغيل المدنيين في إدارة السودان. فقد طلب من كلايتون أن يصّر كتشنر... بخطورة استيعاب أعداد كبيرة من المدنيين في الإدارة (التي هي البديل الوحيد إذا لم يوافق مكتب الحرب على مده بالضباط العسكريين)...»[4]. أحدثت الحرب العالمية التي اندلعت بعد شهور قلائل من بداية عام ١٩١٤م تغيراً جذرياً في الموقف. وبحلول

---

(١) من كرومر إلى لانسداون، ٢ يناير ١٩٠٢، المكتب الخارجي/١٥٧/٤٠٧، مكتب الحرب إلى كرومر ٣مارس ١٩٠٢، من لانسداون إلى كرومر، ١٢ اكتوبر ١٩٠٢، انظر المرجع السابق نفسه.

(٢) من مكتب الحرب إلى قري، ٣١ يناير ١٩١٤، المكتب الخارجي/١٩٦٦/٣٧١، من كتشنر إلى قري، ١ مارس ١٩١٤، انظر المرجع السابق نفسه.

(٣) من كراو إلى سكرتير مجلس الجيش، ٢٦مارس ١٩١٤، المرجع السابق، مكتب الحرب إلى قري، ٢٥ مايو ١٩١٤، المرجع السابق.

(٤) من ونجت إلى كلايتون، ٢٩ مارس ١٩١٤، SAD/٤٦٩/٦/١، أنظر أيضاً من ونجت إلى كتشنر، ٢٩مارس ١٩١٤، المكتب الخارجي/١٩٦٦/٣٧١.

عام ١٩١٦م كان هناك نقصٌ يمثل ٨٦ ضابطاً من العدد المطلوب للجيش المصري بينما واجهت السودان مشكلة شبيهة بالمشكلة التي نجمت جراء حرب البوير في بداية القرن.

اتضح جلياً أن استيعاب الضباط العسكريين قد قوض استمرار الإدارة في الجهاز المركزي والمديريات. فقد كان هناك قليل من الضباط الذين هم على استعداد للتضحية بعملهم العسكري ليمددوا فترة خدمتهم في السودان، إذ بقي حاكمان عسكريان فقط في الخدمة بالسودان لأكثر من خمس سنوات من الدفعة الأولى التي ضمت ثلاثة عشر حاكماً عسكرياً. وبلغ عدد الحكام العسكريين الذين تعاقبوا على المديريات أربعة وأربعين حاكماً عسكرياً خلال فترة السبعة عشر عاماً التي قضاها ونجت حاكماً عاماً. وقد عمل واحد وعشرون من أولئك الحكام لفترة تتراوح ما بين عام وعامين، في حين عمل عشرة منهم لفترة تتراوح من ثلاثة إلى خمسة أعوام، ولكن ثلاثة عشر فقط هم الذين عملوا لمدد أطول[1].

وقد كان العديد من أولئك الضباط تنقصهم الكفاءات الإدارية، كما أن مددهم القصيرة لم تساعدهم على تلقي تدريب منتظم وجيد. وقد اشتكى ويليس (Willis) الذي كان يعمل مفتشاً على كردفان آنذاك «... بأنه هو وزملاؤه بذلوا قصارى جهدهم لإدارة الإقليم كما لو كان كتيبة دون اتباع النظام الإداري أو الاستعانة بالعدد الكافي من الموظفين الإداريين...» وقد وجه مراسل صحيفة التايمز الذي زار السودان في عام ١٩٠٧م نقداً شبيهاً بذلك[2]. فقد ادعى «... بأنه ليس لأحد في السودان أهمية كما للضابط العسكري»... فقد نتج عن ذلك إهمال النمو التجاري والاقتصادي وذلك لعدم دراية الضباط العسكريين بمثل هذه الأمور...» وهكذا أحكم الاستبداد العسكري قبضته على زمام الحكم ووضع المدنيين تحت نظام صارم مما قلل من الأعمال المدنية مثل

(١) ماكمايكل، السودان الإنجليزي المصري، ملحق للفصل السادس.

(٢) من ويليز إلى الضباط البريطانيين، ٢٩ ديسمبر ١٩٠٨، SAD/٢٠٩/١.

التجارة...»[1] فقد كان الجمع بين قصور الإداريين العسكريين في الحكم وصعوبة بقائهم لمدد أطول في الخدمة سبباً جعل كرومر يقترح تأسيس نظام الخدمة المدنية في السودان. حيث كتب في يونيو ١٩٠٠م إلى سالسبوري (Salisbury) قائلاً:... إن العلاج الوحيد لهذه المشكلة هو أن نقوم بتدريب عدد من المدنيين الإنجليز وتهيئتهم للإقامة في البلاد لفترة طويلة وذلك لاكتساب معرفة تامة باللغة...»[2].

الخدمة المدنية في السودان:

عمل أول ثمانية أفراد مدنيين جرى استيعابهم في الخدمة المدنية في عام ١٩٠١م مساعدين للمفتشين في المديريات. وقد رفض كرومر الاقتراح المقدم من وزير الشئون الخارجية آنذاك لانسداون (Lansdowne) الذي يقضي باستيعاب المتقاعدين من رجالات الخدمة المدنية في الهند للعمل في الخدمة المدنية في السودان: «... إن الشباب أفضل منهم في تعلم لغة أهل البلاد. واستطرد: إني لا أرى هنا أي فائدة من الخبرة الهندية فيما عدا مجال الملاحة...» وذكر أن أفضل وسيلة لتأسيس الخدمة المدنية في السودان هي أن نضع المدنيين من الشباب في قاعدة النظام ومن ثم يتدرجون ليحلوا محل العنصر العسكري...»[3] وبناءً عليه أنشئ نظام استيعاب الشباب من البريطانيين من خريجي الجامعات في عام ١٩٠٥م.

فقد جرى فيما بين عام ١٩٠٥م و١٩١٦م استيعاب خمسين خريجاً من جامعات أكسفورد وكامبردج وكلية ترنتي (Trinity) ودبلن للعمل في الخدمة المدنية بالسودان. وتوفرت استمارات تقديم الطلبات لدى الجامعات في بريطانيا، حيث تضطلع لجان التعيين بإرسالها إلى القاهرة. وهناك يقوم مندوب السودان بفرز مئات الطلبات ويختار منها قائمة

---

(١) مجلة التايمز، الملحق المالي والتجاري، ٢٢ يوليو ١٩٠٧.

(٢) من كرومر إلى سالسبوري، ٨ يونيو ١٩٠٠، المكتب الخارجي/٦٣٣/٦.

(٣) من لانسداون إلى كرومر، ٢٩يناير ١٩٠٢، المكتب الخارجي/١٢٣/٨٠٠، من كرومر إلى لانسداون، ٩فبراير ١٩٠٢، المرجع السابق.

قصيرة تُدعى لمقابلة لجنة الاختيار التي تجتمع سنوياً في لندن. وقد كانت اللجنة مؤلفة من ممثلين بريطانيين لكل من حكومتي مصر والسودان. وقد شارك ونجت في اللجنة لعامي ١٩٠٤م و ١٩٠٥م كأحد ممثلي حكومة السودان. وباقتراح من كرومر وافق على أن يمثل السودان أحد كبار موظفي الخدمة المدنية إلى جانب ممثل عسكري أو مدني[١]. على أية حال فقد استمر ونجت في أداء دور فاعل في عملية الاختيار. وقد تلقى ونجت عدة خطابات من الأصدقاء يطلبون فيها تزكية تعيين أقربائهم. وكان ونجت يرفض إجابة تلك الطلبات بصورة لطيفة في معظم الحالات. وقد كان لتلك الالتماسات أثر في بعض الحالات. فقد قُبل أحد المرشحين للعمل في الخدمة المدنية في السودان وفقاً لخطاب فيما يلي نصه: «..... إن والده رئيس الأساقفة في كنيسة (Exeter) وأن كل الأولاد هناك نشيطون فهم من طلاب المدارس الحكومية وقد ترعرعوا تحت تأثير جيد وتربوا على اعتقاد ديني قوي...». وفي حالة أخرى كتب ونجت إلى السكرتير الإداري فيبس (Phipps): «...[٢] أرفق إليكم رسالة تلقيتها من السيدة تويديل(Tweedale) بخصوص تعيين ابنها (Lord Edward) أتمنى أن تستخدم أنت وأعضاء لجنة الاختيار الآخرين صلاحياتكم في استيعاب هذا الابن وإني اعتقد بأنه الرجل المناسب الذي نريده...».[٣]

وفيما يلي رسالة صريحة إلى كرومر تبين أن اختيار الطلبات يتم على ضوء الاعتبارات السياسية بالرغم من أن هذا التصرف ممنوع حسب اللوائح والنظم[٤]:

---

(١) من كرومر إلى ونجت، ٢٥نوفمبر ١٩٠٥، SAD/٢٣٤/٣، من ونجت إلى كرومر، ٣٠ نوفمبر ١٩٠٥، SAD/٢٧٧/٥

(٢) من ويلفريد كومنغز إلى ونجت، كراتشي، كريسماس عام ١٩٠٤، SAD/٢٧٥/١.
هذه الخطابات محفوظة في مستندات ونجت بأرشيف السودان في جامعة درم وليست خطابات رسمية للرجوع إليها وهي الخطابات التي كان يتقدم بها إي مرشح لوظيفة.

(٣) من ونجت إلى فيبس، ٦ يوليو ١٩١٢، SAD/١٨٢/١/٢

(٤) الخدمات المدنية المصرية والسودانية، معلومات للمرشحين للوظائف، يونيو ١٩١٣، SAD/١٥٢/٧/٧.

«. . . هلا رجعت بذاكرتك إلى الوراء لسنوات مضت، عندما كتبت إلى بناءً على طلب مستر آرثر بلفور (Arthur Balfour) لاستيعاب إدوارد بيس (Edward Peace) في الخدمة المدنية في السودان. إن هذا الطلب يضايقني دائماً لأن أسرة بيس اشتهرت بعدائها السياسي لأسرة سيسل ولكن هناك أزمات اقتصادية في أسرة بيس ثم أنك وافقت على تعيين مستر بيس. . .»[1].

ولكن بالرغم من تلك التجاوزات فإن الطريق الوحيد للوصول إلى وظيفة في الخدمة المدنية هو بتقديم طلب للجنة الاختيار حيث يفصل في طلبات المتقدمين حسب مؤهلاتهم. رفضت سلطات الحكومة السودانية التقيد بقبول الموظفين المدنيين وفقاً لنتائج الاختبارات التنافسية. وقد اشتملت الشروط المطلوبة من المتقدمين على المؤهلات الأكاديمية والبدنية واللياقة الصحية والاستعداد العام للقيام بالأنشطة الخارجية. فقد عزى ريجنالد ديفيز (Reginald Davies) الذي التحق بالخدمة المدنية في السودان في عام ١٩١١م اختياره للعمل إلى نجاحه في سباق الزوارق في عام ١٩١٠م. بينما قرر هوسي (Hussey) العمل في السودان «. . . ما دامت لا توجد هناك اختبارات خاصة. . .»[2]. وكان الذين يقع الاختيار عليهم للخدمة يمضون عاماً واحداً تحت التجربة والتمرين على نفقتهم الخاصة في جامعة أكسفورد أو كامبردج. وقد اشتملت الدراسة على تعليم اللغة العربية والقانون والمساحة بالإضافة إلى علم الأجناس الذي أدخل على المنهج في عام ١٩٠٨م. وعندما يصلون إلى السودان يعينون

---

(١) من ونجت إلى كرومر، ١ أغسطس ١٩١٣، SAD/١٨٧/٢/٣. تم تعيين بيس Peace وعمل في حكومة السودان حتى ١٩١١. في خطابه إلى كرومر، طلب ونجت منه أن يستخدم نفوذه من أجل الحصول على وظيفة لـ Peace في الكلية الجديدة للدراسات الشرقية بجامعة لندن.

(٢) Hussey أنظر المرجع نفسه ص:١، R. Davies: «ظهر الجمل»، لندن ١٩٥٧، الصفحات: ٨-١٤، ٢٣-٢٥، H.C. Jackson: «أزمنة وأمكنة السودان»، لندن ١٩٥٤. المعلومات التي تلي موضع هذه الحاشية في الكتاب مبنية على المصادر أعلاه ما لم يحدد النص خلاف ذلك.

بوظائف نواب مفتشين تحت التجربة ويمكثون في الخرطوم لمدة ثلاثة أشهر للتدريب على اللغة العربية والقانون والمساحة. ثم بعد ذلك يرسل معظمهم إلى المديريات المختلفة لينخرطوا مباشرة في سلك الخدمة المدنية. وقد كان على المسئولين البريطانيين خلال العام الثاني من خدمتهم أن يجتازوا اختبارات اللغة العربية والقانون وتحدد ترقياتهم على ضوء نتائجها.

كان معظم خريجي الجامعات يمكثون في السودان إلى أن يتقاعدوا عن الخدمة. حيث يصبح بعض هؤلاء الخريجين حكاماً للمديريات أو مدراء مصالح والبعض الآخر يلتحق بالخدمة المدنية في مصر وقليل منهم يرسلون إلى الوزير البريطاني في الحبشة وذلك للعمل في منطقة الحدود بين الحبشة والسودان. وبحلول عام ١٩٢٩م[1] أصبح تسعة وعشرون من بين المدنيين الخمسين الذين تم استيعابهم في الخدمة في السنوات ما بين ١٩٠١م - ١٩١٦م حكاماً على المديريات، كما أصبح عشرة منهم مدراء مصالح. وبالنظر للإنجازات التي تحققت فقد كان نظام الاختيار والتدريب المعمول بهما في الخدمة المدنية في السودان من أنسب المتطلبات الإدارية للبلاد.

كان جهاز الخدمة المدنية يتألف من خريجي الجامعات بينما لا زال عدد الضباط البريطانيين في تزايد مستمر في صفوف موظفي الخدمة المدنية. وقد كان على الضباط الذين يرغبون في الانضمام للخدمة المدنية أن يتقدموا باستقالاتهم من الجيش البريطاني قبل أن يتم تعيينهم في وظائف إدارية ثابتة. وقد كان هناك شرط إلزامي يقضي بأن يكمل هؤلاء الضباط مدة خدمة لا تقل عن عشر سنوات في الجيش المصري على أن يمضي الضابط خمس سنوات منها على الأقل في خدمة الحكومة السودانية. ولم يكن هناك التزاماً بتلك القوانين والشروط، وكان تعيين الضباط في الخدمة المدنية يقف عقبة في طريق ترقيات المدنيين. أشار بونهام كارتر إلى وضع المدنيين عندما كتب: «... إنهم يرون العسكريين يتخطون رؤساءهم من

(١) الخدمة السياسية في السودان، الصفحات: ١٧-٣٧.

المدنيين في الترقية باستمرار... لقد أخبرني بعض المدنيين بأنهم وضعوا في ذيل قائمة الترقي بعد أن أمضوا ثلاث أو أربع سنوات في الخدمة وأن وضعهم الوظيفي أسوأ مما كان عليه عند التحاقهم الأول بالخدمة...»[1].
ولكن ونجت تجاهل هذه الإدعاءات وكتب إلى كلايتون: «... أنت تلاحظ أن بونهام يشن حرباً علينا من أجل تحسين أوضاع المدنيين...»[2].
غير أن ظلامات المدنيين كانت واقعية. وفي عام ١٩١٤م اقترح كلايتون تأسيس جهاز الخدمة السياسية في السودان تحسباً لوقوع مصادمات لا داعي لها. واستوجب على كل الضباط الذين يؤدون أعمالاً إدارية أن ينتموا إلى جهاز الخدمة الجديد. وانتمى المدنيون إلى جهاز الخدمة المدنية كما كانوا من قبل. ولكن تلك الخطة لم تنفذ بالرغم من موافقة ونجت عليها. ونتيجة لاندلاع الحرب العالمية الأولى أُستُدعِي عدد كبير من الضباط الذين كانوا قد شكلوا نواة الخدمة الجديدة. ونتيجة لاقتراح كلايتون تحول الفرع الإداري للخدمة المدنية في السودان، وأصبح يعرف بالخدمة السياسية في السودان[3]. ولم تكن المصادمات التي تحدث بين الإداريين العسكريين والمدنيين نتيجة لمشاكل الترأس فقط.

«... ينظر بعض الضباط للخريج الجامعي المعين في الخدمة حديثاً كالملازم الجديد في الخدمة، ويعتقدون أن تفكيره كتفكير الجندي المستجد... لذلك فإن هؤلاء الضباط كانوا يقومون بتوجيه أولئك الشباب متى ساروا في الاتجاه الخاطيء...»[4].

بصفة عامة، لم يكن العسكريون يثقون في طبقة المدنيين وتلك نظرة سادت طوال فترة حكم ونجت، واشترك في هذه النظرة عدد كبير من كبار الإداريين العسكريين.

---

(١) بونام كارتر إلى ونجت، ٣٠ يونيو ١٩١٠، SAD/٤٦٩/٢/١.
(٢) من ونجت إلى كلايتون، ٢ يوليو ١٩١٠، SAD/٤٦٩/٢/٢.
(٣) من كلايتون إلى ونجت(خاص)، ٨أبريل ١٩١٤، SAD/٤٦٩/٦/٢ ومن ونجت إلى كلايتون(خاص) ١٦أبريل ١٩١٤، المرجع السابق.
(٤) مذكرات رايدر Ryder، ١٩٠٥-١٩١٦(مطبوعة)، SAD/٤٠٠/٨، ص:٦٦.

وعلى الرغم من عدم وجود قوانين ولوائح بشأن إقصاء الأوروبيين من غير البريطانيين من الخدمة المدنية في السودان؛ فإن السياسة المرسومة هي ضد قبول هؤلاء في الخدمة المدنية. وبالتالي عندما أعلن ونجت عن طلب مدير لمصلحة الزراعة كتب إليه كرومر: «... لقد محوت عبارة (رعايا بريطانيين) وذلك ليس لعدم الرغبة في استيعاب الآخرين، ولكن ليس هناك ضرورة لذكر ذلك في أي وثائق رسمية....»[1] وكان من بين المتقدمين لهذا المنصب أحد البريطانيين الذين عملوا لسنوات عديدة في قبرص. وكتب ونجت: «... إن لديه ميولاً شرقية وكما تعلم فإن هذه حقيقة تجعله غير مرغوب فيه...»[2]. ورُفض طلب لشغل وظيفة سكرتير خاص وذلك لأن صاحب الطلب يتحدث الإنجليزية بنبرة أجنبية...»[3] فإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للرعايا الإنجليز الذين تأثروا بخلفيات أجنبية فلا غرابة أن يحظى عدد قليل جداً من الأجانب بالعمل في الخدمة المدنية. وكان العدد القليل من الألمانيين والنمساويين الذين شغلوا مناصب في المراتب الدنيا في إدارة السودان قد أقيلوا ورحلوا إلى بلادهم عند اندلاع الحرب العالمية الأولى.

الموظفون المصريون والسوريون:

شُغلت الوظائف الدنيا في إدارة السودان بالموظفين المصريين واللبنانيين والسودانيين بالإضافة إلى قليل من اليونانيين والمالطيين وأجناس أخرى. وفي عهد المهدية استمر عدد كبير من المصريين والمولدين[4] الذين كانوا يعملون في الحكومة التركية المصرية في العمل في الجهاز الاداري المركزي. وبعد إعادة الاحتلال رحل أكثر من ألفي إداري وكذلك الجنود والضباط السابقون في الجيش المصري إلى مصر أملاً في الحصول

---

(١) من كرومر إلى ونجت، ١٠ أبريل ١٩٠٥، SAD/٢٣٤/٣.

(٢) من ونجت إلى كرومر، ٢٤أبريل ١٩٠٥، SAD/٢٧٦/٤.

(٣) تعليق استاك على طلب وظيفة سكرتير خاص تقدم به Alfred W. Allsworth في ١٠ أكتوبر ١٩٠٥، SAD/٢٣٤/٤.

(٤) سبق شرح معنى هذه العبارة من قبل.

على تعويضات من الحكومة المصرية، ولكنهم حصلوا على جنيه أو جنيهين فقط (تعويضات ضئيلة)، وسرعان ما هاموا في الطرقات جوعاً. ولكن ونجت الذي كان مسئولاً عن مكتب السودان في القاهرة آنذاك أعادهم إلى الخرطوم. وفيما بعد أخبره تالبوت الذي كان مسئولاً عن جهاز الاستخبارات بأنه ليس من الممكن توطين أولئك النفر في السودان «... وذلك لأن عدداً كبيراً منهم سيموت بسبب المجاعة...» ونتيجة لمساعي وزير الخارجية المصري بطرس باشا غالي فقد وافقت مندوبية الديون على تقديم مساعدة مالية قدرها خمسة وستين ألف جنيه مصري لحل المشكلة[1]. لا يصلح معظم هؤلاء الموظفين الكبار للعمل وأن الإدارة الجديدة كانت ملزمة باستيعاب موظفين جدد للعمل في معظم مجالات الخدمة.

إن المبدأ الذي كانت تقوم عليه سياسة إعادة الفتح هو أنه متى ما وجد عدد من السودانيين الأكفاء المتعلمين فإن لهم الأولوية في تقلد المناصب الإدارية وبشروط وظيفية مناسبة «... غير أن هناك القليل من السودانيين المؤهلين ومن ثم تبنت الحكومة نظاماً آخر يقضي بتعيين المصريين مآمير وضباط شرطة من الذين تدربوا في المدرسة العسكرية تحت الإشراف البريطاني بحيث يكونوا مسئولين مسئولية مباشرة أمام كبار الضباط البريطانيين...»[2] وقد حققت السلطات البريطانية مكاسب عديدة باختيارها لضباط الجيش المصري بدلاً عن المدنيين. وأمكن إحلال السودانيين محل الضباط المصريين وذلك بتحويلهم إلى الجيش. وبالتالي فإن المصريين الذين عملوا في قوات الشرطة والذين سرحوا من الجيش المصري قد حل محلهم سودانيون قبل حلول عام ١٩٠٣م. وقامت

---

(١) من ونجت إلى كتشنر، ٧ فبراير ١٨٩٩، SAD/٢٦٩/٢/١، من تالبوت إلى ونجت، ١٠فبراير ١٨٩٩، المرجع السابق، من بطرس غالي إلى كرومر، ٢٥مايو ١٨٩٩، المكتب الخارجي/١٥١/٤٠٧، من كرومر إلى سالسبوري، ٨ يناير ١٩٠٠، المكتب الخارجي/٥٠٨٨/٧٨.

(٢) ملاحظات على الإدارة المدنية في السودان (١٨٩٧) SAD/٢٦٦/١/٣، من كرومر إلى سالسبوري، ٤ ديسمبر ١٨٩٨، المكتب الخارجي/١٤٧/٤٠٧.

خطوط السكك الحديدية التي شيدها الجيش المصري خلال فترة إعادة الاحتلال على أسس مدنية وذلك لاستيعاب وتدريب السودانيين ليحلوا محل المصريين. هذا بالإضافة إلى أن ضباط الجيش المصري لا يتقاضون معاشات من الحكومة السودانية ومن ثم فقد كانوا أخف وطأة من الناحية المادية على الحكومة. وانتهجت السلطات البريطانية سياسة تعمل على نقل المصريين من وظيفة إلى أخرى وذلك لمنعهم من التورط أو الانضمام إلى التنظيمات السياسية المحلية أو الحصول على امتيازات مادية من منطلق مسئولياتهم، فقد كان نقل العسكريين الأكثر انضباطاً وأقل أعباءً أسرية أسهل من نقل المدنيين. وأكد ونجت العمل بسياسة نقل المآمير المصريين خلال مدد وجيزة عندما كتب إلى فيبس:

«. . . إنهم (يعني المصريين) اختلطوا بالأهالي بصورة غير مرغوب فيها، كما أن أفعالهم وتصرفاتهم تلقى باللائمة على الإدارة البريطانية في السودان. . .».[1]

ولكن بعض المصالح تحتاج إلى أفراد مؤهلين لا يمكن وجودهم في الجيش المصري، ومن ثم فلا بد من استيعاب المصريين المدنيين في كل من مصلحتي التربية والقضاء. وسرعان ما تأكد للسلطات البريطانية أن الطبقة المثقفة من المسئولين المصريين لا يمكن أن تعمل في السودان إذا لم تقدم لها امتيازات مالية مناسبة. اشتكى النسيد كري»... أن مدير المدرسة المصري الذي يتقاضى راتباً ممتازاً في مصر... لا يمكن أن يحضر للسودان ما لم يتقاض راتباً يفوق راتبه مرتين ونصف ـ وأعني المدير الكفؤ ـ كما أن السكرتير القانوني بونهام كارتر يواجه صعوبات شتى أكثر مما أواجه...»[2]. لقد تقرر شغل وظيفة مفتش اللغة العربية المصري عقب وفاته في عام ١٩٠٨م بضابط في الجيش المصري بعد أن فشل البحث في تأمين معلم مؤهل. ولقد رفض الخيار البديل بمنح رواتب عالية من

---

(١) من ونجت إلى فيبس، ٥ أبريل ١٩١٣، SAD/١٨٦/١/٢.

(٢) من كري إلى ونجت، ٦ سبتمبر ١٩٠٧، SAD/١٨٦/١/٢.

أجل اجتذاب المصريين المؤهلين لأسباب مالية. وكان بعض المصريين الذين يعملون في السودان يزيدون دخولهم عن طريق قبولهم الرشوات. فيما أدرك الآخرون الذين لم يقبلوا هذا النوع من المعاملات الفاسدة أنه ليس لديهم مستقبل في السودان. وكانت النتيجة أن غادر عدد كبير من المصريين المؤهلين السودان بعد أن حصلوا على أرصدة مالية مناسبة ليستأنفوا حياتهم العملية في مكان آخر[1].

لم تكن الاعتبارات المالية السبب الرئيس في ممانعة الحكومة من توظيف المصريين. فقد تشككت السلطات البريطانية في ولاء معاونيها من المصريين واحتجت على ميولهم وتعاطفهم مع الوطنيين. وقررت سلطات الحكومة السودانية عقب تمرد أم درمان عام ١٩٠٠م تقليص عدد أفراد الجيش المصري وزيادة عدد المشرفين البريطانيين في الإدارة المدنية. وكان ونجت مدركاً تماماً أن سياسته تحدد مصير ومستقبل الإداريين المصريين في السودان، إذ كتب: «... إن مبدأنا هو ألا نسمح لأولئك الضباط الصغار بتقلد الوظائف المدنية العليا التي ندخرها بصفة خاصة لصغار المدنيين البريطانيين. لذلك فإنه ليس لهؤلاء أمل في المضي قدماً في سلك الخدمة المدنية...»[2].

واستمرت هذه السياسة طوال فترة حكم ونجت كما تكثف العمل بها خلال الحرب العالمية نتيجة لاعتقاد ونجت أن عدداً من المسئولين والضباط المصريين يتعاطفون مع الأتراك أو على الأقل لا يتعاطفون مع الحماية البريطانية الجديدة ولا حتى مع السلطان المعين في تركيا...»[3] وكان الخوف الشديد من الحركة الوطنية المصرية وتأثيراتها على أهالي السودان

---

(١) من بونام كارتر إلى ونجت، ٢٥ مايو ١٩٠٩، SAD/٢٨٧/٣، من ناسون إلى ونجت، ٨ أغسطس ١٩٠٢، SAD/٢٧٢/٦، مفكرة ويليز، ٢٧ سبتمبر ١٩١٠، SAD/٢١٠/٢، تقارير عن الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٧، ص: ١٨٥، تقارير عن الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، ص:٦٨٧.

(٢) من ونجت إلى كرومر، ٩ مايو ١٩٠٦، SAD/٢٧٨/٥.

(٣) من ونجت إلى سافيل (خاص)، ١٩ أبريل ١٩١٥، SAD/١٩٥/٢.

قد أدى إلى اتخاذ خطة جديدة لإعادة تنظيم كلية غردون بهدف تقليص عدد الأساتذة المصريين في الكلية[1]. وقد أوضح ونجت أسباب اتخاذ تلك الخطة:

«... لا شك أن وجود العنصر المصري في الكلية قد تسبب في نشر الأفكار القومية بقدر واسع في أوساط الطلاب.. هناك بديلان فقط في إطار السياسة العملية، فإما أن ندع الأمور كما هي عليه، الأمر الذي يزيد من خطورة روح الحماس الوطني الجديد الذي نبذل قصارى جهدنا لاستئصاله، أو أن نعمل على جعل التدريس إنجليزياً صرفاً... وهذا يساعدني على تقليص عدد المعلمين المصريين. وتلك خطوة لا يفوت على المصريين إدراك أهميتها، كما أن أولياء أمور الطلاب سيتفهمون أهدافنا وسوف يقدرون جهودنا الرامية إلى منع تمصير أبنائهم...»[2]. اعتقد البريطانيون أنه باتباع هذه السياسة سيخدمون مصالح السودانيين «... واعتبروا التنافر العنصري بين المصريين والسودانيين حقيقة لا تقبل الجدل...» فقد أصبحت من إحدى الاعتبارات الأساسية للإدارة في السودان.

«... في الحقيقة أنه لا يسمح لخيرة المسلمين من المصريين الأكفاء بالذهاب إلى السودان... فكل مسئول مصري خائن أو غير كفؤ يعمل في السودان يذكر السودانيين بماضي الحكم المصري الجائر ويوسع دائرة الخلاف بين الشعبين...»[3].

استناداً إلى هذه الخلفية بدأت السلطات البريطانية تبحث عن موظفين لملء الفجوة حتى يستعد السودانيون للقيام بتلك المهام بأنفسهم. وقد وقع اختيار السلطات البريطانية على مجموعتين تتفق مصالحهما إلى حد كبير

(١) كلية غردون– إعادة هيكلة مقترحة للمدرسة العليا (يوليو ١٩١٥)، SAD/١٩٦/٥.

(٢) من ونجت إلى كتشنر(خاص)، ٣ أغسطس ١٩١٥(العيد السنوي السادس والعشرين لمعركة توشكي)، SAD/١٩٦/٣.

(٣) تقارير عن الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٢، ص:١٦.

مع المصالح البريطانية أكثر من الاتفاق مع المجموعة القومية المصرية، هما: الأقباط، والمسيحيون اللبنانيون. دخل الأقباط لأول مرة السودان في عهد محمد علي في عام ١٨٢٠ وذلك ليديروا حسابات البلاد. واستقر العديد منهم في السودان وخدموا الحكومات التي تعاقبت عليه وظلوا في خدمة البلاد طوال فترة حكم المهدية. ساعدت الإدارة الإنجلو مصرية على استقطاب أعداد كبيرة من الأقباط إلى السودان. عمل هؤلاء رؤساء كتبة ومترجمين أو صرافين في عدة مديريات وفي مصالح متعددة. وكان هناك من بين مائتين وواحد وثمانين موظفاً مصرياً يعملون بصفة مستديمة في مصلحة البريد والبرق أكثر من نصفهم من الأقباط، بل كانت نسبة الأقباط أعلى في أوساط العمال المهنيين. وكان هناك كثير من الأقباط في إدارتي السكرتير المالي والإداري بينما تركز المسيحيون اللبنانيون في مكتب الحاكم العام وإدارة الاستخبارات والإدارة الطبية. أما الإدارتان الوحيدتان اللتان يعمل بهما الموظفون المصريون المسلمون فهما: إدارتا التعليم ومكتب السكرتير القانوني[١].

وفي عام ١٩٠٨م أوضح ونجت أهمية وجود الموظفين اللبنانيين في السودان. لقد خشي عقب ثورة تركيا الفتاة من أن يجد اللبنانيون العمل في بلادهم ولا يعودون مرة أخرى للسودان حيث كتب:«... أصبح اللبنانيون حتى الآن العمود الفقري للوظائف الكتابية في السودان...»[٢]. ولذلك تنتاب المرء الدهشة عندما يقرأ الملاحظات التالية التي ذكرها ونجت في رده على رسالة تلقاها من كرومر في عام ١٩٠٣م: «... إن ملاحظاتك على الباشكتبة السوريين والأقباط تتفق تماماً مع ملاحظاتي. إنني أفضل المسلمين كثيراً...»[٣] يمكن القول إن ونجت قد عدل عن رأيه

---

(١) أوامر الإدارة المدنية لحكومة السودان-٢١، ٧مارس ١٩٠٣، أوامر الإدارة المدنية لحكومة السودان، ٢٥يناير ١٩٠٥، أوامر الإدارة المدنية لحكومة السودان-٤٠١، ١٥مارس ١٩٠٦، تقاير عن الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، الصفحات: ٢٦١-٦٣، انظر أيضاً الصفحات: ١٢٩-١٣٢.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، ص: ١٥٦.

(٣) من ونجت إلى كرومر، ١٣ أبريل ١٩٠٣، SAD/٢٧٣/٤.

في ضوء التطورات اللاحقة. فقد كان المسيحيون أنسب الناس للمناصب القيادية التي تقلدوها وذلك بحكم مؤهلاتهم وبحكم ولائهم لبريطانيا. كانوا يعارضون بشدة النظام الإمبراطوري العثماني مساندين الأفكار المناهضة للقومية (الوطنية) في مصر حسبما ذكرت صحيفة المقطم. لقد ظهرت مشاعر عدائهم للعثمانيين جلية عندما قدمت الجالية السورية في الخرطوم خدماتها لبريطانيا عند اندلاع الحرب العالمية الأولى وكتبوا لونجت:

«... نحن السوريين في السودان لم نعد رعايا عثمانيين ولكن سنبقى كياناً مستقلاً يدين بالولاء لبريطانيا العظمى حتى تتألف حكومة عادلة ومنصفة في بلدنا...»[1].

لا غرابة في ظل تلك الظروف أن اعتبرت السلطات البريطانية اللبنانيين العنصر الثاني بعد البريطانيين أنفسهم وذلك فيما يتعلق بولائهم لها في السودان.

تدريب السودانيين:

إن سياسة السودنة التدريجية للإدارة في السودان كانت قد وضعت قبل اكتمال إعادة احتلال السودان. وقد حدد كرومر تلك السياسة بوضوح عندما زار الخرطوم في عام ١٩٠٣م.

«... أقل ما يقال إنه لمن الصعوبة بمكان أن يُحكم بلد بشكل مناسب دون الاستعانة الإدارية بسكانه. تعد السلطة الحاكمة في السودان بكاملها من العنصر الأجنبي، ويجب أن لا ننسى أن المصري يعتبر أجنبياً على السودان تماماً، شأنه شأن الإنجليزي...» وبالتالي فإنني لا أشك في أن السير ريجنالد ونجت سيبذل قصارى جهده لإعداد طبقة من السودانيين

---

(١) من الجالية السورية إلى ونجت، ٢٩ نوفمبر ١٩١٤، SAD/١٩٢/٢(موقع) Juredini (محرر بجريدة التايمز السودانية).

تستطيع في القريب العاجل أن تشغل الوظائف المساندة في الحكومة. إن التعليم العالي في الوقت الحالي موضوع غير وارد ولكن إذا قصرنا طموحنا على القراءة والكتابة والحساب فإننا سنكون قادرين على تحقيق نتائج مرضية...»[1].

نظراً لذلك فلقد قامت السلطات السودانية بتأسيس نظام تعليمي يهدف إلى إعداد موظفين سودانيين لشغل المناصب الدنيا في الإدارة، كما تقرر تعيين أكبر عدد ممكن من السودانيين في الوظائف التي لا يعتبر التعليم ضرورياً لها «... تم تعيين عالمين أحدهما إمام والآخر مؤذن في كل مديرية وذلك لإرضاء المشاعر الدينية...» وبُذلت جهود لإعادة فتح أكبر عدد ممكن من الكتاتيب عن طريق تقديم دعم مالي للمدرسين[2]. شغل السودانيون في الحكومة المركزية الوظائف المساندة في مصلحتي الشرطة والسجون. واستخدمت مصلحة النقل النهري الرقيق السابقين في أم درمان لتزويد محطات الوقود وأحواض ترميم السفن بالأيدي العاملة في حين أسندت أعمال البحارة والريسين (الربَّان) إلى البرابرة...»[3] واستخدمت الإدارة الصحية في السودان الحلاقين السودانيين للقيام بخدماتها الصحية. وبحلول عام ١٩٠٨م بلغ عدد العمال الذي يعملون في مصلحة الصحة في جميع أنحاء السودان مائة حلاق صحة. وقد اشتملت خدماتهم على تسجيل المواليد والوفيات والقيام بالعمليات الصغرى. وتم تدريب النساء السودانيات للعمل ممرضات، غير أن التقارير أثبتت تراخيهن عن العمل وعدم مقدرتهن علي التعلم وأنهن لا يصلحن لتحمل المسئولية. لعبت قبيلة التعايشة دوراً بارزاً في تشييد السكك الحديد فيما برعت قبيلة الهدندوة في تشييد الجسور والكباري. بل إن إدارة الاستخبارات ضمت بعض

(١) خطاب لورد كرومر بالخرطوم ٢٨يناير ١٩٠٣، المكتب الخارجي/٢٥/٦٣٣.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٢، ص: ١١٤، سودان جازيت-٦١، أبريل ١٩٠٤. كان الدعم الشهري المدفوع للمعلمين ٣ جنيه مصري. كانت مدارس الكتَّاب السودانية تعرف بالخلاوى. وكان مصطلح كُتَّاب في كل المستندات الرسمية يستخدم لمدارس القرآن.

(٣) مذكرات W. Scott Hill «عشرة سنوات في السودان» SAD/٤٦٦/٤/٤.

السودانيين في كشف رواتبها[1]. وفي المديريات تم تعيين السودانيين كشيوخ ونظار، ولكن وظائف الأجور الدنيا في رئاسة المديريات هي التي صارت إلى موظفين من أصل سوداني.

أصبح التعليم ضرورياً، وحدد مدير مصلحة التعليم في تقريره السنوي الأول أهداف إدارته التي شملت إعداد فئة من الحرفيين، ونشر التعليم الأولي لمساعدة عامة الناس على فهم أسس الحكم، وتدريب شريحة من الأهالي على النواحي الإدارية[2]. ولتحقيق تلك الأهداف كان لا بد من توفر أنماط مختلفة من المؤسسات التعليمية. فقد تم إنشاء ورش مهنية في كسلا وأم درمان وكلية غردون حيث يتدرب التلاميذ على الأعمال المعدنية والخشبية وقطع الأحجار وحلج القطن. وبحلول عام ١٩٠٨م وجد الأربعة والخمسون مهنياً الذين تخرجوا في تلك الورش فرص عمل، كل حسب حرفته. ولكن الأفراد الميسورين لم يرسلوا أبناءهم إلى تلك الورش. وقد عبر حاكم مديرية الخرطوم عن قلقه عندما كتب: «... حاولت مؤخراً إلحاق تلاميذ للتدريب المهني بورش كلية غردون ولكنني فشلت في ذلك. الكل يريدون أن يصبحوا أفندية «... أو لم تبذر بذور تجربة هندية ثانية هنا ؟...»[3] لقد أنشأت عدة مصالح ورشها الخاصة بها. وتم تدريب سوادنيين فنيّي تلغراف في مدرسة خاصة بالخرطوم. وقد كان لمصلحة النقل النهري ما يربو على الستين متدرباً في ورشتها بالخرطوم، فيما يتدرب حرفيو السكة حديد في عطبرة. وفي عام ١٩٠٨م أرسلت أول دفعة من الشباب السودانيين إلى الهند ليتدربوا على حراسة الغابات.

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، الصفحات: ٢٢٤-٢٥/ ٦٢٨.

(٢) أرشيف السودان-١٩٠٠، ص:٧٦ انظر J.Currie «التجربة التعليمية في السودان الإنجليزي المصري» مجلة المجتمع الأفريقي، عدد ٣٣(١٩٣٤)، ص: ٣٦٤.

(٣) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، الصفحات: ١٤٩-٥٠، ١٦٧-٨، ٥٧٢.

اعتمدت الحكومة على الكتاتيب الموجودة في ذلك الوقت لنشر التعليم الأساس في أوساط العامة من السكان. وأنشئت كتاتيب نموذجية قليلة في المديريات الشمالية وكانت الحكومة تقوم بتدريب المدرسين ودفع رواتب لهم. وقد اشتمل منهج تلك المدارس على تعليم القرآن إلى جانب مبادئ الكتابة والقراءة والحساب والجغرافيا. وكان الهدف الثالث الذي وضعه كري هو تدريب طبقة الموظفين الإداريين. ولتحقيق هذا الهدف تم إنشاء ست مدارس أولية في حلفا وسواكن وبربر وأم درمان والخرطوم وواد مدني. وبحلول عام ١٩٠٣م بلغ عدد طلاب تلك المدراس ستمائة طالباً كلهم يتلقون تعليماً باللغة الانجليزية. وكانت الحكومة توجه خريجي تلك المدارس للعمل في أي مصلحة تحتاج إلى خدماتهم.

وفي عام ١٩٠٥م أرسل جميع خريجي هذه المدارس للعمل في مصلحة المساحة وذلك لإجراء مسح تفصيلي للأملاك والعقارات في مديرية بربر «... وفّر تعيين المتخرجين الذين تم تدريبهم ما يقدر بثلاثة إلى أربعة آلاف جنيه إسترليني من جملة الأجور السنوية...» وبنهاية عام ١٩٠٦م استوعبت الإدارة المركزية والمديريات ما يربو على سبعين خريجاً.[1] وكان هناك نقص لا يمكن توفيره عن طريق تلك المدارس تحديداً في مجالين هما: القضاء والتدريس. ومن ثم فقد نُظمت دورة تدريبية لصغار الشيوخ في أم درمان في عام ١٩٠٢م، وتم اختيار تلاميذ تلك الدورة من الأسر العربية ليتلقوا دورة تدريبية مدتها ثلاث سنوات على التدريس بالكتاتيب الحكومية. وفي عام ١٩٠٣م نظمت دورة تدريبية للقضاة في كلية غردون. وكان منهج تدريس القضاة والمدرسين مشتركاً في السنوات الثلاثة الأولى ثم يمضي هؤلاء عامين إضافيين كلّ في مجال تخصصه. وكانت اللغة العربية وسيلة التعليم الأساسية حتى ١٩٠٨م «... فالحكومة لا تريد أن تجعل التعليم باللغة الإنجليزية وذلك... خوفاً من أن ينهج هؤلاء الشباب نهجاً أوروبياً... وحتى لا يتنكروا لبيئاتهم

(١) تقارير الشئون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٥، الصفحات: ٥٠-١، ٢٢٤-٦، تقارير الشئون المالية والإدارية لحكومة السودان -١٩٠٦، الصفحات: ٢١٦-٧.

التي جاءوا منها ولا يتنصلوا عن واجباتهم المنوطة بهم...» فقد كانت مستويات الطلاب متدنية لذا قررت الإدارة إرسال المرشحين لهذه الدورة في المستقبل إلى المدارس الأولية لتلقي قدر من التعليم الابتدائي. واستوعبت إدارة الخدمة المدنية أربعين مدرساً وقاضياً كانوا قد تخرجوا في نهاية عام ١٩٠٨م ووفَّر كل منهم على الحكومة ما يقارب مائة جنيه إسترليني من بند الرواتب سنوياً بالمقارنة مع الأجر الذي يتقاضاه الموظف المصري الذي يحمل نفس مؤهلاته...»[١] فكانت النتيجة المباشرة أن فصلت الحكومة أكبر عدد من القضاة المصريين. وعندما أراد بونهام تعيين قضاة مصريين في عامي ١٩٠٧م و ١٩١٦م كان عليه أن يقنع ونجت للحصول على الموافقة على تلك التعيينات[٢]. وقد ساعد إنشاء كلية تدريب القضاة على تقليص عدد الطلاب السودانيين الذين كانوا يبعثون إلى الأزهر وكان يخشى عليهم أن يتشربوا أفكار القوميين المصريين والأفكار الإسلامية.

استمرت السياسة التعليمية خلال سنوات ما قبل الحرب العالمية وحتى نشوبها رهناً على الاحتياجات الإدارية. وقد أجَّل السيد كري إدخال التعليم الثانوي واحتج بقوله:

«... في بلد كهذا، إذا لم يُخضع الرجل المسئول عن تطوير التعليم كل مرحلة من مراحل سياسته التعليمية للتعرف على الاحتياجات الاقتصادية للبلد... فإنه سيسلك سياسة تعليمية تقليدية...»[٣]

وقام السيد كري بحصر احتياجات المصالح الحكومية المختلفة قبل إنشاء المدارس الثانوية، وتوصل إلى ضرورة التوجه الفني بالتعليم. وبالتالي بدأ العمل في دورتين لسد احتياجات مصلحة المساحة والري والأشغال

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان -١٩٠٨، ص: ١٥٤.

(٢) من بونام كارتر إلى ونجت، ١٦ يناير١٩٠٧، SAD/٢٨٠/١، من ونجت إلى بونام كارتر(خاص)، ٢٨ سبتمبر ١٩١٦، SAD/٢٠١/٨.

(٣) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٥، ص: ٥٥.

العامة. حيث كانت الدورتان على النحو التالي: دورة تدريبية لمدة عامين لمهندسي المساحة وأخرى لمدة أربعة أعوام لمساعدي المهندسين. وألغيت السنة التدريبية النهائية للمهندسين نتيجة للصعوبات المالية التي طرأت في عامي ١٩٠٩م و١٩١٠م. وعلى الرغم من ذلك فقد استوعبت الخدمة المدنية كل الخريجين.

لم تشمل الخطط التعليمية المديريات الجنوبية الثلاثة. وعندما بادر حكام المديريات الجنوبية بإنشاء مدراس، أنبهم كري خوفاً من أن تساعد تلك المدارس على نشر الإسلام في الجنوب. وكانت الخدمات التعليمية التي تقدمها الحكومة لأهالي الجنوب توفر حسب طلب الإدارة العسكرية هناك. وفي عام ١٩٠٣م تم قبول أول دفعة من ثلاثين طالباً من أبناء المديريات الجنوبية في دورة تدريبية لمدة ثلاثة أعوام في كلية غردون «... وذلك أملاً في رفع كفاءة الضابط الأسود...» وتطورت هذه الخطة بعد عام بإنشاء مدرسة عسكرية دائمة في الخرطوم، فقد كان يتم قبول ثلاثين طالباً من خريجي المدارس الحكومية الأولية سنوياً بمدرسة التدريب العسكري لتلقي دورة تدريبية مدتها ثلاث سنوات. وبعد تخرجهم يعينون ضباطاً في الجيش ليحلوا محل الضباط المصريين[1]. وبذلت الحكومة جهداً كبيراً لإحلال السودانيين محل المصريين المسلمين العاملين في الجيش. ولدى مواجهة صعوبات في الحصول على طلاب عسكريين مناسبين كتب ونجت: «... إن الأمر يبدو وكأن كري يحصر اهتمامه بالمصريين والمولدين. بالطبع إن علينا أن نوفر فرص تعليم لهذه الطبقة ولكن ليس[2] على حساب السودانيين الذين سيكونون دعامتنا الأساسية والفعلية في المستقبل...». وفي عام ١٩١١م رفع آسر تقريراً مفاده أن الجيش في سعي دؤوب نحو تسريح المصريين من الخدمة في

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٣، ص:١٨، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٤، ص:٥٩، انظر السجلات التاريخية للمدرسة الحربية، الخرطوم، (سودان)، SAD/١٠٦/٤

(٢) من ونجت إلى فيبس، ٢١ مايو ١٩١٢، SAD/١٨١/٢/٢.

بعض مراكزه...» ثم أضاف:

«... ولكن بأي حال من الأحوال إن الموظفين السودانيين الكتبة الذين يعملون بالشركات بالمنطقة الاستوائية هم... شريحة الأفندية البحتة إنهم أفنديون للغاية... يبدو أن التعليم قد سلب الرجل الشرقي كل صفاته البارزة التي تميزه وأحل محل تلك الصفات صفة الأنوثة التي تركن إلى الوظائف الناعمة...»[1].

حقق كري جزءاً من الأهداف التي وضعها منذ توليه إدارة التعليم في عام ١٩٠٠م. وبحلول عام ١٩١٤م تم استيعاب عدد كبير من خريجي المدارس الأولية الحكومية وخريجي الدورات التدريبية العليا في كلية غردون في الوظائف الحكومية الدنيا وإدارة الجيش. وتم أيضاً استيعاب أبناء خلفاء المهدي الثلاثة وأبناء كثير من أمراء المهدية المشهورين في الخدمة المدنية[2].واقترح كري قبيل تقاعده إجراء مزيد من التعديلات بتعيين سودانيين في مناصب إدارية عليا ولو على حساب الكفاءة الإدارية[3]. غير أن هذا الاقتراح لم يُعمل به. وفي عام ١٩١٥م اتخذت خطوة أولية بتعيين السودانيين الأوائل من الخريجين في وظائف مساعدي مأمور. ولم يتم التطبيق الكامل لاقتراح كري إلا في عام ١٩٢٤ [4].

حامت شكوك كبيرة في أوساط بعض قطاعات الشعب السوداني حول إدخال التعليم الحكومي في السودان الانجليزي المصري. فقد اعتقد هؤلاء أن المدارس الحكومية تلقن الطلاب تعليماً مسيحياً وتجبر خريجي هذه المدارس على الدخول في الجيش جنوداً أو ضباطاً. وسادت هذه

---

(١) من آسر إلى ونجت، ١٥ سبتمبر ١٩١٢، SAD/١٨٢/٣/٢.

(٢) قائمة بأسماء عائلة المهدي، والخليفة وأمراء المهدية، أماكن إقامتهم وعملهم (١٩١٤)، SAD/١٠٦/٢.

(٣) من كُري إلى ونجت، ٢٤ يونيو ١٩١٤، SAD/١٩٠/٣/٢، من ونجت إلى كوري ١ يوليو ١٩١٤، المرجع السابق.

(٤) مذكرة عن الوضع المستقبلي للسودان، الفريق- جنرال سير لي استاك إلى القائد الميداني فيسكونت اللنبي، ٢٥ مايو ١٩٢٤، SAD/٢٤٨/٣٧

الشكوك في بعض المديريات وكانت قوية في أوساط القبائل الرحل[1] في كردفان والبحر الأحمر فكانت النتيجة أن تخلفت تلك المناطق[2]. أما في المدن والقرى الكبرى فقد كان ركب التقدم يسير بخطى سريعة. غير أن النسبة العالية من التلاميذ المصريين والمولدين أحدثت قلقاً شديداً للإدارة التي كانت تهدف إلى تعليم شريحة السودانيين الأصليين. وفي عام ١٩٠٣م كان العدد الكلي للطلاب في مدارس الحكومة الأربعة حوالي خمسمائة وسبعة وسبعين طالباً، من بينهم فقط مائة وثمانون طالباً سودانياً، ومائة وتسعة وسبعون من المولدين، ومائة وثمانية وعشرون طالباً مصرياً، والباقون من جنسيات أخرى مختلفة[3].

وبخلاف الخرطوم وأم درمان حيث يلقى التعليم قبولاً لدى التوجه العام للناس؛ فقد كانت مديريتا النيل الأزرق وسنار من أقوى الداعمين للتعليم. وقد فرضت أول ضريبة تعليم اختيارية في هاتين المديريتين وذلك عقب اقتراح تقدمت به جموع المواطنين هناك. وكانت مديرية النيل الأزرق رائدة تعليم البنات في السودان. فقد كانت الإرساليات التبشيرية تهيمن على هذا المجال من التعليم (تعليم البنات) في السابق، لأن الحكومة رفعت يدها عنه. وفي عام ١٩٠٧م تم افتتاح أول مدرسة بنات في رفاعة على يد الشيخ بابكر بدري. وبدأت تلك المدرسة تتلقى دعماً حكومياً سنوياً عقب زيارة السيد كري لها[4]. غير أن التطور السريع في

(١) كان سكان الريف والبادية في ذلك الزمان ينفرون من حياة الحضر والتعليم ويرون أن في ذلك تغيير لثقافتهم وتحولاً إلى الحياة الحديثة وذلك فضلاً عن الخوف من تنصير أبنائهم رغم أنه ربما كان هو السبب الأساس لدى الكثيرين منهم.

(٢) مذكرة من ونجت عن مقابلة أجراها مع مدثر إبراهيم (كاتب الخليفة)، مرفق من كرومر إلى سالسبوري ١١ أبريل ١٨٩٩م، المكتب الخارجي/١٥١/٤٠٧، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٢، ص:٣١٧، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٣، الصفحات: ٧٤، ٩٦، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٤، ص:١٠٥، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان- ١٩٠٦، ص: ٧٠٢.

(٣) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٣، ملحق «د».

(٤) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان -١٩٠٦، الصفحات: ٢٢٣-٤،

التعليم كانت له مخاطره. واعتقد الكثير من الآباء أن التعليم هو الضمان الوحيد لإيجاد وظائف حكومية لأبنائهم. وحذرت الحكومة - المسئولة مسئولية مباشرة عن هذا التوجه - آباء الطلاب بأنه ليس هناك ضمان لتوفير الوظائف الحكومية للأبناء[1].

اختلفت شروط الخدمة الوظيفية بالنسبة للموظفين السودانيين عن شروطها بالنسبة للمصريين واللبنانيين والأوروبيين. ووفقاً لقانون معاشات السودان فإن كل السودانيين ينتمون للمجموعة (أ) وعليهم أن يعملوا لمدة أقلها خمسة وعشرين عاماً لكي يحصلوا على التقاعد. بالإضافة إلى أن السودانيين يتقاضون معاشاً اقل من معاشات الموظفين الآخرين من غير السودانيين. وفي عام ١٩١٤م تعدل قانون المعاشات، وذلك لمنع المصريين الذين يتقاضون راتباً شهرياً أقل من ستة عشر جنيهاً إسترلينياً، من استحقاق الخدمة المعاشية. مما أدى، بالطبع، إلى توفر عدد كاف من السودانيين لشغل تلك الوظائف ذات الرواتب المحدودة. وبصفة عامة فقد كان السودانيون يتقاضون رواتب أقل من تلك التي يتقاضاها المصريون والسوريون ممن يحملون نفس مؤهلات السودانيين. وكان السبب في ذلك هو اعتقاد الإداريين البريطانيين بأن من يعمل في بلده ينبغي أن لا يمنح المكافآت الإضافية التي تمنح للأجانب. وحتى بالنسبة للسفر على خطوط السكك الحديدية من أجل المهام الرسمية يتم إركاب السودانيين من ذوي الرواتب المحدودة على الدرجتين الثانية والثالثة بينما يسافر غير السودانيين على الدرجة الأولى.

وكغيرهم من مسئولي الحكومة الآخرين، فقد منع الموظفون السودانيون من مزاولة الأعمال التجارية. وكان الحاكم العام يخلع رداء الشرف أو الرداء الديني على السودانيين الذين تقرر الحكومة تكريمهم وذلك بدلاً

٢٦٥-٧، بابكر بدري، تاريخ حياتي، مجلد ٢، أمدرمان، ١٩٦٠ الصفحات: ٦٤-٦٦.

(١) سودان قازيت-٤٤، فبراير ١٩٠٣م

عن الأوسمة المصرية التي يتحكم فيها الخديوي[1].

العلاقات بين المسئولين البريطانيين وغير البريطانيين[2]:

كانت الجالية البريطانية في الخرطوم عبارة عن مجتمع مغلق. وكان للضباط البريطانيين ناديهم الخاص بهم فهم يفضلون صحبة أبناء بلدهم على مصاحبة السودانيين أو المصريين. وكانت هناك بعض المناسبات التي تجعل الضباط البريطانيين يختلطون بغيرهم من المسلمين ومن تلك المناسبات مولد النبي (صلى الله عليه وسلم) وقد قدم بلفور أحد الضباط البريطانيين وصفاً لمراسم المولد موضحاً الحاجز القائم بين الشعبين:

«... ذهبت لمشاهدة أغرب عرض يوم الأربعاء الماضي. إنه احتفال المسلمين بمولد النبي (صلى الله عليه وسلم).. جاءوا بنا إلى مائدة مليئة تماماً بالأطباق في كل طبق منها بعض أشكال الكيك والحلوى لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون أفيد للصحة من الطبق الذي يليه... وفي حشد آخر يقفز الكل متماسكي الأيدي يعلون ويهبطون محدثين ضجيجاً ككلب ينبح بصوت رتيب. ثم يستمرون على ذلك حتى لا تقوى أجسامهم على الوقوف أو يشعروا بالإعياء والتعب...»[3].

وحكى مسئول بريطاني آخر بأنه أعطى الطعام الذي قدمه له (فكي)[4] إلى كلبه (موسى). وكان ينادي جواده باسم (المفتي)[5] تشريفاً لجواده. ولا يمكن لتلك التسميات أن تفضي إلى علاقات حميمة بين المسئولين البريطانيين وأهالي السودان.

---

(١) انظر الصفحات: ١٤٦-١٤٧ (المرجع السابق).

(٢) بالنسبة لعلاقة ونجت وسلاطين بالموظفين المصريين والسودانيين، انظر المرجع أعلاه، الصفحات: ١٠-١٢، ١٩-٢١، ٥٢-٥٥.

(٣) من بلفور إلى السيدة إف. بلفور(أمه) ٣٠ أبريل ١٩٠٧، SAD/٣٠٣/٦.

(٤) «فكي»-مصطلح عامي لكلمة فقيه (دارس في مجال القانون) وهو لقب ينطبق بدون تمييز على رجال الدين في السودان.

(٥) Hussey، انظر المصدر نفسه، الصفحات، ٣، ٧.

كانت العلاقات حسنة وموطدة بين الأهالي والحكومة في المديريات، وخاصة في المراكز النائية، حيث يمضي المفتش البريطاني عدة أسابيع لا يرى خلالها بريطانياً آخر. ومعروف أن المفتشين البريطانيين لا يعيرون زملاءهم اهتماماً كبيراً. فيما يلي نص مفكرة ويليز (Willis) التي كتبها عندما كان مفتشاً في مركز النهود بكردفان موضحاً تصرفاته وتعامله مع معاونيه.

«... في ٢٠ مارس ١٩٠٩م عاقبت البشير بالجلد لكذبه وتهريجه... إن علي جلة كذاب أشر.. في ١٦ يناير ١٩١٢م.. إن أبو زيد حقار الذي يفترض أن يكون العمدة المسئول من تلك الجبال لا يعرف أين تقع تلك الجبال... في٣١ يناير ١٩١١م... يبدو أن الهدف من العرض الذي قدم في بورتسودان (لدى زيارة الملك) لم يكن سوى تخيلات وهمية.. حصل كل النظار على ميداليات صفراء وسوف يصبحون جميعاً أكثر زهواً وإعجاباً بأنفسهم... ٣١ أغسطس ١٩١٢م يحاول الناظر علي جلة الاحتيال بشتى الطرق لجمع عائدات تجارة الرقيق وبيع السلاح وحلي النساء والذخيرة. إنه يجمع تلك الأموال من جميع رعاياه لتغطية نفقات زيارته لبورتسودان التي بلغت على حد قوله خمسمائة جنيه إسترليني وفي الحقيقة أنها لم تكلفه شيئاً...»[١].

ليس من المستغرب عدم وجود علاقات اجتماعية بين المسئولين البريطانيين والمصريين والسودانيين، فقد كانوا ينتمون إلى حضارات مختلفة وعقليات وعقائد مختلفة أيضاً. بالإضافة إلى أن البريطانيين لقنوا عدم الثقة في المصريين ويعتبرون السودانيين غير أكفاء. وبما أن كثيراً من البريطانيين اعتقدوا أن أي نوع من الصداقة والمودة تجاه المسئولين المشاركين معهم في الحكم يفسر بأنه علامة ضعف، فلا غرابة أن بنوا علاقاتهم بالموظفين والمسئولين من غير البريطانيين على أسس استبدادية وفوقية. فقد علق عطية اللبناني الأصل والمتخرج في جامعة أكسفورد الذي قدم إلى السودان في

---

(١) مفكرة ويليز، SAD/٢١٠/٢.

العشرينيات على غطرسة المعلمين البريطانيين في كلية غردون. ووصف الحاجز الاجتماعي بين الأجناس حتى على المستوى الأكاديمي بأنه كان متناقضاً تماماً مع العلاقات الطيبة التي كانت له بزملائه طلاب الجامعة في إنجلترا[١]. يبدو أن العلاقات كانت أطيب خلال فترة حكم ونجت. فقد أشاد بابكر بدري مؤسس أول مدرسة بنات في السودان بالعون الذي تلقاه من المسئولين البريطانيين ومدير التعليم. وقد كانت علاقاته معهم قاصرة على الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. هذا بالإضافة إلى أن البريطانيين يعاملون بدري بنوع من الاحترام والتفاهم المتبادل أكثر من تعاملهم مع المعلم المصري الذي وصف السودانيين أمام طلاب الفصل بأنهم رقيق[٢]. وإن الفارق بين عطية وبدري يكمن في اختلاف عقائدهما وعقلياتهما وجيليهما. عطية لبناني مسيحي تلقى تعليماً إنجليزياً منذ طفولته ودرس بجامعة أكسفورد وكان شاباً عندما قدم إلى السودان. وكان تعليمه وفكره شبيهين بتعليم وفكر البريطانيين وتوقع أن يعامل معاملة نده البريطاني. وبدري رجل مسلم تلقى تعليماً تقليدياً في إحدى الخلاوى وكان قد جاوز الأربعين من عمره عندما بدأ مزاولة مهنة التدريس. وقد مكنه تعليمه المحدود وخبرته السابقة في ظل حكم الخليفة من أن يقبل النظرة الفوقية من كبار المسئولين دونما امتعاض. وجاء عطية إلى السودان بعد اغتيال السير لي ستاك (Sir Lee Stack) في عام ١٩٢٤م، تلك المحاولة التي أدت إلى مزيد من التباعد بين المسئولين البريطانيين ومعاونيهم. وفي ضوء ما ذكر يمكن للمرء أن يفترض أن العلاقات بين المسئولين البريطانيين ومعاونيهم من السودانيين أفضل من علاقات البريطانيين مع المصريين. نجح المسئولون البريطانيون في تكوين حلقة اتصال مباشر مع الشعب السوداني تركزت على أساس اهتمامهم بأداء الواجبات المنوطة ومعاملتهم العادلة للمواطنين. كتب سايمز ما يلي عن الإداريين البريطانيين ملخصاً إنجازات ستة عشر عاماً لحكم بريطاني في السودان.

(١) عطية، انظر المصدر نفسه، الصفحات: ١٣٧–٤٠.

(٢) بدري، انظر المصدر نفسه، الصفحات: ٥٣–٤، ٦٥–٨.

«... عُرف المسئول البريطاني على أنه الأداة الفاعلة لبعث الحياة من جديد في السودان. فهو ليس بذي قدرة مطلقة... ولكنه عادل يستطيع أن ينظم ويشرف ولديه شغف شديد بمعرفة حقائق الأمور، وفوق ذلك كله فهو عطوف وحسن التصرف. وتعزى أخطاؤه دائماً إلى معاونيه من المسئولين غير البريطانيين ولا شك أن إنجازاته هي التي شيدت البناء السوداني الحديث...»[1].

كان لونجت هدف سياسي محدد عندما أشار إلى (Symes) بكتابة هذه المذكرة، فهو بالتحديد يريد قطع العلاقات والوشائج بين مصر والسودان.

مهما يدور بخلد المرء تجاه هذه السياسة فقد أيدت أحداث المستقبل بل أثبتت صحة ما يدعيه ونجت من فوقيةٍ ووضعٍ متميزٍ للإداريين البريطانيين بالمقارنة إلى زملائهم من المصريين.

...

(١) مذكرة عن الوضع السياسي في السودان، ١٧ يناير ١٩١٦، SAD/٢٣٦/٤.



مسطورات
MUSTORAT

الفصل السادس
الشئون الدينية: الإسلامية والمسيحية

• •

أعلنَ لورد كرومر سياسة حكومة السودان للشئون الدينية في خطابه بأم درمان[1] في عام ١٨٩٩م، ثم توسع كتشنر في تفاصيل تلك السياسة في مذكرته إلى حكام المديريات:

«... احرصوا على عدم التدخل في المشاعر الدينية بأي وسيلة من الوسائل وعلى احترام دين محمد. ينبغي في الوقت نفسه أن لا تسمحوا للشيوخ (Fikis)[2] من أن يتكسبوا من تجارتهم السابقة في إرشاد الطرق... أولئك الفقهاء الذين تكسبوا من الشعوذة وجهل الناس في الماضي، وقد كانوا لعنة على السودان، وهم مسئولون إلى حد كبير عن العصيان... وأن تبنى المساجد في المدن الرئيسية ولكن لا ينبغي السماح بإعادة تأسيس الخلاوى والتكايا (جمع تكية) والزوايا (جمع زاوية) وأضرحة الشيوخ لأنها تشكل بوجه عام مراكز للتعصب الديني...»[3].

كما وجّه اللورد كرومر تحذيره إلى سالسبوري من السماح للإرساليات الكنسية بمزاولة أنشطتها في مديريات المسلمين خشية من أن يفسر المواطنون ذلك النشاط بأنه النتيجة الأولى للاحتلال البريطاني للسودان[4]. وباتباعه هذه السياسة وجد كرومر مساندة تامة من القس الانجيليكاني _ في

---

(١) خطاب كرومر الموجه للشيوخ والأعيان بالسودان في أمدرمان، ٤ يناير ١٨٩٩، المكتب الخارجي/٦٣٣/٢٥.

(٢) الفكي هي الكلمة العامية في اللهجة السودانية وهي تقابل كلمة فقيه باللغة العربية الفصحى.

(٣) مذكرة للمديرين، مرفق من كرومر إلى سالسبوري، ١٧مارس ١٨٩٩، المكتب الخارجي/٧٨/٥٠٢٢.

(٤) من كرومر إلى سالسبوري، ١١ أكتوبر ١٨٩٨، المكتب الخارجي /٤٠٧/١٤٧.

أورشليم القدس _ الذي اعتبرها سياسة حكيمة... لتقييد الغزو غير المنظم الذي قام به مندوبو التبشير في السودان حتى ترسي الحكومة قواعد الحكم في البلاد...»[1] وكانت هذه السياسة التي تضمنت الحفاظ على الوضع الراهن في الشمال المسلم والتي شجعت التنصير التدريجي للقبائل الوثنية، خطوة أولى لما عرف فيما بعد بسياسة الجنوب.

السياسة الإسلامية في المديريات الشمالية[2]:

كان المبدأ الذي يحدد سياسة الحكومة السودانية تجاه الإسلام يتمثل في تشجيع إسلام السنيين، فيما يسعى للتقليل من تأثير الطرق الصوفية[3]. ولقد عمدت الحكومة إلى تأسيس قيادة إسلامية سودانية تنحاز إلى الإدارة الحاكمة، معتبرة الصوفية حركة قامت على خرافة تهدد نظام الحكم الجديد وتشجع قيام الحركات الموالية للمهدية. ومن أجل الترويج لسياستها فقد أصدرت الحكومة إعلاناً في عام ١٩٠١م ونشرته على نطاق السودان، وتعهدت فيه ببذل كل ما في الوسع لتشجيع ما اعتبرته الدين الإسلامي الحقيقي، وذلك ببناء المساجد وتشجيع الأوقاف وتعيين علماء لتدريس أحكام الشريعة وللعمل قضاة في المديريات المختلفة.

ولكنها حذرت كل أولئك الذين لا ينتمون إلى الإسلام السني من التدخل في الشئون الدينية. وحدد كرومر الإعلان فيما يلي:

«... وبذل السردار محاولة لتقوية وتعزيز النظام الإسلامي السني وقد كانت سياسته مساندة هذا النظام ضد العديد من الطوائف الإسلامية

---

(١) من بليث إلى كرومر، ٢١ فبراير ١٩٠٠، المكتب الخارجي/٤٠٧/١٥٥.

(٢) لدراسة مستفيضة عن الإسلام في السودان، انظر: J.S. Trimingham «الإسلام في السودان»، لندن ١٩٦٥

(٣) استخدم مصطلح الإسلام الأرثودوكسي(السني) من قبل السلطات البريطانية في السودان لكي يميزوا الإسلام الذي يؤيدونه من إسلام الصوفية والمهدية. لقد استخدمت نفس المصطلح دون أن أحدد ما إذا كان هذا الإسلام أرثودوكسياً في الواقع أم لا.

المتطرفة التي تقض المضجع...»[1].

وتمت خطوة أخرى في نفس هذا الاتجاه وهي تعيين مجلس العلماء في يونيو ١٩٠١م. وأصبحت كل القرارات الحكومية حول الموضوعات المتعلقة بالإسلام تتطلب مصادقة هذا المجلس. ومع ذلك فقد كانت الصوفية هي مصدر قلق رئيس لونجت. «... لقد أصبحت الطرق الصوفية في ازدياد ومع ذلك آمل بمساعدة مجلس العلماء أن نتعامل معها بهدوء ولكن بشكل صارم...»[2]. لقد كانت كل المسائل الدينية من الناحية العملية تدخل في نطاق مسئولية سلاطين، وتألف مجلس العلماء من بعض أصدقائه المقربين الذين كان يشاورهم. وبهذا التعاون مع المجلس فقد اكتسبت قرارات الحكومة طابعاً اسلامياً. وفي تقريره عن بعض أعضاء المجلس بعد مضي عدة سنوات كتب ويليز:

«... إنهم لا يزالون يلعبون لعبة نواب (Vicars of Bray) ليس لديهم تأثير بالغ ولكنني أتصور أنه لم يكن المقصود منهم أن يكون لهم تأثير...»[3].

لقد حاولت الحكومة مساندة المسلمين السنيين بشتى الطرق. فقد دعمت إنشاء وصيانة المساجد كما ساعدت المسلمين الذين يريدون أداء فريضة الحج إلى مكة. ودعمت أيضاً مجموعات تدريس القرآن الكريم في مدارس الكتّاب المعانة التي تدرب معلميها على أيدي العلماء السنيين. وأخيراً عهد إلى المحاكم الشرعية إدارة العدل في كل المسائل المتعلقة بأحوال المسلمين الشخصية.

وقد بدأ تشييد مساجد جديدة في بعض المديريات مباشرة بعد إعادة الاحتلال بتمويل خاص أو عن طريق التبرعات[4]. أما بقية المساجد فقد

(١) من أديني إلى ويليز، ٢١ يناير ١٩٠٢، أرشيف جمعية التبشير المسيحي// E ١٩٠٢/٠٣، نشر البيان في الجورنال المصري الرسمي في ١٤ نوفمبر ١٩٠١.

(٢) من ونجت إلى كرومر، ١٣ يونيو ١٩٠١، SAD/٢٧١/٦

(٣) من ويليز إلى سلاطين، ١٥ مارس ١٩٢١، SAD/٤٣٨/٦٥٣

(٤) في كافة تقارير حكومة السودان يشار إلى تلك المساجد المشتملة على زوايا الصوفية

دخلت في سجلات الحكومة رسمياً وصارت تتلقى منها مساعدة مالية. وبلغ عدد المساجد بحلول عام ١٩٠٤م (٤١٣) مسجداً موزعة على مديريات الشمال. منها ١٨٩ مسجداً كانت تعرف بالمساجد العامة و٢٢٤ مسجداً خاصاً شيدها الأهالي. ولم تكن بعض المساجد العامة مدعومة من الحكومة فحسب، بل إنّ مصلحة الأشغال العامة هي التي تولّت تشييدها. وبصفة عامة فإن التباين في عدد المساجد في المديريات دليل على أن لمبادرة المواطنين وما يقدمونه من الموارد المالية دوراً مهماً[١] في ذلك. لقد كان عدد المساجد قليلاً جداً في مديريتي كردفان وكسلا. وعندما طلب حاكم مديرية كسلا عوناً من الحكومة لبناء مسجد في عاصمة المديرية قدمت له الحكومة دعماً مالياً قدره ٢٠ جنيهاً إسترلينياً بشرط أن يقوم المواطنون بجمع مثل هذا المبلغ. وحتى عام ١٩٠٥م لم يكن هناك مسجد في كسلا. وتألف المسجد الوحيد في الأبيض من مربع مفتوح مسقوف بالحشائش في وسطه[٢].

لم يكن للأوقاف شأن يذكر في بناء المساجد وصيانتها، إذ لا يعدّ الوقف مؤسسة عريقة في السودان، بل إنه لم يكن معروفاً أو معمولاً به في قانون امتلاك الأرض في السودان قبل الفتح التركي المصري[٣]. وظلت هناك استثناءات قليلة، فقد كان المسجد المركزي في الخرطوم الذي افتتح في عام ١٩٠٤م يصرف عليه من الأوقاف المصرية. وقد مولت الأوقاف المصرية أيضاً مسجدي حلفا وطوكر. وفيما عدا ذلك فإن معظم

على أنها «مساجد خاصة» بينما يشار إلى المساجد المدعومة من قبل الحكومة بالمساجد العامة. لقد استخدمت هذا المصطلح من أجل الإيضاح على الرغم من أن هذا التمييز غير موجود في الإسلام.

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٤، ص: ٨١.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٤، ص:٧٨، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٥، ص:١١٤، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٦، ص:٧٠٢.

(٣) P.M. Holt «عائلات الأشراف والإسلام في السودان» بحوث الشرق الأدنى في برنستون، رقم ٤(١٩٦٧) انظر أيضاً ص:١٣٠

المساجد تم تشييدها وصيانتها بالعون الذاتي والدعم الحكومي. وساعدت الحكومة أيضاً في مد المساجد والكتاتيب التابعة لها بالعاملين وبدفع أجور أولئك العاملين. ولكن نظراً للتمويل الحكومي غير المستقر فقد كان ذلك عبارة عن دعم حكومي وليس مساعدة مادية فعلية. وقد كانت الحكومة تكرِّم رجال الدين بخلع الرداء الديني على الزعماء الدينيين في البلاد. حيث كان ونجت يمنح ذلك الرداء خلال عيد الفطر أو عيد الأضحى واللذين يعدان عطلتين رسميتين. اعتمدت طبقة العلماء التي تكونت نتيجة لتلك التدابير على الحكومة في رفاهيتها المعيشية ونفوذها السياسي وبذلك أصبحت من أبرز الداعمين للنظام الجديد.

قدمت حكومة السودان مساعدات مالية للمسلمين السنيين لزيارة الأراضي المقدسة. وكانت المساعدة التي منحتها الحكومة للحج إلى الأراضي المقدسة من التدابير الإضافية التي اتخذتها لتشجيع الاسلام السني. وقد علم ونجت أن اعتراض المهدي على الحج قد أحدث امتعاضا كبيراً، وأرادت الحكومة من تشجيعها الحج اكتساب مساندة السكان وتقوية العناصر الاسلامية السنية. في عام ١٩٠٠م أعدت المندوبية البريطانية تقريراً خاصاً عن شروط الحج إلى مكة، اقترح أن تفتح حكومة السودان محجراً صحياً في سواكن تسهيلاً للإجراءات الصحية الدولية التي كانت تلزم جميع الحجاج بالسفر عن طريق الطور (Tor) التي تبعد مسافة سبعمائة ميل عن سواكن وذلك لوجود المحجر الصحي هناك. واختتمت المندوبية البريطانية تقريرها: «... إنها لمسألة جد مرفوضة أن توضع العراقيل أمام حركة حجاج السودان...»[١]. غير أن السلطات السودانية لم تكن لتتجاوز القوانين التي فرضتها لجنة الحجر الصحي في المؤتمر الدولي بالبندقية. فكانت النتيجة أن أصبح الحجاج يتجنبون ميناء الحجر الصحي حيث ترسو سفنهم في مصوع أو على امتداد الساحل. في عام ١٩٠٧م استطاعت الحكومة السودانية أن تفتح محجراً صحياً لها في مدينة سواكن. وبالتالي استطاعت، وبالرغم من تدخل لجنة الحجر

(١) من روود إلى كرومر، ٢٩ أغسطس ١٩٠٠، المكتب الخارجي/٧٨/٥٠٨٨.

الصحي الدولية، أن تعين مسئولاً خاصاً بها وأن تقدم الترتيبات اللازمة للحجاج. وشيدت الحكومة قرى خاصة بالحجاج في مدينة سواكن حيث أعدت ترتيبات الإقامة لهم حسب التوزيع القبلي بحيث يمكثون أياماً تحت رعاية شيوخ قبائلهم ثم من بعد ذلك يستأنفون رحلتهم للأراضي المقدسة[1]. وكانت الحكومة السودانية تقوم خلال تلك السنوات بمساعدة فقراء الحجاج وذلك بدفع مصاريف الحجر الصحي لهم ونفقات إقامتهم في قرى الحجاج بسواكن. بلغ الدعم المالي الذي قدمته حكومة السودان سنوياً للحجاج في الأعوام ما بين ١٩١١م و ١٩١٣م أكثر من ٣,٠٠٠ جنيه إسترليني فيما تراوحت مساهمة الحجاج السنوية ما بين ٤٠٠ و ٦٠٠ جنيه إسترليني فقط في العام[2].

لقد توقفت الرحلات إلى الأراضي المقدسة خلال الحرب العالمية الأولى لشهور قلائل ولكنها سرعان ما استؤنفت في يوليو ١٩١٥م. واتخذت حكومة السودان الاحتياطات الخاصة اللازمة لمنع تسرب الدعايات وتسلل الأعداء إلى داخل السودان[3].

كانت أسباب تشجيع الحكومة للحج واضحة، فقد كان ونجت مهتماً باكتساب تأييد المسلمين من السنيين. فقد علم جيداً بأنه لو عمل على منع الزيارات المقدسة فإنه سيفقد أو يخسر تأييد عناصر المجتمع الإسلامي التي كان يحرص بشدة على كسب تأييدها. ومن جهة ثانية نسبة لقلة عدد سكان السودان ولشح الأيدي العاملة فيه فقد وافقت حكومة السودان على تشجيع الهجرة من غرب إفريقيا، فوفد إلى السودان من عرفوا بالفلاتة والتكارير. وقد استقر عدد كبير من أولئك المهاجرين في السودان وذلك قبل أدائهم لفريضة الحج أو بعدها. وقد أسهم هؤلاء

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، الصفحات: ٦٢٧-٢٨.

(٢) مذكرة سعيد شقير عن تكلفة الحج (بدون تاريخ)، SAD/٤٩٣/٣.

(٣) تقارير الاستخبارات السودانية-٢٤٥، ديسمبر ١٩١٤، تقارير الاستخبارات السودانية-٢٤٧، فبراير ١٩١٥، تقارير الاستخبارات السودانية-٢٥٢ يوليو ١٩١٥.

المهاجرين إسهاماً فعالاً في الاقتصاد السوداني[1] على الرغم من تعصبهم الديني وتعاملهم بتجارة الرق.

إن الرفض الرسمي الذي أبدته الحكومة للطرق الصوفية لم يجعلها تتجاهل ما لها من التأثير على المواطنين، ولا سيما طائفة الختمية التي انتشرت في شرق السودان وشماله وصارت جماعة قائمة بذاتها. وقد قربت السلطات خلال فترة الحكم التركي المصري هذه الجماعة وعاملتها معاملة خاصة. وفي بداية عهد المهدية كان محمد عثمان الميرغني الثاني هو زعيم طائفة الختمية، وقد رفض الاعتراف بالمهدي وهرب إلى مصر حيث ظل يتلقى دعماً حكومياً. وبعد وفاته في عام ١٨٨٦م خلفه ابنه علي الميرغني شيخاً للختمية. وقامت الحكومة في الحال بمكافأة الختمية وزعمائها لمعارضتهم للحركة المهدية، ومنحت السيد علي الميرغني وسام C.M.G (خادم القديسين مايكل وجورج) في عام ١٩٠٠م. ومن ثم أصبح من أوائل أعيان السودان الذين تقلدوا وساماً بريطانياً حتى قيام الحرب العالمية الأولى. وكذلك قامت الحكومة بإعادة بناء مسجد الختمية المركزي الذي حطم خلال حكم المهدية في حي الختمية بكسلا، وذلك على الرغم من سياسة الحكومة الرسمية بمنع تقديم المساعدات لبناء زوايا الصوفية[2]. ولكن رفض السلطات البريطانية الاعتراف بالسيد علي الميرغني شيخاً لطريقته أغضبه بعض الشيء.

وعلى الرغم من أن الحكومة أظهرت احترامها لهذه الطريقة فإنها لم تعترف بها رسمياً ولم تستجب للالتماسات المستمرة بتعيين شيخ رسمي لطريقة صوفية. ولكن في عام ١٩١٢م بعث ونجت رسالة للسيد على الميرغني ومنحه ما يشبه اعترافاً رسمياً به كزعيم لأسرته:

«... تعيش أفراد عائلة الميرغني في أماكن متفرقة من البلاد وهم بذلك

---

(١) سي. إيه. ويليز، تقرير عن الرق والحج (١٩٢٦)، SAD/٢١٢/٢، انظر ونجت إلى هارفي، ٢٠ أكتوبر ١٩١٠، SAD/٢٨٤/١٠/١.

(٢) Trimingham: «الإسلام» ص:٢٣٤.

يخضعون للسلطة المحلية في المركز الذي يتبعون إليه ولكن لا أشك في أنهم كلهم، شأنهم شأن الحكومة، يعدونك زعيماً وشيخاً...»[1].

ظلت زعامة طائفة الختمية منقسمة بين السيد علي وأخيه أحمد الميرغني مما تسبب في احتكاك مستمر. وقد استقر الأخير في المركز الرئيس للطريقة بكسلا حيث تبوأ مكانة بارزة. وظل الأخوان يتلقيان دعماً مالياً من الحكومة. وعندما اقترح ميسل في عام ١٩١٦م إيقاف الدعم عنهما رفض ونجت بشدة: «... لقد كانا من بين الذين وقفوا إلى جانبنا بكل صدق وإخلاص...»[2]. لقد كانت هناك أسباب وجيهة جعلت ونجت مديناً بالشكر للمراغنة وذلك لتأييدهم المستمر لسياسته الرامية إلى تقليص النفوذ المصري في السودان. هذا فضلاً عن أن المراغنة كانوا يخشون منافسة الطرق الصوفية الأخرى وخاصة الطريقة المجذوبية ولذلك كانوا يتجسسون عليها لحساب الحكومة[3].

يمكن القول بأن نظرة الحكومة تجاه الطرق الصوفية الأخرى تمثلت في تسامح مشوب بالشك والريبة. فقد اعتبر المسئولون البريطانيون - الذين لديهم إلمام بالتصوف - الصوفية تعصباً دينياً خطيراً. كتب أحد مفتشي الحكومة يصف انطباعاته عن واحد من المنتمين لإحدى الطرق الصوفية:

«... عندما يرى الإنسان مثل هؤلاء الناس فإنه يدرك أنه لا سبيل لأي هدنة مع الإسلام...»[4]. وسجل مفتش آخر انطباعاته عن احتفال صوفي بمولد النبي (صلى الله عليه وسلم): «... وقد رسمت على وجوههم تعابير بعيدة عن الطرب والانتشاء، كما أنها ليست نظرات حالمة وديعة مبتهجة ولكنها نظرات تجعل المرء يتصورهم وكأنهم يشهرون سيوفاً مضرجة بالدماء، فيما يشقون طريقهم في ثبات مخترقين صفوف

---

(١) من ونجت إلى سيد علي، ٢٨ مايو ١٩١٢، SAD/١٠١/١٧/٤.

(٢) من ونجت إلى سايسل، ٥ يوليو ١٩١٦، SAD/٢٠١/٢/٢.

(٣) من سلاطين إلى ونجت، ١٢ أبريل ١٩١٣، SAD/١٨٦/١/١.

(٤) C.P. Browne «كتابات» (مطبوعة وبدون تاريخ)، SAD/٤٢٢/١٤.

«الكفار» مجلجلين بصيحة « الله أكبر . . . ، إن هرجهم ومرجهم البربري يضيف سحراً وغرابة إلى المشهد والانجذاب الصوفي المرتبط بالهوس الديني . . .»[1]

وكان عدم التدخل في الشئون الداخلية للطرق الصوفية هو أحد المبادئ الأساسية التي توجه سياسة الحكومة تجاه هذه الطرق. ولكن الدور المهم الذي لعبه الصوفيون في السياسات المحلية أدى إلى مزيد من تدخل مسئولي الحكومة في تعيين شيوخ الطرق الصوفية. وقد حدث ذلك في الأبيض في عام ١٩١١م عندما توفى إسماعيل المكي شيخ الطريقة الإسماعيلية فقد قام حاكم كردفان آنذاك سافيل بتعيين الشيخ إبراهيم الميرغني شيخاً للطريقة الإسماعيلية وذلك لأنه كان متأكداً من ولاء الأخير للحكومة[2]. وبالرغم من أن حكومة السودان لم تغير سياستها تجاه الطرق الصوفية إلا أن واقع البلاد أجبر الحكومة على تعديل تلك السياسة بمرور الزمن. وقد تمثل ذلك بشكل أوضح في إعادة تشييد زوايا الصوفية في المديريات الشمالية. بل إن الحكومة غيرت نظرتها المريبة تجاه شيوخ الطرق الصوفية تدريجياً مع اندلاع الحرب العالمية الأولى واعترفت بهم باعتبارهم طرفاً أساسياً في زعامة المسلمين بالسودان.

الانتفاضات الدينية والمعتقلون السياسيون من رجال الدين:

كان ونجت مقتنعاً بأن قطاعات لا يستهان بها من السودانيين المسلمين ما يزالون يدينون بالولاء للثورة المهدية. «. . . إن حقيقة أن محمد أحمد كان دجالاً، لم يزعزع يقينهم بأن المهدي المنتظر آت لا محالة. . .»[3] وعليه فقد كانت الحكومة دائماً تترصد أولئك النفر. وبالكاد لم يكن يمضي عام على وجه التقريب دون أن تحدث خلاله اضطرابات دينية أو

---

(١) جورنال بتلر، ١٩١١، SAD/٤٢٢/١٢ .

(٢) مفكرة بتلر، اكتوبر -نوفمبر ١٩١١، SAD/٤٠٠/١٠.

(٣) من ونجت إلى كرومر، ٢٤فبراير ١٩٠١، SAD/٢٧١/٢.

اعتقالات للعديد من الفقهاء[1] أو طردهم. وفي عام ١٩٠٠م أعتقل علي عبد الكريم مع عشرين من أتباعه...». وأدان اجتماع الزعماء الدينيين هذه الجماعة بأنها طائفة مبتدعة ومهرطقة، وتشكل خطورة على المسلمين. ونُفي أعضاء هذه الحركة إلى وادي حلفا[2]. وفي يوليو ١٩٠١م بلغت السلطات السودانية شائعة عن خطورة طرق الدراويش في الجزيرة. فكان أن اعتقل تبعاً لذلك الشيخ عبد المحمود ود نور الدائم وعدد من الزعماء الدينيين الآخرين ثم أطلق سراحهم بعد أسابيع قلائل بعد أن ثبت للحكومة عدم صحة تلك الشائعة[3]. وأصدرت الحكومة تعليمات إلى مجلس العلماء في أغسطس ١٩٠١م بالتحري في الخطب والمواعظ المناوئة لها التي يقدمها الشيخ مهداوي عبد الرحمن الموالي للحركة المهدية والذي عاد لتوه من منفاه في الجنوب[4].

وفي عام ١٩٠٣م أعلن فكي من البرنو يدعى محمد الأمين بأنه المهدي. اقترح السكرتير الإداري أن إعدام عدد قليل أمام الناس»... سيكون له تأثير فاعل...» وقد وافق ونجت الذي كان يقضي عطلة في إنجلترا على إرسال حملة تأديبية ولكنه حث ماكمهون بأن يبذل كل ما في وسعه لبسط هيبة الحكومة دون إراقة دماء...»[5] فقد اعتُقل محمد الأمين وأتباعه في ١٢ سبتمبر وشُنق على الملأ في الأبيض. ولتبرير هذا الإعدام البشع قدم ونجت الحجج التالية التي كانت ترد في حالات مماثلة:

---

(١) أراد المؤلف صيغة الجمع من مفردة فكي التي يتداولها العامة في السودان ويقصد بها فقيه بالعربية الفصحي.

(٢) من ونجت إلى كرومر، ١ مارس ١٩٠٠، المكتب الخارجي/١٤١/٣٥٦.

(٣) تقارير الاستخبارات السودانية - ٨٤، يوليو ١٩٠١، من قليشين إلى ونجت، ٢٥يوليو١٩٠١، SAD /٢٧١/٧ ومن سلاطين إلى ونجت، ١٣ أغسطس ١٩٠١، SAD /٢٧١/٨.

(٤) تقارير الاستخبارات السودانية-٨٥، اغسطس ١٩٠١.

(٥) من ناسون إلى ونجت، ١٨أغسطس (١٩٠٣)، SAD/٢٧٣/٨، من ناسون إلى ونجت، ٣ سبتمبر ١٩٠٣، SAD/٢٧٣/٩، من ونجت إلى ناسون، ١١ سبتمبر ١٩٠٣، المرجع السابق.

«... لقد انتشرت الحركة التي حرض عليها محمد الأمين على نطاق واسع وكانت تستهدف تقويض السلطة بطريقة لم تكن متوقعة. ولو أنه ترك ولو لفترة قصيرة لنجح في تضليل عدد كبير من القبائل وبالنظر إلى عدد القوات القليل نسبياً «... فلا شك أنه سيكتسب نفوذا في البلاد يشكل خطورة على سلطة الحكومة... إن قرار العقيد ناسون (Nason) بتنفيذ هذه العقوبة الصارمة من دون تباطؤ ليدل دلالة واضحة على تفهم هذا الضابط لأهمية التصدي بحزم لمسألة كانت ستتشعب إذا تأجل تنفيذ الحكم فيها... إن قرار العقيد ناسون السريع سوف يكون في نظري قراراً قوياً ورادعاً للاضطرابات اللاحقة...»[١].

ذكر سلاطين الذي أبدى موافقته التامة على حكم الإعدام بأن التقارير الواردة بشأن المهدي المزعوم مبالغ فيها إلى حد كبير.

وفي عام ١٩٠٤م أعلن محمد آدم في سنجة بمديرية سنار بأنه النبي عيسى. ولقد قتل المأمور المصري الذي أرسل لاعتقال هذا الرجل المتنبئ. ثم تلا ذلك عراك شديد لقي فيه محمد آدم وأتباعه حتفهم... هكذا كان التقرير الرسمي الذي لم يذكر أن اثنين من اتباع النبي عيسى قبض عليهما ونفذ فيهما حكم الإعدام بناءً على رغبة القنصل العام في مصر ولكن بموافقة ونجت التامة[٢]. ومر عام ١٩٠٥م بدون اضطرابات دينية. وأشار ونجت متفائلاً بأن ذلك يدل على أن نتائج التغيير الكبير الذي كان المهدي وخليفته مسئولين عنه قد بدأت بالتأكيد تتلاشى رويداً رويدا...»[٣] لقد اتضح أن الحدث الرئيس الذي وقع عام ١٩٠٦م في

---

(١) من ونجت إلى كرومر، ١١ أكتوبر ١٩٠٣، مرفق من كرومر إلى لانسداون، ١٧ أكتوبر ١٩٠٣، المكتب الخارجي/٤٠٣/٣٣٤.

(٢) تقارير الشئون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٤، الصفحات: ٩-١٠، تقارير الاستخبارات السودانية-١٢١، اغسطس ١٩٠٤، من هنري إلى فيندلي، ١٦ أغسطس ١٩٠٤، من فيندلي إلى هنري، ١٧ أغسطس ١٩٠٤، المكتب الخارجي/١٤١/٣٨٦، من ونجت إلى هنري، ٤ سبتمبر ١٩٠٤، SAD/٢٧٥/٧.

(٣) تقارير الشئون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٥، ص: ١٤.

جبال النوبة والذي أُعتقد في البداية بأنه تولد عن دوافع دينية وعنصرية كان نتيجة لتدابير حكومية اتخذت ضد مطاردة الرقيق. ولكن في أوائل عام ١٩٠٧م تم نفي اثنين أدعى كل واحدٍ منهما أنه النبي عيسى(عليه السلام) في القضارف وود مدني إلى وادي حلفا والخرطوم[١]. حدث العصيان الديني الكبير خلال فترة حكم ونجت في أبريل عام ١٩٠٨م. فقد قتل عبد القادر محمد إمام (ود حبوبة) وأتباعه مفتشاً بريطانياً شاباً ومأموراً مصرياً في مركز المسلمية التابع لمديرية ألنيل الأزرق. ثم تلت ذلك معركة قتل فيها عشرة من قوات الحكومة وستة وثلاثون من المتمردين[٢]. أعلن ود حبوبة في التحري الذي أجري معه: «... إن رغبتي هي أن السودان ينبغي أن يحكمه المسلمون وفقاً للتشريعات الإسلامية والمبادئ والأفكار المهدية... إنني أعرف أهل السودان أكثر من معرفة الحكومة بهم. إنني لا أتردد في القول بأن ودهم وتملقهم ليس إلا نفاقاً وكذباً. إنني مستعد بأن أقسم على أن الناس يفضلون حكم المهدية على الحكم الحالي...»[٣].

وقد حكمت السلطات على ود حبوبة واثني عشر من أتباعه بالإعدام. غير أنه لم ينفذ حكم الإعدام إلا في زعيم الجماعة لأن مكتب الشئون الخارجية البريطاني تدخل وأشار إلى ونجت باستبدال أحكام الإعدام على أتباعه بأحكام أخرى[٤]. واتحد كل مسئولي الحكومة البريطانية في السودان على إدانة قرار الحكومة البريطانية. وكتب كري: «... عادت إنجلترا مرة أخرى لتنهج سياسة دموية في محاولة للتصالح مع أعدائها والتخلي عن أصدقائها...»[٥] كان الاعتراض الرئيس للمسئولين البريطانيين، هو أن الحكومة باستبدالها تلك الأحكام تكون قد خضعت للضغوط الوطنية

---

(١) تقارير الاستخبارات السودانية-١٤٣، يونيو١٩٠٦، تقارير الاستخبارات السودانية-١٥٠، يناير ١٩٠٧.

(٢) يقصد أتباع ودحبوبة.

(٣) تقارير الاستخبارات السودانية-١٦٦، مايو ١٩٠٨، ملحق «د».

(٤) من قري إلى قورست، ٣٠مايو ١٩٠٨، المكتب الخارجي/١٤١/٤١٦.

(٥) من كري إلى سلاطين، ٤ يوليو ١٩٠٨، SAD/٤٣١/٥٠.

المصرية التي صنفت حادثة ود حبوبة بأنها بمثابة دنشواي[1] أخرى في السودان[2]. وساند مجلس العلماء هذا الرأي الأخير موضحاً أن عصيان ود حبوبة كان نتيجة مباشرة لعدم تنفيذ «... الحكومة لقرارهم الصادر في وقت محاكمات الألفية (١٩٠١م) الذي ينص على إعدام كل قادة المهدية...»[3]. وأرسل العلماء والأعيان في مديرية النيل الأزرق برقية إلى الحكومة يؤكدون ولاءهم لها: «... نسأل الله أن يعاقب الأشرار على أفعالهم. إننا نعاهد الله ونعاهدكم بأننا سنخطر حاكم المديرية في الحال بمجرد ظهور البوادر الأولى لمثل هذه الاضطرابات...»[4]. وحذر ونجت في بيانه الذي ألقاه على العلماء و«الفقهاء- جمع فكي» والعمد والشيوخ والأعيان وأهالي السودان بأن الحكومة: « ستضطر إلى تعديل سياسة اللطف والتسامح الحالية... وستعلمون بعد ذلك مقدرة الحكومة وصلاحياتها في تنفيذ أوامرها....»[5] أبدى ونجت رأيه هذا في إحدى رسائله الخاصة:

«... لو أن ود حبوبة انتصر على قوات الحكومة لأصبح نبياً مكرماً بكافة أنواع المعجزات ولألفينا معظم أهالي الجزيرة أتباعاً له...». لا شك أن هناك الكثير من أنصار المهدية المستترين، وأننا سنكون المستهدفين في تلك الاضطرابات حتى ينقرض الجيل الذي ولد ونشأ وترعرع في أحضان العقيدة المهدية....»[6]

---

(١) دنشواي قرية في مصر... ثار فيها الأهالي وتوفي أحد الضباط اثر ضربة شمس. لكن الإدارة البريطانية انتقمت أشد الانتقام وأحالت ٥٢ متهماً للمحاكمة فضلاً عن محاكمة سبعة غيابياً، وانتهت المحاكمة الصورية بشنق أربعة ومعاقبة اثني عشر بالأشغال الشاقة لمدد متفاوتة وجلد خمسة. ونفذت احكام الجلد والشنق في دنشواي.

(٢) مقال في جريدة اللواء، ٢٨ مايو ١٩٠٨، اقتبس في رسالة من قراهام إلى قري، ٨ أغسطس ١٩٠٨، المكتب الخارجي/١٧٢/٤٠٧، انظر الصفحات: ٢٠-٢١.

(٣) من ونجت إلى استاك(خاص) ١٢مايو ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٣.

(٤) تقارير الاستخبارات السودانية-١٦٧، يونيو ١٩٠٨.

(٥) بيان من ونجت، ٢٦ مايو ١٩٠٨، مرفق ٢ في رسالة قراهام إلى قري، ٦ سبتمبر ١٩٠٨، المكتب الخارجي/١٧٢/٤٠٧.

(٦) من ونجت إلى ماكسويل(خاص)، ١٢ مايو ١٩٠٨، SAD/١١٠/٨.

أنكر ونجت وبونهام كارتر كل الشائعات التي تقول أن عصيان ود حبوبة كان متعلقاً بمسائل تسوية الأراضي وأكدا قناعتهما بأن ذلك العصيان كان دينياً محضاً. وعدد ونجت في مذكرة سرية الأخطار الجديدة التي تهدد أمن السودان وطلب سرعة زيادة القوى العسكرية في البلاد أو إقامة نظام اتصالات داخلية كاف(١). وأفادت تقارير من كردفان بأن رجلاً آخر جديداً يدّعي أنه النبي عيسى ونقلت الشائعات بأن اثني عشر ألف حاج يغزون البلاد من جهة الغرب. وصدر أمر لإدارة الاستخبارات بأن تقوم برقابة مشددة على الأعيان من رجال الدين المشبوهين(٢).

من الواضح أن حادثة ود حبوبة قد اعتبرت أخطر حادثة تهدد أمن السودان أكثر من غيرها من الأحداث المماثلة. ويفيد تحليل لتقرير ونجت بأنه قد أخطأ تفسير الحقائق. في البداية قتل ود حبوبة وأعوانه سكت منكريف (Scott-Moncrieff) ومحمد شريف. وأخيراً باغتوا القوات الحكومية بهجومهم عليها في ليلة الثاني من مايو حيث كبدوهم خسائر فادحة. ولكن في الرابع من مايو ١٩٠٨م استطاع أهالي القرى وبدون أي عمل عسكري القبض على ود حبوبة وتسليمه لحاكم مديرية النيل الأزرق. ونتيجة لذلك انهارت الحركة بكاملها وتم القبض على كل المتورطين في ذلك العصيان(٣). ومن ثم انكسرت شوكة العصيان، ولكن ليس نتيجة لانتصار قوات الحكومة عليه بل بسبب عدم مساندة الأهالي لجماعة ود حبوبة. وكانت تلك إشارة واضحة إلى أن الأهالي في مديرية النيل الأزرق كانوا خائفين من التورط في أي حركة ضد الحكومة، وكانوا منصرفين إلى مزاولة شئونهم الحياتية الخاصة وفلاحة أراضيهم أكثر من

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، ص:٢٠٠، مذكرة من ونجت، ٩ أغسطس ١٩٠٨(سري للغاية)، المكتب الخارجي/١٧٣/٤٠٧.

(٢) تقارير الاستخبارات السودانية-١٦٧، يونيو ١٩٠٨، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، ص: ٥٩٠، من آسر إلى ونجت، ٩ أغسطس ١٩٠٨، من سلاطين إلى ونجت، ٩أغسطس ١٩٠٨، SAD/٢٨٣/٨/٤ اثيرت هذه الإشاعة عن طريق التنقل الموسمي للقبائل الرعوية.

(٣) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، الصفحات:٤٩-٥٢.

التورط في اضطرابات دينية متجددة. ينبغي تفسير الرأي الخطير المتطرف الذي تبناه ونجت والضباط البريطانيون بشأن عصيان ود حبوبة من زاوية أخرى. فقد كان ذلك أول عصيان إسلامي يحدث منذ إعادة الاحتلال. وقد اغتيل فيه مسئول بريطاني وتكبدت فيه الحكومة خسائر فادحة في المعركة التي تلت ذلك[1]. ثانياً لم يكن هناك أي عصيان إسلامي منذ عام ١٩٠٤م وعليه، فقد تمنى ونجت أن تصبح المهدية ضرباً من الماضي. لقد أدرك ونجت أخيراً بأن فرص استتباب الأمن الفعلي ستكون ضئيلة إذا لم تتوفر لديه وسائل اتصال فعالة. ومن ثم قرر استغلال ذرائع عصيان ود حبوبة من أجل الضغط على الحكومة البريطانية في الحصول على قرض.

لم تكن هناك انتفاضات دينية كبيرة في السنوات التالية ولكن ادعاءات نبوة عيسى (عليه السلام) استمرت تظهر من فترة لأخرى، مع وجود رقابة مشددة على العديد من شيوخ الطرق الصوفية. وفي عام ١٩٠٩م حامت الشكوك حول السيد عبد المتعال شيخ الطريقة الإدريسية في دنقلا الذي ادعى ابن أخيه المهدية باليمن. وفي نفس العام تم القبض على اثنين من اتباع ود حبوبة وأعدما[2]. واستمرت الاضطرابات الدينية خلال عام ١٩١٠م ولم تتوقف إلا بعد ظهور مذنب هالي (Halley)[3].

---

(١) Scott-Moncrieff هو المفتش البريطاني الذي قتل، التحق بالخدمة المدنية في السودان في عام ١٩٠٦ وقد تخرج في جامعة أكسفورد قبل عام من تاريخ التحاقه بالخدمة. كان والده السير Colin Scott-Moncrieff مسؤولاً عن الري المصري منذ عام ١٨٨٣م. وفي أوائل عام ١٩٠٢ قام دينكا أقار باغتيال مفتش بريطاني آخر اسمه Scott-Barbour. ولكن الانتفاضة التي قامت بها قبيلة جنوبية من القبائل التي لم تكن تحت سيطرة الحكومة والتي كانت تعتبر انتفاضة وحشية لم تنظر إليها الحكومة بنفس القدر كما هو الحال بالنسبة لثورة ود حبوبة.

(٢) من ونجت إلى استاك(خاص)، ٣ يناير ١٩٠٩، SAD/٢٨٦/١، ومن شانر إلى ونجت، ١٣ سبتمبر ١٩٠٩، SAD/٢٨٨/٥

(٣) هو أحد الأجرام السماوية التابعة للمجموعة الشمسية وجاءت تسميته نسبة لعالم الفلك الإنجليزي إدموند هالي (١٦٥٦-١٧٤٢) وهو يتكون من نواة ثلجية ضخمة يصل قطرها إلى ٥٠ كلم ويزور الأرض كل ٧٦ عاماً حيث ظهر في الأعوام: ١٧٥٨، ١٨٣٤، ١٩١٠ وكان آخر ظهور له في عام ١٩٨٦. كان يقال سابقاً أن المذنبات تنذر بالهلاك والطاعون وغيرها من الخرافات التي تخيف الناس. ولكن العالم هالي نشر كتاباً أثبت فيه أنها ما هي إلا

واعتقل فيبس (Phipps) الذي كان حاكماً عاماً بالإنابة عدداً من التعايشة بالقرب من سنجة وذكر ما نصّه: «... يبدو أن كيساً به ٢٦٧ حربة قد اختلط بجثث ٧ من الفقهاء[1]...»[2] وفي ذات الوقت ظهر رجل ادعى بأنه النبي عيسى في منطقة الشنابلة بمديرية النيل الأبيض. واضطر رجال الشرطة الذين أمروا باعتقال الفكي مدعي النبوة وابنه بإطلاق النار عليهما فكانت النتيجة أن سقط الابن ميتاً وجرح الفكي جرحاً خطيراً...»[3]. وفي شهر أغسطس من عام ١٩١٠م اعتقل فكي ومعه ثلاثة من أبنائه في بربر وذلك بتهمة التعصب الديني الذي أدى إلى اغتيال أحد العمد وأحد رجال الشرطة، وتم إعدام ثلاثتهم[4].

في أواخر عام ١٩١٠م أدركت الحكومة للمرة الأولى خطورة المهاجرين من غرب إفريقيا. كان أولئك المهاجرون ممن عرفوا بالفلاتة أو التكارير حجاجاً وقد عبر كثير منهم الأراضي السودانية في طريقهم إلى الحجاز. واستقر هؤلاء المهاجرون في السودان بأعداد كبيرة وأسسوا قراهم. وفرّ حوالي ٢٥,٠٠٠ لاجئ فولاني بعد انتهاء معركة برمي (Burmi) في عام ١٩٠٣م إلى السودان هرباً من الإداريين البريطانيين في نيجيريا.

ورحبت حكومة السودان بهم وذلك لنشاطهم في العمل وقوة هممهم حيث سمح لهم بالإقامة على شواطئ النيل الأزرق تحت كفالة زعيميهما

أجرام سماوية تابعة للمجموعة الشمسية.

(١) كلما وردت كلمة الفقهاء فإن المقصود بها جمع كلمة فكي المستخدمة في العامية السودانية.

(٢) من فيبس إلى ونجت، ١٤ يوليو ١٩١٠، ومن ونجت إلى فيبس، ٢٨ يوليو ١٩١٠، SAD/٢٩٧/١، وجد بحوزة الفقهاء الذين اعتقلوا راتب «كتاب فقهي» المهدي، تقارير الاستخبارات السودانية-١٩٢، يوليو ١٩١٠.

(٣) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩١٠، الصفحات: ٦٦-٦٧، توفي الفكي فيما بعد متأثراً بجراحه، تقارير الاستخبارات السودانية-١٩٠، مايو ١٩١٠.

(٤) تقارير الاستخبارات السودانية-١٩٣، اغسطس ١٩١٠، تقارير الاستخبارات السودانية-١٩٥، اكتوبر ١٩١٠، استبدل حكم الإعدام على أحد الأبناء فيما بعد بالسجن مدى الحياة.

مايرنو (Mai wurno) وأحمدو (Ahmadu) من ميسان (Misan). كان هؤلاء المهاجرون السبب في عدة اضطرابات دينية حدثت في السنوات التي تلت عام ١٩١٠م[١]. وفي نوفمبر عام ١٩١٠م ادعى المهدية رجلٍ يسمى نجم الدين وذلك في قرية الشيخ طلحة على النيل الأزرق. وتبعاً لذلك توترت العلاقة بين التكارير واتباع المهدي. وفر نجم الدين بجلده ولكنه مات رمياً بالرصاص في عام ١٩١٤م في مديرية كسلا[٢]. وفي عام ١٩١٤م جمع أحد الفلاتة بعض أتباعه وقتل الضابط البريطاني الذي حاول أن يلقي القبض عليه. وفي العام التالي ادعى أحمد عمر الفلاتي من منطقة سوكوتو (Sokoto) الذي استقر في أم درمان بأنه النبي عيسى وتراجع باتباعه إلى جبل قدير. وأرسل رسلاً إلى كل قرى الفلاتة لاتّباعه ولكن دعوته لم تلق نجاحاً كبيراً. وأخيراً تم القبض عليه ومعه واحد وثلاثون من أتباعه بالقرب من جبل قدير. وبحلول عام ١٩١٦م اشتهر الفلاتة بإثارتهم للقلاقل الدينية فأقامت الحكومة مركز حراسة مشددة عليهم في سنار أثناء القيام بالحملة على دارفور[٣].

وبقي أن نذكر انتفاضتين دينيتين، وقعتا في عام ١٩١٢م وتسبب فيهما الحجاج. ففي أبريل عام ١٩١٢م ادعى فكي تونسي بالقرب من جبل قدير بأنه المهدي ولكن سرعان ما لقي حتفه رمياً بالرصاص مع سبعة من اتباعه. وفي شهر يونيه من نفس العام[٤] تم ترحيل فكي طرابلسي لأنه

---

(١) س. بياكو ومحمد التاج، «المهدية السودانية وإقليم النيجر- تشاد» في كتاب: I.M. Lewis «الإسلام في إفريقيا المدارية»، لندن ١٩٦٦، الصفحات: ٤٢٥-٣٧ انظر أيضاً «هجرة وتوزيع سكان غرب أفريقيا في السودان»، مذكرة حكومة السودان (بدون تاريخ) (مرجع مختصر: سكان غرب أفريقيا).

(٢) من ونجت إلى قورست، ١٩ نوفمبر ١٩١٠، SAD/٢٩٨/٢، تقارير الاستخبارات السودانية-١٩٦، نوفمبر ١٩١٠، تقارير الاستخبارات السودانية-٢٤٦، يناير ١٩١٥

(٣) سكان غرب أفريقيا.

(٤) لعل التاريخ المذكور أعلاه يوحي بتداعيات الاحتلال الإيطالي لطرابلس على السودان وقلق السير ونجت تجاه هاتين الانتفاضتين ما أدى إلى إصدار أوامره بقتل الفكي التونسي وترحيل الفكي الطرابلسي إلى بلاده.

كان يروج للأفكار الإسلامية[1].

إن القائمة الطويلة التي تضمنت ذكر الاضطرابات الدينية خلال السبعة عشر عاماً الأولى من فترة الحكم الثنائي لجديرة بالملاحظة للأسباب التالية: فقد برهنت على امتعاض الناس وضيقهم ذرعاً بالحكم الأجنبي الذي ساد خلال تلك الفترة. ولكن السهولة النسبية التي تم التغلب بها على تلك الانقلابات برغم عدم توفر وسائل الاتصال وعدم توافر العدد الكافي من القوات العسكرية أثبتت فشل تلك الاضطرابات في كسب المساندة الشعبية. ويعود السبب في ذلك أن معظم مسلمي الجيل الأول كانوا تحت تأثير الهزيمة الساحقة التي لحقت بالخليفة عبد الله، وكانوا غير مستعدين للمخاطرة بمعيشتهم أو بالأحرى بأرواحهم بالاشتراك في انتفاضة دينية. ومع ذلك فإن اعتقادهم في الحركة المهدية أصبح على كل حال ضرباً من الماضي. وقد ثبت ذلك بوضوح بعد الحرب العالمية الأولى عندما برز السيد عبد الرحمن المهدي زعيماً سياسياً ذا مكانة مرموقة ونجح في كسب مساندة الناس له في حركته المهدية الجديدة[2].

كان موقف الحكومة من سجناء المهدية وأسرهم نتيجة مباشرة لسياستها الدينية العامة، و هو ما يقتضي تناوله هنا بإيجاز. فقد حبست الحكومة كبار أمراء المهدية في سجن دمياط حتى عام ١٩٠٨م. أما الذين القي القبض عليهم في الأحداث الدينية الأخيرة فقد وضعوا في سجن وادي حلفا. ولم يسجن الكثير من صغار الأمراء ومن الذين تراجعوا عن

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩١٢، ص:٩، من ونجت إلى ويلسون، ١٣ مايو ١٩١٢، SAD/١٨١/٢/٢، من بتلر إلى ونجت، ١٢ يونيو ١٩١٢، SAD/١٨١/٣، التاريخ يشير إلى ارتباط محتمل مع الاحتلال الإيطالي لمدينة طرابلس وقورينة وتداعياته المحتملة في السودان التي اقلقت ونجت بدرجة كبيرة، انظر من ونجت إلى كتشنر ٩ نوفمبر ١٩١١، SAD/٣٠١/٥.

(٢) يبدو أن السيد عبد الرحمن المهدي الذي برز زعيماً سياسياً بعد الحرب العالمية الأولى قد نهج منهجاً مسالماً تجاه حكومة الاحتلال البريطاني بعد أن شعر بفشل كافة الانتفاضات الدينية وتغلب الحكومة عليها وبالتالي خرج على الناس بحركة مهدية جديدة مهادنة لحكومة الاحتلال البريطاني.

مواقفهم قبل معركة كرري، بل إن بعضهم قد تقلد وظائف حكومية. وسمحت الحكومة أيضاً لمحمد عثمان أبو قرجة لدى عودته من الأسر في دارفور عام ١٩٠٧م بالإقامة في منطقته التي تقع في مديرية النيل الأبيض.

قررت الحكومة في عام ١٩٠٨م ترحيل السجناء من أمراء المهدية من سجن دمياط إلى وادي حلفا وبورتسودان لتبعدهم من رقابة الصحف القومية المصرية وتبعدهم في الوقت نفسه عن فضول نواب البرلمان البريطاني الليبراليين الذين كانوا دائمي القلق على صحة وسلامة أولئك السجناء. وخوفاً من أن تشن الصحافة الوطنية المصرية هجوماً على هذه الخطوة، اقترح ونجت أن ينفذ هذا الترحيل بطريقة سرية. ولكن سلاطين اعترض وادعى أنه ليس هناك خوف ما دام السجناء طلبوا بأنفسهم نقلهم إلى مناخ قليل الرطوبة[1]. ومضت الحكومة في ترحيل أمراء المهدية علناً دون أن تأبه للعديد من أعضاء البرلمان الليبراليين الذين كانوا يتساءلون عن سلامة السجناء. وكانت ترد على تساؤلات البرلمانيين بأجوبة متماثلة عاماً بعد عام، ومن تلك الأجوبة بالتحديد انها لو أطلقت سراح هؤلاء الأمراء فقد يهدد ذلك أمن السودان وقد تتعرض أرواح الأمراء للخطر من قبل أعدائهم في السودان. في عام ١٩٠٩م وافق سلاطين على حل قيود سجناء أمراء المهدية ما عدا الأمير عثمان دقنة وسمحت الحكومة في عام ١٩١٢م لاثني عشر منهم بالإقامة في مدن محددة في السودان حيث تلاشي الخطر المزعوم الذي كان يهدد أرواحهم[2]. وظل عثمان دقنة محبوساً في سجن وادي حلفا ونقل عنه أنه أصبح مجنوناً تماماً

---

(١) من ونجت إلى فييس، ٢٠مارس ١٩٠٨، SAD/٢٨٢/٣/٢، من سلاطين إلى ونجت ٢ أبريل ١٩٠٨، المرجع السابق انظر أيضاً حسن دفع الله» مذكرة عن السجناء السياسيين في وادي حلفا» سجلات السودان-٤٧(١٩٦٦) الصفحات:١٤٨-٥٠ إن إدعاء دفع الله بأن السجناء قد تم نقلهم من سجن وادي حلفا نتيجة لضغط الليبراليين البريطانيين والصحافة المصرية غير صحيح.

(٢) من ونجت إلى قورست، ٢٦ ديسمبر ١٩٠٩، المكتب الخارجي/٤٢٣/١٤١/ تقارير الاستخبارات السودانية-٢١٥، يونيو ١٩١٢.

ويعيش كالحيوان[1]...»[2]

بينما نظرت الحكومة في إمكانية تأهيل الجيل القديم من أمراء المهدية بشيء من التحفظ، حاولت من ناحية أخرى تعليم أبنائهم ليصبحوا مواطنين صالحين. فقد أرسلت بعد إعادة الاحتلال عدداً من أبناء الأمراء إلى مصر ليتلقوا التعليم.

ولكن في عام ١٩٠٨م ندم ونجت على إرسالهم إلى مصر إذ أن ذلك جعلهم يتشربون الأفكار الوطنية المصرية فقرر نقلهم مرة أخرى إلى السودان. وانخرط العديد منهم في العمل بالمصالح الحكومية وإدارات المديريات وأثبتوا جدارتهم[3]. وقد وقعت حادثة واحدة فقط في عام ١٩١٥م إذ نقل أن أحد شباب الأمراء اشترك في حركة دينية مناوئة للحكومة. فقد اشترك حسن شريف ابن الخليفة محمد شريف في مؤامرة دبرت ضد الحكومة في أم درمان فقامت السلطات بإبعاده في الحال إلى مديرية منقلا. وهكذا فإن الإدارة الأنجلو مصرية اتبعت سوابق الحركة المهدية والحكم التركي المصري في نفي المجرمين إلى الجنوب. ذكر أوين

---

(١) ينتمي عثمان دقنة إلى قبيلة الهدندوة بشرق السودان (وهو من أصل كردي تصاهرت أسرته مع قبائل البجا والهدندوة) وهو من كبار أمراء المهدية وهو قائد بطل لا يشق له غبار، استطاع أن يهزم القوات البريطانية في طوكر وسنكات حيث تمكن من كسر مربع الجيش الإنجليزي الذي زحف إلى إنقاذ غردون عن طريق الشرق. كما الحق خسائر فادحة بقوات كتشنر بقيادة المستر مارتن في كمين نصبه لها في خور أبو سنط شمال أم درمان. وألقي القبض عليه أثناء محاولته الهروب إلى الحجاز وأودع سجن رشيد ثم سجن دمياط. وفي ديسمبر ١٩٠٨ نقل إلى سجن وادي حلفا. ثم سمح له في عام ١٩٢٤ بأداء فريضة الحج وبعد عودته من الأراضي المقدسة خصص له منزل صغير جوار مركز الشرطة قضى فيه باقي عمره صائماً وقائماً وتالياً لكتاب الله حتى وافته المنية في ١٧ ديسمبر ١٩٢٧. فكيف = بمن أدى الحج قبل وفاته بثلاث سنوات أن يكون مجنوناً يعيش كالحيوان؟ وبعد تهجير مواطني وادي حلفا نقل رفاته إلى الشرق ودفن بأركويت في ٣٠ أغسطس ١٩٣٦

(٢) محاضر الجلسة التي أعدها إف. جي فانسترات حول قضية برلمانية أثارها النائب البرلماني Ponsonby، ٦ فبراير ١٩١٣، المكتب الخارجي/١٦٣٧/٣٧١.

(٣) قائمة بأسماء عائلة المهدي والخليفة وملازميه مع أماكن إقامتهم وعملهم (بدون تاريخ)، SAD/١٠٦/٢.

(Owen) حاكم مديرية منقلا: «... إني أخبرته «يعني حسن شريف» بأنه ذو حظ سعيد لمجيئه لرؤية هذا الجزء من السودان مجاناً بينما يدفع السواح مئات الجنيهات لزيارته... أخشى أنه لم يفهم المزحة...»[1].

سياسة الحكومة خلال الحرب العالمية الأولى:

في عام ١٩٠٦م عندما كان هناك خطر وشيك يهدد بنشوب الحرب بين بريطانيا وتركيا نتيجة لحادث طابا، كتب ونجت: «... إذا كان الدين يُتخذ ذريعة لحدوث الاشتباكات فإنه يجب علينا أن نستعد لمتاعب مع المواطنين على الرغم من كراهيتهم للأتراك...»[2]. وعند اندلاع الحرب كانت حكومة السودان قلقة جداً فيما يتعلق بولاء المواطنين المسلمين لها. ونشرت الحكومة بياناً تحذر فيه المواطنين بأنه وفقاً لاتفاقية الحكم الثنائي فإن البلاد لا تزال تحت قانون الأحكام العرفية. وفرضت الحكومة الرقابة الداخلية على جميع أنحاء السودان ورحلت جميع الأطراف الأجنبية المعادية ما عدا البعثات الإرسالية. ووضعت ترتيبات خاصة لمنع تسرب دعاية الجهاد التركي الألماني إلى السودان[3] من جهة الغرب. وأعد القائد العام خطة تعبئة عسكرية للقبائل، شملت القبائل الموثوق من ولائها للحكومة. واتخذت الحكومة الاحتياطات الخاصة فيما يتعلق ببعض شيوخ الصوفية. وكان لاعتقال عدد من المتطرفين «... تأثير فاعل على الشباب الثائرين...»[4].

كانت الخطوات الرئيسية التي اتخذتها حكومة السودان تصالحية إلى حد كبير. وألقى ونجت لدى عودته إلى السودان خطاباً أمام العلماء في

---

(١) من أوين إلى ونجت، ٣ يونيو ١٩١٥، SAD/١٩٥/٣.

(٢) من ونجت إلى كرومر، ٨ مايو ١٩٠٦، المكتب الخارجي/٤٠٢/١٤١.

(٣) سودان قازيت-٢٦٦، ١٦ نوفمبر ١٩١٤، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩١٤، ص:٤٣، تقارير الاستخبارات السودانية-٢٤٧، فبراير ١٩١٥، تقارير الاستخبارات السودانية-٢٦٠، مارس ١٩١٦.

(٤) تقارير الاستخبارات السودانية-٢٤٩، أبريل ١٩١٥.

الخرطوم. وحاول أن يقنع العلماء بأن تلك الحرب لم تكن بين المسلمين والمسيحيين ولكنها حرب على حكام تركيا المضللين الذين تحالفوا مع ألمانيا لمحاربة بريطانيا... القوة التي لا تزال بفضل أفعالها ومشاعرها صديقاً مخلصاً ومتعاطفاً مع المسلمين والإسلام....»[1] وتم توزيع آلاف النسخ من ذلك الخطاب في جميع أنحاء السودان. وألقى ونجت خطاباً مماثلاً لخطابه الأول على الضباط المصريين الذين كان بعضهم من أصل تركي. ولكن سياسة التفاهم الشخصي عن قرب كانت أهم من ذلك. فقد سافر ونجت إلى العديد من المديريات حيث التقى زعماء القبائل والزعماء الدينيين وأطمأن على ولائهم. وصحب ذلك قيام الحكومة بحملة إعلامية تعبوية، أعقبتها جولة حكام المديريات على كل المديريات لاستقطاب وتأكيد الولاء من الأعيان[2]. ولم تذكر الحكومة أهم التدابير العملية التي اتخذتها في إنجازاتها مما ليس لها علاقة بالشئون الدينية. ضرب السودان جفاف شديد ما بين عامي ١٩١٢م - ١٩١٤م. ولذلك قامت الحكومة باستيراد كميات كبيرة من الذرة من الهند. وعندما اندلعت الحرب استطاعت الحكومة أن توزع الذرة بأسعار رخيصة على المديريات التي اجتاحها الفقر إلى جانب توزيع طلمبات الري مما كان له أثرٌ فعال في ولاء المزارعين، فكانت النتيجة أن ظل الوضع في السودان هادئاً فيما

---

(١) خطاب الحاكم العام إلى العلماء بالخرطوم، ٨ نوفمبر ١٩١٤، تقارير الاستخبارات السودانية -٢٤٤، نوفمبر ١٩١٤، تضمن خطاب ونجت فقرة تشير إلى حكام تركيا على أنهم». . . . عصابة من اليهود والممولين والمتواطئين. . . » نشر الخطاب في جريدة التايمز بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩١٤ ونتج عنه احتجاجاً فورياً من قبل الجالية اليهودية الإنجليزية. وطلب محرر صحيفة كرونيكل اليهودية في ١ يناير ١٩١٥ ضرورة إلغاء هذه الفقرة الجائرة دون تأخير. . . » المكتب الخارجي الذي اعتمد خطاب ونجت في نوفمبر وعلّم على الفقرة». . . هذه العصابة من اليهود. . . » على أنها جيدة جداً (توقيع) L.O. Oliphant (محضر الاستخبارات السودانية- نوفمبر ١٩١٤، المكتب الخارجي/٢٣٤٩/٣٧١، استفسر فجأة فيما إذا كان ونجت قد أبدى تلك الملاحظات(من كراو إلى جيثام، ٧ يناير ١٩١٥، SAD/١٩٤/١) قدم ونجت اعتذاره إلى صحيفة كرونيكل اليهودية من خلال سايمز(من سايمز إلى رئيس تحرير جريدة كرونيكل اليهودية، ٢٣ مارس ١٩١٥، SAD/١٩٤/٣/٢).

(٢) من ونجت إلى كرومر، ٢٧ نوفمبر ١٩١٤، المكتب الخارجي/٦٣٣/٢٣.

عدا الأحداث الطفيفة القليلة[1].

لم تحدث انتفاضة ذات أهمية سوى تلك التي قام بها الفكي علي في عام ١٩١٥م. كان الفكي علي من أقوى وأشد مكوك النوبة ولاءً. ولكن رجلاً نوباوياً كان قد عاد إلى جبال النوبة بعد أن قضى فترة حبيساً في سجن الخرطوم وأطلق شائعات قصد أن يقنع بها الفكي علي بأن البريطانيين على وشك الانهزام وأن حكومة إسلامية[2] توشك أن تحل محلهم. وألقت الحكومة القبض على الفكي علي وصدر بحقه حكماً بالإعدام ولكنه استطاع أن يهرب إلى الأبيض أثناء ترحيله. دبر المفتش البريطاني خطة جعلت الملك يسلم نفسه للحكومة على أن يخفف الحكم الذي صدر ضده. وشملت الجماعة التي تورطت في ذلك الاضطراب عدداً قليلاً من رجال جبال النوبة بالإضافة إلى محمد فقير ناظر المسيرية[3].

بوقوع الحرب العالمية الأولى غيرت الحكومة نظرتها تجاه الطرق الصوفية وطلبت المساندة والتأييد من قبل العديد من الزعماء الدينيين الذين كانوا من قبل موضع شكوك بالنسبة لها. وأصبح الشريف يوسف الهندي الذي اتهمه مجلس العلماء في عام ١٩٠٩م وأدانه لتدخله في الشئون القبلية أصبح شخصية اعتبارية لدى الحكومة التي أوصت بمنحه وسام C.M.G.[4] (رفيق أو زميل القديسين مايكل وجورج)[5]. وكان شيوخ

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩١٤، الصفحات: ١١–١٢، من مزارعي الزيداب إلى ونجت(فبراير ١٩١٥)، SAD/١٩٤/٣/٣

(٢) من بلفور إلى السيدة بلفور، ٢١ يوليو ١٩١٥، SAD/٣٠٣/٦، من ونجت إلى كلايتون، ٢٥مارس ١٩١٥، SAD/٤٦٩/٨

(٣) من بيرسون إلى ونجت، ٢٦ مايو ١٩١٥، SAD/١٩٥/٦، من ونجت إلى سافيل، ١٩ يونيو ١٩١٥، SAD/١٩٥/١٠، من بلفور إلى ونجت، ٢٠ أغسطس ١٩١٥، SAD/١٩٦/٣؛ تقارير الاستخبارات السودانية–٢٥١، يونيو ١٩١٥.

(٤) تقارير الاستخبارات السودانية–١٧٥، فبراير ١٩٠٩. من ونجت إلى قري(خاص)، ٨ أكتوبر ١٩١٦، SAD/٢٠٢/١

(٥) هو الوسام الذي يعبر عن البطولة والشجاعة وقد أعلنه الامير جورج ولي عهد المملكة المتحدة (والذي عرف فيما بعد بالملك جورج الرابع) عندما كان ولي عهد لوالده الملك جورج

الطريقة الإدريسية الذين وضعتهم الحكومة من قبل تحت رقابتها المشددة يعملون لحساب إدارة الاستخبارات في اتصالاتها بالسنوسي. وطلب ونجت من جاكسون حاكم مديرية دنقلا «... أن يعامل أولئك الشيوخ معاملة حسنة....» قال ونجت: «... من الأفضل وضع اعتبار خاص للأسرة...»[1]. برز السيد عبد الرحمن المهدي الذي كانت الحكومة تنظر إليه نظرة تشكك ليصبح من أشهر مؤيدي الحكومة. وكتب ونجت تقريرًا سرياً عندما حدثت انتفاضة مهدية في قدير عام ١٩١٥م: «... إنني سعيد بأننا تخلصنا من فكي قدير. يكفي أن الرجل الذي أخبر عنه هو عبد الرحمن بن المهدي الراحل...»[2]. ووقع السيد عبد الرحمن وخمسمائة من الزعماء الدينيين وزعماء القبائل على سفر الولاء لحكومة السودان وتعهدوا بمساندتهم التامة لبريطانيا العظمى وحلفائها خلال فترة الحرب[3].

اعتبرت السلطات البريطانية ولاء السودانيين المسلمين لها خلال الحرب العالمية دليلاً قاطعاً على التوجه الصحيح لسياسة الحكومة وأيضاً بمثابة نجاح شخصي لونجت. قال كرومر في حديثه إلى مجلس النواب: «... كان الوضع السياسي في السودان من أعظم المحامد غير المباشرة التي تحمد لسياسة وعقلية الإدارة الإنجليزية فيه... لا شك أن الفضل في ذلك النجاح الذي تحقق يرجع إلى السير ريجنالد ونجت والضباط الذين تحت قيادته...»[4].

الثالث وذلك في ٢٨ أبريل ١٨١٨م. وسمي الوسام بهذا الاسم تكريماً وتشريفاً للقديسين العسكريين مايكل وجورج. ويمنح للرجال والنساء من الذين قدموا خدمات غير عسكرية مهمة أو غير عادية في بلد أجنبي.

(١) من ونجت إلى جاكسون، (خاص وسري)، ٢١ سبتمبر ١٩١٥، SAD/١٩٦/٥.

(٢) من ونجت إلى كلايتون(خاص)، ٢٤ أبريل ١٩١٥، SAD/٤٦٩/٩.

(٣) سودان تايمز، ١٤ أغسطس ١٩١٥، انظر أيضاً جورديني (رئيس تحرير جريدة سودان تايمز) إلى ونجت، ٢٠ أغسطس ١٩١٥، SAD/١٩٦/٣.

(٤) جريدة التايمز، ٢٨ يونيو ١٩١٦، اقتباس من خطاب كرومر. انظر أيضاً خطابي لورد قرينفيل وفيسكونت بريس في مدح ونجت، المرجع السابق.

أوضح سكرتير ونجت الخاص سيمز وجهة نظر حكومة السودان عندما كتب: «... أن ولاء الشعب السوداني للحكومة سيستمر ما دام أن الناس يدركون بأن مصالحهم الدينية محفوظة وأن الحكومة الحالية دائمة...»[1]. وفي عام ١٩١٥م زعم ونجت أن مساندة بريطانيا لخلافة عربية كان لها تأثير كبير على الرأي الإسلامي العام في السودان. ولكن ليس هناك سبب بأن نفترض أن ولاء السودانيين للحكومة توقف على سياسة بريطانيا الشرق أوسطية سواءً في عام ١٩١٥م أم عندما أيدت بريطانيا الثورة العربية في السنوات التي تلت[2]. إن الانطباع العام الذي يكونه المرء بقراءة المراسلات بين المسئولين البريطانيين و ونجت هو أن ولاء السواد الأعظم من السودانيين كان لمصالحهم الخاصة ولم يكن لديهم اهتمام كبير بالحرب أو بنتائجها. لقد اكتسبت الحكومة مزيداً من الولاء وذلك برعايتها لمصالح المواطنين المادية أكثر مما اكتسبته بسياستها تجاه الإسلام. فقد حصلت على تأييد الزعماء الدينيين لها بتعديل سياستها السابقة تجاههم. فقد أصبح شيوخ الطرق الصوفية الذين كانوا من قبل موضع ريبة بالنسبة للحكومة، جزءاً من مؤسسة الحكم. وبلغ ذلك التأييد ذروته في عام ١٩١٩م عندما ضم السير ستاك السيد عبد الرحمن المهدي ويوسف الهندي وإسماعيل الأزهري إلى وفد السودان إلى بريطانيا. فقد كانت الحكومة التي استدعوا لتأييدها تشك في ولاء ثلاثتهم سابقاً[3]. إن الشكوك الكامنة في نفوس السودانيين من الجيل القديم تجاه حكم مصر وتركيا واقتناعهم التام بأن الحكم البريطاني هو الأفضل والأقوى وكذلك الأكثر ديمومة واستقراراً عن سابقيه، كانت هي العوامل الرئيسة التي حرضت الزعماء السودانيين للدفاع عن القضية البريطانية.

---

(١) مذكرة عن الوضع السياسي في السودان، ١٧ يناير ١٩١٦، SAD/٢٣٦/٤.

(٢) من علي الميرغني إلى ونجت، ٢٥أبريل (١٩١٥؟)، SAD/١٩٤/٣/٣، من ونجت إلى ماكماهون، ١٥ مايو ١٩١٥، SAD/١٩٥/٦.

(٣) من استاك إلى ونجت، ٣ يوليو ١٩١٩، SAD/٢٣٧/١١.

المسيحية في مديريات المسلمين والدور الذي لعبه الأسقف قوين (Gwynne)[1]:

وجدت السلطات البريطانية نفسها في وضع حرج بالنسبة لعلاقاتها تجاه الإرساليات والمسيحية. فقد كان معظم كبار المسئولين والقيادات الوسيطة في الحكومة سواءً البريطانيين منهم أم السوريين أم المصريين الأقباط، يعتنقون الديانة المسيحية. ولكن الحكومة اعتقدت اعتقاداً جازماً بأن أي محاولات لتنصير المسلمين لم تكن لتبوء بالفشل فحسب بل من المحتمل أن تخلق جواً من التطرف بين المسلمين. ومن ثم حاولت الحكومة أن ترسم خطاً فاصلاً بين التزاماتها بمعتقداتها المسيحية وبين الأنشطة التبشيرية. فقد أُعتُبِرتْ الأخيرة (أي أنشطة الارساليات) شراً لا بد منه إذا ما اقتصر نشاط التنصير بقدر الإمكان على المديريات الجنوبية.

لقد أصبح السودان الإنجليزي المصري منضماً بصفة اسمية إلى الأبرشية الإنجيلية في أورشليم القدس منذ ١٨٩٩م ولكن الأسقف بليث (Blyth) الموجود في أورشليم... حذر من القيام بأي وظائف أو مهام أسقفية في ذلك البلد... ولم ينته ذلك التحذير إلا في عام ١٩٠٣م، وتم تعيين قوين أول رئيس للشمامسة في السودان[2].

فقد اعتبر بعد ذلك من الأفضل إنشاء أسقفية إنجليكانية مستقلة في السودان، ووفرت الحكومة الدعم المالي اللازم لقيام تلك الأسقفية. وبحلول عام ١٩٠٨م أمكن جمع تسعة عشر ألف جنيه استرليني لإنشاء الأسقفية الجديدة وعُيِّن قوين مساعد أسقف في السودان. ورفض ونجت اقتراح قورست بإنشاء أسقفية موحدة لمصر والسودان لأسباب سياسية

---

(١) عن السيرة الذاتية للأسقف Llewellyn Gwynne انظر إتش سي جاكسون «قس على ضفاف النيل» لندن ١٩٦٠.

(٢) من كرومر إلى بليث، ٢٦ أكتوبر ١٩٠٢، المكتب الخارجي/٦٣٣/٨، من قوين إلى Gelsthorpe، ٥ أبريل ١٩٤٧، SAD/٤١٩.

مستعيناً في ذلك بمساندة الأسقف له[1]. وفي عام ١٩١٢م أصبحت للسودان أسقفية مستقلة وأصبح قوين هو أول أسقف ومطران لكتدرائية الخرطوم الجديدة. وبذلك أصبح تطور الكنيسة الإنجليكانية منذ البداية مرتبطاً بشخصية قوين الذي كان من أبرز أعضاء جمعية التبشير المسيحي (CMS)[2].

جاء الأسقفان قوين وهاربر (Harpur) التابعان لجمعية التبشير المسيحي إلى السودان في ديسمبر ١٨٩٩م بعد أن أبرمت اتفاقية بين كرومر وكتشنر من جانب ورئاسة جمعية التبشير المسيحي من جانب آخر، ونصت تلك الاتفاقية على أن تنشئ الجمعية أول مقر إرسالية لها في فشودة[3]. ولكن جمعية التبشير لم تلتزم بتلك الاتفاقية وأمرت إرسالياتها بالبقاء في أم درمان. كان كتشنر الحاكم العام آنذاك أكثر اندهاشاً عندما علم من قوين بقرار جمعية التبشير المسيحي إذ أخبره قوين: «.... إن لجنتنا أمرتنا أن نبقى في مدينة أم درمان...» غير أنه لم يعترض على وجود إرساليات جمعية التبشير المسيحي في الشمال «... وإقامة علاقة ودية مع الأقباط...»[4]. عندما أصبح ونجت حاكماً عاماً بلغه أن قوين وهاربر قد حصلا على عدد قليل من المسيحيين الوديعين وعهدا إليهم بكل

---

(١) من قورست إلى ونجت(خاص)، ٢٢ ديسمبر ١٩١٠، من ونجت إلى قورست، ٢٩ ديسمبر ١٩١٠، SAD/٢٩٨/٣، من بليث إلى ونجت، ٢٨ يناير ١٩١١، SAD/٤٢٠/٢.

(٢) من بليث إلى قوين، ٣ يناير ١٩١٢، من بليث إلى ونجت، ١٠ يناير ١٩١٢، SAD/٤٢٠/٣.

(٣) تقرير عن مقابلة أجريت مع اللورد كرومر والسير هيربيرت كتشنر ١١أكتوبر ١٨٩٨ أرشيف جمعية التبشير المسيحي/E/٠٣/١٨٩٨/ رقم ٥١، انظر أيضاً مذكرة كتبت بموافقة لورد كتشنر إلى إف. بيليز ودكتور إف جي. هاربور، ١٨ يوليو ١٨٩٩، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/E/٠٣/١٨٩٩.

(٤) من إديني إلى اللجنة العامة لجمعية التبشير المسيحي، ١٢ ديسمبر ١٨٩٩ ومحضر اللجنة العامة لتوجيه الأسقف قوين وهاربور بالبقاء في أمدرمان وعدم الذهاب إلى فشودة، ارشيف جمعية التبشير المسيحي/مصر/١٨٩٩/١٢٥ من قوين وهاربور إلى أديني، ٢٢ ديسمبر ١٨٩٩، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/E/٠٣/١٨٩٩

المسئوليات اللازمة...»[1]. وفي مارس من عام ١٩٠٠م جاء أسقف قبطي إلى أم درمان، ومن ثم كان على الإرساليتين الموجودتين هناك أن تنتقلا إلى مكان آخر لمواصلة نشاطهما التبشيري. أصرّت جمعية التبشير المسيحي مرة أخرى على أن تبقى الإرساليات في الخرطوم، ومن نتائج ذلك أن أصبح قوين القسيس الملحق للكتيبة البريطانية في الخرطوم[2]. على الفور ساور الشك كرومر في دوافع قوين من وراء توليه ذلك المنصب، فكتب إلى سالسبوري ولانسداون موضحاً بأنه قد أصبح الآن لدى قوين العذر في أن يوسع نشاطه التبشيري في أوساط المسلمين[3]. وكان ذلك هو الدافع الذي حدا بجمعية التبشير المسيحي على أن توافق بأن تتولى إحدى إرسالياتها مهام القسيس الملحق التي تعد خارج نطاق مسئوليات الإرسالية[4]. كان قرار ونجت بتعيين قوين قسيساً ملحقاً يرجع إلى عدة أسباب: لا بد من تعيين قس إنجليكاني للكتيبة البريطانية في الخرطوم ولكن عدد أفراد الكتيبة كان ضئيلاً لا يسمح بتعيين قسيس ملحق بالكتيبة العسكرية. في تلك الأثناء كان قوين قد كسب ثقة عدد من ضباط الجيش البريطاني الذين أيدوا تعيينه بشدة. وأخيراً فقد خطر ببال ونجت بأنه لو كفل لقوين منصباً رسمياً فإنه سوف يصبح جزءاً من المؤسسة الإنجليكانية ويتخلى عن طموحاته التبشيرية.

ولا شك أن قوين نفسه كان يعمل لمصلحة ولائه. فقد وافق عندما طلب منه كرومر في عام ١٩٠١م جمع أموال لبناء الكنيسة الإنجليكانية في الخرطوم وذلك لعلمه أن هذا يعزز خدماته التي يقدمها لجمعية التبشير

---

(١) من ماكسويل إلى ونجت، ١٩ يناير ١٩٠٠، SAD/٢٧٠/١/٢.

(٢) محضر اجتماع رئاسة جمعية التبشير المسيحي، ٣١ يوليو ١٩٠٠، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/مصر/١٩٠٠/٧٨، من كرومر إلى سالسبوري، ٩ نوفمبر ١٩٠٠، المكتب الخارجي/٧٨/٥٠٨٨.

(٣) من كرومر إلى لانسداون، ٩ مارس ١٩٠٠، المكتب الخارجي/٦٣٣/٨، من كرومر إلى سالسبوري، ٢٧أبريل ١٩٠٠، المكتب الخارجي/٤٠٧/١٥٥.

(٤) من بيليز إلى هاربور، ٣١ يوليو ١٩٠٠، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/مصر/مجلد رقم ٢، بيليز إلى قوين، ٢٥ أكتوبر ١٩٠١، المرجع السابق.

المسيحي. كانت هناك دوافع مماثلة حملت جمعية التبشير المسيحي على الموافقة على تعيين قوين رئيساً للأساقفة في السودان في عام ١٩٠٥م بالرغم من إصرار ونجت على أن يقوم قوين بتقديم استقالته من تلك الجمعية شرطاً للحصول على المنصب.

واعترض ونجت على أن تتولى إرسالية رئاسة الكنيسة في بلد يُمنع التنصير فيه. ولكنه وعد بأن يكون قطع العلاقات بين قوين وجمعية التبشير المسيحي اسمياً فقط. وتوصلت جمعية التبشير المسيحي إلى أن قوين يمكنه تقديم استقالته منها «... ما دام في إمكانه أن يقدم الكثير للجمعية وبأقل تكلفة مما لو بقي عضواً فيها...»[1] وعندما قررت جمعية التبشير المسيحي إنشاء أول إرسالية لها في الجنوب كان قوين رئيس الأساقفة في السودان قد عين رئيساً لإرسالية غردون التذكارية[2].

بالرغم من أن قوين كان في وضع لا يمكنه من تولي عمل تبشيري نشيط، فقد سعى لتقديم المساعدة لزملائه العاملين في الإرساليات وإلى تطوير المؤسسة الإرسالية. وكان ونجت في بعض الأحيان يؤنب قوين على إهماله لواجباته كرئيس للجالية الإنجليكانية[3]. ولكن ما إن حل عام ١٩١٢م حتى وأصبح ونجت قلقاً بالفعل من نيات قوين. فقد اعترض على تعيين قوين أسقفاً مستقلاً للسودان خشية أن يغتر ويؤكد استقلاله عن الحكومة. ولذلك أخّر تعيين قوين في ذلك المنصب حتى تأكد من أنه

---

(١) من ماكينيس إلى هاربور، ١٣ مايو ١٩٠٥، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/مصر/١٩٠٥/٠٣، انظر أيضاً من ييليز إلى قوين، ٧ أبريل ١٩٠٥، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/مصر/ مجلد ٣، من ونجت إلى ييليز، ١١مايو ١٩٠٥، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/مصر/١٩٠٥/٠٣، من ونجت إلى كرومر، ١٩ أبريل ١٩٠٥، المكتب الخارجي/١٤١/٣٩٣.

(٢) من ييليز إلى قوين، ١٧ نوفمبر ١٩٠٥، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/السودان/مجلد ١.

(٣) من ونجت إلى قوين، ٢٢ مارس ١٩١٠، SAD/٢٩٠/٣، من ونجت إلى قوين، ٢٧ فبراير ١٩١٣، المكتب الخارجي/٣٧١/١٦٣٨.

قد بسط نفوذه على شئون الكنائس[1]. وحاول قوين مرة أخرى في عام ١٩١٤م تغيير العلاقة بين الكنيسة والحكومة في السودان، عندما اقترح إيجاد مجلس كنسي يتم التصويت فيه بالتفويض ويتمتع فيه قوين نفسه بحق النقض. كان القلق الأساسي الذي يساور ونجت هو التأييد الذي لقيه قوين من عدد من المسئولين البارزين.:

«... لا حاجة إلى أن أقول بأنني انظر بقلق عظيم إلى السلطة المستقلة التي منحت للكيان الديني... والتي تتطلب منا التحكم فيها جيداً إذا أردنا أن نحافظ على الإرساليات ومسائل التبشير الأخرى في إطار حدود آمنة...»[2].

وللمرة الثانية ساند القسيس بليث ونجت للحد من صلاحيات قوين وجعلها قاصرة على الأمور الدينية. وقد أورد ونجت معرباً عن رضاه بهذا الانجاز وكتب: «... إن ذلك يؤكد فقط الحكمة من قرارنا الذي اتخذناه منذ سنوات مضت بأن لا تكون هناك علاقة مباشرة بأي حال من الأحوال بين رئيس الكنيسة الإنجليكانية وأي نظام تبشيري...»[3] ومهما يكن فإن جميع المؤشرات تدل على أن الأمور ربما كانت سهلة لو لم تكن للأسقف في السودان طموحات نحو تنصير المسلمين. أما بالنسبة لقوين فإنه على الرغم من تقديم استقالته من جمعية التبشير المسيحي فإنه استمر مبشراً.

كان ونجت نفسه رجلاً متديناً بكل المقاييس ولكن بالرغم من ذلك فهو يرى أن أي تدخل من جانب الإرساليات في الشمال المسلم سيؤدي إلى مشاكل. لذلك كان مستعداً لأن يؤدى دوراً فاعلاً في أي نشاط مسيحي خالٍ من التبشير. ولقد كون الأسقف بليث الذي زار السودان في عام ١٩٠٦م انطباعاً حسناً عن الوسط الديني لمسئولي الحكومة...

---

(١) من بليث إلى قوين، ٢٣ يناير ١٩١٢، من ونجت إلى بليث، ١ فبراير ١٩١٢، SAD/٤٢٠/٣، من ونجت إلى كتشنر، ١١ فبراير ١٩١٢، SAD/١٨٠/٢/٢.

(٢) من ونجت إلى كلايتون، ١٤ فبراير ١٩١٤، SAD/٤٦٩/٦/١ .

(٣) من ونجت إلى كلايتون(خاص)، ٧ مارس ١٩١٤، المرجع السابق.

إن الحقيقة المتمثلة في عدم إخفائهم لعقيدتهم تترك انطباعاً حسناً في نفوس المواطنين الذين يحترمونهم لهذا السبب...»[1]. من ناحية أخرى كتب الأسقف قوين: «... إنني أرى أن المسلمين يحتقروننا بسبب التخلي عن الالتزام بعقيدتنا...»[2] في الواقع لم يكن لدى المسئولين البريطانيين في السودان الذين تمركز اعتقادهم المسيحي حول المضمون الأخلاقي للدين رغبة في فرض معتقداتهم على الآخرين. ومن ثم أعرب الأسقف الإنجليكاني بليث عن رضاه بهذا المفهوم العقدي فيما اعتبر قوين أي ديانة بدون دلالات تبشيرية تقف على شفا الانحراف.

شيدت كاتدرائية الخرطوم بفضل جهود ونجت وزملائه الضباط الذين زعموا أن في ذلك «... ما يثبت للعقلية الشرقية طبيعة احتلالنا الدائم أكثر من أي شيء آخر...»[3].

وُضع حجر الأساس للكاتدرائية في عام ١٩٠٤م وناشد ونجت الشعب البريطاني بتقديم المساعدات المالية اللازمة. ولعب قوين بوصفه أسقفاً دوراً نشيطاً في جمع الأموال لتشييد الكاتدرائية وكان زملاؤه من المبشرين غير مقتنعين بنشاطه لأنهم كانوا «... يعدون بناء الكاتدرائية عملاً ليس صحيحاً.... ما دامت هناك حاجة ملحة للأموال في ضروريات فعلية...»[4]. واكتمل بناء الكاتدرائية في عام ١٩١٢م، وقدمت دعوة إلى أسقف لندن لحضور حفل الافتتاح، وتضايق ونجت لأن الأسقف هاجم الإسلام في خطاب وجهه إلى الإرساليات المسيحية في قاعة البرت قبيل حضوره إلى السودان. وكتب إلى قوين:»... إن أسقف لندن يضع نفسه في مستوى الشيخ المتطرف على يوسف[5]

(١) من بليث إلى رئيس الأساقفة ديفيدسون، ١٧ مارس ١٩٠٦، SAD /٢/٤٢٠.

(٢) من قوين إلى ونجت، ١٩ نوفمبر ١٩١١، SAD/٣٠١/٥.

(٣) كتدرائية الخرطوم (بدون تاريخ)، SAD/١٠٣/٣.

(٤) من ماكينيس إلى بليث، ١٣ مايو ١٩٠٥، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/E/٠٣/١٩٠٥.

(٥) هو الشيخ علي يوسف الكاتب المصري الكبير ورئيس تحرير جريدة المؤيد التي أسسها الزعيم السياسي والكاتب المصري مصطفى كامل في ١ ديسمبر ١٨٨٩م. يعد الشيخ علي

صاحب (جريدة المؤيد)....»[1]، واقترح كتشنر إلغاء زيارة الأسقف للسودان، إلا أن حفل الافتتاح أقيم في ٢٦ يناير ١٩١٢م دون أن تقع أحداث. وكان ونجت مقتنعاً تماماً بأن حفل الافتتاح وزيارة الأسقف جُعلتا شماعة ليعلق عليها أي تطور سياسي مناوئ للحكومة فيما يتعلق بالمسائل الدينية وخاصة تعليم الإرساليات وغيره. وبناء على ذلك فقد قرر ونجت تصحيح وتشديد القوانين المتعلقة بالأنشطة التبشيرية، فألغى قراره السابق باتخاذ يوم الأحد عطلة رسمية للمسئولين البريطانيين نتيجة لخطاب أسقف لندن. ومن ثم ظل يوم الجمعة يوم العطلة الرسمية لجميع موظفي الحكومة ما عدا المديريات الجنوبية وبورتسودان. وشجع ونجت المسيحيين على اتخاذ الأحد عطلة متى ما كان ذلك ممكناً. وكانت طقوس كنيسة إنجلترا تقام في كل المدن حيث وجود العدد الكافي من الموظفين البريطانيين مسوغ لممارسة تلك الطقوس. وقد كانت ممارسة طقوس الكنيسة الإنجليزية في الدواوين الحكومية وقصر الحاكم العام إلى حين إنشاء الكنائس شاهداً واضحاً على طبيعة العلاقة الخاصة بين كنيسة إنجلترا والحكومة[2]. وكانت للفئات المسيحية الأخرى كنائسها الخاصة بها في الخرطوم، حيث منحت الحكومة الجالية الإغريقية الأرثوذكسية قطعة أرض مجاناً لبناء كنيسة وذلك في عام ١٩٠١م. ومنحت أيضاً قطع أراضٍ للأقباط ولكنيسة إنجلترا.

يوسف أحد قادة الحركة الوطنية المناوئة للاستعمار البريطاني لمصر والسودان وكان كثيراً ما يهاجم سياسة الحكومة البريطانية في مصر.

(١) جريدة التايمز، ٢٨ سبتمبر ١٩١١، من ونجت إلى قوين، ٩ أكتوبر ١٩١١، SAD /٣٠١/٤.

(٢)من ونجت إلى كتشنر، (خاص، أرجو اتلافه)، ١١فبراير ١٩١٢، SAD/١٨٠/٢/٢، من ونجت إلى كتشنر، ٢٨ نوفمبر ١٩١١، SAD/٣٠١/٥، مذكرة متداولة رقم ٢٤٤، بورتسودان، ١٩ مارس SAD/١٩١٠/٤٠٢/١٢، سبب جعل يوم الأحد عطلة أسبوعية في بورتسودان لأنها مدينة جديدة تضم تشكيلة سكانية من جميع الأجناس. في عام ١٩٠٦ كان هناك حوالي ٢٧٢٥ من الأجانب في بورتسودان من إجمالي عدد السكان البالغ ٤٢٨٩ نسمة، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٦، ص:٧٢٠. بالنسبة لعطلة الأحد بالجنوب أنظر الصفحات: ١٢١-١٢٢=(١٦٣-١٦٤ النسخة المترجمة).

وشيدت الإرساليات النمساوية الكاثولوكية كاتدرائية وفتحت مدارس في الخرطوم وأم درمان. وكونت الجالية الإغريقية في الخرطوم وبورتسودان جمعيات وأناطت بها مهام دينية وتعليمية هذا بالإضافة إلى تقديم المعونات المالية إلى رعاياها المحتاجين. وأسست الجالية القبطية الكبرى مدرسة لها في الخرطوم. ولكن المشكلات المستمرة بين الأسقف القبطي ورعاياه أعاقت تطور الخدمات العامة على نطاق الجالية. وكانت الجالية اليهودية هي الجالية الدينية الوحيدة التي افتتح حاخام الإسكندرية الأكبر في عام ١٩٠٨م معبدها وخدماتها التابعة له.

الأنشطة التبشيرية في المديريات الشمالية:

وضع كرومر سياسة الحكومة الرامية إلى منع حرية التبشير المسيحي شمال خط عرض ١٠، وسار على ذلك ونجت طوال فترة حكمه مع إدخال تعديلات طفيفة عليها. وسمحت الحكومة للجمعيات التبشيرية بإقامة مراكز طبية وفتح مدارس في مديريات المسلمين، وكانت هنالك ثلاث جمعيات تبشيرية تعمل في السودان منذ وقت مبكر. لقد عمل آباء فيرونا (Verona Fathers) الذين يشار إليهم بالإرساليات النمساوية في السودان منذ عام ١٨٤٨م[١]. وقد أغلقت حكومة المهدية مراكزهم وسجنت بعض المبشرين.

وكان آباء فيرونا هم أوائل من جاء في فترة إعادة احتلال السودان وتعهدوا بالالتزام بسياسة الحكومة اللاتنصيرية. وعلى الرغم من أنهم افتتحوا مدارس ومراكز طبية في الشمال إلا أنهم كرسوا جهودهم التبشيرية في مديريات الجنوب التي لا يوجد بها مسلمون[٢]. وجاء المسيحيون الأمريكيون البروتستانت إلى السودان في عام ١٨٩٩م

---

(١) J.S. Trimingham «النظرة المسيحية للإسلام في السودان» لندن، ١٩٤٩، الصفحات: ١٢-٢١، R.Gray «تاريخ جنوب السودان» ١٨٣٩-١٨٨٩، لندن ١٩٦١ الصفحات: ٢٣-٢٦.

(٢) انظر الصفحات: ١١٨-١٢٣، المرجع السابق.

وأسسوا أول مركز لهم على نهر السوباط في عام ١٩٠١م[١].

بدأت العلاقة بين جمعية التبشير المسيحي وحكومة السودان بعد مقتل غردون في عام ١٨٨٥م عندما خُصّص في اجتماع بلندن مبلغ ٣,٠٠٠ جنيهاً إسترلينياً لإنشاء إرسالية غردون التذكارية في السودان. وطالبت جمعية التبشير المسيحي مراراً عقب إعادة الاحتلال بالسماح لها بفتح إرساليات في شمال السودان. كما أن الجمعية أمرت أعضاءها بالبقاء في الخرطوم ومزاولة أي عمل يجدونه وإن رفضت الحكومة. أنشأت الجمعية رئاستها في الخرطوم على قطعة أرض استأجرتها من الحكومة، ومع أن هذه الأرض أعطيت للجمعية لبناء مركزها للأنشطة التبشيرية المستقبلية في الجنوب فإنها انتظرت الفرصة لكي تقوم بأعمال تبشيرية في أوساط المسلمين. وفي يوليو من عام ١٩٠٠م قررت اللجنة الإدارية لجمعية التبشير المسيحي أن: «... لا ينحصر عمل اللجان في تحقيق الآمال القريبة بإقامة إرساليتين في شرق السودان «... فقد عمدوا إلى فتح إرسالية في الخرطوم...»[٢] في الواقع لم يكن لجمعية التبشير المسيحي أي مبرر في تركيز كل إرسالياتها في الخرطوم بدلاً عن إقامة جمعيات إرسالية في أماكن أخرى. لقد كان للمشيخية الأمريكانية والنمساوية أتباع كثيرون في أوساط المسيحيين ولذلك سمحت الحكومة لهما بفتح مدارس ومراكز طبية في الشمال. إن جمعية التبشير المسيحي ليس لها «... أحد من أتباعها أو أطفال لأتباعها في حاجة إلى تعليم....» ومن ثمّ لم يسمح لها بالقيام بخدمات تعليمية وطبية[٣]. كتب قوين عقب مقابلة أجراها مع اللورد كرومر في عام ١٩٠٢م: «... لقد أجريت مقابلة مع اللورد العظيم كرومر في الأسبوع الماضي... إنه لا يعلم شيئاً

---

(١) J.K. Giffen «السودان المصري»، نيويورك، ١٩٠٥، الصفحات: ٦٠-٦٨.

(٢) محضر اجتماع اللجنة الإدارية لجمعية التبشير المسيحي، ٣١ يوليو ١٩٠٠، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/مصر/٣/١٩٠٠، من أديني وهاربور وهول إلى جمعية التبشير المسيحي، ١٨ أبريل ١٩٠١، المرجع السابق، ١٩٠١.

(٣) من قوين إلى أديني، ١٦ أبريل ١٩٠١، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/ مصر/٠٣/١٩٠١.

عن الخدمات التعليمية وكذلك لا يعلم عن عمل الإرساليات المسيحية، وعلى الرغم من ذلك فإن رأيه فيهما كان نهائياً...»[1]. ولم ترفع القيود عن تعليم الإرساليات إلا عقب زيارة كرومر للسودان في عام ١٩٠٣م، فقد سمح لجمعية التبشير المسيحية بفتح مدرسة لها في الخرطوم على أن لا يدرس أبناء المسلمين حصص التربية المسيحية. كذلك تساهلت الحكومة في القرار بمنع الإرساليات من القيام بالتبشير السري في أوساط المسلمين. وسمح لجمعية التبشير المسيحي بأن تبشر في أوساط الموظفين التابعين لها أو في نطاق الإرسالية على ألا تعقد لقاءات عامة[2]. ولكن لم تأبه جمعية التبشير المسيحي للضغوط التي تمارسها الحكومة عليها بشأن فتح إرسالية في الجنوب. بل اقترحت إعداد و: «... تقديم مذكرة مُحكمة الصياغة إلى السردار في إشارة إلى حكومته المدنية المحبوبة ومتضمنة لكثير من المبررات والأسباب الملحة... للقيام بعمل تبشيري مسيحي في أوساط المواطنين المسلمين.... كما ينبغي أن يوقع على هذه المذكرة عدد كبير من الشخصيات المؤثرة إلى جانب أكبر عدد من أفراد الأسرة المالكة حتى يمكن إقناعه بالموافقة على ذلك...»[3].

أنشأت جمعية التبشير المسيحي بُعيد حصولها على إذن كرومر مدرسة للبنات بالخرطوم في عام ١٩٠٣م. غير أن الجمعية لم تكن تنوي الالتزام بقرار كرومر الذي قضي بأن يقدم كل أب مسلم موافقة مكتوبة إذا أراد أن يتلقى ابنه تربية مسيحية. وقد عبَّر قوين عن رضاه عندما وجد تساهلاً من ونجت في هذه النقطة، بل اعتمد الأخير على حسن نية قوين. فكانت النتيجة أن كرست الجمعية المسيحية كل جهودها لاستقطاب بنات

---

(١) من قوين إلى بيليز، ١٢ نوفمبر ١٩٠٢، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/ مصر/١٩٠٢/٠٣.

(٢) من بيليز إلى قوين، ٢٣ مايو ١٩٠٣، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/مصر/مجلد ٢، تقرير قوين إلى المؤتمر التبشيري المصري، ٢٠ مايو ١٩٠٣، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/ مصر/١٩٠٣/٠٣.

(٣) من اسبينس إلى سكرتير وزارة الخارجية، جمعية التبشير المسيحي، ١٥ سبتمبر ١٩٠٣، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/مصر/١٩٠٣/٠٣.

المسلمين في مدارسها. أما فيما يتعلق بمشاركتهن في تلقي دروس التربية المسيحية... فهناك قليل من الآباء ممن رفضوا ذلك ولكن بوجه عام فهن يحضرن حصص التربية المسيحية...»[1].

أقنع مقال بجريدة المؤيد في ديسمبر ١٩٠٦م كرومر والسلطات السودانية بتطبيق نظم صارمة على مدارس الإرساليات. فقد اتهم هذا المقال المسئولين عن تعليم البنات في مدارس جمعية التبشير المسيحي بنقضهم للعهد مع الآباء المسلمين الذين تحضر بناتهم حصص التربية المسيحية على الرغم من التعهد بإعفائهن من ذلك[2]. لا شك أن لتلك الاتهامات ما يبررها وأن السلطات السودانية كانت تعلم حقيقة الموقف. ولم يستطع قوين أن ينكر ذلك الاتهام. ولكنه صرح بأن ذلك المقال يمثل وجهة نظر الأقلية من المصريين بدافع واحد هو إثارة مشاعر معادية للبريطانيين. لذلك اقترح بأن يفتح المصريون المسلمون مدرسة لبناتهم ما دام أن الحكومة ليس لديها دعم لفتح مدرسة لهم[3]. وعرضت اللجنة الخاصة التي قامت بدراسة موقف مدارس الإرسالية فرض تفتيش على كل مدارس الارسالية. ووضعت شروطاً صارمة لتسيير عمل المدارس، ونصت فقرة خاصة على ألا يسمح للأطفال بحضور دروس التربية المسيحية بدون موافقة خطية من والديهم[4]. في يناير عام ١٩٠٧م قام السكرتير الإداري فيس بجولة تفتيشية على كل مدارس الإرسالية. وكشف تقريره الذي أعده بأن كل أبناء المسلمين في المدارس الكاثوليكية مُعفون من التربية الدينية المسيحية. ولكن هناك حوالي أحد عشر تلميذاً

---

(١) ماكينيس، تقرير عن السودان، نوفمبر–ديسمبر ١٩٠٣، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/مصر/٠٣/١٩٠٤، من قوين إلى يليز، ٢٤ فبراير ١٩٠٣، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/مصر/٠٣/١٩٠٣.

(٢) صحيفة المؤيد، ١٧ ديسمبر ١٩٠٦.

(٣) من قوين إلى ونجت، ٢٩ ديسمبر ١٩٠٦، SAD/١٠٣/٦.

(٤) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٦، الصفحات:٣٩–٤٣، تقرير سري عن المدارس التبشيرية في شمال السودان، ٢ ديسمبر ١٩٠٦(موقَّع) بأسماء كل من:SAD، Bonus، Currie، Sterry /١٠٣/٦.

مسلماً في المدارس المشيخية البروتستانتية وتسع وخمسين تلميذة مسلمة في مدارس جمعية التبشير المسيحي للبنات يتلقون تعليماً دينياً مسيحياً[1]. وعندما علم كرومر أن المشكلة الرئيسية كانت تتعلق بمدارس جمعية التبشير المسيحي اقترح افتتاح مدرسة حكومية بدلاً عنها. ولم يكن ونجت موافقاً على اقتراح كرومر. وذهب ونجت إلى أنه لو افتتحت الحكومة مدرسة للبنات فإن الجمعية المسيحية ستؤلب الصحافة البريطانية ضد الحكومة وستعترض على تفتيش الحكومة لمدارسها[2]. وبالتالي قررت الحكومة عدم المضي في هذا المشروع وقامت الجمعية المسيحية بافتتاح مدرستين أخريين في أم درمان وعطبرة.

بلغ عدد مدارس جمعية التبشير المسيحية في عام ١٩١٢م حوالي سبع عشرة مدرسة تضم ما يقارب ألف تلميذ من مديريات المسلمين فيما بلغ عدد المدارس المسيحية في الجنوب أربع مدارس فقط تديرها الإرسالية الكاثوليكية النمساوية[3]. وفي نفس العام فرض ونجت رقابة مشددة على تعليم الإرساليات كردٍّ فعل لازدياد نفوذ قوين عقب افتتاح كاتدرائية الخرطوم. وكان ممثلو الحاكم العام يقومون بجولات تفتيشية منتظمة على مدارس الإرسالية. وكان لا بد من موافقة السلطات الحاكمة على مقررات وأعضاء هيئة التدريس في مدارس الإرسالية، وكما سبق تعيّن على كل تلميذ أن يحضر موافقة خطية من والديه إذا أراد الاشتراك في دروس التربية المسيحية[4]. كانت العلاقات بين الحكومة وجمعيات التبشير الأخرى أقل تأزماً عنها مع جمعية التبشير المسيحي. وأورد رئيس

---

(١) من فيبس إلى ونجت، ١٩ يناير١٩٠٧، SAD/١٠٣/٦.

(٢) من كرومر إلى ونجت، ٦ فبراير ١٩٠٧، المكتب الخارجي/١٤١/٤٠٩، من ونجت إلى كرومر، ١٩ مارس ١٩٠٧، SAD/١٠٣/٧/١.

(٣) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩١٢، الصفحات: ٢٨٩-٩٠ أنظر أيضاً ص: ١٢١.

(٤) تعليمات فيما يخص الإجراءات المطلوب تنفيذها من قبل الأفراد أو الجمعيات الراغبة في افتتاح مدارس بالجنوب (موقّع) من قبل ونجت، ٣١ يناير ١٩١٢، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/السودان/١، التعليمات تنطبق على كافة المدارس الخاصة ما عدا الكتّاب.

البعثة المشيخية البروتستانتية جيفن (Giffen) الذي قدم إلى السودان في عام ١٨٩٩م بأن العلاقات طيبة بين مسئولي الحكومة والبعثات التبشيرية. ومهما يكن فإن كثيراً من مسئولي الحكومة اعتبروا الأنشطة الإرسالية ليست بذات فائدة بل مضرة «... فقد كانت الديانة التي يدين بها الناس كافية لهم، إنها كل ما يحتاجونه وكل ما يستوعبونه...»[١]. وجد الضباط البريطانيون أن البعثة الكاثوليكية أقرب البعثات لمعتقداتهم. وتولت الإرساليات النمساوية المتماشية مع النظم الحكومية العمل في الإقليم الجنوبي وفقاً للبرنامج الذي خُصص لها بالتركيز على التعليم الصناعي الذي كانت الحكومة معنية بتطويره.

أما الأسباب التي دعت الحكومة إلى تكليف الإرسالية النمساوية بتطوير التعليم الصناعي بالجنوب، فهي أن الكاثوليك أجانب لا يتدخلون في المسائل الإدارية الحكومية، كما كانوا لا يتوقعون مساعدات مالية من الحكومة. هذا بالإضافة إلى أن آباء فيرونا (Verona) لم يحاولوا خلال فترة الحكم التركي المصري تنصير المسلمين بل ركزوا جهودهم في الجنوب الوثني حتى لا يتأثر نشاطهم بالشروط الجديدة التي وضعتها الحكومة. ولم يكن هناك دليل على توتر العلاقات بين الإرساليات والسكان المسلمين فيما عدا المقالات المعادية للنشاط التبشيري في الصحافة المصرية، فقد كانت آراء معظم المبشرين في الإسلام محدودة وقد عبروا عنها بكل وضوح، حتى أن الأسقف قوين[٢] الذي أمضى معظم سنوات عمره بين المسلمين وكانت له علاقات طيبة مع كثير منهم قد أكد تلك الآراء واعتبر

---

(١) Giffen، أنظر المصدر نفسه، ص:٥٧.

(٢) لم يكن الاسلام في يوم من الأيام سبباً في تأخر البلاد. ولكنها سياسة جمعية التبشير المسيحي التي تهدف إلى تنصير المسلمين في الشمال والجنوب بلا استثناء ومحاولات القس قوين التي لم تفتر في تشجيع النشاط التبشيري المسيحي في القطر بأكمله وذلك عن طريق تلقين دروس التربية الدينية المسيحية لأبناء المسلمين برغم عدم موافقة أولياء أمورهم ولا أدل على ذلك مما أورده المؤلف من أدلة فيما يتعلق بنشاط هذا القس الحاقد في وقف تشييد مدارس للمسلمين وتسجيل أبنائهم في مدارس الإرساليات التبشيرية.

الإسلام هو العامل الرئيس لتأخر تلك البلاد[1].

الإسلام في المديريات الجنوبية:

قطعت عملية أسلمة السكان في المديريات الجنوبية شوطاً بعيداً خلال فترة الحكم التركي المصري وذلك نتيجة للتغلغل التجاري. ولكن الإسلام تعرض لانتكاسات خلال فترة المهدية وذلك نتيجة لقسوة الغزاة المهديين وتعصبهم. وبالتالي فقد أصبح الوضع مهيأً لنشر الإسلام في المديريات الجنوبية ضمن السودان الإنجليزي المصري بفضل الصبغة الإسلامية لجيشه والمراتب الدنيا للمسئولين فيه ونتيجة لاستقرار الوضع الإداري فيه. لم يكن هناك قرار واضح خلال فترة الحكم الثنائي يمنع نشر الإسلام في الجنوب، فاجتذبت المراكز التي كان يشغلها الجيش المصري الجلابة[2] الشماليين وأصبحت مراكز لنشر الاسلام.

كان ونجت يعلم أن: «... في مقابل ضابط أو مسئول مسيحي واحد يعمل في المديريات الجنوبية مئات من المسلمين الذين يمثل كل واحد منهم بطبيعة انتمائه الديني نواة أولية لنشاط دعوي، هذا بالإضافة إلى أن الديانة الإسلامية تستميل قلوب السود بأكثر مما تفعله المسيحية...»[3].

ولكن بمقدور ونجت أن يفعل شيئاً إزاء الجنوب بدلاً عن تركه مفتوحاً أمام الحملات التبشيرية. فقد قررت الحكومة عدم تقديم خدماتها التعليمية للجنوب خوفاً من تأثير التعليم الإسلامي. وأمر مدير مصلحة التعليم كري حاكم مديرية بحر الغزال بإغلاق المدرسة التي أراد الأخير فتحها عام

---

(١) H.C. Jackson «قس على ضفاف النيل» الصفحات، ٢٧، ٤٧، ١٩٣-٤، صحيفة دكتور ليود، أبريل ١٩٠٨، SAD/٢٠٣/٩/١٢/ قيفين، انظر المصدر نفسه الصفحات: ٥٣-٥٤.

(٢) «جلاّب»: يعني تاجر، الجلابة هم في الغالب تجار من القبائل التي تعيش على ضفاف نهر النيل بالسودان. عمل كثير منهم خلال فترة الحكم التركي المصري وسطاء في تجارة الرقيق واستمر بعضهم في ممارستهم هذه التجارة خلال السنوات الأولى من الحكم الثنائي.

(٣) من ونجت إلى قوين، (خاص)، ٤ ديسمبر ١٩١٠، SAD/٢٩٨/٣.

١٩٠٤م لأبناء موظفي المديرية. وعلل كري أنه بتعيين مدرس مسلم في الجنوب «... فإن المحصلة النهائية لتدريسه ستصب في اتجاه العقيدة الإسلامية»[١]. واقترح ونجت الذي ساند وجهة نظر كري تعيين مدرس لبناني ووضح آراءه حول سياسة الحكومة الدينية:

«... إنني لست حريصاً على نشر الدين الإسلامي في أقاليم لا يعدّ الإسلام فيها دين للمواطنين. وبصفتي مسئولاً حكومياً لا أريد التدخل في المعتقدات الدينية وأفضل أن تترك هذه الأمور للإرساليات... مرة أخرى تطل مشكلة اللغة، إن لغة سكان بحر الغزال ليست العربية وبالتالي فإذا أريد التدريس بأي لغة أجنبية فلتكن اللغة الإنجليزية»[٢].

وبنهاية عام ١٩٠٤م كان الاسلام قد أحرز تقدما ملموساً في مديرية بحر الغزال. وتبعاً لذلك فقد قرر حاكم المديرية إيقاف تعلم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب. ورفض كري مرة أخرى اقتراحاً قدم في عام ١٩٠٦م بإعادة فتح مدرسة لأبناء موظفي الحكومة واقترح أن يتلقى الأطفال تعليمهم في الخرطوم. وسرعان ما ثبت فشل تلك التدابير السلبية التي اتخذت لتعطيل التعليم الإسلامي. فقد أحرز الإسلام تقدماً وانتشاراً سريعاً في مديرية بحر الغزال وجبال النوبة ومديرية منقلا.[٣] وعلق مندوب السودان في القاهرة ـ آنذاك ـ ستاك:

«.... يؤسفني أن نظن أنه بفضل مجهوداتنا الإدارية والمدنية استطعنا أن نجعل القبائل الوثنية تتعايش سلمياً مع أعدائها التقليديين العرب فقد

---

(١) من بولنوا Boulnois إلى كُري، يناير ١٩٠٤، ومن كُري إلى بولنوا، يناير ١٩٠٤، SAD/١٠٣/٧/٢.

(٢) من ونجت إلى بولنوا (خاص)، ٣ فبراير ١٩٠٤، SAD/١٠٣/٧/٢.

(٣) من هيل إلى السكرتير الإداري، ١٩ ديسمبر ١٩٠٦، من كُري إلى السكرتير الإداري، ٢ فبراير ١٩٠٧، SAD/١٠٣/٧/٢، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٧، الصفحات: ١٨٣–٨٤، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٨، ص:٤٦٦.

اعتنقت تلك القبائل الوثنية الدين الاسلامي...»[1].

اقترح الاسقف قوين عقب جولة قام بها إلى المديريات الجنوبية في عام ١٩١١م إجلاء المآمير المصريين وإحلال قوات شرطة محلية محل القوات السودانية وتشجيع دخول شركات تجارية بريطانية...» هذا بالإضافة إلى أنه اتهم بعض الضباط البريطانيين بدعمهم تقدم الإسلام وذلك ببناء المساجد في المديريات الجنوبية. وبينما اعترف ونجت بخطأ بعض زملائه الضباط فقد اعتقد بأن الإرساليات التبشيرية هي الوحيدة التي تتصدى للدعاية الإسلامية[2]. وشهدت الأعوام التي تلت عام ١٩١٠م محاولات كثيرة قامت بها الحكومة لإعاقة تقدم الإسلام. وقد أصدرت الحكومة أوامر صارمة تحد من نشاط الجلابة التجاري في الجنوب إلا بموجب ترخيص تجاري خاص.

اتخذ ونجت في مارس عام ١٩١١م خطوة مهمة لما سماه فيما بعد بسياسة الجنوب. وأوضح عقب جولة قام بها إلى المديريات الجنوبية بأن النظام الذي كان سائداً في كتائب الجيش السوداني الذي من نتائجه أن أصبح كل المجندين مسلمين قد ساعد أيضاً على انتشار الإسلام. ولذلك اقترح ونجت تجنيد وحدات من الأفراد المحليين ليحلوا محل الجيش المصري في الجنوب بحيث تكون تلك الوحدات تحت قيادة ضباط بريطانيين. وطلب من قورست أن يحافظ على سرية هذا القرار «... وأن لا يشير إلى الجانب الديني...»[3] وبناء عليه تكونت كتيبة الاستوائية من الجنود الجنوبيين. كانت الأسباب الرسمية التي دعت إلى تجنيد كتائب جديدة هي أسباب مالية وإقليمية، فقد كانت أجور المجندين من الاستوائية أقل من أجور جنود وحدات الجيش النظامي وهناك حاجة لخدماتهم لاحتلال منطقة اللادو (Lado). بحلول عام ١٩١٤م كانت هناك خمس فرق استوائية

(١) من استاك إلى ونجت، ٢٥ مارس ١٩١٢، SAD/١٨٠/٣.

(٢) من قوين إلى ونجت، ٢٩ أغسطس ١٩١١، SAD/٣٠١/٢، من ونجت إلى قوين، ٩ أكتوبر ١٩١١، SAD/٣٠١/٤.

(٣) من ونجت إلى قورست، (خاص)، ١ مارس ١٩١١، SAD/٣٠٠/٣.

وانخفض تبعاً لذلك عدد وحدات الجيش المصري[1]. ولكن لم يستطع ونجت أن يحقق غرضه المتمثل في إقصاء الضباط والمسئولين المسلمين من الجيش لأنه لم يكن هناك عدد كاف من الضباط البريطانيين والجنوبيين المتعلمين[2]. كان مركزا غندوكرو ونمولي، اللذين ضما إلى السودان عقب اتفاقية تسوية الحدود مع أوغندا المركزين الوحيدين اللذين نجحت الحكومة في إقصاء التأثير الإسلامي على كتيبتيهما الإقليميتين. واستمرت الحكومة في محاولاتها لإقصاء التأثير الإسلامي على المديريات الجنوبية الأخرى «... بصرف النظر عن المسألة الدينية التي بالطبع غير مرغوب فيها من ناحية سياسية بالنسبة لأهالي الاستوائية، أي مسألة أن يكونوا مسلمين... تعرقلت عملية إقصاء التأثير الإسلامي بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى وعصيان الاستوائيين في يامبيو في ١٩١٥م[3].

اقترح ونجت في أبريل من عام ١٩١٢م بعد شهور قلائل من تكوين الكتيبة الاستوائية الأولى اتخاذ خطوة مماثلة في جبال النوبة. وقد بدأ التجنيد في مارس عام ١٩١٣م. وبعد مضي عام تكونت أول كتيبة محلية لمنطقة جبال النوبة في كادقلي. وكان معظم أفراد الكتيبة من الرقيق السابقين من جبل ميري، فيما منع مكوك الجبال الأخرى رجالهم من الالتحاق بتلك الكتيبة خشية من أن يترتب على ذلك فقدان سلطاتهم. وقد أثبتت الانتفاضة التي قام بها الفكي علي مك جبل ميري في عام ١٩١٥م ولاء الكتيبة للحكومة. حيث لم يشترك سوى اثنين فقط من رقيقه السابقين في تلك الانتفاضة. كتب ونجت متفائلاً بأنه يأمل أن تكتسب بلاد النوبة سمعة حسنة إذ لا يستحق إطلاق لقب (عبيد) على

---

(١) شروط الخدمة، الكتيبة الاستوائية، ٢٧ فبراير ١٩١٢، SAD/١٠٦/٤، تقارير الاستخبارات السودانية-٢٢٠، نوفمبر ١٩١٢، تقارير الاستخبارات السودانية-٢٣٦، مارس ١٩١٤.

(٢) من ونجت إلى فيبس، ٦ سبتمبر ١٩١١، SAD/٣٠١/٣، من آسر إلى ونجت، ١٥ سبتمبر ١٩١٢، SAD/١٨٢/٣/٢.

(٣) من ونجت إلى فيلدين، ٢٨ مارس ١٩١٤، SAD/١٨٩/٣.

أهلها . . . »[1].

جمعيات التبشير في الجنوب:

فتحت الحكومة المديريات الجنوبية أمام الأنشطة التبشيرية بعيد إعادة الاحتلال. ولم يحل عام ١٩٠٠م و ١٩٠١م إلا واتجهت الإرساليات الأولى نحو الجنوب لإجراء دراسة على مناطق النشاط التبشيري في المستقبل. وقامت حكومة السودان عقب اقتراح تقدم به ممثلو جمعية التبشير المسيحي والمشيخات البروتستانتية بتقسيم المناطق الواقعة جنوب خط عرض ١٠° إلى ثلاث مناطق؛ خصصت الضفة الغربية للنيل الأبيض للبعثة النمساوية فيما سمح للمشيخات البروتستانتية الأمريكية بالعمل في وادي نهري السوباط والزراف، وأذن لجمعية التبشير المسيحي بالعمل في منطقة بحر الجبل والمنطقة الواقعة بين منطقتي نشاط الجمعية الأمريكية والنمساوية[2].

ادعت كل من بعثة التبشير النمساوية وجمعية التبشير المسيحي حق ممارسة نشاط التبشير في منطقة اللادو التي أعيدت للسودان في عام ١٩١٠م. ونتيجة لضعف دعوى جمعية التبشير المسيحي، خصص ونجت تلك المنطقة للبعثة النمساوية. ولكنه عوض جمعية التبشير المسيحي بمنحها جزءاً من منطقة الزاندي في بحر الغزال.

وفي عام ١٩١٣م انتهجت الحكومة خطة جديدة حيث سمحت بممارسة الأنشطة التبشيرية شمال خط العرض ١٠°. وعقب التماس تقدم به الأسقف قوين سمح ونجت لبعثة السودان المتحدة باقامة محطة تبشير بملوط شمال كدوك. وكتب قوين الذي صحب الإرسالية الجديدة إلى ملوط:

---

(١) من ونجت إلى بلفور، ٢ نوفمبر ١٩١٥، SAD/١٩٧/٢/٢، بيانات تاريخية، شركة جبال النوبة، SAD/١٠٦/٥.

(٢) من هول إلى أديني، ١٢ مارس ١٩٠١، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/ مصر/١٩٠١/٠٣، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٤، ص: ٣٧.

«... جئت إلى هنا منذ أسبوعين مضيا لكي أقيم بعثة جديدة وأحاول إعاقة تقدم الإسلام وخطره على الوثنيين....»(١). ومكن ونجت أيضاً البعثة النمساوية من فتح مقر لها في الدلنج في جبال النوبة التي كانت مغلقة بناءً على أمر المهدي في عام ١٨٨٣م. واعتبر ونجت أن المنطقتين لغير المسلمين وبالتالي دخلت الإرساليات المسيحية فيهما لإيقاف تقدم الإسلام(٢). وبعد مضي عام أعلنت الإرسالية النمساوية بأن منطقة جبل الدلنج قد إمتلأت بالمسلمين وأغلق مقر التبشير في عام ١٩١٦م وظل مغلقاً طوال فترة الحرب العالمية الأولى(٣). ولم ينطبق التقسيم على مناطق تبشير على المناطق الجديدة والمراكز الواقعة على الحدود التي ضمت إلى السودان(٤) في عام ١٩١٣م، ولكنه انطبق على بعض الأجزاء الأخرى في جنوب السودان.

وضعت الحكومة عدداً من النظم والقوانين لكي تمتثل كل الإرساليات بها. وصدرت توجيهات للبعثات بأن تكون مسئولة أمام رؤسائها المحليين في البلاد. «.. وأمرت أيضاً أن لا تتخذ قراراتها إلا بعد موافقة وإذن الحاكم العام في السودان...» ومنعت الحكومة البعثات من التجارة إلا بالمقايضة بالقدر الذي يفي باحتياجاتها الضرورية. وأمرت البعثات بأن لا تقوم بأدوار وساطة بين المواطنين والحكومة. وبالرغم من أن تلك القوانين قد سُنَّتْ في عام ١٩١٢م إلا أنها طورت في السنوات التالية وذلك نتيجة لمتطلباتها العملية(٥). وكانت الحكومة في عام ١٩٠٥م قد منحت

---

(١) من قوين إلى بليث، ١٠ أكتوبر ١٩١٣، SAD/٤٢٠/٣.

(٢) من ونجت إلى كتشنر، ٢٠ مارس ١٩١٢، SAD/١٨٠/٣، من ونجت إلى السير أندرو ونجت ٢٥ يوليو ١٩١٣، SAD/١٨٧/١/١.

(٣) من ونجت إلى ويلسون، ٣ يوليو ١٩١٣، SAD/٤٢٠/٣؛ تقارير الاستخبارات السودانية -٢٦١، أبريل ١٩١٦.

(٤) عقب التسوية مع دولة أوغندا.

(٥) النظم والشروط التي يسمح بموجبها العمل التبشيري في السودان (بتوقيع) ونجت، ٣١ يناير ١٩١٢، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/السودان/١٩١٢/٠١؛ انظر أيضاً تقارير الشؤون المالية والإدارية -١٩٠٥، الصفحات: ١٥١-٢.

الإرساليات النمساوية مساعدة مالية لإنشاء خدماتها التعليمية في بحر الغزال. وفي العام التالي اقترح قوين بأن تمنح كل الإرساليات تخفيضات على أجور السكك الحديدية والبواخر. وزعم»... أن الإرساليات تفعل أكثر مما يفعله الرجل الإنجليزي في سبيل تطوير الأجزاء التي تعمل فيها بالسودان. ووافقت الحكومة على اقتراح قوين ومنحت كل الإرساليات تخفيضاً يعادل ٥٠٪ للتنقل داخل السودان[1]. وكان منع التجارة بالنسبة للإرساليات مبنياً على اعتقاد ونجت... بأن حركة بوكسر (Boxer) قامت إلى حد كبير بسبب تحول المبشرين إلى تجار...»[2]. في عام ١٩١٢م أدرك ونجت أن الإرساليات لا تستطيع أن تبقى في المناطق الحدودية النائية دون أن يسمح لها بتجارة المقايضة. وبالتالي أحدث تسهيلات في قوانين التجارة وأعفى الإرساليات النمساوية من دفع ضرائب معينة[3]. برهنت تلك القوانين أن السلطات السودانية التي كانت تسعى إلى التمييز بين الإرساليات وأنشطة الحكومة، وحاولت في الوقت نفسه مساعدة تلك الإرساليات بكل ما استطاعت.

كانت سياسة الحكومة تجاه الجمعيات التبشيرية المختلفة تنبثق من مدى استفادة الحكومة من تلك الجمعيات فضلاً عن النظر إلى عقائدها. وكان المسئولون البريطانيون بصفة أساسية تابعين لكنيسة إنجلترا. وقد أعربت الحكومة عن شكرها وتقديرها للبعثة الكاثوليكية الرومانية بمجرد أن علمت أنها قد قدمت خدمات تبشير فعالة بالسودان. وفشلت الجهود المستمرة لاقناع جمعية التبشير المسيحي بالعمل في منطقتها بالجنوب. وحذر ونجت قوين أنه إذا لم تبدأ جمعية التبشير المسيحي العمل فإنه سوف يخصص مركزي غندوكرو و واديلي (Wadelai) للجمعية النمساوية.

---

(١) من قوين إلى لجنة الآباء، ١٦ أغسطس ١٩٠٦، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/ السودان/١/٠١٩٠٦، من أوين إلى ثورنتون، ١٢ يونيو ١٩٠٧، SAD/٢٠٨/٦.

(٢) من ونجت إلى فيبس، ٣ أغسطس ١٩٠٨، SAD/٢٨٣/٨/٣.

(٣) من ونجت إلى فيبس، ١٨ نوفمبر ١٩١٢، SAD/١٨٣/٢، من ونجت إلى فيبس، ١٩ نوفمبر ١٩١٢، SAD/١٨٣/١.

وفي عام ١٩٠٥م قررت جمعية التبشير المسيحي إنشاء مركزها الأول في مديرية منقلا وأصدرت التالي:

«... إن المسار التاريخي الذي تأسس عليه حكم بريطاني سلمي في حوض النيل والدعوة الكريمة التي وجهتها السلطات الحاكمة للجمعية بإرسال بعثة... كل هذه العوامل مجتمعة جعلت اللجنة تشعر أن إرادة الرب قد تجلت في ترتيب هذه المخاطرة التبشيرية الجديدة...»(١).

قررت جمعية التبشير المسيحي أن تربط نشاطها في جنوب السودان بأنشطتها في أوغندا، وأصدرت تعليماتها إلى دكتور كوك (Cook) وهو أحد القائمين على إرسالياتها في أوغندا بأن يقيم في منقلا ستة أشهر. فقد نظرت الإرساليات الجديدة إلى مسئولي الحكومة بشكوك مفضية إلى عداوة، نتيجة للأفكار المريبة التي تبناها كوك(٢). وفشل سكرتير البعثة الجديدة هادو (Hado) في التوصل إلى اتفاق مع حاكم مديرية منقلا. ولم يمض وقت طويل حتى تخلى عن طموحاته في التنصير واقترح بقاء إرساليتين فقط في منقلا وتحويل بقية الإرساليات إلى بلدان أخرى(٣). وقررت جمعية التبشير المسيحي قبول اقتراح هادو بالرغم من احتجاج قوين على ذلك وسحبت معظم إرسالياتها. واضطرت جمعية التبشير المسيحي في عام ١٩٠٨م إلى هجر مركزها لفترة قصيرة وطلبت من قوين أن ينسق مع الحكومة مهمة الإشراف على ممتلكات البعثة.

وفي ذلك الوقت كان قوين قد أفلت تماماً من خداع جمعية التبشير

(١) تعليمات اللجنة إلى البعثات التبشيرية التابعة لبعثة كلية غردون التذكارية بالسودان، ٥ أكتوبر ١٩٠٥، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/السودان/مجلد ١.

(٢) من بيليز إلى كوك، ٢٧ أكتوبر ١٩٠٥، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/السودان/مجلد ١من هادو إلى بيليز، ١٥ يناير ١٩٠٧، ٣٠مايو ١٩٠٧، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/السودان/١/٠١/١٩٠٧.

(٣) من هادو إلى لجنة الآباء، ١ ديسمبر ١٩٠٦، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/السودان/١/٠١/١٩٠٦، من هادو إلى بيليز ١٥ يناير ١٩٠٧، ٣٠ مايو ١٩٠٧، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/السودان/١/٠١/١٩٠٧.

المسيحي. وكتب إلى ونجت: «... سوف أخبرهم عندما أعود بأنه إما أن تكون لي كلمة مسموعة في إدارة شئون البعثة أو أرفع يدي من كل أعمالها...»[1]. وفشلت مناشدات ونجت وقوين واثنين من إرساليات جمعية التبشير المسيحي في إقناع رئاسة جمعية التبشير المسيحي في أن توسع أنشطتها التبشيرية. ولم تفتح جمعية التبشير المسيحي مركزاً جديداً لها إلا في عام ١٩١٣م في مدينة يامبيو مستعينة في ذلك بالإرساليات الأسترالية.

لا غرابة في ضوء الظروف والملابسات أن تمتنع حكومة السودان عن توسيع الرقعة الممنوحة لجمعية التبشير المسيحي بل فضلت أن تقوم البعثة النمساوية بالعمل هناك. وقد عبر ونجت عن هذه الفكرة بوضوح عندما حاول في عام ١٩١٢م أن يقنع جمعية التبشير المسيحي بالتخلي عن حقوقها في مركز الزاندي:

«... إنني لا أتردد في القول بأنني أفضل بشدة السماح للبعثة الرومانية الكاثوليكية باقامة محطاتها في مركزي ركيتا (Recita) ويامبيو... إن جمعية التبشير المسيحي ليس لديها من الوسائل ولا من العمل المنظم ما يجعلها ذات فائدة للحكومة مثل ما للبعثة الرومانية الكاثوليكية...»[2].

بدأ اعتماد ونجت على البعثة النمساوية واضحاً خلال الحرب العالمية الأولى. فقد كان معظم أعضاء الإرساليات الكاثوليكية أعداء للحكومة، ومثل هؤلاء ينبغي أن يعتقلوا أو يطردوا من البلاد. ولكن ونجت رفض أن يعاملهم مثل معاملة الأجانب الآخرين حسب اقتراح كرومر، بل قرر بدلاً عن ذلك وضعهم تحت رقابة حكومية وذلك بتجميعهم في مراكز معينة. وأعد ويليز تقريراً عن أنشطة الإرساليات بعد الحرب كان كله عبارة عن مدح وثناء على البعثة النمساوية. أما بالنسبة لجمعية التبشير المسيحي فقد

---

(١) من قوين إلى ونجت، ٢٠ أبريل ١٩٠٨، SAD/٢٨٢/٤، من ويليز إلى قوين، ١٠ أبريل ١٩٠٨، أرشيف جمعية التبشير المسيحي/السودان/مجلد ١.

(٢) من ونجت إلى فيلدين (خاص)، ٢٧ مايو ١٩١٢، SAD/١٨١/٢/٢.

اقترح ويليز: «... إن أفضل شيء يتخذ حيال هذه البعثة هو إبعادها عن البلاد... إن جمعية التبشير المسيحي بطيئة جداً وإنها استأسدت وتمردت إلى حد بعيد....»[1].

تعليم الإرساليات في الجنوب:

ظل التعليم في المديريات الجنوبية حتى عام ١٩٢٦م قاصراً على مبادرات الإرساليات. فقد امتنعت الحكومة عن فتح مدارس في الجنوب حتى في الحالات التي تكون الحاجة ماسة إليه وذلك بحجة العجز المالي والخوف من انتشار الإسلام. واكتفت بتشجيع الجمعيات الإرسالية واقناعها بفتح مدارس ابتدائية وفنية. ومن ثم افتتحت البعثة النمساوية أربع مدارس في بحر الغزال ومدرستين في مديرية أعالي النيل. وافتتحت جمعية التبشير المسيحي أول مدرسة لها في ملكال (Malek) في عام ١٩٠٦م ومدرسة ثانية في بور في عام ١٩١٥م. وافتتحت المشيخية البروتستانتية الأمريكية مدرسة في جبل دوليب (Doleib) في وادي نهر السوباط عام ١٩٠٢م. ولكن مدارس الإرسالية النمساوية كانت هي الوحيدة التي تعد مدارس نظامية حيث كان المدرسون فيها يتقاضون رواتبهم من مصلحة التعليم. وحدد حاكم بحر الغزال أهداف الحكومة تجاه التعليم فيما يلي:

«... إن الحكومة لا تريد تكاثر عدد المسلمين، إنها ترغب في تعليم المواطنين تعليماً فنياً باستخدام لغتهم الخاصة إلى جانب تعليمهم قدراً معيناً من اللغة الإنجليزية... يمكن تدريس التربية الدينية للطلاب الذين يرغب آباؤهم في ذلك في مدارس الإرسالية...»[2].

بهذا تكون الحكومة قد حددت أولوياتها. إن الهدف الأساسي هو وقف

---

(١) تقرير عن عمل البعثات التبشيرية في أعالي النيل (بتوقيع) ويليز (بدون تاريخ)، SAD/٢١٢/٩.

(٢) من هيل إلى ونجت، ٣٠ مارس١٩٠٧، SAD/١٠٣/٧/٢.

انتشار الاسلام بين الناس، فيما اعتبرت جهود الإرساليات التنصيرية ذات أهمية ثانوية. ولكن لم تنجح الحكومة في اتباع هذه السياسة. واشتكت الإرساليات من عدم الثبات على المبدأ لدى الحكومة وأكدت استحالة حمل الجنوبيين على تعلم اللغة الإنجليزية ما دامت اللغة العربية هي اللغة الرسمية للحكومة. ووافق ونجت على تلك الحجج الدامغة واقترح إدخال اللغة الإنجليزية كلغة شبه رسمية في بحر الغزال: «... إذا طبق النظام الجديد بهدوء وبشكل تجريبي دون إحداث أي جلبة ودون وضع النقاط على الحروف بطريقة واضحة تماماً فقد تصبح تلك الأمنية[1] أمراً واقعاً حتى لا يكاد يعلم أحد أن تغييراً قد حدث... إنه لمن السهولة بمكان التعامل مع حقيقة واضحة إذا أثيرت المعارضة نتيجة لتلك الحقيقة...». في نفس الوقت اقترح ونجت تخصيص يوم الأحد عطلة أسبوعية في المناطق البعيدة الواقعة في مديريتي بحر الغزال ومنقلا. وكتب: بالرغم من علمه أن إدخال اللغة الإنجليزية وعطلة الأحد المسيحية ربما يثيران حفيظة المسلمين،

«... يجب أن لا ننسى بأن السواد الأعظم من السكان في كلتا المديريتين هم من غير المسلمين وأن دولة أوغندا بكاملها قد تقبلت الديانة المسيحية دونما تذمر، هذا بالإضافة إلى أن تعلم اللغة الإنجليزية أسهل بكثير من تعلم اللغة العربية...»[2].

في أبريل عام ١٩١١م أصبح يوم الأحد عطلة رسمية في منطقة اللادو، وفي السنوات التي تلت ذلك أصبحت اللغة الإنجليزية وسيلة الاتصال في الجنوب. وتعذر تطبيق هذه السياسة في السنوات الأولى من فترة الحكم الثنائي. فقد تطلب الخطر البلجيكي الذي كان يهدد منطقة اللادو والحملات التأديبية ضد القبائل الخارجة على الحكومة، تطلب كل ذلك وجود كتائب مصرية وسودانية شمالية في الجنوب. وبالتالي تغلغل

---

(١) يقصد الرغبة في جعل اللغة الإنجليزية لغة شبه رسمية في الجنوب.
(٢) من ونجت إلى فيلدين (خاص)، ٢٧ ديسمبر ١٩١٠، SAD/١٠٧/٣/٢.

الإسلام واللغة العربية في المديريات الجنوبية. وقد كانت نقطة التحول في عام ١٩١٠م. فقد ساعد تحويل منطقة اللادو إلى السودان وتكوين الكتائب الاستوائية، السلطات البريطانية على اتباع سياسة فاعلة معادية للإسلام. وبالاستعانة بتعليم الإرساليات الخاص اتخذت الحكومة خطوة حاسمة نحو إدخال اللغة الإنجليزية لغة شبه رسمية في الجنوب. ووضعت هذه الخطة اللبنة الأساسية لتطور سياسي وإداري منفصل في جنوب السودان. وبتبني هذه السياسة اعتقدت الحكومة أنها كانت تعمل لصالح أهالي السودان. فقد أُعتُبر توتر العلاقات بين الجلابة[1] والقبائل الجنوبية خلال فترة الحكم التركي المصري وغارات الأنصار على الجنوب في فترة المهدية دليلاً كافياً على ضرورة الانفصال. وهناك حجة أخرى لتبرير هذه السياسة جاءت على لسان المفتش البريطاني الأول لمنطقة اللادو الذي زعم أن الانفصال التام للجنوب أمر مطلوب من أجل التقدم الاقتصادي للمنطقة: «... قليلٌ ذلك الذي يُقدم لمديريات الزنوج الذين يموتون جوعاً من أجل أن يتوفر الدعم المالي لمديريات العرب وقد أخضعوا (الزنوج) لقوانين ونظم وضعت لمصلحة الأخيرين (العرب)... لذلك ينبغي أن تصنف مديريات الزنوج كطبقة قائمة بذاتها تحت سلطة نائب حاكم... وأن يسمح لهم بتقرير خلاصهم (مصيرهم)...»[2].

كان هناك القليل من الانتقاد لسياسة ونجت التي اتبعها خلال فترة حكمه إزاء مديريات الجنوب. وحتى لو وجد ذلك الانتقاد فإن غياب حرية الرأي في السودان سوف لا يمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم. فقد كانت الصحافة الوطنية المصرية آنذاك مشغولة ببعض المشكلات المصرية. فكانت عندما تتطرق إلى السياسة السودانية تهتم كثيراً بانتقاد السيادة البريطانية على السودان مع استنكار المعاملة التي يلقاها المسلمون في الشمال واستنكار أنشطة الإرساليات في مديريات المسلمين. ولكن أحد أعضاء البرلمان البريطاني الليبراليين انتقد سياسة الحكومة في جنوب

---

(١) الجلابة هم أبناء شمال السودان أو هكذا كان يطلق عليهم من قبل الجنوبيين.

(٢) C. H. Stigand «الاستوائية، مقاطعة اللادو»، لندن ١٩٢٣، الصفحات: ١-٢-٢.

السودان في عام ١٩٠٧م، عندما طالب بإيقاف تقدم الأنشطة الإرسالية في الجنوب والتخلي عن العمل بسياسة الانفصال[1].

...

(١) جريدة التايمز، ٢٦ أبريل ١٩٠٧، قضية برلمانية، أثيرت من قبل النائب البرلماني J.M. Robertson.


مسطورات
MUSTORAT

الفصل السابع
إدارة العدالة

• •

لم تكن اتفاقية الحكم الثنائي دستوراً في حد ذاتها، بل كانت اعترافاً رسمياً بالوضع القائم عقب إعادة الاحتلال. نصت الاتفاقية في مقدمتها على ضرورة سن قوانين للبلاد وما يلزم ذلك من إجراءات وصيغ رسمية. استبعدت هذه الاتفاقية تطبيق القوانين أو المراسيم المصرية في السودان، وألغت اختصاص المحاكم المختلطة المصرية في السودان. كما نصَّت على عدم تمتع الأوربيين بحقوق خاصة، والحدّ من توسع الامتيازات الأجنبية في السودان. لقد منحت الاتفاقية سلطات مطلقة للحاكم العام تمثلت في إصدار القوانين والأنظمة وتغييرها متى ما دعت الضرورة إلى ذلك، وفرضت الاتفاقية أخيراً قانون الأحكام العرفية مما وسّع صلاحيات وسلطات الحاكم العام لأبعد مدى[1].

النظام القانوني:

اختص أول قانون سنته السلطات الإنجليزية المصرية بملكية الأرض في السودان. وبعد ذلك أعد المستشار القانوني للحكومة المصرية برونيت (Brunyate) مسودة قانون عقوبات السودان والقانون الجنائي. ولم يُسنّ قانون مدني ولكن بدلاً عن ذلك تم إعلان قانون المحاكم المدنية وذلك في عام ١٩٠٠م بعد أن أعد السكرتير القانوني الجديد بونام كارتر مسودته. لقد أصبح للسودان أنظمة قانونية على أسس القوانين الهندية

---

(١) اتفاقية بين حكومة بريطانيا وحكومة صاحب المعالي خديوي مصر فيما يخص مستقبل إدارة السودان، J.C. Hurewitz «الدبلوماسية في الشرق الأدنى» مجلد ١ برنستون، ١٩٥٦، الصفحات: ٢١٦-١٨.

ولكنها تسير على نهج القوانين المصرية فيما يتعلق بسماع الدعاوى. وسار قانون عقوبات السودان على نهج قانون عقوبات الهند لعام ١٨٣٧م وانبنى قانون المحاكم المدنية على القانون المدني الهندي المعمول به في بورما. أما المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للمسلمين فهذه يتم الفصل فيها وفقاً لأحكام الشريعة. وكان القانون الأهلي يطبق ما أمكن ذلك «... وكانت المحاكم تفصل في القضايا في حالة عدم وجود تشريع محلي بما يتوافق مع العدالة والمساواة وحسن القصد...». وأحيلت قضايا النزاع التشريعي التي تقع بين المحاكم المدنية والمحاكم الشرعية ليفصل فيها مجلس خاص(١).

طبقت القوانين والنظم في البداية فقط على مديريات الخرطوم ودنقلا وبربر وسنار وكسلا ووادي حلفا. وفي مديريتي بحر الغزال وأعالي النيل كانت العدالة تنفذ وفقاً للقانون القبلي ويُلجأ إلى الأحكام العرفية عند الضرورة. جعلت مساحة كردفان الشاسعة وقلة وجود موظفين حكوميين هناك، إنفاذ القوانين الجديدة أمراً مستحيلاً. ولم يتم العمل بقانون عقوبات السودان والقانون الجنائي وقانون المحاكم المدنية في المديريات الشمالية إلا في عام ١٩٠٦م. وخولت الحكومة صلاحيات لحكام بحر الغزال وأعالي النيل ومنقلا لاتخاذ الإجراءات القانونية في بعض الحالات وفقاً للقوانين المشار إليها(٢).

أوضح ونجت في عام ١٩١٠م وجهة نظره فيما يتعلق بالنظام القانوني للسودان فيما يلي: «... لقد حاولنا أن ننقل التجربة التي اكتسبناها في الهند لتطبيقها على النظام الذي وجدناه في السودان، وحتى الآن لدي مبرر قوي لأن أعتقد بأننا قد أوجدنا شيئاً مقبولاً لدى المواطنين...»(٣).

---

(١) J.N.D. Anderson «تحديث القانون الإسلامي في السودان» مجلة القانون السوداني والتقارير، ١٩٦٠» كتيب مساعدي المأمور»، الخرطوم ١٩٢٦.

(٢) سودان قازيت-٨٦، ١ يناير ١٩٠٦، بعد عام طبقت القوانين في بحر الغزال، سودان قازيت-١٠٧، ٧ فبراير ١٩٠٧.

(٣) من ونجت إلى ميتشيل إينس، ٧ أغسطس ١٩١٩، ٣/٢٩٧/SAD.

وعليه فقد تطورت ثلاثة أنظمة قانونية جنباً إلى جنب. قام النظام الأول على أساس اللوائح الإدارية وينفذه مسئولو الحكومة. وكانت المحاكم الشرعية تصدر القانون الشرعي بإشراف قاضي القضاة والسكرتير القانوني البريطاني. وكان زعماء القبائل ينفذون القانون الأهلي والقبلي تحت إشراف موظفي الحكومة. وكانت الالتماسات[1] وسيلة أخرى للتوصل إلى العدالة. وشجعت الحكومة أهالي السودان على تقديم الالتماس إلى أقرب موظف حكومة بل يمكنهم أيضاً أن يلتمسوا إلى المفتش العام أو السكرتير القانوني أو الحاكم العام. وأصدرت الحكومة تعليماتها إلى المسئولين والقضاة «... بالنظر شخصياً في التماس أي ملتمس مهما كان ذلك الالتماس غير معقول أو غير موجه توجيهاً صحيحاً وأن يستمعوا لما يريد أن يقوله صاحب الالتماس...»[2].

تألفت الهيئة القضائية المركزية من السكرتير القانوني وثلاثة قضاة والنائب العام وكلهم بريطانيون. وتم تأسيس محكمتين مدنيتين في عام ١٩٠٤م في كل من الخرطوم وسواكن. أما بالنسبة لبقية المراكز مثل بربر ودنقلا وحلفا فقد كان يزورها قضاة مدنيون ثلاث مرات في العام. وفي عام ١٩٠٨م تم افتتاح محاكم العدالة السودانية في الخرطوم وتقرر إنشاء محكمة عليا ومحكمة استئناف. ولكن العدالة ظل يتولاها مسئولون غير مؤهلين يعملون بمثابة قضاة. ويعد كل الحكام وبعض المفتشين قضاة من الدرجة الأولى، في حين أن المفتشين والمسئولين البريطانيين الآخرين وقلة من الموظفين من غير البريطانيين قضاة من الدرجة الثانية. وكان المآمير المصريون والمسئولون الآخرون من غير البريطانيين قضاة من الدرجة الثالثة. ومنذ بداية إعادة الاحتلال وحتى عام ١٩٠٥م كان تعيين القضاة يقتصر على الضباط فقط. وفي عام ١٩٠٥م مكن القانون القضائي

(١) مفردة التماس تقابل في العامية السودانية «عرضحال أو عرض حال» وهو عبارة عن طلب يتقدم به المتظلم لرد حق من حقوقه بموجب تطبيق الأحكام العادلة.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٥، ص:٧٩، الأوامر الإدارية لحكومة السودان-١٠٤، ٣٠ نوفمبر ١٩٠٣.

وقانون قوات الشرطة الحاكم العام من إعادة تعيين المدنيين والمفتشين التابعين لإدارة مكافحة تجارة الرقيق الذين جرى إقصاؤهم من قبل[1]. كان لكل مديرية بما في ذلك الخرطوم محكمة مديرية قضائية تتألف من ثلاثة قضاة، يترأسها مدير المديرية أو من ينوب عنه بسلطة قاضي الدرجة الأولى. وخُول لتلك المحاكم إصدار كل الأحكام في حدود القانون. وتألفت محاكم المراكز الصغرى أيضاً من ثلاثة قضاة خُول لها إصدار الأحكام التي لا تتجاوز السجن سبع سنوات أو الغرامة بما لا تزيد عن خمسين جنيهاً مصرياً. وبامكان محاكم قضاة الدرجة الثانية والثالثة الاستماع إلى ملخص القضايا وإصدار أحكام لا تتجاوز السجن شهرين أو غرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات مصرية[2]. وقد أسست محكمة خاصة في الخرطوم في عام ١٩٠٨م للاستماع إلى كل الدعاوى المتعلقة بملكية الأرض. وفي نفس الوقت تم تعيين خمسة بريطانيين ليكونوا مسئولين عن تسوية الأراضي في مديريات بربر والنيل الأزرق والنيل الأبيض وحلفا ودنقلا. ولما اتضح أن تعيين قضاة مديريات يؤدي إلى تجاوز الميزانية، تم تعيين مفتشين قضائيين غير مؤهلين تمثل دورهم في الاستماع إلى كل الدعاوى بالسفر إلى رئاسات المراكز المختلفة[3].

بصفة عامة كانت الممارسة المتفق عليها أن يفصل موظفو المديرية في القضايا الجنائية أينما حدثت، وأن تترك القضايا المدنية المعقدة للقانونيين المتدربين. لقد كان المنطق في هذه الممارسة هو أن عقوبة الجريمة الجنائية تتنوع وفقاً للأفكار والعادات ومستوى التحضر «... فليس من العدالة أن تتساوى العقوبة على الجريمة التي يرتكبها السوداني الأسود أو الجعلي العربي أو البدوي الكباشي...»[4] وأخبرت السلطات المفتشين الذين

(١) سودان قازيت–٧٣، ١ مارس ١٩٠٥.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٣، ص:٢٩.

(٣) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٧، ص:٨٦، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٨، ص: ١٩٣، لمزيد من التفاصيل أنظر الصفحات التي تلي هذه الحاشية (١٢٧–١٢٨=١٦٦–١٦٧ في النسخة المترجمة).

(٤) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٤، ص:٥٧.

يعملون في أوساط العرب الرحل بأن سرقة الإبل والنهب، حتى لو ترتب على ذلك قتل، هي مثل جريمة تهريب الماشية عن طريق الحدود الاسكتلندية «... غير أنها تعد أعمالاً رجولية...»[١] وبما أن وضع العقوبة قد ترك لتصرف المسئول الإداري المحلي فقد زاد ذلك من سلطات هذا الأخير في مركزه. فقد منح حكام المديريات صلاحيات واسعة لتفسير قانون عقوبات السودان، فالقبيلة قد تفقد الانتفاع بالدية المالية في مقابل السجن أو الإعدام.

ووفقاً لقانون العقوبات فقد كانت العقوبة المالية أو السجن مدى الحياة تفرض عند ارتكاب جريمة القتل. ولكن «... ما يحدث عادة هو أن يقدم التماس للحاكم العام لتخفيف العقوبة في جريمة القتل... ثم يقوم الحاكم العام بإحالة الأمر إلى حاكم المديرية الذي يسعى إلى التوصل لصلح أو تسوية بين الطرفين...» وبعد دفع دية القتل يجري استبدال «.. عقوبة السجن لفترة معقولة بحكم الإعدام حتى يقر الناس بأن الحكومة أيضاً لها حقوقها...»[٢] وقد كان هناك مبدأ آخر هو رفض كل الدعاوى الأخرى غير التي تتعلق بالأرض التي نجمت عن أحداث وقعت خلال حكم المهدية...»[٣] إذ أنه بمرور الزمن استحدثت تشريعات مقابل ما استجد من مخالفات أو جرائم. فقد طبقت بعض القوانين على غير المسلمين دون سواهم، كما اقتصر تطبيق قوانين أخرى على مديرية أو مديريتين. ونُشرت قوانين جديدة في صحيفة السودان وفسرت بعد ذلك في التقارير السنوية للإدارة القانونية. مارس ونجت صلاحية كاملة على التشريع الجديد بحكم اتفاقية الحكم الثنائي، وبالرغم من تحكمه في السلطة الذي كان يحدث نوعاً من الحساسية، فقد ظلت علاقاته

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٦، ص:٣٥١.

(٢) Wasey Sterry «بعض الملاحظات على إدارة العدالة في أفريقيا، أكاديمية ريل بإيطاليا-٨، Convegno Volta (روما ٤-١١ أكتوبر ١٩٣٨) ص:٤.

(٣) الأوامر الإدارية لحكومة السودان-١٣٣، فبراير ١٩٠٤ حيث أن امتلاك الأرض لمدة خمسة سنوات متوالية يعد دليلاً على ملكيتها. انظر أيضاً الصفحات الخمسة الأولى من الفصل الثامن.

جيدة مع كبار مسئولي الإدارة القانونية. ومهما يكن فقد توقع ونجت أن يتعاون هؤلاء المسئولون تعاوناً تاماً مع الادارات الحكومية الأخرى ولم يكن ليطيق الشكليات القانونية. وعليه فقد أنكر على قاضي القضاة سترى (Astray) عندما فصل في قضية على عكس ما كان يحسبه في مصلحة البلاد «... بأن ذلك غير مفيد... لا فائدة من مجادلة هؤلاء القانونيين حول موضوعات تتطلب السرعة والحسم والحنكة السياسية إلى آخره إلى آخره ـ إنهم لا يعلمون شيئاً عن ذلك أكثر مما يعلمه الإنسان عن سطح القمر «... إن السودان يتطلب موظفين قانونيين فقط... بحيث يكونون قادرين على معالجة الموقف من وجهة النظر التي تمكنهم من كسب احترام وتقدير المسئولين عن إدارة الحكم...»[1]. لا حاجة إلى القول بأن وجهة نظر ونجت هي التي كانت سائدة، وكان يتم الفصل في القضايا وفق مبدأ التخلي عن الاعتبارات القانونية متى ما اقتضت مصلحة السياسة الإدارية ذلك.

إدارة العدالة في المديريات:

بصفة عامة فقد عُهدت إدارة العدل في المديريات إلى المفتشين الإداريين. وقد وصف أحد المفتشين ذلك على النحو التالي:

«... ليس هناك تمييز في مجتمع بدائي بين المهام الإدارية والقضائية. فكلاهما جزء من مهمة القائد أو الحاكم... في بعض الحالات يكون مندوب المركز في مجتمع بدائي في مقام القائد أو الرئيس...»[2].

ونظراً لهذا ولقلة القانونيين المدربين فقد اضطر عدد كبير من صغار المفتشين غير المؤهلين إلى تسوية قضايا بدءاً من التعدي الجنائي وسرقة الماشية والزنا وانتهاءً بجريمة القتل. فقد كانت مهامهم تشمل «... الواجبات

---

(١) من ونجت إلى استاك(خاص)، ١٠مايو ١٩١٢، SAD/١٨١/٢/٢، من ونجت إلى استاك(خاص)، ١٩ مايو ١٩١٢، المرجع السابق.

(٢) Hussey، أنظر المصدر نفسه، الصفحات: ٤٥-٤٦.

التي يقوم بها القاضي والمحامي والعمدة والمسجل، بل كل نوع من العمل المدني...»[1]. وكان التدريب الذي يتلقاه صغار المفتشين تدريباً اسمياً فقد كانوا يمكثون أشهراً قلائل في الخرطوم بعد تعيينهم ليتدربوا على العمل في المصالح الحكومية المختلفة ويتأقلموا على النظام القانوني المطبّق في البلاد. ولم يقتض الأمر تدريباً قانونياً شاملاً إلا في عام ١٩٠٨م عندما تم تعيين أول دفعة من المفتشين القضائيين. وها هو أحد المفتشين القانونيين في مديرية بربر يصف مهامه القانونية:

«... كان عملي هو حضور المحكمة المدنية في الدامر والاستماع للقضايا وتسجيل الأراضي أولاً بأول وقد استغرق ذلك منا أربعة أعوام. وقد كنت أيضاً أزور محاكم عطبرة، وبربر، وشندي، لسماع القضايا المدنية هناك مرة كل شهر... وكنت أيضاً حسب توجيه الحاكم أجلس كأحد أعضاء محكمة المديرية (ثلاثة قضاة) للفصل في بعض الجرائم الخطيرة...»[2].

لم تكن مهمة المفتش القضائي في كردفان محددة. فقد كان يقضي معظم وقته متجولاً على المراكز التابعة له. واختلفت واجباته إلى حد كبير من مركز إلى آخر بحسب كفاءة الشيوخ والنظار وزعماء القبائل. فقد كان المفتش يستدعى لتسوية قضايا الطلاق التي تحدث في قبائل الدينكا والتي كان ينبغي أن يفصل فيها زعيم القبيلة حسب القانون القبلي. وفي حالة عدم وجود أو غياب القضاة والمحاكم الشرعية يتولى أحياناً تسوية قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين. بصفة عامة تبدو مهام المفتشين القضائيين بكردفان أشبه إلى حد كبير بمهام المفتشين العاديين، فقد كان عليهم تقدير الضريبة ومساعدة الشيوخ. كانوا بوجه عام مسئولين عن جميع النواحي الإدارية. لقد مكنهم التدريب القانوني القصير من الطعن في الإجراءات

(١) من بلفور إلى السيدة إف بلفور، ٢٥ نوفمبر ١٩٠٦، SAD/٣٠٣/٦

(٢) مذكرات Ryder ١٩٠٥-١٩١٦، SAD/٤٠٠/٨، ص: ٦٦ بدأ رايدر العمل في السودان بصفة مساح في عام ١٩٠٥. وفي عام ١٩٠٦ عُين ضابط تسوية أراضي في بربر ثم أصبح مفتشاً قضائياً في مديرية بربر من ١٩٠٨-١٩١٢.

القانونية التي يتخذها زملاؤهم غير المتدربين، ونظراً لعدم توفر العدد الكافي من الأفراد المؤهلين، لم تفعل الحكومة شيئاً للتغلب على تلك السلبيات.

وقع حادث مؤسف في تلودي في منطقة جبال النوبة عام ١٩٠٦م، فقد حكمت محكمة الأحكام العرفية بشنق اثنين من زعماء القبائل كانا قد قادا هجوماً على أحد المراكز الحكومية المحلية، ونفذ الحكم فيهما دون الرجوع إلى الحكومة في الخرطوم أو القاهرة. وكان السبب الوحيد في تلك المحاكمة العاجلة هو»... عدم وجود وسائل فعالة لحماية السجناء... استمعت المحكمة التي تألفت من ضابط بريطاني وضابطين مصريين إلى أقوال اثني عشر من شهود الإدعاء واثنين من شهود الدفاع وحكمت على المتهمين بالإعدام شنقاً حتى الموت[1]. وقد انتقد بونام كارتر ذلك التصرف بشدة وطلب تأنيب الضابط المسئول في تلودي. وأوضح: «... إنه لأمر خطير أن يعتقد الضابط بأنه يمكن تبرير انعقاد محكمة عرفية لمجرد ملاءمة الظروف المحلية...»[2] وكان رد فعل سلاطين متفقاً مع ما ذهب إليه بونام. وخلص كرومر إلى... أنه بخلاف الإجراء أو الحكم الارتجالي والأسباب غير المبررة لشنق الشيوخ، فالأمر جدلي إن كانوا يستحقون الشنق مطلقاً...»[3]. لكن ذلك لم يمنع كرومر من تبريره للأحكام في مراسلاته مع مكتب الشئون الخارجية[4]. وعقب مدّ خطوط السكك الحديد والبرق إلى كردفان، تجنبت السلطات تنفيذ الإعدام العاجل في السنوات اللاحقة. بيد أن إسناد العمل القضائي

(١) من فيندلي (القنصل المكلف) إلى قري، ٢٩ أغسطس١٩٠٦، المكتب الخارجي/١٦٧/٤٠٧، استشهد فيندلي من خطاب استلمه من ونجت؛ إجراءات المحاكمة العسكرية التي عقدت في تلودي، ٢٨-٢٩ يوليو ١٩٠٦، مرفق من كرومر إلى قري، ٢٥ أكتوبر ١٩٠٦، المرجع السابق.

(٢) من بونام كارتر إلى ونجت، ٥أكتوبر ١٩٠٦، SAD/٢٧٩/٤، من بونام كارتر إلى ونجت، ٢٧ أغسطس ١٩٠٦، SAD/٢٧٩/٢.

(٣) من كرومر إلى ونجت، ٩ سبتمبر ١٩٠٦، SAD/٢٧٩/٣.

(٤) من كرومر إلى قري، ٢٥ أكتوبر ١٩٠٦، المكتب الخارجي/١٦٧/٤٠٧.

لقضاة غير محترفين ظل سمة ملازمة لهذا العهد، فعند محاكمة تمرد آخر في جبال النوبة في عام ١٩١٥م وُضع مفتش محلي على رأس محكمة المديرية[١].

إقامة العدالة وفق القانون الإسلامي:

كتب العقيد استيوارت في عام ١٨٨٢م: «... هناك محكمة شرعية في كل مديرية بها قاضٍ يتقاضى مرتباً شهرياً يتراوح ما بين ١٠٠ إلى ١٢٥٠ قرشاً... لا يتحرى هذا القاضي في القضايا الجنائية ولكن في القضايا المدنية فقط، فإذا اتفق الطرفان على الرجوع إليه بعد صدور الحكم فإنهما يرفعان الاستئناف إليه مرة أخرى. ولكن كان عمله الأساسي متعلقاً بقضايا الميراث والزواج والطلاق...»[٢].

كانت المحاكم الشرعية خلال فترة الحكم التركي المصري ملحقة بمحاكم المديريات والمحكمة المركزية في الخرطوم. وفي فترة المهدية لم تنشأ محاكم مدنية، وكان المهدي وخليفته من بعده يمثلان السلطة العليا في كل الأمور القانونية، وتأسست العدالة على القرآن والسنة وعلى منشورات المهدي وقراراته. وكان قاضي الإسلام هو من يلي المهدي في المسئولية القانونية، ويمثل حلقة اتصال بين المهدي وقضاة المديريات. وكان معظم أولئك القضاة أشخاصاً عاديين تفقهوا في الدين لأن المهدي لم يكن يثق بالقضاة الذين تدرّبوا في مصر. ظلت السلطة القضائية طوال عهد المهدية تتبع للسلطة التنفيذية، إذ هيمن عليها أمراء المديريات بحيث لم يكن يعيّن قاضٍ دون موافقتهم، وبسط الخليفة هيمنته على المركز لتصبح السلطة القضائية أداةً تابعة لسلطته المركزية[٣].

---

(١) من ونجت إلى ويلسون، ٣٠ سبتمبر ١٩١٥، SAD/١٩٦/٦.

(٢) تقرير عن السودان أعده العقيد استيوارت، ١٨٨٣، سي ٣٦٧٠ .

(٣) P.M. Holt، دولة المهدية في السودان ١٨٨١–١٨٩٨، لندن ١٩٥٨، الصفحات: ١١٥–١٦، ٢٤٣.

كان ذلك هو الوضع عندما قررت السلطات الإنجليزية المصرية، بعد إعادة الاحتلال، إعادة تأسيس القضاء الشرعي على الأسس التي كانت سائدة قبل المهدية. صدر قانون المحاكم الشرعية السودانية في عام ١٩٠٢م، وقد نصّ على إنشاء محكمة عليا مكونة من قاضي القضاة والمفتي وعضو أو أعضاء آخرين. وكان لكل من محاكم المديرية والمحافظة والمأمورية قاضٍ واحد. وأسند القانون إلى المحاكم الشرعية الاختصاص بمعالجة القضايا ذات الصلة بالزواج والطلاق والميراث والنفقة والأوقاف؛ أي كل المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للمسلمين. وكانت تلك المحاكم تفصل أيضاً في غير المسائل التي سبق ذكرها شريطة أن يتقدم أطراف النزاع، سواءً أكانوا مسلمين أم غيرهم، بطلب رسمي يجعلهم ملزمين بحكم القانون الإسلامي. وكان المجلس الذي يتألف من السكرتير القانوني وقاضي القضاة والمندوب القضائي[1] يفصل في الخلافات التشريعية التي تحدث بين المحاكم المدنية والشرعية. ولم يتم تعيين مندوب قضائي حتى عام ١٩١٦م. وبعد ذلك عين الحاكم العام العضو الثالث في المجلس (مندوباً) وهو في الغالب من كبار الضباط البريطانيين في الإدارة القانونية.

أصبح السودان في عام ١٩١٥م من أوائل البلدان الإسلامية التي تتبع المذهب الحنفي في قانون الطلاق. ولكن نظام المحاكم الشرعية وإجراءاتها خوّل قاضي القضاة بالسودان التحول عن المذهب الحنفي متى ما دعته الضرورة إلى ذلك[2]. ونتيجة لذلك سار قانون الأسرة السوداني على نهج قانون الأسرة المصري متبعاً إلى حد كبير الأسس التي نادى بها قاسم أمين ومحمد عبده. فقد نص المنشور القضائي السوداني رقم ١٧ على تطليق القاضي للزوجة التي فشل زوجها في إعالتها. ومكن المنشور الزوجة التي يفترض أن يكون زوجها قد مات أن تتزوج ومنح حق الطلاق للزوجات اللائي هُجرن لأكثر من عام. ومنح أيضاً حق

---

(١) سودان قازيت–٣٥، مايو ١٩٠٢.

(٢) سودان قازيت–٢٨٤، ٣١ أغسطس ١٩١٥.

الطلاق للزوجات اللائي ليس هناك حل لخلافاتهن الزوجية غير الطلاق. وأخيراً جرى الإصلاح على هذا النحو في قانون الأسرة الذي يمثل قلب القانون الشرعي. وتكمن أهمية هذا الإصلاح في تحول قانون الأسرة إلى المذهب الحنفي. وبذلك أقر مبدأ تعديل القانون الإسلامي[1] في السودان وفقاً لأي من المذاهب الأربعة وترك المجال مفتوحاً لتعديلات مماثلة فيما بعد. كانت الإجراءات التي وضعت لتنظيم المحاكم الشرعية للعام ١٩٠٥م ذات طبيعة إدارية محضة. فقد مكنت تلك الإجراءات قاضي القضاة من الاستماع للدعوى والفصل في أية قضية عرضت من قبل على محكمة شرعية أم لم تعرض. وقد حددت الإجراءات رسوم المحاكم الشرعية ونصت على أن يتم الاستماع للقضايا حيثما يقيم المدعى عليهم[2]. كما نصت الإجراءات التنظيمية للمحاكم الشرعية للعام ١٩٠٦م على أن يقوم التنفيذيون في الحكومة وضباط الشرطة بتنفيذ أي حكم تجيزه المحكمة الشرعية متى ما طلب منهم ذلك[3]. وصدرت إجراءات لتنظيم عمل المآذين الشرعيين في عام ١٩١٢م[4]، حيث إنهم كانوا يعينون وفقاً لتوصيات الشيوخ والعمد والأعيان، وكان عليهم أن يسجلوا كل الزيجات وحالات الطلاق الواقعة في نطاق مراكزهم.

في عام ١٩٠١م ورد استفسار خاص عن أوقاف السودان أوضح أن الجزء القليل من أوقاف السودان هو المسجل بصورة رسمية ومنتظمة لدى

---

(١) J.N.D. Anderson «تحديث القانون الإسلامي في السودان»، مجلة القانون السوداني والتقارير (١٩٦٠)، الصفحات: ٢٩٥-٩٦ ولنفس المؤلف:» القانون الإسلامي في أفريقيا»، لندن ١٩٥٤، الصفحات: ٣١٢-١٣ (أعيدت طباعته من قبل شركة فرانك كاس المحدودة ١٩٧٠).

(٢) سودان قازيت-٧٦، ١ مايو ١٩٠٥، أنظر أيضاً الأوامر الإدرية لحكومة السودان-٤٣، ٢١ مايو ١٩٠٣ الذي أتاح للقضاة أن يرسلوا دعوى المثول أمام المحاكم إلى الأشخاص الذين يقيمون في مأمورية أخرى.

(٣) سودان قازيت-٩٨، ١ يوليو ١٩٠٦.

(٤) سودان قازيت-٢٢٧، ٢٨ ديسمبر ١٩١٢، «المأذون»- مسؤول مفوض من قبل القاضي لإتمام وتسجيل عقود النكاح والطلاق.

المحاكم الشرعية وأن عائد هذه الأوقاف غير موجه توجيهاً صحيحاً[1]. وعُهدت إدارة تلك الأوقاف لمحاكم السودان الشرعية، إذ قرر ونجت عدم تدخل إدارة الأوقاف المصرية[2] في أوقاف السودان. ولكن لم يتم تنفيذ ذلك القرار بشكل واضح. كانت رئاسة المديرية في الأبيض تدير أوقاف كردفان، فأقامت السوق المركزي في أرض الأوقاف واستفادت من إيجار السوق في بناء مسجد. ولم تتحول الأوقاف في الخرطوم وتصبح تحت إشراف قاضي القضاة إلا في عام ١٩١١م، وقدر الدخل السنوي لتلك الأوقاف ما يعادل مائتين وخمسين جنيهاً إسترلينياً تصرف على صيانة وتشييد المساجد[3].

صار إلى اختصاص قاضي القضاة إصدار التشريعات والقوانين ذات الصلة بالمحاكم الشرعية على أن تعتمد من الحاكم العام. وكان عليه أيضاً تقديم تقارير سنوية ويضمّن ملخص من تلك التقارير في تقارير الإدارة القانونية. وتتناول معظم تلك التقارير تحكيم القانون الإسلامي في المديريات ومشاكل الموظفين. كتب بونام كارتر معلقاً على المستوى المعيشي المتدني للقضاة: «... إن الرواتب التي تدفع لهم ضئيلة وتعتبر رواتب غير مجزية إذا ما قورنت براتب عادي يمنح لموظف قانوني...» وأضاف: ولكن «... قراراتهم... على الرغم من أنها قد تكون خاطئة من حيث الشكل والمضمون القانوني فهي مبنية على معلومات الناس وعادة ما يعدها الناس قرارات عادلة...»[4] أعدَّ قاضي القضاة في عام ١٩٠٤م سلماً جديداً لرسوم المحاكم الشرعية حيث كان السلم السابق سلماً مرتفعاً بالنسبة لقطر فقير مثل السودان.[5] واقترح قاضي القضاة أيضاً في العام التالي أن تكون المعاملات المتعلقة بتسجيل الأرض

(١) سودان قازيت-١٩، ١ يناير ١٩٠١.

(٢) من ونجت إلى قورست، (خاص) ٢٢ ديسمبر ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٥، انظر المرجع أعلاه ص: ١٨.

(٣) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان -١٩١١، ص: ١٤١.

(٤) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٣، ص: ٧٩.

(٥) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٤، ص: ٦٠.

تحت التصرف التام للمحاكم الشرعية، وأوضح أن المحاكم الشرعية قد فقدت أكثر من نصف مهامها التشريعية الأصلية وأصبحت قاصرة على الأمور المتعلقة بالمعاملات الأسرية. وأحس أن هذا النطاق الضئيل من التشريع يقلل من أهمية سلطة القانون الإسلامي الذي يعد القانون المهيمن على كل القوانين. لا حاجة إلى القول بأن السلطات استاءت من محاولات قاضي القضاة زيادة نفوذه[1]. كان قاضي القضاة ومفتشو المحاكم الشرعية خلال فترة حكم ونجت من المصريين. وكان السوداني الوحيد الذي تقلد منصباً مركزياً في الهيكل القضائي هو الشيخ الطيب أحمد هاشم مفتي السودان[2].

وكان أول قاضٍ للقضاة في السودان هو محمد شاكر الذي تقدم باستقالته في عام ١٩٠٤م لدى تعيينه رئيساً لهيئة علماء الإسكندرية، وتلاه محمد هارون الذي كان مفتشاً بالمحاكم الشرعية. وقد كان ينتمي إلى الاتجاه الإسلامي المحافظ وكان يرى أن «... الشريعة الإسلامية قائمة على التوسط وأنه لا يحتاج في أي وقت من الأوقات إلى تغيير أو تعديل...» واعترض عليه كرومر الذي كان يتمسك بآراء محددة حول الإصلاح الديني وكان من أشهر معجبي محمد عبده:

«... إنه من الطبيعي أن يتبنى المسلم المحافظ تلك الأفكار... ولكن بالطبع إنها أفكار خاوية وغير معقولة. إن القانون الإسلامي يتطلب قدراً كبيراً من التغيير أو التعديل... إنني أعتقد بأن القاضي الذي يحمل الأفكار التي وردت في هذا التقرير الذي كنت أقرأه ليس بالقاضي أو

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٥، ص: ٨٨.

(٢) الطيب أحمد هاشم (١٨٥٧-١٩٢٤)، ولد في بربر، من أصل جعلي ودرس في خلوة الشيخ محمد الخير خوجلي وكان كاتباً في شرطة محكمة بربر عندما استولى المهدي على الحكم. أثناء حكم المهدية أصبح سكرتيراً لشقيق الخليفة ومعلماً لابنه السيد محمد عبد الله. وبعد إعادة احتلال السودان أصبح قاضياً أولاً بالمحكمة الشرعية بالخرطوم. كان مفتياً للسودان خلال الفترة من ١٩٠٠-١٩٢٤، Hill، BD، p. ٣٥٤.

الرجل الذي تريدونه...»[1].

قدم محمد هارون استقالته في عام ١٩٠٨م، وسواءً أكان ذلك بضغط من كرومر أم بمحض إرادته، فقد حل محله محمد مصطفى المراغي الذي تولى منصب قاضي القضاة حتى عام ١٩١٩م. وكان المراغي شيخاً أزهرياً من تلاميذ محمد عبده، عمل قاضياً في دنقلا والخرطوم ومديراً لإدارة الأوقاف المصرية. وكان لحماسه الاصلاحي تأثيرٌ على القوانين الإسلامية مما أكسبه احترام كل القضاة البريطانيين[2]. كان جميع قضاة المديريات خلال فترة الحكم الثنائي من المصريين. ولكن بحلول عام ١٩١٢م كان هناك اثنا عشر قاضياً بالمراكز واثنان وعشرون مساعد قضائي قد تخرجوا من دورة القضاة بكلية غردون. وازداد عدد المحاكم الشرعية في المديريات والمراكز من ثمانٍ وعشرين محكمة في عام ١٩٠٣م إلى خمس وأربعين في عام ١٩١٢م.

كان من بين تلك المحاكم إحدى عشر محكمة مديرية والباقي محاكم جزئية ومحاكم ذات اختصاص محدود. وقرر قاضي القضاة في عام ١٩٠٨م عدم زيادة عدد المحاكم الشرعية بالرغم من ازدياد كثافة العمل لأنه كان يعد رفع رواتب القضاة أمراً ضرورياً. ولم تخصص ميزانية الإدارة القانونية نصيباً للعمل التفتيشي في المحاكم الشرعية بالمديريات، وتعيّن على قضاة تلك المحاكم أن يتولوا القيام بالعمل التفتيشي بقدر المستطاع. فكانت النتيجة أن أصبح عدد من المراكز دون محاكم يزورها القاضي مرة أو مرتين في العام. وبالتالي أحيلت العديد من القضايا التي كان ينبغي أن تفصل فيها المحاكم الشرعية إلى المفتشين البريطانيين[3].

---

(١) استشهد كرومر بتقرير سري أعده قاضي القضاة، انظر كرومر إلى ونجت، ١١فبراير ١٩٠٧، SAD/٢٨٠/٢.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٨، ص: ١٤٨ المراغي الذي أصبح فيما بعْد شيخاً على الأزهر وأيَّد قانون ١٩٣٦ الذي اجاز تحديث دراسات ذلك المعهد.» شيخ المراغي كما عرفته» تأليف القس قوين(بدون تاريخ)SAD/٤٦٦/٩/٨.

(٣) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٨، ص:٢٠٣، تقارير الشؤون

كان القضاة من ناحية إدارية تحت إشراف الحكام والمفتشين البريطانيين. فقد كانوا يتقدمون بطلبات إجازاتهم إلى الحكام فيما كان المفتشون يحيلون تقاريرهم السرية عن القضاة إلى السكرتير القانوني دون الرجوع إلى قاضي القضاة. وكان لا يسمح للحكام الاتصال بقاضي القضاة أو مفتش المحاكم الشرعية وعليهم دائماً الرجوع إلى السكرتير القانوني[1]. وقد عُهد إلى سلاطين وبونام كارتر تعيين القضاة في الجهاز الاداري المركزي والمديريات. أشاد محمد عبده الذي زار السودان في عام ١٩٠٤م- ١٩٠٥م بكفاءة القضاة المصريين، وقد تم تعيين مصطفى سلطان ومحمد مصطفى المراغي للعمل بالسودان[2] بناءً على توصية محمد عبده. وكانت السلطات السودانية ترمي إلى تدريب القضاة السودانيين بأعداد كافية وذلك للاستغناء عن خدمات المصريين الذين لا يعول عليهم والذين يتقاضون رواتب عالية. وقد بدأ هذا الهدف يتحقق اعتباراً من عام ١٩٠٨م فصاعداً. فقد شغل القضاة السودانيون كل المناصب الدنيا وبقيت هناك مناصب عليا يشغلها مصريون.

كانت السياسة المتبعة بإسناد كل الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية للمسلمين إلى المحاكم الشرعية سياسة ضرورية وحكيمة، فقد مكنت الحكومة من تفادي الحساسيات غير اللازمة مع المواطنين المسلمين، وساعدت على تكوين قيادات دينية سنية ارتبطت مصالحها بمصالح حكامهم البريطانيين. وكان نطاق التشريع الذي منحته الحكومة للمحاكم الشرعية مماثلاً لما منحته لمحاكم المديريات الأخرى خلال الفترة نفسها في العهد التركي.

لقد أدى تأسيس نظام حكم مدني إلى إضعاف دور المحاكم الشرعية

المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩١٢، الصفحات: ٣٦٠-١، سودان قازيت-٢٠٨، ٢٨ ديسمبر ١٩١١، «دائرة قضاة المحاكم الإسلامية خلال ١٩١٢.

(١) من ونجت إلى سوزرلاند، ٢٨ فبراير ١٩٠٧، SAD/٢٨٠/٢، الأوامر الإدارية لحكومة السودان-٣٤٥، ٢٠سبتمبر ١٩٠٥.

(٢) من بونام كارتر إلى ونجت، ١٥ أغسطس ١٩٠٤، SAD/٢٧٥/٦.

في ظل العهد التركي المصري. ولكن هذا الدور انقلب في عهد المهدية بسيادة الأحكام الشرعية التي فسرها المهدي وخليفته.

إن إدخال القوانين المدنية وتأسيس هيئة للعدالة مكّن سلطات الحكم الإنجليزي المصري من تقليص السلطات التشريعية للمحاكم الشرعية مرة أخرى. وقاومت السلطات جهوداً بذلتها المحاكم الشرعية لتوسيع صلاحياتها في بعض الأمور مثل سجلات الأراضي، لكن سلطة القانون الإسلامي بقيت مهيمنة على كل الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية للمسلمين.

القانون القبلي والعرفي:

كان للمحاكم المدنية اختصاص قضائي في نطاق محدود على المديريات الجنوبية وعلى قبائل العرب الرحل في الشمال. أما المحاكم الشرعية فلم تمتد سلطاتها إلى غير المسلمين في المديريات الجنوبية. كان القضاء في تلك المناطق الشاسعة متروكاً لسلطة القانون القبلي الأهلي الذي يديره الشيوخ والزعماء المعروفون لدى الحكومة. وكانت قراراتهم تخضع لمراجعة قاضٍ بريطاني، ولا يسمح لهم بإجازة عقوبة الإعدام. وفي الشمال بين العرب الرحل أنيطت العدالة بالنظار وفقاً للقوانين القبلية المتعارف عليها، وكان يُفصل في قليل من القضايا بالقوانين الحكومية المدنية «... ولكن إقبال المسئولين البريطانيين المتزايد على تفسير القانون القبلي الأهلي والعادات قد اعتبر علامة باعثة على الأمل والتفاؤل على مر الأيام[1].

وافترضت الحكومة أن بإمكان المسئولين البريطانيين تفسير وتجاوز أحكام القانون القبلي العرفي وأن زعماء القبائل يمكن أن يصبحوا جزءاً من الهيكل الإداري دون أن يفقدوا نفوذهم على قبائلهم. ويستطيع الحكام أن يسجنوا أو يبعدوا زعماء القبائل بسبب أية تجاوزات تصدر عنهم،

---

(١) سلسلة كتيب «كردفان والإقليم الذي يقع إلى الغرب من النيل الأبيض» ديسمبر ١٩١٢، الصفحات: ١٠٨-٩.

مما أدى إلى الحد من سلطة زعماء القبائل. فقد شجع وجود المراكز الحكومية، التي كانت تسوي معظم القضايا رجال القبائل على الهزء بسلطة زعمائهم بصرف النظر عن نوايا مسئولي الحكومة. وقللت التهدئة التدريجية للأحوال في المديريات الجنوبية من الحاجة إلى جود زعماء قبليين من ذوي الشخصيات القوية.

أعلن حاكم مديرية أعالي النيل ماثيو (Matthews)[1] تأييده القوي للقانون القبلي الذي اعتبره». . . جديراً بالدراسة المتعمقة وبعد تطهيره من التشويه الذي لحقه من الدراويش (المهدية) فهو جدير أيضاً بالتبني. . .»[2] وكتب ماثيو في عام ١٩٠٨م:

«. . . ما دمنا نفصل في القضايا وفقاً للعدالة والصالح العام ونتجنب التعقيدات القانونية فسوف نحظى بثقة تلك القبائل. . . شريطة ألا نمارس ضدها القسوة ولا الابتزاز وينبغي أن نحرص على تجنب مغبة تجريد الزعماء (زعماء القبائل) من سلطاتهم. . .»[3]. عمد ماثيو إلى خلع ملك الشلك «. . . لاختلاسه ولمعاملته الجائرة لأفراد قبيلته. . .» وهكذا استطاع أن يضعف سلطة خلفه من الزعماء. لم يكن من المتوقع أن يحكم الملك الجديد قبيلته وفقاً لتصوراته الخاصة». . . فقد حاول الجنرال ماثيو أن يغرس في ذهن ذلك الزعيم الجديد غير المتحضر عناصر العدالة والأمانة. . .»[4] وكانت سلطات الزعماء القبليين في مديرية بحر الغزال

---

(١) Matthews Pasha، Godfrey Escourt (١٨٦٦–١٩١٧) انتدب للعمل بالجيش المصري في ١٨٩٦ واشترك في حملات النيل. وبعد عام أصبح مساعداً للسكرتير الإداري وقاد حملة في ١٩٠١ لتنظيف النيل الأبيض من نبات السد. كان مديراً على مركز فشودة من ١٩٠٢–٠٣ ثم حاكماً على مديرية أعالي النيل التي ضمت فشودة (وعرفت فيما بعد كدوك) في الفترة من ١٩٠٤–١٠. كان قائداً للقيادة العسكرية بالخرطوم في الفترة من ١٩١١–١٣. Hill،BD،p. ٢٣٥.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٤، ص: ١٣٢.

(٣) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٨، ص: ٦٦٣.

(٤) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٣، الصفحات:٩–١٠، انظر الصفحات ١٤٢–١٤٧

قاصرة على إنفاذ عقوبة»... لا تتعدى السجن لمدة شهر أما القضايا الأخرى التي لا تتناسب مع هذه العقوبة فتحال إلى أقرب مفتش...».
«... لم يكن ضرورياً أن يذعن المفتشون لقوانين السودان عند الفصل في تلك القضايا... حيث أن حالات التقاضي لم تكن تجري في محاكم ذات أهلية قانونية للنظر في تلك القضايا...» فكل ما هو مطلوب أن تكون العقوبة عادلة وناجزة...»[١]

لا غرابة أن انحسر نفوذ الزعماء القبليين فزعاً من المفتشين البريطانيين. اشتكى أحد المفتشين البريطانيين عقب جولة قام بها إلى مركز دنقور (Dengkur) في عام ١٩٠٥م بأن معظم وقته يستغرق في الفصل في القضايا «... التي بدلاً من أن يفصل فيها الشيخ أو كبار القبيلة[٢] تبقى حتى لحظة مرور المفتش...» واشتكى مفتش آخر أيضاً بأن شيوخ الدينكا ليس لديهم أي نفوذ على رجالهم وأنه كان يستدعى لتسوية كل قضاياهم. وعلى النقيض من ذلك فقد قبلت سلطات المديريات زعماء القبائل الذين»... يدينون بالولاء للحكومة، مع أن خضوعهم للحكومة أضعف نفوذهم على قبائلهم. وعندما قُتل يامبيو زعيم الزاندي في عراك، قرر المفتش البريطاني تعيين أوكو (Oku) مكانه، وأوضح بأن خلفه كان ضعيفاً جداً إلى حد أنه لم يستطع أن يحافظ على منصبه عندما انسحبت القوات...»[٣].

ورفضت الحكومة قبول زعامة القبيلة بالوراثة خوفاً من تجاوز الحد في ممارسة السلطة. لا غرابة أن قد تقلصت سلطات زعماء الزاندي في عام ١٩٠٨م إلى الحد الذي جعل المفتش البريطاني يفصل في»... عدد

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٨، ص: ٤٦،٣.

(٢) من كامرون إلى ويلسون، ٩ مايو ١٩٠٥ في تقرير الاستخبارات السودانية–١٣٠، مايو ١٩٠٥، كانت دينكور جزءً من مديرية سنار حتى عام ١٩٠٦ ثم أصبحت بعد ذلك جزءً من مديرية منقلا.

(٣) تقارير الاستخبارات السودانية–١٣٨، يناير ١٩٠٦، تقارير الاستخبارات السودانية–١٣٩، فبراير ١٩٠٦، ملحق «أ».

كبير من النزاعات التي تكاد تكون كلها نزاعات حول ملكية النساء...» وكانت بالطبع كلها ضمن حكم القانون القبلي العرفي[1]. ورفض زعماء القبائل التحاكم إلى قانون المحكمة (الرسمية) لأنهم كانوا لا يعرفون القوانين الحكومية وكانوا خائفين من أن يتجاوزوا الصلاحيات الممنوحة لهم. وبالتالي اضطر الاداريون إلى معالجة الشئون القبلية بالتعامل مباشرة مع القبائل. وفقد سلطان الزاندي في عام ١٩١١م معظم صلاحياته وعصاه أبناؤه وقومه علناً. ولذلك لا غرابة بأن تُلخص الإدارة القضائية في مديرية بحر الغزال فيما يلي: «... لقد كان تفضيل حكم المفتش البريطاني في إزدياد ملحوظ في جميع أنحاء المديرية لا سيما في الجزء الشرقي منها فقد كانت تقدم إليه أي قضية صغيرة للفصل فيها...»[2].

وكان تدهور القانون القبلي في جبال النوبة بنفس الكيفية، فقد كان الإداريون نادراً ما يخاطرون بالتوغل داخل الجبال خلال الأعوام القلائل الأولى (من إعادة الاحتلال)، وكانت القبائل العربية التي تقطن الوديان دون سواها هي التي تأتي لتسوية نزاعاتها في المراكز الحكومية المبعثرة. ومنع ملك تقلي قومه من عرض قضاياهم على الحكومة»... خشية أن يفقد نفوذه وسلطته على رعاياه...»[3]. وبقي تطبيق القانون القبلي في أيدي مكوك النوبة الذين يستعينون بالكجور (الأب الروحي، الساحر) وبمجلس كبار أعيان البلد. وكان للكجور تأثير بالغ في أوساط بعض القبائل. فقد قاوم رجال الكجور والشعوذة أي تسلط حكومي على نفوذ أولئك المكوك. ولكن في عام ١٩١٣م أخضعت الحملات العسكرية عدداً كبيراً من النوبة، وكسرت شوكة المكوك وأصحاب الكجور. وبالتالي انتقلت إدارة العدالة إلى أيدي المفتشين البريطانيين[4]. وتُركت

---

(١) تقارير الاستخبارات السودانية-١٧٠، سبتمبر ١٩٠٨، تقارير الاستخبارات السودانية -١٧٩، يونيو ١٩٠٩، ملحق «أ» مفكرة مديرية منقلا، إعداد ر. سي. ر. أوين.

(٢) سلسلة كتيب» مديرية بحر الغزال»، ديسمبر ١٩١١، ص:٤٤.

(٣) تقارير الاستخبارات السودانية-١٧٩، يونيو ١٩٠٩.

(٤) J.W.Sagar «مذكرات عن تاريخ وإقليم وعادات النوبة»، تقارير الاستخبارات السودانية-١٨٦، يناير ١٩١٠، ملحق «أ» نشرت تلك المذكرات في مقال في مجلة مذكرات

القبائل التي تقطن بعيداً عن مراكز الحكومة لتعيش في سلام محتكمة إلى قانونها القبلي. وكان مفتشو الحكومة نادراً ما يزورون قبائل النوير التي تقطن في مديرية أعالي النيل. هذا بالإضافة إلى أنهم كانوا يتجولون في منطقة واسعة وأن عدداً كبيراً منهم لم ير مفتشاً إنجليزياً إلا في عام ١٩٢٢. وبقيت السلطة العليا في أيدي أطباء الشعوذة البلديين الذين اعتبروا إلى حد كبير لعنة في جنوب السودان «... كما كان الفكي (الأمي) هو الآخر لعنة أخرى في شمال البلاد...»[١].

لقد فسد القانون القبلي الأهلي في بعض المديريات فيما اعتبر العمل بالقوانين المدنية سابقاً لأوانه. ولذلك كان الحاكم يحدد حجم العقوبة بطريقته الخاصة مما كان يربك الجهاز الاداري المركزي كثيراً. وعلق ونجت على المعدل العالي للعقوبة الجسدية في مديرية منقلا وذلك عندما كتب إلى حاكمها:

«... أرى أن إنزال هذا النوع من العقوبة في مديريتكم ليس متجاوزاً للحد فحسب، ولكن إنزال العقوبة يتم في كثير من الحالات بصورة غير قانونية، وتحديداً حالة جلد امرأة في مركز بور بالرغم من أنها لم تكن مخالفة للعادات والظروف المحلية إلا أنها جاءت متعارضة تماماً مع المبادئ والنظم الإدارية البريطانية...»[٢].

كانت هناك سقطة أو زلة أخرى لمسئولي الحكومة في تحكيم القانون القبلي هي ميلهم إلى تنظيم تلك القوانين. أعد مفتش بريطاني خلاصة لكل قوانين الدينكا، وقام مسئولو الحكومة بتقنين الأعراف القبلية هناك، وذلك بغرض»... حكم المواطنين في جنوب السودان بقوانينهم القبلية

وسجلات السودان عدد ٥ (١٩٢٢)، الصفحات: ١٣٧-١٥٦، تقارير الاستخبارات السودانية-٢٢٦، مايو١٩١٣.

(١) H. C. Jackson «قبيلة النوير بمديرية أعالي النيل» مجلة مذكرات وسجلات السودان عدد ٦ (١٩٢٣) ص: ٩١

(٢) من ونجت إلى أوين، ٢١ يونيو ١٩١٥، SAD/١٩٥/١١.

الخاصة بهم...» فقد فصل مسئولو الحكومة في أكثر من ألف وستمائة قضية خلال السنوات من ١٩٠٣م - ١٩٠٦م وفقا لقوانين الدينكا. ولكن كانت الأحكام في بعض الأحيان مخالفة للقانون القبلي نتيجة لعدم إلمام المسئولين العميق بالقانون القبلي[١]. وسرعان ما بدت لحكومة السودان المخاطر الواضحة لإعادة تنظيم تلك القوانين:

«... نادراً ما يخلو هذا الترتيب من تحطيم أو على الأقل إضعاف قوة القوانين العرفية والتقاليد، وذلك بتقنينها ووضعها في قالب حسب المستجدات الظرفية؛ وفيه مخاطرة بخلق نوع من سوء الفهم المستمر الذي يكون حتمياً في بعض الأحيان عندما يحاول هؤلاء الأقوام المتحضرون فهم المبادئ التي تحكم أعراف القبائل التي ليست لديهم المعرفة التامة بها...»[٢].

بالرغم من هذا التحذير استمر مسئولو الحكومة في إدارة المحاكم القبلية وفقاً لتفسيراتهم الخاصة ونتيجة لذلك تسببوا في تقويض سلطة الزعامة القبلية والعمل على إعاقة سير القوانين والأعراف القبلية وتطورها.

...

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٦، ص: ٧٤٣.

(٢) من إي. إس. هارتلاند إلى روسيل ري، ٢٩ يناير ١٩٠٨، SAD/٢٨٢/١. كُتب هذا الخطاب بعد أن قرأ هارتلاند قوانين الدينكا التي أعدها الكابتن أوسوليفان، أحد مفتشي حكومة السودان.



مسطورات

MUSTORAT

الفصل الثامن
سياسة حكم القبائل

(الأدارة الأهلية)

• •

كان المجتمع في السودان في عهد الاحتلال البريطاني مجتمعاً قبلياً. فقد كانت القبائل على الرغم من تشتتها وضعف بنياتها الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة حكم المهدية تمثل دوراً مهماً في المجتمع. وبالتالي أركت السلطات البريطانية ان إعادة بناء البلاد تتوقف بالدرجة الأولي على تهدئه الأحوال وإعادة توطين القبائل وضمان ولائها للحكومة الجديدة. واستخدمت السلطات البريطانية تدابير مختلفة في المديريات الشمالية والجنوبية لتحقيق تلك الأهداف بأدني حد من التنظيم الإداري والتكلفة المادية. وكان الشمال السوداني بسكانه المسلمين الذين يتحدث معظمهم اللغة العربية في قبضة الأداريين الجدد. هذا بالإضافة إلى أن معظم مسئولي الحكومة كانوا من المصريين أو اللبنانيين الذين كانوا يشتركون مع المواطنين في اللغة والدين. ومن ثم استطاعت الحكومة بعد فترة قصيرة من تهدئة الأحوال أن تقيم نفوذاً إدارياً مباشراً على معظم أجزاء تلك المنطقة دون اللجوء إلى الحملات العسكرية بشكل كبير.

كانت المديريات الجنوبية تمثل فئة مختلفة. فقد كانت القبائل الزنجية تقطن على وجه التقريب المنطقة الواقعة حنوب خط عرض ١٠ حيث يمثل بحر العرب الحاجز الطبيعي بينهم وبين مسلمي الشمال. فقفد فشلت جهود الحكومة التركية المصرية المتواصلة، وكذا الدولة المهدية، في أقامة سلطة منظمة ذات تأثير في مناطق الجنوب وذلك لأنها مناطق شاسعة وتقطنها عدة قبائل متباينة في اللغة والثقافة والدين. ولم يكن المجتمع

القبلي الجنوبي مزقته هجمات الغزاة المتتالية ممزقاً فحسب بل كان أيضاً على الأنهيار التام. وبالتالي فإن قوات الاحتلال الإنجليزي المصريؤ التيٍ بدأت تتغلغل في الجنوب بعد عامين من أعادة الاحتلال اعتمدت اعتمادا كلياً على إقامة مراكز عسكرية أكثر مما فعلت في المديريات الشمالية. ولم تكتمل عملية التهدئة التدريجية للأحوال بانتهاء حكم ونجت بل استمرت خلال العشرينيات، بعد سنة ١٩٢٠م.

تهدئة الأحوال وإعادة الاستقرار إلى البلاد:

بدأ التعاون بين العديد من قبائل الشمال وسلطات الاحتلال الإنجليزي المصري في الفترة من عام ١٨٩٦م إلى ١٨٩٧م أثناء حملة دنقلا. وللتخلص من حكم التعايشة الاتوقراطي قامت بعض القبائل النهرية (في الشمال) وخاصة قبيلة الجعليين بالتعبئة القبلية التي شاركت في مراحل الزحف نحو الخرطوم. ولم تعتمد إدارة الاستخبارات بقيادة ونجت وسلاطين على مجرد اغتنام هذه الفرصة ولكن بعثت برسائل منح الأمان لكل القبائل والأفراد في كل المديريات وإلى أمراء المهدية ما عدا البقارة(١). وعلى الرغم من وصول بعض تلك الرسائل إلى الخليفة عبد اله فقد كوفئت إدارة الاستخبارات وتلقت العديد من طلبات الأمان.

أوضح كتشنر في مذكرته التي كتبها لمديري المديريات أسس ومبادئ الإدارة الأهلية القبلية. فقد أصدر توجيهات إلى الحكام والمفتشين والمأمورين بأن»... يكسبوا ثقة الناس ويطوروا مواردهم وأن ينهضوا بهم إلى أرقى المستويات...» ونصحهم كتشنر أيضاً بأن يتعاونوا مع الطبقة المثقفة من المواطنين التي يمكننا من خلالها التأثير على كافة السكان...» وكانت اخطوة الأولي تأسيس المراكز الحكومية في جميع أنحاء السودان حيث كان عدد تلك المراكز محدوداً نسبة لضعف الوضع المالي للبلاد وعدم توفر العدد الكافي من الأفراد. وقد عُهد إلى الحكام والمفتشين والمأمورين إرساء القوانين وحفظ النظام والمساعدة في إعادة توطين

(١) ما عدا أمراء المهدية من قبيلة البقارة.

القبائل من أجل زيادة الرقعة الزراعية. وكان التقدم يسير بحطى بطيئة في جنوب السودا، حيث كانت فشودة المركز الوحيد الذي امتد إليه نفوذ الحكومة في عام ١٨٩٩م. لقد بدت آمال الحكومة في تأسيس إدارة في تلك المناطق شبه معدومة. كتب حاكم مديرية الخرطوم ماكسويل: «...إن ذلك الإقليم لا يصلح إلا لحياة أفراس النهر والبعوض و] قبائل[النوير...» ولم تكن للحكومة مقدرة ولا وسائل لبسط نفوذها في الجنوب. رفض كرومر اقتراح سالسبوري بمحاولة احتلال بحر الغزال عن أوغندا لأسباب سياسية. وقام ونجت بدلاً عن ذلك بإرسال مندوبين في عام ١٩٠٠م. إلى عدد من زعماء قبائل الجنوب يدعوهم إلى زيادة الخرطوم ...» حيث يمكن توضيح الأمور لهم وإعطائهم أعلام] الاحتلال[لجعلها ترفوف فوق أراضيهم. ووصل أربعة من القيادات القبلية إلى الخرطوم في ١٤ أبريل ١٩٠٠م وهم يمثلون عشر زعيماً في بحر الغزال...». أخفقت محاولات الحكومة إخفاقاً شبه تام في تأسيس نفوذ لها في أقاصى الجنوب. رفعت عدة أعلام بريطانية ومصرية لترفرف على الحدود الفاصلة بين السودان الإنجليري المصري والسودان الفرنسي.

أرسلت الحكومة أول حملة عسكرية إلى بحر الغزال في شتاء عام ١٩٠٠م وأقامت عدة مراكز هناك. ووجد جنود الدورية الذين بعثتهم الحكومة إلى المديرية في نوفمبر ١٩٠١م مقاومة شديدة من السكان نجمت عنها خسائر فادحة في الأرواح بما في ذلك مصرع أحد المفتشين البريطانيين،. وجاءت الحملة التأديبية التي تلت حادث اغتيال المفتش البريطاني قاسية حيث استطاعت أن تضع أسلوباً للعلاقات المستقبلية بين الإداريين والسكان. وكانت العديد من القبائل الجنوبية تشك كثيراً في أي شكل من أشكال الحكم وتنسجب إلى الداخل كلما رأت جنود الدورية. بلغ عدد المراكز العسكرية في بحر الغزال بحلول عام ١٩٠٥م تسعة مراكز عسكرية وإجمالي قوة مكونة من ألف وثلاثمائة جندي وأربعة وستين ضابط. وأصبح الوجود العسكري في المديرية وأضحاً

للعيان ولم تتحول الإدارة العسكرية إلى إدارة مدنية إلابعد أن حلت الكتائب الاستوائية محل الجيش المصري في عام ١٩١٢م- ١٩١٣م. وعندما زار الأسقف قوين منطقة الزاندي في عام ١٩١١م بهدف إنشاء مراكز لجمعية التبشير المسيحي هناك وجد تفسيرا زاندياً للحكم البريطاني في جنوب السودان.

"...لقد وضعتم أيها البريطانيون المصريين في المواجهة عندما هزمتم الدراويش ووضعتم الدراويش السابقين في الصفوف الأمامية عندما هزمتمونا والآن ببريطاني واحد او أثنين تحكمون مئات الناس في جميع انحاء السودان..."

ظل الوقوف على نفس الحال في مديرية أعالي النيل التي كانت حتى عام ١٩٠٦م تشمل مديرية منقلا. وأنشأت الحكومة مركزاً في أقاصي الجنوب في منقلا في عام ١٩٠١م. ولكن نفوذ الحكومة لم يمتد إلى المناطق المجاورة. ولم تقع من القبائل الرئيسة في المديرية تحت سيطرة الحكومة سوى قبيلة الشبك، إذ أن قبيلة الدينكا لم تقترب من السلطة الحاكمة واتخذت قبيلة النوير موقفاً عدائياً من الحكومة واحتجت على تدخل الحكومة في شئونها القبلية. وقد كانت قبيلتا البير (Beir) والأنواك (Anuak) اللتان تقطنان المنطقة الواقعة بين بحر الزراف والحدود الحبشية من أكثر القبائل تمرداً. وشنت الحكومة في عام ١٩١٢م حملة تأديبية على هاتين القبيلتين وقررت تكوين إدارتها على أسس عسكرية محضة.

اتبعت الحكومة نفس النمط للتغلغل في جبال النوبة. إذ لم تكن المراكز الحكومية القليلة قادرة على السيطرة على الصراعات القبلية الداخلية فيما بين قبائل الجبال المتعددة هذا بخلاف الغارات المستمرة التي تحدث بين النوبة وجيرانهم العرب. وكتب ونجت الذي علم أن بعض تلك الصراعات كانت مستمرة بين عدة أجيال إلى كرومر:

"...لقد رفضت رفضاً باتاً تدخل الحكومة في الصراعات التي تنشب

فيما بين القبائل...» ولكن يبدو أن السبب الرئيس هو أن الحكومة كانت تخشى من إئتلاف القبائل الذي قد يشن ثورة ضد سلطاتها. وأفادة تقرير الاستخبارات عن كردفان بأن «...هناك احتمالاً ضعيفاً لاتحاد القبائل دون وجود هدف قوي ذي مصلحة عامة مثل الدين...» هذا بالإضافة إلى أن جبال النوبة كانت جزءاً من مديرية كردفان حتى عام ١٩١٤م ومع ذلك أمر مساعد القائد العام آسر بتمهيد الطريق الذي يربط تلودي في جبال النوبة بمنطقة تونجا في مديرية بحر الغزال بدلاً عن أن يطلب تحسين خطوط الاتصال بين جبال النوبة والأبيض.

«...والآن لقد أصبحت لديكم قوة لا تعتمد على خطوط السكك الحديد أو على شمال كردفان وفي حالة قيام الأعراب بتهديد خطوط السكك الحديدية أو الهجوم على مدينة الأبيض يمكنكم بمساعدة القوات المستقلة الموجودة في الجنوب أن تديروا الدائرة عليهم بتهديد منازلهم وقطع طرق الاتصال...»

امتنعت الحكومة بشكل عام عن التدخل في الصراعات فيما بين القبائل ولكنها أصرت على أن تحترم تلك القبائل سلطتها. استطاعت الحكومة تحقيق ذلك الهدف جزئياً بإرسال الحملات التأديبية إلى جبال النوبة كما فعلت بالنسبة للمديريات الجنوبية الأخرى. وكتب ونجت لدى أول زيارة قام بها إلى جبال النوبة عام ١٩١٢م: «...إن هذه هي المرة الأولى التي أصبحت فيها البلاد في حالة استقرار أو وجدت فرصة لتنمية مواردها... وبعد مضي عامين أوضح ونجت مرة أخرى أن بلاد النوبة قد بلغت ذروة جديدة من الأمن والرخاء. ولكن الحملات التأديبية المتتالية خلال الأعوام من ١٩٠٨م - ١٩١٤م وثورة الفكي علي في عام ١٩١٥م تشير إلى أن تفاؤل ونجت كان سابقاً لأوانه.

حاولت الحكومة تقليل الكميات الضخمة من الأسلحة والذخيرة التي خلفها وراءهما الجيشان المصري (التركي) والمهدي التي وقع في أيدي

القبائل وذلك لتهدئة الأمور ومسالمة القبائل مع بعضها الآخر. وكان قانون تنظيم حمل الأسلحة النارية من بين القوانين الأولي التي أعلنتها سلطات الاحتلال الإنجليزي المصري. ولكن الحكومة استمرت في توزيع الأسلحة النارية على الشيوخ وغيرهم مكافأة لهم على الخدمات التي يقدمونها لها. وقد سُنت في العام التالي المزيد من القوانين للحد من استيراد واستعمال الأسلحة والذخيرة. ولكن يبدو أن تلك القوانين كانت ذات تأثير ضعيف بالرغم من الغرامات المتزايدة وعقوبة السجن. واستمر تهريب الأسلحة وخاصة عبر الحدود الحبشية والحدود الغربية. وفي المديريات الجنوبية تورط الجلابة في تجارة الأسلحة غير القانونية برغم القيود التي فرضتها الحكومة على تحركاتهم التجارية. ولكن الحكومة ركزت اهتمامها إلى حد كبير على منطقة جبال النوبة فيما يتعلق بالأسلحة النارية غير القانونية. ولقد عمل العديد من النوبة في فرقة الجهادية التابعة للخليفة وقد احتفظوا بأسلحتهم بعد هزيمة الخليفة. بلغ عدد الأسلحة في عام ١٩٠٨م في منطقة جبال النوبة وحدها حوالي عشرين ألف مسدس من ماركة رمنقتون (Remington). مكنت المراكز الحكومية المتزايدة والأمن الذي وفرته تلك المراكز السلطات في كردفات من أن تتولي عملية نزع السلاح من القبائل وبحلول عام ١٩١١م نقص عدد الأسلحة غير القانونية.

في عام ١٨٩٩م صدر أول قانون يتعلق بأستيراد وبيع المشروبات الكحولية. في بادئ الأمر لم يكن لذلك القانون تأثير على أهل القبائل لأنه ينطبق على المريسة أو خمر البلح(١) اللذان يعتبران مشروبين شعبيين. وأصدت الحكومة تعليماتها إلى حكام المديريات بمنع بيع الخمر على المواطنين. ولكن انزعج كرومر من الاستهلاك المفرط للمشروبات الكحولية في السودان. وكان ذلك نتيجة لضغوط مكتب الشئون الخارجية التي كان السبب فيها الضغوط التي كانت تمارسها جمعيات

(١) المريسة هي مشروب شعبي مسكر وهي عبارة عن بيرة الدخن وأما خمر البلح فهو أيضاً مشروب مسكر يعرف في العامية السودانية بالعرقي.

محاربة الرق. ومن ثم فقد أعلنت الحكومة قانونا الخمور البلدية لعام ١٩٠٣م. ونص ذلك القانون على منع تصنيع وبيع كل الخمور بما في ذلك المريسة إل بموجب ترخيص. ونص القانون أيضاً «... على أن أي شخص توجد في حيازته أكثر من لتراً من المريسة يعتبر حائزاً كمية للبيع إلا أن يثبت العكس... وفُرض ذلك القانون في الشهور التالية في معظم المديريات الشمالية وفاشودة وبحر الغزال.

ولكن كانت أسئلة الصحفيين الإنجليز ومجلس(١) العموم تلاحق ونجت باستمرار وذلك بشأن الاستهلاك المفرط للخمر في السودان. وعلى الرغم من أنه أنكر ذلك، أتضح أن معظم الجرائم قد ارتكبها السكاري من أفراد القبائل. وبالتالي صدر قانون في عام ١٩٠٧م يقضي بمنع السُكر. فقد خول ذلك القانون الحق لأي ضابط شرطة او مأمور باعتقال السكاري دون سابق إنذار وفرض غرامة مالية محددة أو سجنهم. وصدر قانون آخر في عام ١٩٠٨م بمنع بيع...أي مشروبات كحولية على أي مواطن سوداني...» وذكر ونجت أنه لم تباع مشروبات كحولية للسودانيين خلال تلك الأعوام وأن كل قضايا السُكر التي تم الإبلاغ عنها كانت نتيجة للإسراف في شرب المريسة. واعتراف في عام ١٩١٢م بأن كميات كبيرة من الخمور المستوردة كانت قد بيعت لقبيلتي الأنواك والنوير. ولذلك أصدر أمراً "...بمنع استيراد الخمر تماماً إلا بقدر معقول للأوروبيين..." وكان مدير الجمارك قد اقترح وسيلة عملية بفرض ضرائب جمركية باهضة عل كل الخمور المستوردة وتبنى مجلس الحاكم العام تنفيذ ذلك الاقتراح في عام ١٩١٤م.

بينما كانت الأسلحة والخمور المجالين الرئيسيين اللذين كان لإصدار قانون بشأنها تأثير مباشر على حفظ الأمن والاستقرار في البلاد. كانت هناك أيضاً عدة قوانين أخري لها تأثير مباشر على الإدارة القبلية. فقد صدر قانو المحافظة على الحيوانات البرية لعام ١٩٠٠م لتنظيم حرفة الصيد بالنسبة

---

(١)

للسودانيين وفرض ضرائب الاصطياد للمتعة بالنسبة للأوربيين. وأجازت الحكومة قانون حماية الغابات في العام التالي كما أعلنت قانون السلع المهربة أو المحظورة في عام ١٩٠٢م. وصدر في عام ١٩٠٧م قانون خاص بمنع استيراد وتعاطي الحشيش.

بعد انتهاء الفترة المبدئية لتهدئة الأحوال أصبح إعادة توطين القبائل التي كانت قد شُردت خلال حكم المهدية السمة الغالبة للسياسة القبلية. فقد ناشدت الحكومة في عام ١٩٠٠م قبائل البقارة الموجودة في الجزيرة بالعودة إلى كردفان وانتقل في الشهور التالية ما يقرب من ثلاثين ألف منهم إلى الغرب. وساعدت الحكومة كثير من الدينكا والشلك اللائجين على العودة إلى الجنوب حيث موطنهم. واستمرت عملية إعادة التوطين لعدة سنوات بتنظيم ثلاثة أهداف من وراء هذه الهجرة الجماعية: تقليل عدد سكان أم درمان وتشجيع الزراعة واستعادة الخارطة القبلية للسودان إلى ما كانت عليه قبل حكم المهدية. فانخفض عدد سكان مدينة أم درمان التي تعد أكبر مدينة في السودان من مائة وخمسين ألف نسمة في عام ١٩٩٢م إلى أربعين ألف نسمة في عام ١٩٠٠م. وبالرغم من أن ذلك الانخفاض يعزى بصفة جزئية إلى عدد القتلى] الذين سقطوا في معركة[إعادة الاحتلال إلا أن الهجرات الداخلية قد أدت أيضاً إلى هذا الانخفاض الشديد في عدد السكان.

قدمت قروضاً زراعية لأصحاب الأراضي للمساعدة في أنشاء الشواقي وشراء الماشية تشجيعاً منها على الزراعة. وباعت الذرة بأسعار مخفضة للقبائل العائدة إلى أوطانها وزودتها بالتقاوي لتبدأ العمليات الزراعية. وأعفت القادمين الجدد من القبائل من دفع الضرائب خلاال العام الأول من بداء الزراعة. واتخذت خطوة أخري نحو تشجيع إعادة التوطين حيث عملت على توطين الجنود السودانيين الذين انتهت خدماتهم العسكرية في مستوطنات عسكرية زراعية على النيلين الأزرق. وقد بدأ العمل في ذلك المشروع في عام ١٩٠٠م وبحلول عام ١٩١٣م انتعشت الحياة في تلك

المستوطنات ولم تعد بحاجة إلى مساعدة الحكومة. وكانت هناك خطوة أخرى هي تشجيع هجرة الأفراد من الدول المجاورة وقد استقر بحلول عام ١٩١٢م سته عشرة ألف نسمة من الفلاتة في السودان بصفة دائمة. وازدادت الرقعة الزراعية بطريقة سريعة كنتيجة لتلك التدابير وفي عام ١٩٠٨م أدركت السلطات أنه لا مجال للتوسع الزراعي بدون استخدام وسائل ري متطورة. ولكن لا مبالاة كثير من القبائل وفتور الشعور عندها قد أحبطا جهود الحكومة الرامية إلى تحسين الوسائل التقنية الزراعية.

زعامة القبيلة:

سعت سلطات الاحتلال الإنجليزي المصري عقب إعادة الاحتلال إلى التعاون مع شيوخ القبائل من أجل فرض النظم الإدارية الجديدة على القبائل وتشجيعهم على العودة إلى الزراعة. ولذلك أصدرت الحكومة تعيماتها إلى مسئوليها بأن يضعوا في أذهانهم ما يلي:

"...إن الشيوخ ليسوا (موظفين) حكوميين فحسب ولكنهم يؤدون عملاً على قدر كبير من الأهمية والمسئولية...إن هدف الحكومة العام هو إشراكهم في العمل الإداري...".

ولكن الحكومة صرحت بأنها سوف تقوم بتحديد مهام الشيوخ وأن لمسئولي الحكومة الصلاحية في نقض قرارات الشيوخ. وبالتالي اعتبرت الحكومة الشيوخ مندوبين عن القبائل يمكن تعينهم وتجاوز قرارتهم وفصلهم كأي موظف حكومي.

أوضح الأمر الحكومي لعام ١٩٠٢م المتعلق بإجراءات تعيين شيوخ جدد ما يلي:

"...ينبغي للمديرين والإداريين إرسال توصياتهم بهذا الصدد مع التفاصيل الوافية المتعلقة باللقب الوراثي والتأثير وغيره لكل شيخ إلى المدير المساعد لإدارة الاستخبارات بالخرطوم للحصول على موافقة

الحاكم العام... سوف يتم إجراء اختبارات تجريبية..."

إتُبع هذا الأجراء طوال فترة حكم ونجت. فقد كان يتم اختيار الشيوخ وفقاً للمعايير الحكومية ومقدراتهم واستعدادهم للتمشي بموجب القرارات والأوامر. وكانت المديريات تنشر في تقريرها السنوي تفاصيل كاملة عن الشيوخ وتعيينهم ومؤهلاتهم وتنشر جريدة السودان تفاصيل تعيين الشيوخ المهمين. وقد فشل بعض أولئك الشيوخ في اجتياز الفترة التجريبية المحددة لهم بينما فصلت الحكومة آخرين لعدة أسباب بدءاً بعدم جدارتهم وضعف نفوذهم وممارساتهم السيئة وانتهاءً بالسلوك الأتوقراطي. ورأي حكام المديريات في بعض الحالات أن عدد الشيوخ لا يتناسب وعدد السكان ومن ثم قلصوا عدد الشيوخ. ورغم حكام المديريات بأنه بتقليل عدد الشيوخ فسوف يعمل الباقون بجد ويرفعون كفاءاتهم. وبالتالي أصبحت الزعامة القبلية تتبع تماماً للجهاز الإداري الحكومي.

"...لقد أصبحت السياسة التي جرى تبنيها هي أن يرفع من مقام الشيخ بقدر المستطاع في نظر قومة وذلك بمحاولة إشعارهم (وإشعاره) بأنه ممثل الحكومة في قريته...".

كانت الحكومة لا تثق بالزعماء القبليين الذين يحاولون الاستقلال بنفوذهم حتى ولو لم تكن هناك شكوك حول ولائهم للحكومة إذ ربما يوجهون نفوذهم ضد الحكومة طالما أنه غير مستمد من سلطة الحكومة. كانت الحكومة في بعض الحالات تستجوب ناظر القبيلة رسمياً قبل أن تفصل أحد شيوخه ولكن ليس هناك أي دليل بأن رأي الناظر يمكن أن يغير قرار الحكومة. وكانت الحكومة تأخذ باستشارة أعيان القبيلة عند تعيين شيوخ جدد. ولكن القرار النهائي في يد مسئول الحكومة:

"...المجلد في يوم ١٢ نوفمبر ١٩١١م... لقد كانت تجربة حاسمة، كنت مع عشرة من الأعراب المحترمين... الذين طلبوا مني كالعادة أن أدعهم وشأنهم مهما حدث من أمر... غير أني وجهتهم نحو المسار

الصحيح وعينت عدة شيوخ جدد... كان كانت تجربة حاسمة، كنت مع عشرة من الأعراب المحترمين... الذين طلبوا مني كالعادة أن أدعهم وشأنهم مهما حدث من أمر... غير أني وجهتهم نحو المسار الصحيح وعينت عدة شيوخ جدد.. كان إدريس الساكن هو الرجل الوحيد الذي تمسك به قومه...".

لقد استخدم لقبا العُمد والنظار في السودان خلال الحكم التركي المصري. فقد قسم موسي باشا حمدي في عام ١٨٦٣م بعض المراكز في السودان إلى أقسام وعين من أهالي البلاد إداريين عليها. واستبدل لقب عمدة بلقب شيخ البلد في مصر في القرن التاسع عشر ثم استخدم في قرى الشمال النهرية في السودان. وأعيد استخدام كلا اللقبين بعد إعادة الاحتلال. ويبدو أن النظار يعينون فقط على قبائل الرُحَّل مثل الكبابيش والهدندوة والمسيرية وقد كانت مناصبهم أعلى من مناصب شيوخ القبائل. وأعادت سلطات الفتح استخدام لقب العمد في المناطق الواقعة على ضفتي نهر النيل في الشمال ولكن مهامهم لا تختلف كثيراً عن مهام الشيوخ. وكانت سياسة الحكومة ترمى إلى إضعاف سلطات العمد والنظار وتعزيز نفوذ رؤساء القبائل الموالية لها. وعينت الحكومة عمداً على قبائل البقارة في كردفان في عام ١٩١١م وذلك لكي تقلل من نفوذ النظار هناك وتجعل القبائل خاضعة لسلطتها المباشرة. فكانت النتيجة أن فقد النظار معظم نفوذهم بينما أصبح العمد غير قادرين على فرض سيطرتعهم لأنهم ليست لديهم سلطات وراثية. وسادت نفس هذه السياسة في منطقة جبال النوبة وفي المديريات الجنوبية.

"...لم يكن المكوك(١) الذين عينتهم الحكومة في مراكزها التابعة لها غير موافقين لرغبات الناس وغير مقبولين لديهم فحسب بل يصعب اعتراف الناس بهم لعدم انحدارهم من اصل ملكي حقيقي.. كذلك هو

---

(١) جمع مك وهو لقب كان يطلق على حاكم المنطقة أو القبيلة في نظام الإدارة الأهلية منذ العهد التركي السابق.

الحال بالنسبة للقب العمدة عند العرب الذي يعرف لدى الناس بطريقة ساخرة بكلب الحكومة ولكم يكن محبوباً لدى الناس بأي حال من الاحوال...»

لقد كان خلع ملك الشلك مثالاً للاعتبار به بين قبائل الجنوب. فقد عين جاكسون الذي كان مسئولاً في فاشودة في عام ١٨٩٩م كور (Kore) مكاً علي الشلك. ولكن في عام ١٩٠٣م أكشتف بأنه "... كان مختلسا وسيئا في معاملاته مع قومه.. وبالتالي خلعته الحكومة من منصبه ونفته خارج البلاد..." وقبل الملك الجديد الذي عين على التوة الأحد عشر شرطاً الخاصة بحكم الملك.. والتي وضعها الحاكم البريطاني لكي.. يبرز سلطة الحكومة..." وبالتالي تقلصت سلطات الملك الجديد حتى أن تدهور وفسدت الزعامة القبلية. كانت لهذه السياسة استثناءات معينة وبالتحديد في أوساط القبائل التي تملك الإبل في كردفان. فقد تمتع على ود التوم ناظر قبيلة الكبابيش طوال فترة حكمه بقدر كبير من حكم ذاتي لقبيلته. وكان ذلك بالطبع نتيجة لعدة عوامل: فقد كانت قبيلة الكبابيش من أكثر القبائل ترحالاً استطاعت بحكم تنقلها أن تكتسب قدراً كبيراً من قبيلة الكبابيش من أكثر القبائل ترحالاً استطاعات بحكم تنقلها أن تكتسب قدراً كبيراً من الاستقلال. وأخيراً كان على ود التوم بحساب كل الظروف زعيماً مقتدراً للغاية عرلاف كيف يحافظ على ملفه نظيفاً لدى الحكومة دون أن يفقد نفوذه. ولكن برغم كل الظروف كانت قبيلة الكبابيش حالة مستثناه. كان ضعف الزعامة المركزية القبلية الذي امتد إلى معظم القبائل الأخرى نتيجة منطقية لسياسة الحكومة الرامية إلى إضعاف الائتلاف القبلي.

عزلت الحكومة العديد من النظار خلال هذه الفترة لعدة أسباب؛ حيث عزل عبد الله جاد الله ناظر قبيلة الكواهلة في كردفان في عام ١٩٠٩م لأنه جمع الجزية لعدة سنوات من قبيلتهخ واقتطع جزءاً من ذلك المال ليدفع المهر المطلوب منه للاقتران بابنه المهدي. وانتخب مجلس كبار

أعيان القبيلة الناظر الجديد الذي حاز على ثقة أفراد قبيلته وكذا ثقة الحكومة. وعزلت الحكومة محمد الفقير ناظر قبيلة المسيرية الذي كانت تشك في ممارساته السيئة لتجارة الرقيق هذا بالإضافة إلى تورطه في ثورة الفكي على في عام ١٩١٥م. وعُين محمد دفع الله ناظراً على قبيلة المسيرية عقب اجتماع عُقد مع شيوخ وعُمد القبيلة. لكن سواء أكانت هناك مبررات لقرارات العزل تلك أم لم تكن فقد نجحت في إضعاف استقرار الزعامة القبلية التي عانت سلفاً خلال حكم المهدية.

مع تقلص سلطات الشيوخ والنظار لا يستطيع المرء أن يتوقع بأن المهام التي يؤدونها ذات أهمية كبرى. حددت الحكومة مجال حكم العديد من الشيوخ وفقاً لتصوراتها الخاصة. "...نسبة للمقتضيات الإدارية وُزعت قبائل البجا على ثلاث مديريات هي بربر والبحر الأحمر وكسلا، بطبيعة الحال..." لم تكن هناك وحدة بين القبائل بل كان موقف القبائل الواقعة على الحدود أكثر تفرقاً، فقد كانت الحدود السياسية تفصل كثيراً من القبائل عن بعضها البعض. وكانت المهام الموكولة للشيوخ تشمل: حفر الآبار وتشييد الطرق والاستراحات ومراقبة خطوط الاتصال ومهام أخرى متعددة ذات طبيعة إدارية مثل التبليغ عن الوفيات. ولكن مهام الشيوخ الرئيسة هس مساعدة القحكومة في الإدارة وجمع الضرائب. فقد كان الشيوخ يساندون الحكومة في هذين المجالين. قام مفتشو المديريات والحكام بتقدير الضرائب بالاشتراك مع سلاطين بينما كان الشيوخ يستشفون فقط في مقابل القرارات الحكومية، حيث كان واجبهم تقسيم الضريبة المتفق عليها على القطاعات المختلفة من القبيلة ثم يقومون بجمعها. تشير مفكرات عدة مفتشين بأن هذا الواجب أحياناً يقوم به مسئولو الحكومة فضلاً عن الشيوخ. وصف سافيل الذي كان مفتشاً في المنطقة الشمالية من مديرية كسلا الوسائل التي كان يتبعها لجمع الضرائب. كانت حاشيته تضم ضابطاً وخمسة وعشرين جندياً. وكانت تنصب زريبة لدى وصوله إلى بئر من الآبار حيث يؤتى بالماشية للشرب وعندما تأتي القبائل بماشيتها:

"... كان يأخذ جزءاً من كل قطيع من الماشية إلى داخل الزريبة ويحتفظ بها كرهائن في مقابل دفع الجزية؛ وكان يأخذ ثلاثة أضعاف قيمة الجزية من الماشية..."

وبالتالي ل يبقى أمام القبائل خيار سوى تخليص ماشيتهم بدفع الجزية المضرزبة عليهم"...وكانت الجزية التي يدفعونها عبارة عن زمام الأنف المصنوع من الذهب والعقود وكلها أشياء قذرة وتافهة. لقد أكد لي كل الناس بأنه ليس لديهم فلوس ..."وعندما حاول أحد أفراد القبيلة أن يخدع سافيل في مبلغ خمسة بنسات (ما يعادل ١/٢٤٠ من الجنيه الإنجليزي) صادر سافل أغنامه في الحال وأعطاها لجنوده مكافأة إضافية.

كانت المكافآت التي تمنحها الحكومة لزعماء القبائل غير مجزية. فقد منحتهم مبدئياً إعفاءات ضريبية ليست بذات قيمة كبيرة. بالتالي كان شيخ القبيلة لا يطالب بضريبة فدان واحد إذا قام بزراعة مائة فدان أو أكثر. وعندما عدلت الحكومة الأمر المحلي لضريبة القطعان في عام ١٩٠٣م كتب المستشار القانوني بأن الهدف الأساسي من ذلك هو:

"...أن يتمكن الحاكم العام من إعفاء العمد والشيوخ من دفع ضريبة دابة واحدة للركوب عليها...فهم طبقة تهمل للحكومة بدون مقابل وعليهم أن يتجولوا باستمرار] لجمع الضرائب[..."

كانت الحكومة تمنح الشيوخ الذين يقدمون لها قوائم تفصيلية بأصحاب القطعان في نطاق قبائلهم مكافأة تعادل ٥٪ من قيمة الضرائب التي جمعوها. فقد أمرت الحكومة في عام ١٩٠٣م بأن تُعطى نسبة مئوية محددة للشيوخ من جملة الضرائب التي يجمعونها...شريطة أن يكون المدير راضياً عن أداء الشيوخ والعمد...". وقد فشلت الحكومة فشلا واضحاً في أن تكافئ الشيوخ والعمد نظير الأعمال التي يؤدونها لها، حيث طلب بعض الحكام أن يمنح شيوخ قبائل الرُّحّل مكافأة تعادل ٢٠٪ من جملة الضرائب التي يجمعونها. وكذلك ونجت الذي كان مدركاً

للعجز المالي الحكومي قد وافق هو الآخر على مطالب الحكام على أساس أن مكافأة الشيوخ لم تكن مجزية. فقد النظار الذين كانوا معفيين من الضرائب خلال العهد التركي المصري هذا بالإضافة إلى المنافع التي يجنونها من قبائلهم فقد هؤلاء وضعهم المتميز في ظل النظام الجديد بل أصبحوا يتقاضون بدلاً عن ذلك رواتب شهرية ضئيلة. واستمروا يتحصلون ضرائب داخلية من قبائلهم لم يكن معترف بها لدى الحكومة. وبالتالي أصبح شيوخ القبائل الصغيرة يدفعون ما يسى بالطُلبة والفطر إلى الناظر بينما تؤخذ الدية من أصحاب الأملاك في قبائل أخرى. وفشلت الحكومة في تصحيح ذلك الموقف بالرغم من عملها التام به وذلك لأسباب مالية. ومنحت الحكومة بدلاً عن ذلك الشيوخ رداء الشرف الذي يمكن للحاكم العام سحبه إذا أراد ذلك. وبالتالي تطلعت الحكومة إلى جعل زعماء القبائل جزءاً من الجهاز الإداري دون أن تحمل نفسها نفقات باهظة.

فشلت الحكومة تماماً في تأسيس سلطة قبلية كانت أحد أهدافها المعلنة. فقد جعل التصدع الذي لحق بالترابط القبلي وغياب الزعامة القبلية أبان حكم المهدية تحقيق ذلك الهدف صعباً للغاية. كان الانطباع العام عن قراءة تقارير المديريات بالإضافة إلى المراسلات الخاصة ومذكرات المسئولين البريطانين، كان ذلك الانطباع مربكاً. وكانت الحكومة دائماً تسعى إلى منح زعماء القبائل. لقد انحطت مكانة الشيوخ كثيراً حتى أصبح رجال القبيلة ينتخبون أصدقاءهم من الرقيق لشغل تلك الوظيفة. ولم يكن الاختيار مبنياً على أسس سليمة. كانت مهمة الشيخ الرئيسية ي المساعدة في جمع الضرائب ومن ثم فهو للوقوع في مشاكل مع الحكومة...أصبح الشخص الذي لا يساوي شيئاً هو الذي يرشح لهذا المنصب، أي أن يصبح ضحية! وبالتالي فقد تم اختيار عبد...".

"...لقد نجم الوضع الغامض لزعماء قبائل السودان عن محاولة جعلهم جزءاً من الهيكل الإداري مع احتفاظهم بعلاقات حميمة وسط

جماعتهم. فقد نتجت فوضى عند استخدام الحكومة لهم في بداية عهدها ليكونوا جزءاً من آلية الحكم بينما كانت تسحب بعض صلاحياتهم...»

الحملات التأديبية:

كانت الحملات المسلحة تعد مظهراً بارزاً للإدارة الأهلية طوال حكم ونجت. كان الهدف الأساسي من تلك الحملات هو ردع القبائل المتمردة وحماية جيرانها من القبائل التي تدفع الضرائب. وفي المناطق الحدودية كانت لتلك الحملات مهمة إضافية هي محاربة تجارة الرقيق وتجار الأسلحة. فقد كانت الحكومة غير قادرة على إنشاء نقاط عسكرية في المناطق النائية في جنوب السودان. وبالتالي قامت الحكومة بإرسال دوريات مسلحة لإبراز قوتها أمام القبائل التي ما علمت بوجود الحكومة لو لا ذلك.

كانت الحكومة مشغولة خلال سنوات الحكم الثنائي الأولى بإنشاء المراكز وبشق طريق عبر منطقة السدود إلى بحر

الغزال. فقد بدأت مقاومة المقاومة القبلية بمجرد ظهور أثر للحكومة ولكن سرعان ما قضت الحكومة على تلك المقاومة بواسطة الحملات العسكرية. حدث شجارلا خفيف بين رجال الحكومة والدينكا قرب رمبيك في أواخر عام ١٩٠١م تلاه صراع مع الدينكا مع الدينكا أقار (Agar) تمخض عنه مقتل المفتش البريطاني أسكوت باربر (Scott Barbour). فأمر ونجت الذي كان وقتئذ في جولة تفتيشية لمديرية النيل الأبيض أمر الضابط البريطاني المسئول عن الحملة التأديبية...بأن يأخذ بشدة كل الذين ألقى القبض عليهم والذين كانوا موجودين ساعة مقتل اسكوت باربور... وبالتالي تم إحراق كل القرى التي كانت متورطة في هذا الصراع وصودرت ماشيتهم وحبوبهم كما أطلق الرصاص على الرجال الذين ألقي القبض عليهم إذ لا شك أنهم كانوا مخطئين...» ولكن بعد شهور قلائل قامت قبيلة الدينكا أقار بالتظاهرات مرة أخرى. فهاجموا

القبائل الموالية للحكومة وأحرقوا قراها ونهبوا ماشيتها. ولذلك قامت حملة تأديبية جديدة وقتلت عدة أشخاص من رجال القبيلة. وأعد الضابط البريطاني المسئول عن الحملة تقريراً متفائلاً مفاده أن قبيلة الدينكا أقار أصبحت موالية للحكومة.

اتبعت الحكومة نفس تلك السياسة عندما أرسلت حملتها التأديبية الأولى ضد النوير في منطقة فاشودة في أبريل عام ١٩٠٢م. أرسل الضابط البريطاني المسئول في فاشودة رسالة إلى دنكور (Denkur) أحد زعماء قبائل النوير يدعوه فيها إلى تقديم فروض الولاء والطاعة للحكومة الجديدة. وعندما لم يستجب دنكور لذلك أرسلت الحكومة حملة تأديبية.

"...استولت الحملة على حوالي مائتين وخمسين رأساً من الماشية وما بين أربعمائة إلى خمسمائة من الضأن والماعز وخمسين ناباً من العاج وقد غطت هذه الأشياء ما زاد عن الخسائر التي لحقت بالحملة. وقدرت الغنائم التي أخذت من القبيلة بستمائة جنيه إسترليني... وأحرقت الحملة العديد من قرى دينكور...وفقد دينكور وضعه المتميز كزعيم قبيلة..."

بعد مضي ثلاثة أشهر ثأر النوير لأنفسهم بمهاجمتهم لجيرانهم الدينكا الموالين للحكومة. كتب حاكم فاشودة ملخصاً نتائج تلك الحملة فيما يلي:

"...لا شك أن الحكومة خسرتى أكثر مما كسبت وذلك بسبب النتائج غير المتوقعة التي تمخضت عن حملة دينكور في أبريل الماضى عندما فر السكان أمام قوات الحكومة ثم عادوا ليجدوا أن قراهم قد أحرقت وأن ماشيتهم قد اختفت..."

وضعت الحكومة نمطاً للإدارة في الجنوب وطورته خلال السنوات التي تلت. فقد أرسلت ثلاث حملات تأديبية في الأعوام ما بين ١٩٠٣م - ١٩٠٥م لإخضاع الزاندي في مديرية بحر الغزال. وفي عام ١٩٠٥م

انتهت مهمة الحملات التأديبية. وقُتل يامبيو سلطان الزاندي في المعركة التي دارت بين قوات الحكومة وقبيلة الزاندي واستسلمت القبيلة لقوات الحكومة دون مقاومة، فقد كان يغير عليها جيش دولة الكنغو الحرة. وكانت النتيجة أن فقد زعماء الزاندي سيطرتهم على القبيلة ومن ثم تولى مسئولو الحكومة حكم القبيلة.

لم يوافق كل كبار المسئولين البرطانيين على هذه السياسة. وطالب ماثيو حاكم مديرية أعالي النيل بالتعامل السلمي مع القبائل...وأصر بأن يكون التغلغل داخل البلاد دون اتخاذ العنف مع المواطنين هو الوسيلة المناسبة لاستمالة العقلية المتخلفة...» وأكد عقب الحملة التأديبية ضد الزاندي بأن تصرف القائد البريطاني غير اللبق كان السبب في عداء هذه القبيلة لحكومة. واعترض بشدة أيضاً على الحملة التأديبية ضد النوير في عام ١٩٠٥م وأكد أن عداء النوير للوجود

البريطاني قد خطط له عن قصد...ثم اختتم ماثيو تصريحة: بأنه لم تكن هناك ضرورة للتدخل المسلح في الصراع فيما بين القبائل. وأصر على آرائة حتى غادر المديرية في عام ١٩٠٨م وأوضح في تقريره النهائي:

«...بالطبع أنه لا بد من وجود حكومة إذا أردنا ان نحتل بلادهم ولكن يجب أن لا تكون حكومة قاسية ولذلك لا يخطئ إذا قال أن تلك القبائل ثرية جداًولكن لم تبق لها الحكومة من ذلك الثراء إلا القليل...»

تبني حاكم مديرية بحر العزال نفس سياسة ماثيو في عام ١٩٠٦م حيث أكد بأنه لأنه ضرورة من التركيز على الحملات العسكرية:

«...إن أي مزيد من الدوريات في المراكز الجنوبية فيما عدا جولات المفتش وحاشيته هو أمر غير مرغوب فيه. إننا نريد أن يعلم الناس بأننا نهدف إلى أبعد من تزويدهم بالمؤن ووسائل الانتقال...».

كانت آراء أوين حاكم مديرية منقلا ومندوب السودان السابق مختلفة

تماماً. فقد شجع التدخل الحاسم لفض النزاع القبلي الداخلي وكان مقتنعاً بأن ذلك يسعد ويرضى الناس...». وقد اعترض ونجت على اقتراحه بإرسال حملة تأديبية إلى قبيلة البير (Beir) في عاوم ١٩٠٨م لأسباب مالية. وعندما جدد أوين طلبه بشأن إرسال الحملة بعد مضي عامين أوضح ونجت:

"...إن سياستنا في السودان والتي يجب أن يستوعبها كل الحكام الذين لديهم في مديرياتهم مناطق غير خاضعة تماماً لنفوذ الحكومة مثل ما لديك هي عدم الزحف نحو المناطق غير الخاضعة لنفوذ الحكومة إلا إذا كنتم تريدون الإقامة هناك وبالنسبة لطلبكم الحالي...أنا لست بعد في وضع يمكنني من احتلال إقليم البير..."

في عام ١٩١١م كان ونجت مستعداً لاتخاذ القرار. فقد بعثت الحكومة خلال ذلك العام ست عشرة حملة عسكرية لفرض نفوذها. وقد حث ونجت ڤورست لكي يرسل حملة تأديبية ضد قبيلة البير التي كانت في صراع مع قبيلة الدينكا التي تدفع الضرائب ..إن الخيار الوحيد أمامنا هو أن نترك جبي ضرائب من الذين لا نستطيع حمايتهم...سيكون الأثر الأخلاقي كارثة في جميع أنحاء السودان..." لقد مضى عام على وجه التقريب ولم تكن الحكومة قد استعدت بعد لشن حملاتها نظراً لصعوبة التنقل وعدم توفر المياه. ومضى عام والحال هكذا قبل أن تستعد الحكومة لمهاجمة تلك القبائل. رأى ونجت أن التركيز على بعث قوة عسكرية يتيح فرصة ينبغي أن لا تضيع للقيام بعمليات عسكرية ضد الأنواك...الذين يغيرون دائماً على قبائل النوير التي تدفع الجزية. وبالتالي فقد تحركت أكبر عملية عسكرية بعد قيام ثورة قبائل النوير التي تدفع الجزية. وبالتالي فقد تحركت عملية عسكرية بعد قيام ثورة ود حبوبة. وأعلن ونجت بأن الحملة التي شُنت ضد البير كانت ناجحة:

"...كانت هناك خسائر نسبية في الأوراح بالنسبة لقبيلة البير وإصابات

جراحية قليلة في جنودنا. وعلى وجه التحديد... لم يقتل من البير سوى مائتي شخص فيما كانت إصاباتنا بما في ذلك الموالين حوايل واحد وأربعين فقط...".

لم تكن الدوريات في منطقة الأنواك ناجحة. أفاد تقرير الاستخبارات عن حدوث مواجهة بين قوات الحكومة والأنواك في يوم ١٥ مارس ١٩١٢م حيث استولت القوات على قراهم وأحرقتها. ولكن خمسين ضابطاً وضابط صف لقوا حتفهم في القتال العنيف الذي دار بين الأنواك وقوات الحكومة. وأتضح من المراسلات السرية بين ونجت وسلاطين واستاك بأن الحملة كانت فاشلة تماماً. فقد استهان قائد الحملة البريطاني بقوة الأنواك وبالتالي لم ينتظر وصول التعزيزات بل اعتمد على دعم الموالين والنوير الذين كانت لهم عدواة مع الأنواك. ولم يكن النوير متفقين بالقدر الذي جعلهم يتفهمون وجهة نظر قائد الحملة"...ولم يسارعوا إلى دعم الدورية. وأفادت محكمة تحري خاصة بأن القائد البريطاني لم يعص التعليمات فحسب بل كاد أن يرتكب فضيحة سياسية باختراق الحدود الحبشية. وأعلنت الحكومة في ٢٦ مارس ١٩١٢م السلم مع قبيلة البير، وقررت إقامة نفوذ عسكري في منطقة البير. ولاحظ ونجت أن هناك عداءً قديماً بين البير والأنواك"...والآن فقد قبلت قبيلة البير سلطة الحكومة ويمكننا أن نستعملهم إذا أردنا أن نهاجم الأنواك..."

بالرغم من العيوب الواضحة للحملات التأديبية إلا أن ونجت كان يرى أن لا مناص منها. فقد أرسات الحكومة عدة حملات خلال السنوات من ١٩١٣م إلى ١٩١٤م ضد الدينكا والنوير ولم تتوقف الحكومة عن إرسال تلك الحملات إلا عند بداية الحرب العالمية الأولى.

كان نظام الإدارة الأهلية في المديريات الشمالية مختلفاً تماماً. فقد كانت المراكز الحكومية تحفظ النظام والأمن ولم تكن هناك حاجة إلى العمل العسكري إلا على حدود دارفور. وكانت قوات الشرطة العادية هي

التي تتصدى للقبائل المتمردة وقد كان ذلك كافياً. غير أن الحكومة استخدمت نفس سياستها التي استخدمتها في الجنوب في منطقة جبال النوبة والتي هي جزء من كردفان. حدثت اول عملية عسكرية في جبال النوبة في منطقة تلودي في عام ١٩٠٦م فقد قتل الأعراب الذين يقطنون قرب تلودي مأموراً مصرياً وثمانية وثلاثين رجلاً في حفل رثص محلي. وقد كان السبب وراء هذه الحادثة حسب التقارير الرسمية هو عدم رضا الأعراب بالتدابير التي اتخذتها الحكومة بشأن محاربة الرق. وفي المعركة التالية لتلك الحادثة قاتل ملك النوبة في كادقلي زجبل الليري (Iliri) وجبل قدير مع الحكومة ضد الأعراب وقُتل سبعة من شيوخ العرب ومائة وعشرون رجلاً منهم وأخذ مائة أسير إلى الأبيض. وقتلت قوات التعزيزات التي وصلت بعد نهاية المعركة ثلاثمائة وخمسين من الأعراب وأسرت مائة منهم. ذكر ونجت الذي زار كردفان بعد وقت قصير من الأحداث قائلاً:

"...لا أملك إلا أن أقول أننا استطعنا بمراكز عسكرية صغيرة موزعة في كل من الأبيض وسيلة أخري...إن اللجوء إلى الركل هو تصرف ينطبق تماماً على معظم قبائل كرفادن فيجب علينا أن نستعد للتعامل معهم بالمثل إذا لجاوا إليه...".

شنت الحكومة عملية عسكرية كبرى ضد قبائل جبال نيماً (Nyima) التابعة لمركز النوبة في عام ١٩٠٨م. فقد غزت قوات الحكومة هذه المجموعة من الجبال التي لم تكن تحت سيطرة حكومة الفتح التركي المصري ولا الحكومة المهدية، وأنزلت عقوبة رادعة بسكانها. وكتب نائب حاكم منطقة جبال النوبة مبرراً حرق القرى وإبادة المحصولات"... حتى الآن وطااماً أننا نعمل بقانون العقوبات فإن العقوبة يجب أن تكون جماعية..." وكانت دورية نيمانج بمثابة فترة جديدة في منطقة جبال النوبة واعتمدت الحكومة خلال تلك الفترة على استخدام الحملات التأديبية لبسط سيطرتها. وشنت الحكومة أيضاً عمليات عسكرية ضد سكان

جبال كتلا كيدو وتيما وتيراً وجبال دقيق (Katla Kidu ، Tima، Tira ، Dagig) خلال عامي ١٩٠٩م و ١٩١٠م. وصف سافيل حاكم كردفان في تلك الوقت الكيفية التي نفذت بها الحكومة حملاتها التأديبية.

"... كنا نحرف المنازل والحبوب ونقتل الحيوانات في حالة عدم وجود مقاومة من السكان... وبعد الغداء ذهبنا إلى قليل من القطاطي (تكل) كنا قد تجاهلناها الصباح وبعد أن فرغنا من قتل قليل من الخنازير التي كانت بداخلها رأيناً بعض القبائل الموالية للحكومةوقد جاءت لتنهب بعض الغنائم...".

وجد سافيل مقاومة من إحدى قبائل الجبال. فقد رفض مك تاقوي (Tagoi) أن يتبع سافيل فأمر بتخريب قريته. ووقعت نتيجة لذلك معركة وهزمت فيها القوات الحكومية وتقهقرت إلى الوراء. وكان ذلك نتيجة مباشرة لعدم معرفة سافيل بالعلاقات فيما بين القبائل. مع ذلك فقد قرر ونجت ضرورة إرسال حملة تأديبية وعهد إلى آسر مساعدة بقيادة تلك الحملة. ونشبت معركة ضارية أسر فيها الكثير. وألقى القبض على مك تقوي الذي لاذ بالفرار في بادئ الأمر وأعدم في أبريل ١٩١١م. وأدان سلاطين وآسر الحملة الأولى وأنبا الضابط البريطاني المسئول في منطقة جبال النوبة وحملاه مسئولية إراقة الدماء. وكتب آسر "... لا اعتقد بأن هناك رجلاً متعطشاً إلى الدماء مثل فيكري (Vickry): "...إذ هو ليس بالرجل الذي يمكن أن يكون مسئولاً عن أناس كالنوبة ..." قال سلاطين: "...إن حملة تأقوي عما مؤسف إن فيكري بمب (Vickry Bimb) هو الذي أثارها وحرض عليها"..فيكري... وكان يمكن تجنب حدوث ذلك لو كانت هناك إدارة جيدة..." بالرغم من ذلك نظمت حملات مماثلة في الأعوام التي تلت. وأرسلت الحكومة في عام ١٩١١م خمس دوريات تأديبية إلى جبال النوبة. وقد قامت تلك الدوريات بإحراق القرى والمحاصيل ومصادرة الماشية وأسر عدد

كبير من النوبة. وفي عام ١٩١٤م وقعت معركة كبرى بين النوبة وقوات الحكومة استمرت لمدة شهرين وكان عدد النوبة خمسة آلاف ولم يستسلموا إلا بعد عراك شديد. وقرر ونجت تأجيل كل العمليات العسكرية في جبال النوبة عند اندلاع الحرب العالمية الأولى حتى تنتهي العداوات. وكان العمل العسكري الوحيد خلال الحرب العالمية هو الحملة التي نظمت ضد ثورة الفكي على، أحد مكوك النوبة في عام ١٩١٥م. وبنهاية ذلك العام امتصت الاستعدادات لاحتلال دارفور كل موارد الحكومة وأجلت الحكومة الحملات التأديبية ضد القبائل.

فيما كانت الحملات التأديبية تهدف بصفة أساسية إلى إبراز سلطة الحكومة وجمع الضرائب كان التجنيد الإجباري للأسرى من أسوأ أهدافها. فقد كان ذلك مجالاً آخر اقتفت فيه سلطات الاحتلال الإنجليزي المصري آثار الحكم التركي المصري وحكم المهدية. أو هو كما وصف في مقال لجمعية محاربة الرق في عام ١٩٠٢م: "...إن ما يفعلونه في أفريقيا ليس بحرب ولكنه اصطياد للزنوج...".

لقد أُعفي كثير من كبار السن من الجنود السودانيين من الخدمة في الجيش المصري عقب الاحتلال الإنجليزي المصري، واستقروا في مستوطنات. وكانت هناك حاجة مستمرة إلى التجنيد بالرغم من تجنيد عدد كبير من رجال فرقة الجهادية المهدية والرقيق الذين تم عتقهم. وتفاقم الموقف بسبب سياسة ونجت الرامية إلى إحلال حكام المديريات ليبذلوا قصارى جهودهم في تجنيد أكبر عدد ممكن من السودانيين. ولكن لما لم يف عدد المتوعين للتجنيد بالحاجة المطلوبة أصبح التجنيد هدفاً أساسيا للحملات التأديبية. وكانت منطقة جبال النوبة من الميادين الرئيسة للاصطياد(١). فقد صارت الحملات التأديبية تتردد كثيراً عليها بعد عام ١٩٠٨م. «... وصل اليوم أكثر من مائة أسير نوباوي فيهم الرجال والشباب وقد أُخذوا من جبال كتلا وتيرا وسوف يجندون للخدمة العسكرية... كلهم في

---

(١) يعني اصطياد الناس للتجنيد الإجباري.

حالة يرثي لها...» يبدو أن عدد الأسري المراد تجنيدهم قد حدد قبل الشروع في العملية العسكرية. واشتكي آسر إلى ونجت بعد الدوريات التي نظمت ضد قبيلتي البير والأنواك»...أرى أنه نظراً لعدم تحقيقنا لتطلعاتنا في الحصول عل أسرى من الأنواك والبير فإن لدينا عجزاً مقداره ٣٠٠٠ مجند سوداني... واقترح آسر في عام ١٩١٣م فرض تعبئة إلزامية للتجنيد رجال من بعض قبائل الجنوب:

«...أنني أرى أن لرجال النوير والشلك شجاعة باسلة. أوليست تلم فرصة مواتية للتجنيد ومطالبة النوير أن يسلمونا رجالاً بقدر عدد رجالنا الذين قتلوا ومن ثم نقوم بتسليم أولئك الرجال إلى إدارة الجيش لتجنيدهم؟ ستكون تلك وسيلة جيدة لتعريف النوير بفكرة تعبئة الرجال...»

لا شك أن لهذه الوسائل التي استخدمت في التجنيد أثراً سيئاً على مستوى كفاءة الجيش وكذلك على كموقف القبائل من فكرة التجنيد الاختياري. في تحليله للهجر الجماعي لوحدات الجيش السوداني في عام ١٩١٥م كتب العقيد دريك (Drake) مساعد القائد العام الجديد بأن التجنيد الإجباري للأسرى وغير الراغبين فيه أمر تلام عليه الحكومة لوماً كبيراً.

واوضح أثنان من مسئولي الإدارة الإنجليزية السودانية عملاً مفتشين خلال حكم ونجت فشل الحملات التأديبية. ووصف ويليز الذي أصبح مديراً للاستخبارات في عام ١٩٢٠م سياسة حكم القبائل في الجنوب بأنها"...حكم عن طريق الغازات..." لا غرابة إن لم يلمس المواطنون سوى فارق ضئيل بين العهد التركي القديم وحكم الدراويش وحكومة السودان الإنجليزي. فكل هؤلاء أغاروا على السكان ولكن الحكومة الأخيرة لم تكن راغبة في الرقيق بل كانت تأخذ الماشية فقط وكانت بارعة في وسائل الاستيلاء عليها..."

لم تعد الحكومة إلى "...خطة المهادنة السلمية القديمة إلا بعد نهاية الحرب

العالمية الأولى، ولكن كان ذلك في ظل ظروف أشد صعوبة... وتبنى جيلان (Gillan) الذي عمل في مديرية كردفان منذ عام ١٩١٠م نفس فكرة ويليز: "... كان نجاح الإدارة مرهوناً إلى حد كبير بفرق الدورية التي ترسلها الحكومة وقليل من الأسئلة التي كانت نطرح..." فقد انتقد أيضاً استخدام الأسرى الذين جندوا إجبارياً في الحملات التأديبية... حيث إن أعمال النهب والتخريب التي يرتكبها هؤلاء المجندون الهمجيون عادة ما تؤدي إلى أحقاد وشكوك لا تنطفئ إلا بمرور السنين...وأخيراً حذر جيلان (Gillan) من إتباع سياسة إحراق القرى ومصادرة الماشية التي استهدفت الأبرياء..ولكنها سمحت لزعماء القبائل الذين استهروا بلبس الخلخال أن يستعدوا للجولة الثانية...".


مسطورات
MUSTORAT

الفصل التاسع
ملكية الأراضي؛ التسويات والضرائب

• •

اجتاحت السودان مجاعة طاحنة خلال الأعوام الأخيرة من حكم الخليفة. وقد انتزعت كثير من أراضي مزارعي الجزيرة؛ أخصب أرض في السودان لإفساح المجال للمهاجرين من قبائل البقارة. لم تكن الزراعة باهظة الضرائب فحسب بل كانت عرضة للنهب من جنود المهدية الجوعى وغير المنضبطين. كان التعجيل باستئناف الزراعة أمراً ضرورياً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، واعتبرته السلطات الحاكمة أفضل ضمان للسلم. ولتحقيق هذا الهدف كان لا بد من طمأنة المزارعين بأن السلطات الجديدة لن تنزع ملكية أراضيهم، فضلاً عن تحذير المضاربين والسماسرة من عدم شراء الأراضي من ملاكها السابقين الذين فروا من السودان خلال حكم المهدية، الذين لا يمكن الاعتراف بدعواهم حول ملكية الأرض دون طرد المزارعين الحاليين. وصدر مرسوم خديوي في أبريل عام ١٨٩٧م يقضي بالتسجيل الإجباري لصكوك الملكية الشرعية[1].

تسوية ملكية الأرض الزراعية:

أعلن كتشنر عقب إعادة الاحتلال عدم الاعتراف ببيع أي أرض إلا بموجب صك ملكية ساري المفعول. وأصبح هذا الإعلان الذي صدر لكي يحمي ملاك الأراضي الوطنيين من المضاربين الأجانب، أصبح من أحد الأسس التي قامت عليها سياسة الحكومة فيما يتعلق بالأراضي. وأعلن المبدأ الثاني فيما يتعلق بالتسوية في إطار قانون صكوك ملكية

---

(١) S.R. Simpson «قانون تسجيل الأراضي في السودان» مجلة الإدارة الأفريقية، عدد ٧، رقم ١ (١٩٥٥)، ص:١١.

الأراضي لعام ١٨٩٩م. ونص هذا القانون على أن امتلاك الأرض المستمر لمدة خمس سنوات متتالية قبل تاريخ الدعوى»... يمنح حق ملكية مطلقة... كما نص القانون أيضاً بأن أي شخص ادعى بأن أرضه قد نزعت منه خلال حكم المهدية أن يقدم الأدلة الكافية لملكيته. وفي حالة عدم توفر الشرطين السابقين...» سوف يعتبر الامتلاك الدائم منذ إعادة تكوين السلطة المدنية ملكية بديهية...»[١] ورغبة من الحكومة في استئناف الزراعة، وتجنب تشريد المواطنين، فقد اعترفت بصكوك الملكية التي حصل عليها الناس خلال حكم المهدية.

واصدرت الحكومة مزيداً من القوانين في الأعوام التي تلت. فقد مكّن قانون حيازة الأراضي لعام ١٩٠٣م الحكومة من امتلاك كل قطعة أرض «... قد تحتاجها للأغراض العامة»... فقد كان حكام المديريات يقومون بتسوية التعويضات بالتراضي والاتفاق مع صاحب الأرض...» وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق معه تتولى لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء من بينهم اثنان يعينهما الحاكم، وتتولى اللجنة مهمة فض النزاع. ووفقاً لذلك فقد حازت الحكومة في السنوات التي تلت، الأراضي المطلوبة لتطوير المدن والمناطق القروية في السودان. ونشرت جريدة غازيتة السودان ضوابط امتلاك الأراضي ونشرت أسماء ملاك الأراضي وحجم القطع التي يمتلكونها[٢].

لم يرد ذكر لأراضٍ حكومية في كل القوانين المتعلقة بملكية الأرض حتى عام ١٩٠٥م. «... يبدو أن للحكومة السلطة المطلقة في انتزاع أي أرض لم تثبت بها دعوى ملكية خاصة...»[٣]. وأصدرت الحكومة في ١٩٠٥م قانوناً لتسوية الحقوق في الغابات المهجورة والأراضي غير

(١) سودان قازيت–٢، ٢٧ مايو ١٨٩٩؛ سودان قازيت–١، ٧ مارس ١٨٩٩؛ سودان قازيت–١٠، ١ أبريل ١٩٠٠.

(٢) سودان قازيت–٤٥، مارس ١٩٠٣؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٣، ص: ٨٠.

(٣) Simpson، انظر نفس المصدر، ص: ١٢.

المملوكة. واستناداً إلى هذا القانون، أُعتبرت الحكومة هي المالك القانوني لكل الأراضي والغابات التي»... ليست مملوكة لأحد أو أن الادعاء الحالي بها... لا يثبت تملكها التام... وإذا قررت الحكومة تنمية تلك الأراضي... فإن للحاكم العام الحق في نزع كل الملكيات الخاصة بتلك الأراضي...»[1]. واتخذت الحكومة إجراءً آخر في عام ١٩٠٥م ضد البيع غير القانوني للأرض. ونبه السكرتير الإداري فيبس (Phipps) ونجت إلى أن المضاربين الإغريق كانوا يشترون الأراضي في الجزيرة بواقع أربعين قرشاً[2]»للجدعة[3]، فمنعت الحكومة بيع الأراضي إلا بموجب موافقة خطية من حكام المديريات، وأعلنت بأن أي بيع تم دون تلك الموافقة يعتبر لاغياً. وأصبح لزاماً على من يريد شراء أرض أن يتقدم بطلب إلى حكام المديريات أو مدير مصلحة الزراعة والأراضي[4].

جرى تعديل يسير في هذه القرارات خلال الأعوام ما بين ١٩٠٦م - ١٩٠٨م عندما وافقت الحكومة على الاعتراف ببيع الأراضي في مديرية الخرطوم التي انعقد بيعها قبل نشر قرار عام ١٩٠٥م. مكن هذا القرار المزارعين من بيع أو رهن أراضيهم البكر دون الإخلال بملكية الحكومة لهذه الأراضي[5].

كان الدافع الرئيس لهذه القرارات هو توسيع الرقعة الزراعية، إلى جانب حماية حقوق المواطنين، والتشجيع على تكوين طبقة من السودانيين مالكة

---

(١) سودان قازيت-٨٠، ٢٤ أغسطس ١٩٠٥.

(٢) الجدعة هي قياس للأرض بغرض تحديد الضريبة وهي تعادل ٥ أفدنة تقريباً وقد فسرها المؤلف في حواشيه في نهاية الكتاب الأصل وتمت ترجمتها أيضاً في نهاية الكتاب المترجم.

(٣) من فيبس إلى ونجت، ١٢ يونيو ١٩٠٥، SAD/٢٧٦/٦ بحسب فيبس «الجدعة» تساوي ٨/٥١ فدان وقد كانت القياس الذي استخدم في تحصيل ضرائب الأرض.

(٤) سودان قازيت-٧٨، يوليو ١٩٠٥، «تخلي المواطنين عن الأرض»؛ سودان قازيت-٧٩، أغسطس ١٩٠٥، بيع أو تأجير الأراضي.

(٥) سودان قازيت-٩٦، ٢٣ مايو ١٩٠٦؛ سودان قازيت-١١٣، يونيو ١٩٠٧؛ سودان قازيت-١٢٣، يناير ١٩٠٨، «الأراضي البكر أو الكرو» هي الأراضي التي ترقد خلف ضفتي النهر ولا تصلح للزراعة إلا في موسم الفيضان الكبير.

للأرض. وأُعتبرت كل الأراضي التي تفلح بانتظام ملكاً، واعترفت الحكومة بها، وضمنت الحقوق الكاملة لملاكها. بينما أعتبرت كل الأراضي التي تعتمد في ريها على مياه الفيضانات والأمطار، وكذلك الغابات، والأراضي المهجورة، ملكاً للحكومة ولها الحق في نزعها من المزارعين إذا أرادت تنميتها للصالح العام. وأعلن كتشنر في عام ١٩١١م بأن كل أراضي السودان تعد أراض «خراجية»[1]، وفي ذلك حماية من الحكومة ضد تمليك الأراضي للأجانب[2]. حققت حكومة السودان ثلاث مزايا في تعاملها في موضوع تسوية الأراضي: أولاً: حماية الأراضي من الامتيازات الأجنبية التي أعاقت قانون الأراضي في مصر وفي أجزاء أخرى من الإمبراطورية العثمانية، ثانياً: أن معظم الأراضي الصالحة للزراعة كانت مملوكة لصغار الملاك، فلم توجد إقطاعيات كبرى. ثالثاً: لم تمثل الأوقاف غير مساحات صغيرة وبالتالي لم تكن هناك صعوبات رئيسية.

نص قانون ملكية الأراضي لعام ١٨٩٩م على تعيين لجان خاصة في المديريات والمراكز المختلفة لتحديد ملكية الأراضي في نطاق سلطاتها. وكان الحاكم العام يعين تلك اللجان التي تتألف من ثلاثة ضباط من الجيش المصري واثنين من أعيان السودانيين. ولا يحق لملاك الأراضي أن يستأنفوا إلى أي سلطة عليا ضد قرارات اللجنة. ولكن لتلك اللجان الحق في إعادة النظر في أي قضية إذا قدم إليها التماس خلال ستة أشهر من تاريخ إصدار القرار الأصلي[3]. كان رؤساء تلك اللجان من الضباط

---

(١) خراجية يعني غير مملوكة لأحد بل يتم استئجارها من الحكومة مقابل دفع قيمة معينة من حصادها.

(٢) من كتشنر إلى ونجت، ٥ أبريل ١٩١٢، SAD/١٨١/١/٣، «الأراضي الخراجية هي التي لم تكن في الأصل مملوكة ملكية تامة وقد اعتبرت منذ عام ١٨٩١ مثل الأرض المملوكة. ومن ثم لم يكن لقرار كتشنر أهمية قانونية، انظر G. Baer «تاريخ ملكية الأرض في مصر الحديثة ١٨٠٠–١٩٥٠، لندن، ١٩٦٢، الصفحات: ٨–١٢.

(٣) سودان قازيت–٢، مايو ١٨٩٩. سودان قازيت–٤٥، مارس ١٩٠٣، تعديل قانون صك ملكية الأراضي لعام ١٨٩٩.

البريطانيين والمفتشين، وأعضاؤها من السودانيين هم شيوخ القبائل الكبرى في نطاق نفوذها. وهناك أيضاً أعمال المساحة التفصيلية للأملاك والعقارات وتسجيلات صكوك ملكية الأراضي في المناطق الزراعية، كانت تسير جنباً إلى جنب مع عمل تلك اللجان، فيما اعتُبرت تسوية الغابات والأراضي المهجورة عملاً منفصلاً أوكل إلى ضباط تسوية معينين بصفة خاصة. ووضعت أعمال كل تلك اللجان تحت إشراف السكرتير القانوني الذي حدد مهامها فيما يلي: «... تسوية كل النزاعات المتعلقة بالأرض. وتحديد الملكيات على أسس صحيحة وكذلك تسجيلها. والتحقق من تسجيل حقوق الحكومة المتعلقة بالأراضي. وحيث تكون الأرض خاضعة لنظام الضريبة يجب تقديم أسس عادلة لتقدير الضريبة...»[١].

ولكي تحقق الحكومة هذه الأهداف وجب عليها التغلب على المشكلات العديدة التي حددها المسؤولون عن تسوية الأراضي في تلك الفترة[٢]. كان ضباط التسوية في السنوات القليلة الأولى منشغلين ببحث ملكية السواقي والأراضي المزروعة بانتظام، حيث تُقر ملكية الأرض وفقاً لاستمرار فلاحتها خلال سنتين إلى خمس سنوات، أما الذين استطاعوا أن يثبتوا ملكيتهم للأرض دون أن يقوموا بزراعتها في الماضي لسنوات قلائل، فإن الحكومة تعوضهم عن أراضيهم في أماكن أخرى. وقد

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، تقرير السكرتير القانوني، ص: ١٩٧.

(٢) أوسع دراسة في هذا المجال هي التي أعدها H.St.G. Peacock «تقرير عن تسوية أراضي الجزيرة، مركز المسلمية، لندن ١٩١٣. كان Peacock قاضياً بالمحكمة المدنية بالسودان وكان مسؤولاً عن تسوية أراضي الجزيرة خلال السنوات من ١٩٠٦-١٠. أعد التقرير الثاني J. G. Matthew، المفتش بمديرية سنار ١٩٠٥-٩ ورئيس هيئة تسوية الأراضي بمركز سنجة. «ضرائب الأرض وتأجيرها في مركز سنجة» سجلات السودان، عدد ٤(١٩٢١)، الصفحات: ١-١٩. كان التقرير الثالث عن تسوية ملكية الأراضي في مديرية بربر وقد أعده Ryder الذي أصبح ضابط تسوية أراضي في عام ١٩٠٦. مذكرات رايدر ١٩٠٥-١٦(مطبوعة)، SAD/٤٠٠/٨. المعلومات التي تلي مبنية على تلك التقارير ما لم يرد نص بخلاف ذلك.

صعب تحديد ملكية الأرض التي تروى بمياه الفيضانات والأمطار. وعادة ما تقوم دعوى تملك تلك الأراضي على أسس قبلية مع عدم وجود مستندات ثبوتية إلا في النادر. فقد كانت صكوك ملكيات تلك الأراضي ترجع إلى عهد سلاطين الفونج، والعهد التركي المصري، وعهد المهدية. وفي مركز سنجة التابع لمديرية سنار كانت معظم دعاوى ملكية الأرض مبنية على صكوك ملكية في عهد سلطنة الفونج. وقد أُعتبر زعماء القبائل الذين حملوا معظم تلك الصكوك ملاكاً مطلقين لتلك الأراضي لا ينازعهم فيها أحد. واعترفت بهم أولاً الحكومة التركية المصرية، وبعدها حكومة المهدية، ثم سلطات الاحتلال الإنجليزي المصري. فقد كان كثير من تلك الأراضي عبر السنين مقسمة على أفراد القبيلة، وأعيد تخصيصها لقبائل أخرى وللفقهاء. وفي مركز المسلمية التابع لمديرية الجزيرة كان لصكوك ملكية الأراضي التي أُكتسبت في عهد التركية أو المهدية، إعتبار ووزن أكبر من الصكوك التي أُكتسبت في عهد سلطنة الفونج. وأعتُبرت تلك الصكوك إثباتاً كافياً عند تقديمها لإثبات دعوى الملكية.

ولكن كانت الدعاوى في معظم الحالات مبنية على الأدلة الشفوية. وفي سنار تمكن مسؤولو الحكومة من الاعتماد على معلومات الملك عدنان الذي ينحدر نسبه مباشرة من سلاطين الفونج. وفي مديرية النيل الأزرق كانت ملكية الأرض مبنية على أساس الوراثة. فقد كانت الأرض الموروثة في معظم الحالات لا تقسم وفقاً لأحكام الشريعة وإنما تجزأ على الورثة بالتراضي المتعارف عليه. واعتمد تسجيل ملكيات الأراضي الموروثة على الدليل الشفوي لأنه لا توجد أوراق ثبوتية. وقامت الدعاوى الأخرى حول ملكية الأرض على أساس الشراء والمهور والهبة والفلاحة المستمرة. وفي حالات النزاع وعدم الاتفاق «... يقوم ضابط التسوية بتسجيل الأرض للشخص الذي يبدو له بأنه المالك الحقيقي... ويوجه الطرف الآخر في حالة عدم قبوله بالحكم أن يتقدم بالتماس إلى ضابط التسوية...»[1].

---

(١) Peacock انظر المصدر نفسه ص: ٣٥.

تبنت الحكومة سياسة مختلفة بالنسبة للأراضي البور التي اعترفت بحقوق المواطنين فيها. فقد أمرت الحكومة ضابط التسوية بأن يعمل على «... تصفية حقوق المواطنين في الحال، وتعويضهم جزءاً من الأرض حسب ما يراه مناسباً، تاركاً باقي الأرض لتسجل لصالح الحكومة خالية من أي دعاوى أخرى...»[١] فكانت النتيجة أن انهمرت الالتماسات بكثرة على لجان الحكومة. وفي عام ١٩٠٦م بلغ عدد الالتماسات المتعلقة بتسوية الأراضي ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وعشرين التماساً وذلك في مركز شندي وحده التابع لبربر، كما قدمت التماسات أخرى إلى الحاكم العام. واعترف بونهام كارتر بأن معظم تلك الالتماسات كانت نتيجة أخطاء حدثت في السنوات السابقة. واعترض أيضاً على جميع إجراءات البيع غير النظامية التي لم تسجل واستمرت بالرغم من صدور قرارات رسمية. وأمر بأن تحال كل النزاعات المتعلقة بالأرض إلى المحاكم الشرعية في المستقبل وأن لا تترك لتقدير ضباط التسوية وحدهم[٢].

وتباينت مساحات الأراضي المملوكة الخاصة، وقطع الأراضي السكنية من مديرية إلى أخرى. فقد كانت معظم الأراضي في مديرية كسلا ملكاً للحكومة، في حين ظلت معظم أراضي الجزيرة ملكاً للأفراد. وبلغ متوسط نصيب الفرد[٣] من الأرض في الجزيرة خمسة وعشرين فداناً، وسُجلت كل قطعة أرضاً بمفردها. وبحلول عام ١٩١٣م اكتمل المسح التفصيلي لمساحة تبلغ مليونين وثلاثمائة ألف فدان في الجزيرة. واقتسمت الحكومة

(١) من Corbyn (ضابط تسوية أراضي بالكاملين) إلى السكرتير القانوني، ٢٨ فبراير ١٩١٠، SAD/٢٩٠/٢/٢ مرفق من ونجت إلى قورست، ٢٩ مارس ١٩١٠، SAD/٢٩٠/٣/١

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٦، الصفحات: ٦، ٣٥١-٢؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان، الصفحات: ١٩٧-٩

(٣) المتوسطات المذكورة مضللة لأن أغلب الأراضي المسجلة الزراعية هي ملك لأعداد محدودة بينما بقي الأغلب من السكان دون أراضٍ وهذا ما هو موجود في الواقع اليوم... «ملاك الأراضي» محدودون، أما المتوسط فهو يقسم مساحة الأرض على عدد السكان بغض النظر إن كانوا يملكون أو لا يملكون.

ملكية تلك الأراضي مع أربعين ألف مواطن[1]. وفي مديرية الخرطوم بلغ متوسط نصيب الفرد خمسة عشر فداناً في أراضي السواقي وخمسة وخمسين فداناً في الأراضي البكر. وكان نصيب الفرد في مديريتي دنقلا وحلفا من الأفدنة وأشجار النخيل ضئيلاً جداً، وقد ألزم حاكم مديرية دنقلا صغار الملاك بأن يبيعوا نصيبهم القليل لكبار الملاك...»[2].

لم تشهد المديريات الجنوبية ومنطقة جبال النوبة تسوية للأراضي في هذه الفترة، إذ ظلت النزاعات حول ملكية الأرض مستمرة، فإما أن يُفصل فيها وفقاً للأعراف القبلية أو تحسم بقرارات إدارية. وفي مديرية كردفان كانت التسوية الوحيدة للأراضي حتى عام ١٩١٦م هي التي في مدينتي الأبيض والدويم. أما بقية الأراضي على وجه التقريب فهي إما ملك للقبائل أو ملك للحكومة. وكانت النزاعات البسيطة تحل بواسطة القانون العرفي المحلي. وفي مركز بارا حيث قدّم أفراد القبائل النهرية[3] كثيراً من دعاوى الملكية الخاصة للأرض؛ فقد وافقت الحكومة على إقرار تلك الدعاوى متى ما تقدم أصحابها بأوراق ثبوتية صحيحة.

اكتمل تسجيل الأراضي في الفترة ما بين عام ١٩٠٧م - ١٩١١م في معظم المراكز الزراعية في السودان. ورغبة من الحكومة في زيادة الرقعة الزراعية وتكوين طبقة من صغار ملاك الأراضي اعترفت بالمزارعين مُلاكاً، وقسمت أراضي القبائل إلى ملكيات فردية. وبحلول ١٩١٢م أعيد استصلاح أراض كثيرة غير مزروعة تخلى عنها أصحابها بسبب ارتفاع ضرائبها... من قبل ملاكها السابقين... مما يدلل على ازدياد وسائل فلاحة الأرض...»[4].

---

(١) من Pearson (مدير المساحة) إلى ونجت، ٢٥ أبريل ١٩١٣، SAD/١٠٨/١٦.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٦، الصفحات: ٥١٩، ٦١٤، ٦٣٩.

(٣) القبائل النهرية هي القبائل التي تقطن بالقرب من موارد المياه أو على ضفاف الأنهار أو أي مصادر مياه أخرى.

(٤) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩١٢، ص: ١٠٢ فيما يتعلق بفرض

لم تُطبق تدابير منع المضاربات التي اتُخذت منذ عام ١٨٩٩م؛ لأن الحكومة أعتبرت ذلك اعتماداً على الشركات الكبيرة، وفي المقابل شُجعت تلك الشركات على تطوير الأراضي غير المزروعة. وفشلت مؤسسات القطاع الخاص في الاستجابة لذلك، وكانت معظم الشركات الأجنبية التي تقدمت بطلبات للحكومة ينقصها رأس المال اللازم. وتولت الحكومة تأسيس المشاريع التنموية الرئيسة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى[1]. ولكن كان هناك استثناء واحد، هو هيئة الزراعة التجريبية السودانية والتي أسسها ليق هنت (Leigh Hunt) الأمريكي في عام ١٩٠٤م. فقد تسلمت الهيئة امتيازاً بما يعادل عشرة آلاف فدان في منطقة الزيداب[2] الواقعة بالقرب من التقاء نهر عطبرة بنهر النيل. وتولت نفس هذه الشركة تحت اسمها الجديد (هيئة الزراعة السودانية) مشروع تنمية الجزيرة بعد الحرب العالمية الأولى[3].

بينما فشلت الشركات الكبرى في الاستجابة لنداءات الحكومة إزداد بيع الأراضي للمضاربين الأفراد برغم القوانين التي وضعتها الحكومة. فقد كانت هناك عدة أسباب أدت إلى فشل الحكومة في سياستها: أولاً: أن الأراضي المعنية مملوكة لأفراد، وقد كانت في كثير من الحالات تباع بدون إذن الحكومة. ثانياً: ليس للحكومة سلطة في إيقاف البيع طالما أن تسجيل الملكية قد تم. وأخيراً كان بعض الحكام يلتزمون بتنفيذ القوانين وكان البعض الآخر منهم يتساهل في ذلك. وفي عام ١٩٠٦م نبه كرومر ونجت»... إلى أن هناك عدداً كبيراً من الدعاوى الباطلة التي

ضرائب الأرض والنتائج المترتبة عليها أنظر ص: ١٦٦ (الأصل)=ص: ٢١٦ (النسخة المترجمة).

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٤، الصفحات: ٤٥-٥٠، انظر Gaitskell المصدر نفسه، الصفحات: ٤٦-٥٠

(٢) هو أول مشروع زراعي لزراعة القطن في السودان. تأسس في عام ١٩٠٥ في منطقة الزيداب الواقعة جنوب مدينة الدامر على الضفة الغربية من نهر النيل وتبلغ مساحته أحد عشر ألف فدان. ولم يعد الآن مشروعاً لزراعة القطن بل أصبحت معظم أرضيه بساتين وبقية الأراضي تزرع بالمحاصيل الصيفية والشتوية كالذرة والقمح والفول المصري والفاصوليا.

(٣) انظر المرجع السابق، الصفحات: ٥١-٧٣.

حبكها المواطنون... إن اليونانيين هم المحرضون على ذلك... يجب أن لا ننخدع بحجة مصالح المواطنين في حين أننا نخدم المصالح الحقيقية لليونانيين...»[1] ولكنه من الصعوبة بمكان أن تمنع الحكومة الملاك من بيع أراضيهم في حين أنها تعلن عن بيع أراضيها في جريدة السودان. وكانت الأراضي تباع في مزاد علني مفتوح[2]. وقبل فترة ليست بالطويلة بدأ بعض التجار اليونانيين يشترون أراضٍ في الجزيرة من المواطنين.»... فقد اشترى أحد كبار التجار اليونانيين ويدعى انجيلو كاباتو (Angello Capato) ما يقرب من عشرين ألف فدان في منطقة الكاملين معظمها من عائلة حبوبة وكان عبد القادر من بين البائعين...»[3] ولم تبلغ الأفدنة المبيعة للأجانب ككل نسباً عالية فقد كانت هناك أراضٍ كثيرة معروضة للبيع أكثر من عدد المشترين. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة رفضت تسجيل الأراضي التي بيعت. وبالتالي عندما أصاب السودان ركود اقتصادي في عام ١٩٠٨م لجأ كثير من المضاربين إلى بيع أراضيهم بالخسارة بينما أعلن الآخرون إفلاسهم إذ لم يتمكنوا من إثبات ملكياتهم للأراضي. وأما فيما يتعلق بانجيلو كاباتو الذي بلغ رأسماله مئتين وثلاثين ألف جنيه مصري فقد تدخل لورد قرينفيل (Grenfell)[4] شخصياً بصفته مديراً لبنك مصر وطلب من حكومة السودان تسجيل أملاكه في منطقة الجزيرة. ورفض بونهام كارتر هذا الطلب بحجة أنه ليس من الممكن تسجيل أراضٍ لم يتم مسحها ولا تسويتها. وأردف بونهام كارتر في رسالة خاصة إلى ونجت ما يلي: «... إن الأراضي التي اشتراها كاباتو يقوم بفلاحتها عمال مستأجرون.. ليس هناك دليل قاطع في ما إذا كان

---

(١) من كرومر إلى ونجت، ٢فبراير ١٩٠٦، SAD/٢٧٨/٢.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٢، الصفحات: ٢٤٢، ٢٨٢؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٦، الصفحات: ٥٧٠، ٦٣٦.

(٣) من بونام كارتر إلى ونجت، ٢٥ مايو ١٩٠٩، SAD/٢٨٧/٣.

(٤) Grenfell، Francis Wallace، 1st Baron (١٨٤١-١٩٢٥) سردار الجيش المصري ١٨٨٨-١٨٩٢، قاد الجيش المصري إلى معركة توشكي في ١٨٨٩، وفي عام ١٩٠٢ ترقى إلى طبقة النبلاء ثم أصبح مشيراً في عام ١٩٠٩، DNBS، ١٩٢٢-١٩٣٠ الصفحات: ٣٦٢-٤.

مسموحاً بانتقال الأراضي المزروعة بالإيجار إلى الأجانب...»[1].

استطاعت الحكومة بسبب الركود الاقتصادي أن توقف المضاربة على الأراضي في منطقة الجزيرة التي ستصبح مستقبلاً من أصول الاقتصاد الرئيسية في البلاد، فقد أعلنت الحكومة في عام ١٩١٤م بأنها سوف لا تعترف بصحة أي بيع في منطقة الجزيرة بعد ١ يوليو ١٩٠٥م. وقد كان للحكومة بالإضافة إلى ذلك الحق في بيع أو تأجير أراضي الجزيرة. وكان لها أيضاً الصلاحية في تحديد الأسعار دونما اعتبار لازدياد قيمة الأرض....»[2] وقد انتقدت صحيفة الأهرام سياسة الحكومة بشدة... وقالت إنه من الوقاحة أن يحرم الشعب المصري من حقه في امتلاك الأرض التي رواها بدمه...»[3]. كما نُشرت مقالات أخرى في الصحف المصرية الأخرى تنتقد هذه السياسة، ولكن الحكومة مضت في إنفاذ سياستها بالرغم من تلك الانتقادات.

تسوية أراضي المدن:

أورد كرومر في تقريره السنوي لعام ١٨٩٩م أن معالجة أراضي المدن قد أثارت مشاكل قليلة نسبياً بالمقارنة إلى مشاكل ملكية الأراضي في المراكز القروية. فقد تحولت مدن كثيرة إلى خراب خلال حكم المهدية، وبعد إعادة الاحتلال انحسر عدد السكان في المدن الأخرى. فقد كانت مدينتا أم درمان وسواكن من المدن الكبرى الآهلة بالسكان بينما تحولت مدن الخرطوم وبربر ودنقلا والأبيض إلى خراب وهجرها السكان. صدر قانون خاص بتملك الأراضي في المدن بعد فترة قصيرة من إعادة الاحتلال رغبة

---

(١) من بونام كارتر إلى ونجت (خاص)، ٢٢ يونيو ١٩٠٩، SAD/٢٨٧/٤.

(٢) سودان قازيت–٢٤٧، فبراير ١٩١٤.

(٣) صحيفة الأهرام، ٥ يوليو ١٩١٤، الاقتباس من خطاب إلى رئيس التحرير بتوقيع موظف سابق بحكومة السودان. جاء ذلك الخطاب عقب مقال ورد بصحيفة الأهرام بتاريخ ١ يوليو ١٩١٤ حيث انتقد توجه حكومة السودان تجاه الأجانب وسياستها بشان الأرض. قامت إدارة الاستخبارات بترجمة الخطاب والمقال، SAD/١٩١/١/٢.

من الحكومة في المسارعة إلى إحداث تطور سريع. ونص قانون أراضي المدن لعام ١٨٩٩م على «... تسوية ملكية الأراضي في الخرطوم وبربر ودنقلا، وتخطيط وإعادة بناء تلك المدن... وخوّل هذا القانون الحكومة الحصول على أية أرض تطلبها إما عن طريق الشراء أو المبادلة للتمكن من تخطيط مدن جديدة دون تدخل من أصحاب العقار. وأمرت الحكومة أصحاب العقارات بإنشاء المباني وفقاً لتنظيماتها خلال عامين[١]. وتصبح كل الأراضي التي لا تتبع للقطاع الخاص أو التي فشل أصحابها في تعميرها وفقاً لتنظيم الحكومة، تصبح ملكاً مطلقاً للحكومة...»[٢]. وفي مارس ١٩٠٢م. نبهت الحكومة كل ملاك الأراضي في الخرطوم بأن المدة التي حددت لإنشاء عماراتهم ستنتهي بنهاية عام ١٩٠٢م. وبعد مضي عام ذكر ونجت بأن معظم أصحاب الأملاك قد تقيدوا بأنظمة إنشاء المباني[٣].

في عام ١٩٠٤م طُبق العمل بقانون أراضي المدن في كسلا والقضارف والدويم والأبيض، وزاولت لجان تسوية الأراضي أعمالها هناك. وقد عملت لجان تسوية أراضي المدن التي تتألف من رئيس وضابطين واثنين من الأعيان بنفس طريقة اللجان القروية. وطبقت الحكومة قوانين وأنظمة البناء على كل المدن الرئيسية في عام ١٩٠٧م. وفقد عدة ملاك أراضيهم بسبب عدم التزامهم بأنظمة البناء. وكان ملاك الأراضي في حلفا يتقدمون بالتماسات إلى الحاكم تثبت ملكيتهم للأراضي التي يريدون تعميرها. وفي عام ١٩٠٩م أعلنت الحكومة أنظمة البناء. وشملت تلك الأنظمة

---

(١) سودان قازيت-٢، ٢٧ مايو ١٨٩٩. الأنظمة التي وضعت لتشييد المباني وفقاً لدرجات الأرض.

(٢) W.H.McLeon «تخطيط أراضي الخرطوم وأمدرمان» بحث قُرأ أمام R.I.B.A. في مؤتمر تخطيط المدن (لندن ١٠-١٥ أكتوبر ١٩١٠)، SAD/٢٣٥/١، بحسب جريدة التايمز، ١١ أبريل ١٩٠٠ فُرض تنظيم السنتين من أجل حض مواطني أمدرمان الذين امتلكوا أراضي في الخرطوم على الانتقال إلى المدينة الجديدة.

(٣) سوادن قازيت-٣٣، مارس ١٩٠٢. تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٣، ص: ٦٣.

الإرشادات التفصيلية المتعلقة بنوعية المباني المسموح بها بالنسبة لكل درجة من درجات الأراضي، كما شملت أنظمة الخدمات الصحية. وكان على أصحاب الأراضي التقدم بطلبات إلى سلطات البلدية أو حاكم المديرية للحصول على ترخيص بالبناء[١]. وأصدرت الحكومة قوانين خاصة لتسوية أراضي مدن سواكن وأم درمان والخرطوم بحري. فقد صدر قانون الأراضي لمدينة سواكن في عام ١٩٠٤م. ونص ذلك القانون على إثبات الملكيات عن طريق وضع اليد لمدة خمس سنوات متتالية. وتألفت لجنة أراضي سواكن من ثلاثة أعضاء فقط[٢]. واعتُبرت أراضي أم درمان بخلاف أراضي المدن الأخرى أراضٍ حكومية منذ الاحتلال. وفي عام ١٩٠٦م عدلت الحكومة عن سياستها وقررت تخصيص أراض لكل المدعين الحقيقيين من الذين كانوا موجودين ساعة سقوط مدينة أم درمان. وصدر أمر إلى نائب حاكم أم درمان بأن يعمل مفوضاً للاستماع إلى الدعاوى وتحديد الدعاوى التي يمكن الاعتراف بها[٣]. وصدر قانون أراضي حلة حمد (الخرطوم بحري) في عام ١٩٠٩م. ونص ذلك القانون على تعيين ضابط تسوية بحيث يكون قراره هو القرار النهائي، ويخضع فقط لموافقة الحاكم العام[٤]. وكان الفارق الواضح بين قانون الأراضي المطبق في أم درمان والخرطوم بحري من جهة وبقية المدن الأخرى من جهة أخرى، هو أن المدينتين المذكورتين ليس لديهما تمثيل في لجان التسوية التي تتألف من موظف بريطاني فقط.

لم يبدأ مسح أراضي مدن الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان وبورتسودان إلا في عام ١٩٠٦م. وبعد مضي عام صدر قانون تسجيل الصكوك الذي نص على تسجيل البيع والهبة والرهن وأي نزع ملكية

---

(١) سودان قازيت-٢٠٦، ٢ نوفمبر ١٩٠٩، كانت الخرطوم هي المدينة الوحيدة التي توجد بها سلطات بلدية آنذاك.

(٢) سودان قازيت-٦٣، يونيو ١٩٠٤.

(٣) تقارير الشئون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٦، ص: ٦٦٠؛ سودان قازيت-١٠٣، ديسمبر ١٩٠٦.

(٤) مرفق من آسر إلى قورست، ٢ أكتوبر ١٩٠٩، المكتب الخارجي/١٤١/٤٢٣.

آخر.»... ويمكن إثبات شرعية البيع بموجب وثيقة موقعة ومختومة في حضور شاهد أو أمام المحكمة الشرعية[1]. وفي عام ١٩١٢م صدر قانون الأراضي الحكومية في المدن (إسكان المواطنين). مكن ذلك القانون حكام المديريات من تخصيص أراضٍ حكومية بالقرب من المدن لسكنى المواطنين...» ونص القانون أيضاً على تعويض السكان في حالة إخراجهم من مواقعهم. وكان للحاكم الحق في إخلاء مساكن المواطنين دون إبداء أسباب، وظلت تعويضات المواطنين متروكة أيضاً لتقدير الحاكم[2]. وفي عام ١٩١٣م أعلنت الحكومة بأن الأراضي الحكومية التي يشغلها السودانيون في الخرطوم والخرطوم بحري والأبيض والدويم قد أصبحت أحياء سكنية للمواطنين. وبالتالي أصبح العمال الذين شيدوا مدينة الخرطوم والذين سكنوا في أراض خصصت لهم منذ عام ١٨٩٩م أصبحوا مجرد مستأجرين للأراضي الحكومية ويمكن إخلاؤهم بموجب إشعار مدته شهر واحد[3].

ورغبة منها في إحداث تطور سريع في مدينة الخرطوم العاصمة الجديدة لجأت الحكومة إلى التعاون مع المؤسسات الخاصة. فقد بيعت الأراضي الحكومية والأراضي الخاصة»... بأسعار زهيدة لتصبح ملكاً حراً للتجار اليونانيين.... وقد انتقلت معظم الأراضي القيّمة بالمدينة الجديدة إلى أيدي الأقلية الرأسمالية...[4]» تبنت الحكومة نفس السياسة بالنسبة للمدن الأخرى ولكن نظراً لقلة الطلب لم تباع سوى أراضٍ قليلة. وفي عام ١٩٠٥م قررت الحكومة تغيير سياستها وأوقفت بيع أراضيها في الخرطوم. فكانت النتيجة أن ارتفعت أسعار الأراضي واستطاع المضاربون

---

(١) سودان قازيت–١١٧، سبتمبر ١٩٠٧.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩١٢، الصفحات:٩٢–٣؛سودان قازيت–٢٢٥، ٢٣ نوفمبر ١٩١٢.

(٣) سودان قازيت–٢٣٢، ٢٠ مارس ١٩١٣؛سودان قازيت–٢٣٨، ٣٠يونيو ١٩١٣، A.J.V. Arthur «تنظيف الخرطوم من السكن العشوائي»، مجلة الإدارة الأفريقية عدد ٦ رقم ٢(١٩٥٤)، ص:٧٣.

(٤) جريدة التايمز، ١١ أبريل ١٩٠٠.

الذين اشتروا قطع أراض بواقع ثلاثين جنيها إسترلينيا للقطعة الواحدة أن يبيعوا القطعة الواحدة بمبلغ ألف جنيه إسترليني. فقد علل ونجت السياسة الجديدة بأنها ساعدت على ارتفاع أسعار الأراضي الخاصة. واعتبر حاكم مديرية الخرطوم ارتفاع الأسعار بأنه مؤشر حسن لتطور المدينة في المستقبل[1]. ولا شك أن الحكومة التي باعت معظم أراضيها في الخرطوم بأسعار منخفضة قد فقدت مصدراً كبيراً من مصادر دخلها. فقد حاولت في عام ١٩٠٦م أن تعوض عن خسائرها وذلك باكتساب ألف ومئتين وسبعة عشر فداناً بالقرب من الخرطوم بموجب قانون اكتساب الأراضي، وكان الغرض من الأرض التوسعة المستقبلية للخرطوم، وقد عرفت بـ (مشروع مرجان) (Morgan). وفي عام ١٩٠٨م توقفت الحكومة عن تطوير المشروع. وانخفضت أسعار الأراضي في الخرطوم انخفاضاً شديداً نتيجة للأزمة الاقتصادية في مصر، ومن ثم تعطل الغرض الذي من أجله قام المشروع[2].

عندما اتضحت الرؤية بالنسبة لتوسعة المدن بالوضع السائد وقيام المدن الجديدة، قررت الحكومة الكف عن بيع أراضيها، واتبعت نظام الاستئجار. وقامت الحكومة بشراء كل أراضي منطقة الدامر في عام ١٩٠٥م «... أملاً في تطوير هذه المدينة التي تقع على مقربة من التقاء خط سكة حديد نهر النيل مع خط سكك حديد البحر الأحمر... وبعد مضي عام ورد في تقرير للحكومة بأن نظام الاستئجار أثبت عدم نجاحه في الدامر وعطبرة وربما يصبح تمهيداً لإدخال نهج محاربة المضاربة في التعامل مع أراضي المدن...»[3] ولقد أجري بحث عقب قرار الحكومة بإنشاء ميناء رئيسي في منطقة شيخ برقوت (Barghut) بورتسودان

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٥، الصفحات:٧٢، ٩٣-٤.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٦، ص: ١٨٣؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، ص:٣١٦، من سلاطين إلى ونجت، ١٥ مارس ١٩٠٦، SAD/٢٧٨/٣.

(٣) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٦، ص:٨٣؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٥، ص: ٧.

لتحديد السياسة المثلى بشأن أراضي المدينة الجديدة. وفضّل ونجت ومعظم المسؤولين البريطانيين في حكومته اتباع نظام الاستئجار الذي يضمن ملكية الحكومة لأراضي المدينة. وفضّل كرومر بيع الأراضي أملاً في الحصول على الدعم اللازم لتطوير مدينة بورتسودان، ولكنه وافق على اتباع نظام الاستئجار لفترة تجريبية مدتها سنتين[1]. وفي يوليو عام ١٩٠٧م اتضح فشل النظام الجديد. ولم يفضل المستأجرون من اليونانيين والمصريين نظام الاستئجار لأنه حرمهم من استثمار أموالهم ومن نظام المضاربات. وامتنع أيضاً المستثمرون البريطانيون عن قبول الأراضي المؤجرة لأنها تتضمن شرطاً يمكن الحكومة في حالة إفلاس المستأجر من الاستيلاء على الممتلكات الموجودة في المحل المؤجر وكل المباني التي شيدت على الأرض المؤجرة دون دفع أي تعويض[2]. وفي عام ١٩٠٨م اقترح بيرنارد السكرتير المالي التخلي عن نظام الاستئجار وبيع الأراضي بيعاً حراً. وبالرغم من معارضة ونجت وأغلبية كبار المسؤولين أمر قورست«... بإيجاد خطة يمكن بموجبها شراء الأراضي مباشرة أو استئجارها حسبما يفضل الرأي العام...»[3]. وبالتالي ظهر نظام جديد يجمع بين الملك الحر ونظام الاستئجار الحر(الحكر). فقد عرضت أراضي الحكومة للبيع وانخفض عائد الايجارات انخفاضاً كبيراً. وصرح مدير الزراعة والأراضي بأنه نسبة للشروط المعدلة فقد تم استئجار ثماني عشرة قطعة أرض في بورتسودان بينما لم تباع قطعة أرض واحدة. «... ولذلك يتضح أنه... ليس هناك رغبة للعامة في شراء أراضي بورتسودان... ما عدا المضاربين... فنظام الاستئجار يعد مقبولاً لدى الشخص الذي يريد

---

(١) من بونص إلى ونجت، ١٧ نوفمبر ١٩٠٦، مرفق من ونجت إلى كرومر، ١٧ نوفمبر ١٩٠٦، المكتب الخارجي/١٤١/٤٠٢، من كوربيت إلى كرومر، ٢٦ نوفمبر ١٩٠٦ المرجع السابق، سودان قازيت—١٠٠، سبتمبر ١٩٠٦.

(٢) من آمري إلى ونجت، ٢٠ يوليو ١٩٠٧، SAD/٢٨١/١، جريدة التايمز، ١٥ مايو ١٩٠٨؛ سودان قازيت—١٠٠، سبتمبر ١٩٠٦.

(٣) من بونص إلى ونجت، ١٢ أبريل ١٩٠٨؛ من ونجت إلى قورست، ٢٨ مارس ١٩٠٨؛ من هارفي إلى قورست، ٨أبريل ١٩٠٨، من قورست إلى ونجت، ١١ أبريل ١٩٠٨، المكتب الخارجي/١٤١/٤١٦.

العمل في بورتسودان أي الشخص الذي سيعيش وسيعمل هناك...»[1].

مع ذلك استمر النظام الجديد. وعندما حدثت مشكلة مماثلة عام ١٩١٠م في أم درمان تبنى الحاكم العام نظام الاستئجار الحر والملك الحر بالرغم من وجود معارضة شديدة من قبل كبار المسؤولين. كان كوري وبونهام كارتر من كبار المعارضين الذين رأوا ضرورة بسط الحكومة لسيطرتها على أراضي المدن الرئيسية في السودان. ولكن سلاطين كان ضد نظام الاستئجار وقد اعتبره غير مرغوب فيه لدى عامة المواطنين. واحتج بأن أي مالك وطني للأرض يعتبر أفضل وأرخص عميل للحكومة... وفي مارس عام ١٩١٠م قرر مجلس الحاكم العام عرض أراضي المدن بما في ذلك أراضي الأسواق؛ إما للبيع أو الاستئجار بناء على رغبة صاحب الطلب... وتم تعميم هذا النظام الجديد على كل أراضي المدن في السودان[2].

بقيت سياسة الحكومة تجاه الأراضي ناجحة بالرغم من الأخطاء التي حدثت في السنوات الأولى، فقد استطاعت أن تحقق زيادة مطردة في الرقعة الزراعية وتطوير المدن وذلك باعترافها بالحقوق والملكيات الخاصة في المناطق القروية وفي المدن. وبنهاية حكم ونجت انتقل الجزء الأكبر من أراضي البلاد إلى أيدي المواطنين والحكومة. وعلى الرغم من أن المضاربة وتملك الأجانب للأراضي كانت شغلاً شاغلاً في الأعوام الأولى فإن سياسة الحكومة استطاعت أن توقف نشاط المضاربين مستعينة في ذلك بنتائج الأزمة الاقتصادية التي حدثت في مصر آنذاك.

نظام الضرائب:

وضع كرومر مبدأ الضريبة الرمزية في عام ١٨٩٩م وذلك عندما أكد

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، الصفحات:١٢-١٤.

(٢) مجلس الحاكم العام، ٢٢يناير-١٠فبراير ١٩١٠، المكتب الخارجي/٣/٨٦٧؛ ٢٨ فبراير-١٤ مارس ١٩١٠، المكتب الخارجي/١/٨٦٧.

لأهالي السودان بأن نظام الضرائب سوف يكون مطابقاً لأنظمة الضرائب في البلدان الإسلامية الأخرى. أفصح كرومر عن خططه في تقريره السنوي عن السودان الإنجليزي المصري:

«... بالاطلاع على قائمة الضرائب التي جُمعت في عهد الخليفة عبد الله تبين أنه على الرغم من أن الكيفية التي جبيت بها كانت قاسية وابتزازية لأبعد حد إلا أنها كانت مبنية على أسس إسلامية معترف بها في جميع البلدان الإسلامية وبالتالي ليس هناك ضرورة لإحداث تغيير جذري في هذا النظام...»[1].

وتطور نظام الضرائب مؤسساً إلى حد كبير على نظام الضرائب في عهد الخليفة الذي كان هو الآخر شبيهاً بنظام ضرائب العهد التركي المصري. فقد شملت الضرائب الأساسية التي فرضتها الإدارة الجديدة على السكان المستقرين العُشر (ضريبة الأرض) وضريبة التمور، وضريبة القطعان[2] وكان الرُّحَّل يدفعون جزية سنوية مبنية على أساس التقديرات التقريبية لماشيتهم. وفرضت ضريبة على الصمغ العربي، وريش النعام والعاج.

كانت أولى المشكلات التي واجهت الإدارة الجديدة هي تعداد دافع الضرائب على أساس الانتماء إلى قبيلته أم إلى المركز أم المديرية التي يقيم فيها. وتقرر عقب استشارة سلاطين «... على أن ينتمي السكان المستقرون إلى المراكز التي يعيشون فيها بغض النظر عن اختلاف قبائلهم، وينتمي الرُّحَّل إلى قبائلهم بالرغم من تنقلهم ورعيهم في مراكز مختلفة...»[3]. وتمثلت المشكلة الثانية في كيفية تحديد القبائل الرحل. فقد كمنت أهمية ذلك التحديد في حقيقة أن الرُّحَّل يدفعون الجزية فقط بينما يدفع السكان المستقرون ضرائب باهظة. فقد توقف قرار الحكومة في كل حالة من هذه الحالات بصفة جزئية على الخاصية الترحالية للقبائل.

---

(١) تقرير مندوب السودان–١٨٩٩، ص:٤٧.

(٢) هي الضريبة التي تؤخذ على قطعان الماشية وبقية الحيوانات من إبل وأبقار وأغنام.

(٣) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٢، ص: ١١٤.

فهناك بعض القبائل في كردفان والمديريات الجنوبية تدفع الجزية بالرغم من أنها شبه مستقرة. وذلك نسبة للعجز في موظفي الحكومة المطلوب توفرهم من أجل تحديد نظام ضرائبي أكثر دقة للسكان المستقرين.

والتزمت الحكومة بمبدأ مراعاة تخفيض الضرائب حتى عام ١٩١٢م. اعتبر كرومر هذه السياسة سبباً رئيسياً في نجاح الإدارة البريطانية في السودان. فقد كانت الصحافة المصرية والاحتياجات المالية المتزايدة تدفعان ونجت باستمرار إلى زيادة الضرائب، ولكنه صمد أمام تلك الضغوط نتيجة لأخذه بنصيحة كرومر. وفي عام ١٩١٢م قرر كتشنر سحب الإعانة المصرية السنوية التي مكنت ونجت حتى ذلك الحين من الابقاء على معدل ضريبي منخفض، الأمر الذي دفع بالحكومة مضطرة إلى زيادة الضرائب ولكن وفق رؤية ونجت أن تكون الزيادة بمعدل طفيف»... دون أن تسبب متاعب في أوساط المواطنين...»[1].

صدر قرار ضريبة الأرض والتمور في مايو من عام ١٨٩٩م. فقد فرضت ضريبة الأرض على كل الأراضي المروية التي لا يعتمد في زراعتها على مياه الأمطار. وصار معدل الضريبة السنوي يتراوح ما بين عشرين إلى خمسين قرشاً للفدان الواحد حسب تصنيف الأرض وطريقة ريها. وحدد الحاكم العام المراكز والمديريات التي تُجبَى فيها الضرائب[2]. وفي عام ١٨٩٩م فرضت ضريبة الأرض على مديرية دنقلا ومراكز معينة في وادي حلفا وبربر. وطبق النظام الضريبي في مديرية الخرطوم في عام ١٩٠١م و ١٩٠٢م. وفي السنوات التي تلت فرضت ضريبة الأرض على معظم الأراضي المروية في المديريات الشمالية. ومن أجل تشجيع الزراعة أعفت الحكومة أصحاب الأراضي الذين نصبوا مضخات مياه (طلمبات) للري من الضريبة للعامين الأولين بينما أعفت الذين نصبوا سواقي من الضريبة لمدة عام واحد. وفي عام ١٩٠٦م فرضت

---

(١) من ونجت إلى كتشنر(خاص) ٧ أبريل ١٩١٢، SAD/١٨١/١/٣.

(٢) سودان قازيت-٢ ، ٢٧ مايو ١٨٩٩.

الحكومة ضريبة جزائية على الأراضي غير المزروعة لكي تحفز أصحابها على زراعتها. فقد كانت الضريبة الجديدة تجبى على قطعة الأرض بعد عامين ثم بعد ذلك تشمل الضريبة كل المساحة خلال فترة تتراوح بين ثمان إلى عشر سنوات. واعترض المزارعون بشدة على الضريبة الجزائية لأنهم لم يروا لها مسوغاً، وتخلى كثير منهم عن أراضيهم. وبعد فترة تجريبية استمرت عامين ألغت الحكومة هذه الضريبة الجديدة[١].

وفرضت الحكومة ضريبة العُشر على كل الأراضي التي تروى بمياه الأمطار، كما فرضت هذه الضريبة على الأراضي المروية رياً صناعياً التي تعذر تقدير ضريبتها لعدم توفر المعلومات الكافية بشأنها. وقد تطلب جمع العشور قدراً كبيراً من العمل، إذ كان على موظفي الحكومة تقدير قيمة المحاصيل قبل الحصاد. فضلاً عن أن كثيراً من المزارعين كانوا يفضلون إخراج قيمة العُشر عيناً مما اضطر الحكومة إلى توفير وسائل النقل اللازمة. بذلك فاقت نفقات العمل والنقل في بعض المراكز النائية الدخل الإجمالي للعُشر، فقررت الحكومة عدم بذل مجهود في جمع تلك الضريبة، وتوصل ونجت إلى أن الأفضل قبول هذه الخسارة في العائد فضلاً عن أن تشق على السكان بمطالبتهم بدفع القيمة نقداً[٢]، حيث إنهم فضّلوا إخراج القيمة العينية لعدم توفر النقد لديهم، بالإضافة إلى تخوفهم من أن تطالبهم الحكومة بأكثر مما عليهم. وكانت الحكومة تحدد ما يعادل العُشر من النقد حسب أسعار الذرة وقت الحصاد. ولكن كثيراً من المزارعين كانوا يبيعون محصولهم من الذرة قبل حصاده إلى تجار أم درمان وبأسعار منخفضة. وبالتالي تمكن هؤلاء التجار من رفع الأسعار في الأسواق المختلفة مما اضطر المزارعين إلى دفع قيمة العُشر بأكثر من ضعفي السعر الذي يدفعه لهم التجار. وصدر قرار في عام ١٩٠٥م بعدم

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٥، ص:٦٩؛تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٨، ص: ٢١.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٦، ص:٥٠٢ ؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٧، ص:٧٥.

بيع الذرة لغير السوق الحكومية إلا بعد اكتمال تقدير العُشر منه. وبحلول عام ١٩٠٨م استطاع كل المزارعين دفع قيمة العُشر نقداً. وهكذا حُلت المشكلة دونما قسر أو إكراه[١]. في المراكز النائية في مديريتي كردفان وأعالي النيل لم تفرض ضريبة العُشر إلا بعد عام ١٩١٠م ولم تكن هناك ضرائب على الأراضي المزروعة في بحر الغزال ومنقلا طوال هذه الفترة.

كانت ضريبة العُشر وضريبة الأرض المروية رياً صناعياً تؤخذان من السكان المستقرين بينما كانت ضريبة القطعان التي أعلنت في عام ١٨٩٩م تؤخذ من الرُحَّل. وكان من المفترض أن تحل هذه الضريبة محل الزكاة في الإسلام، وهي التي كانت تجبى في عهد الحكومة المهدية، إلا أن كرومر كان لديه شك في فعاليتها فأوصى بإلغائها في وقت مبكر[٢]. ويبدو أنه كان محقاً في ذلك لأن الرُحَّل الذين اعتمدوا في معيشتهم على قطعانهم كانوا يتخلون عن بعض حيواناتهم مقابل الزكاة، وقد رفضوا التخلي عن بعض الحيوانات مقابل الضريبة وانسحبوا بماشيتهم إلى المراكز البعيدة حيث لا تطولهم أيدي السلطة. وبالتالي فإن الضريبة التي كان المستهدف الأساسي منها الرحل أصبحت تجبى فقط من المستقرين الذين يلتزمون أصلاً بدفع العشور. وفي أغسطس ١٩٠١م استبدلت الحكومة ضريبة القطعان بضريبتين جديدتين، حين قررت جزية سنوية يدفعها الرُحَّل وتؤخذ من القبيلة ككل بينما استمر المستقرون في دفع ضريبة الحيوانات. ووفقاً للقوانين التي نشرت في جريدة السودان، فإن سلطات العهد التركي المصري دأبت على أخذ الجزية وضريبة الحيوانات، وكانتا تعرفان بالجزية والزكاة[٣]. إن استخدام مصطلح جزية التي هي عبارة عن ضريبة مفروضة على غير المسلمين تحت الحكم الإسلامي كان

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٥، ص: ١٣٣؛ من فيس إلى ونجت، ٢٧ أغسطس ١٩٠٥، SAD/٢٧٧/٢؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، ص: ٣٩١.

(٢) سودان قازيت-٧، ٢ ديسمبر ١٨٩٩، ص: ٤٩.

(٣) سودان قازيت -٢٦، ١ أغسطس ١٩٠١، قانون الجزية ١٩٠١، قانون ضريبة الحيوانات ١٩٠١.

باعثاً على سوء الفهم. وكانت الجزية تؤخذ في العهد التركي المصري من المسلمين بالجزيرة بمعدل ثمانين قرشاً للرأس(١). لقد كانت لتلك الضرائب الجديدة مساوئها بالرغم من سهولة فرضها. إذ فرضت الجزية وضريبة الحيوانات بناء على عدد الحيوانات التي يقدرها موظفو الحكومة. ولكن تقديرات قطعان الرُحّل كانت مبنية إلى حد كبير على المعلومات التي يقدمها شيوخ قبائلهم، وهي غالباً ما تكون تقديرات مرتفعة. وقد خشيت الحكومة أن يتهرب الرُحّل من دفع الجزية فكانت تتحصلها بمعدل أقل من ضريبة الحيوانات. وقد اعتُبرت الجزية خطة سياسية بالدرجة الأولى ولم تكن مصدر دخل. فكانت النتيجة أن حاول المستقرون التهرب من دفع الضريبة بإرسال حيواناتهم لكي ترعى مع حيوانات الرُحّل. هذا بالإضافة إلى أن بعض القبائل انقسمت بين مديريتين أو أكثر فكانت ضريبة الحيوانات تؤخذ من جزء القبيلة بينما كان الجزء الآخر يدفع جزية سنوية. وعندما يأتي مفتش لعمل تقديرات الضرائب كانوا يعبرون الحدود وينضمون إلى الجزء الآخر من القبيلة. في محاولة للتغلب على هذه المشكلة صدر قرار حكومي في عام ١٩٠٣م بتهديد من يتهربون من دفع الضرائب بمصادرة حيواناتهم. ولكن استمر هذا التحايل والتهرب من دفع الضرائب لفترة طويلة حتى فرضت ضريبة الحيوانات على عدد كبير من القبائل التي كانت تدفع الجزية السنوية(٢).

كانت الحكومة تجبي جزية سنوية فقط من القبائل التي تمتلك الحيوانات في المديريات الجنوبية وجبال النوبة. فقد كان نظام تقدير الجزية في تلك المناطق البعيدة عشوائياً ولا يمكن الاعتماد عليه. وفي منطقة جبال النوبة

---

(١) Peacock انظر المصدر نفسه، ص:١٦ انظر Holt المصدر نفسه ص:٣٤ الذي كتب نقلاً عن بيان المهدي الذي صرح فيه بأن الأتراك فرضوا الجزية على المسلمين في السودان.

(٢) من ويلكنسون إلى ونجت، ٢٧ ديسمبر ١٩٠٣، SAD/٢٧٣/١٢؛ الأوامر الإدارية لحكومة السودان-٥١، ٢١ مايو ١٩٠٣؛ سودان قازيت-٤٨، ١ يونيو ١٩٠٣؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٦، ص:٧٥٨؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان ١٩٠٨، ص: ٦٧٢؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٩، ص: ١١٨.

كانت قيمة الجزية التي تؤخذ تتناسب تناسباً عكسياً مع حجم المقاومة الناتجة عن جمع الضرائب «... فقد كان الضعفاء منهم هم الذين يدفعون الجزية والأقوياء يتخلصون من دفعها...»[1] وكذلك الحال بالنسبة للمديريات الجنوبية حيث لم تكن قبائل النوير والأنواك تدفع الجزية نظراً لبعدها عن سيطرة الحكومة بينما بدأ الشلك والدينكا يدفعون قدراً بسيطاً من الجزية اعتباراً من عام ١٩٠٢م. وفي عام ١٩٠٩م قررت الحكومة فرض ضريبة قليلة على الأرض التي تروى بالأمطار تعادل عُشر متطلبات الحكومة من القبائل التي لا تمتلك ماشية...» في مديرية بحر الغزال. وشملت الضرائب غير المباشرة في المديريات الجنوبية مقداراً سنوياً من الحبوب، وعدداً من وسائل التنقل لقوافل الحكومة وكانت الحبوب تباع بأقل من سعر السوق[2].

إن النظام الضريبي استهدف بصفة أساسية المجتمع الزراعي والرعوي، وفرضت أيضاً عدة ضرائب على السكان في المدن والقرى الكبرى وإن لم تكن ذات أهمية تذكر. في عام ١٨٩٩م فرضت ضريبة المنازل وهي تعادل ١/ ١٢ من قيمة الإيجار السنوي. ولم تدفع هذه الضريبة إلا في مدن قليلة. وكانت الخرطوم وأم درمان معفيتين من هذه الضريبة حتى عام ١٩٠٦م[3]. وفي عام ١٩١٣م بذلت الحكومة جهداً كبيراً في تحصيل الضرائب من السكان غير المزارعين نتيجة لوقف المعونة المصرية. فقد فرض قانون الضرائب المحلي لعام ١٩١٢م معدلات ضريبية على كل أصحاب الأملاك في السودان. ثم فرضت الحكومة مرة ثانية ضريبة على المزارعين تعادل ١٠٪ من العشر أو من ضريبة الأرض المروية رياً صناعيا[4]. ثمة ضرائب أخرى شملت ضريبة الزوارق، قدرت

---

(١) Gillan انظر المصدر نفسه ص: ٤٠.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٩، ص: ١١٨، كتيب بحر الغزال، الصفحات: ٤٤-٥.

(٣) سودان قازيت-٣، ٣١ يوليو ١٨٩٩، هذه الضريبة عدلت في ١٩٠٥؛ سودان قازيت-٧٣، مارس ١٩٠٥؛ سودان قازيت-٨٦، يناير ١٩٠٦.

(٤) قانون الضرائب المحلي ١٩١٢، سودان قازيت-٢٢٥، ٢٣ نوفمبر ١٩١٢.

على حسب حمولة الزورق (المعدية). وكان حكام المديريات يأخذون ضريبة الطرق لإنفاقها على صيانة الطرق. وفرضت ضرائب (عوائد) السوق في عام ١٨٩٩م، وشملت (العوائد) رسوم بيع الحيوانات، ورسوم الوزن، ورسوم الذبح، وإتاوات أخرى[١]. وتعرضت ضريبة التجار التي أعلنتها الحكومة في عام ١٩١٣م إلى انتقاد شديد فكان لا بد من تعديلها. وربما كانت هذه هي المرة الأولى التي تستجيب فيها الحكومة لضغوط الرأي العام والصحف المحلية. وبما أن معظم التجار من اليونانيين والمصريين، فلم تكن هناك غرابة أن يجدوا مساندة من صحيفة سودان هيرالد (Sudan Herald) التي يمتلكها اليونانيون[٢].

كان يقع على موظفي الحكومة تقدير وجمع الضرائب حسب سياسة وضعها كتشنر من خلال تعليماته إلى الحكام والمفتشين، وتم التوسع فيها عبر عدد من القرارات الحكومية. لقد أخذ نظام تسجيل الأراضي من مصر ولكن سرعان ما اتضح أنه معقد وبه كثير من التفريعات قياساً إلى العدد القليل من الموظفين في كل مركز. وحتى الجزية التي كان ينبغي أن تُجمع دون مساعدة من الحكومة تعين جمعها عن طريق الموظفين المصريين والبريطانيين[٣]. وبنهاية فترة حكم ونجت نشأ نظام ضريبي موسع يقوم على غرار النظام الضريبي السائد في البلدان الإسلامية الأخرى. لقد ساهم المجتمع الزراعي بنصيب كبير في عائد الضرائب فيما استمر الرُّحّل وسكان المدن يدفعون أقل من المعدل الضريبي المفروض عليهم.

. . .

(١) سودان قازيت-٣، ٣١يوليو ١٨٩٩، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٤، ص: ٢١٢، كتيب مساعدو المأمور، الصفحات: ٣٣٧-٩.

(٢) سودان قازيت-٢٣٢، ٢٠ مارس ١٩١٣، من ونجت إلى سلاطين، ٢١ أبريل ١٩١٤، SAD ١٠٤/٦، من ونجت إلى بيرنارد، ٦ مايو ١٩١٣، SAD/١٨٦/٢/١.

(٣) انظر المرجع أعلاه، الصفحات: ٧٢-٧٤، ١٤٥-١٤٧.

الفصل العاشر
مشكلة الاسترقاق والعمالة[1]

• •

واجه السودان خلال السنوات الأولى للحكم الثنائي عجزاً مستمراً في الأيدي العاملة، الأمر الذي أدى إلى نقص العمالة بمشاريع التنمية وكذلك الزراعة. وكان لذلك العجز علاقة وثيقة بمشكلة الرق المحلية. وربما أن هذا التلازم في العلاقة بين العمالة والرق هو ما جعل الحاكم العام يعهد بمسؤوليتهما إلي إدارة الاستخبارات في الخرطوم. لقد اعتبر خطف الرقيق عملاً مختلفاً عن الاتجار بهم. ووفقاً لاتفاقية تجارة الرقيق الانجلو مصرية في أغسطس ١٨٧٧م؛ صار من المؤمل إيقاف العمل بتجارة الرقيق في السودان منذ عام ١٨٨٠م. ولكن تعطل العمل بهذه الاتفاقية إلى ما بعد إعادة الاحتلال بسبب الحركة المهدية. وقعت بريطانيا العظمى ومصر اتفاقية جديدة في نوفمبر عام ١٨٩٥م بهدف مكافحة تجارة الرقيق. ونصت المادة الثانية من هذه الاتفاقية على أن تتولى مصر إصدار قانون خاص يوضح العقوبات التي تطبق على المخالفات المتعلقة بالاسترقاق. وقد أصدرت الحكومة المصرية ذلك القانون في يناير من عام ١٨٩٦م. وبعد فترة وجيزة من إعادة الاحتلال وعلى وجه التحديد في يناير ١٨٩٩م أعلن أن تجارة الرقيق في السودان جريمة مخالفة للقانون

---

(١) كانت تجارة الرقيق بشكلها الاقتصادي العالمي بقيادة البريطانيين بالإضافة إلى جهات أوربية وعالمية. بدأت محاربة الاسترقاق بعد الثورة الصناعية بإحلال الآلة محل الإنسان ومن ثم بدأت المكافحة التي تبنتها بريطانياً كجزء من الهيمنة السياسية. وهل الاستعمار إلا وجه من أوجه الاستعباد أو ربما استرقاق من نوع جديد. ومن خبث الإدارة البريطانية في السودان أنها ربطت الثورات الدينية والوطنية بالرق. ومن الجهات التي اشتركت في الاسترقاق شركات بريطانية وعالمية ومحلية بالإضافة إلى القبائل التي كانت تغير على بعضها وتأسر وتبيع أفراد القبيلة الأخرى محلياً أو عالمياً.

وأصبح إيقاف هذه التجارة منوطاً بإدارة مكافحة الاسترقاق.

إدارة مكافحة الاسترقاق:

ترجع الأسس التي قامت عليها سياسة حكومة السودان تجاه الاسترقاق إلى ما صاغه اللورد كرومر في عام ١٨٩٩م عندما أكد أن الإدارة الجديدة تسمح بالاسترقاق المحلي. وقد بنيت هذه السياسة على الافتراض بأن تدابير محاربة الاسترقاق التي اتخذتها حكومة العهد التركي المصري هي السبب في نجاح الحركة المهدية. وفي ضوء هذه التصورات يمكن تفسير العلاقة اللاحقة بين حكومة السودان وإدارة مكافحة الاسترقاق.

كانت إدارة مكافحة الاسترقاق تحت إشراف وزارة الداخلية المصرية حتى نهاية عام ١٩١٠م، وأسندت إليها مهمة وقف عمليات الاختطاف للرقيق ومنع تجارة الرق. كان هناك في أول أيام إعادة الاحتلال ما لا يقل عن خمسة عشرة ألف رجل يعملون بتجارة الرقيق. وكان هدف الحكومة الأول هو وقف تصدير الرقيق إلى خارج الحدود السودانية حيث صدر قرار بهذا الشأن في عام ١٩٠١م[1]. ولكن استمرت تجارة الرقيق بالرغم من الأنظمة والقوانين التي تمنع ذلك، وخاصة عبر البحر الأحمر إلى الجزيرة العربية وعبر الحدود الحبشية. وفي عام ١٩٠٢م اختُطف عدد كبير من السودانيين الأطفال والشباب من دنقلا والجزيرة وتم تهريبهم إلى الجزيرة العربية. ووردت تقارير عن حالات اختطاف أخرى من سواكن وكسلا في عام ١٩٠٤م. لقد كان من الصعوبة بمكان السيطرة على تجارة الرقيق عبر الحدود الحبشية. وتسببت الحدود في انقسام قبيلة الأنواك إلى جزئين بين البلدين، إذ أن الغارات الدائمة على الجزء من القبيلة بالسودان زودت الحبشة بحصة سنوية من الرقيق. وكانت جبال النوبة مصدراً آخر للحصول على الرقيق حيث إن القبائل

(١) P. F. Martin، «السودان في تطور»، لندن ١٩٢١، ص: ٢١٦، الأوامر الإدارية لحكومة السودان–١٣٣، ٥ ديسمبر ١٩٠١، هذا الأمر قد أبدل بالعديد من التعليمات، سودان قازيت–٣٦، ١ يونيو ١٩٠٤.

العربية وقبائل النوبة ظلت تشن غارات على السكان وتنهبهم واستمرت على ذلك طوال فترة حكم ونجت.

لم يكن السودان هو المصدر الأساسي للرقيق. فقد كان الجلابة الذين تزوجوا الجواري يستوردون الرقيق من الكنغو الفرنسي أو يحوزون عليهم عن طريق ما يقدمه السلطان لهم من الرقيق على سبيل الإهداء. وكان الطريق إلى السودان يمر عبر المركز الغربي لبحر الغزال حيث توجد مناطق شاسعة غير مأهولة يصعب السيطرة عليها بدون قوات كبيرة. أما بالنسبة للجواري فإما أن يستوردوهن أو يمنحهن السلاطين لهم كهدايا[1]. وكان رسل على دينار يهرّبون الرقيق إلى السودان ويبيعونهم في سوق أم درمان بعد أخذ موافقة ونجت رغم احتجاج إدارة مكافحة الاسترقاق[2]. وكان الطريق الذي تسلكه قوافل الحج من غرب إفريقيا إلى مكة الذي يمر عبر الأراضي السودانية هو الطريق الرئيس لتهريب الرقيق[3]. ونظراً لطول امتداد الحدود السودانية وقلة الدوريات على الحدود لم يكن بالامكان التحكم في هذه الجموع المتحركة من الحجاج الذين تبلغ نسبتهم ٩٠٪ من إجمالي الحجاج السودانيين. وكان الفلاتة يحضرون الرقيق معهم من بلادهم أو يحصلون عليهم من السودان ويأخذونهم معهم إلى الجزيرة العربية. وكان الحجاج يعبرون الحدود الإريترية ليتفادوا نقاط التفتيش، في حين يبحر الآخرون من سواكن إلى جدة بعد أن تلزمهم الحكومة بدفع تأمين للحجر الصحي. ولم يستطع أكثر من ثلاثة آلاف حاج سوداني خلال الأعوام من ١٩٠٩م-١٩١٣م العودة إلى بلادهم فقد بيع عدد كبير منهم على أساس أنهم رقيق[4].

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٦، ص: ٥٥٨.

(٢) من تالبوت إلى ونجت، ٢٠ يونيو ١٩٠٣، SAD/١/٢٣٤، من ونجت إلى كرومر، ١١ ديسمبر ١٩٠٣، المكتب الخارجي /١٤١/٣٧٨

(٣) التفاصيل التي تلي هذه الحاشية أخذت من تقرير سي. إيه. ويليز عن الاسترقاق والحج، (١٩٢٦)، SAD/٢١٢/٢ مالم يرد شرح بخلاف ذلك. التقرير مبني على البيانات التي تم الحصول عليها من إدارة الاستخبارات السودانية التي كان ويليز مديراً لها منذ ١٩٢٠.

(٤) الأرقام التي أوردها ويليز لا تتفق مع تلك التي جاءت في تقارير الاستخبارات السودانية

في هذا الوقت الذي أصبحت فيه إدارة مكافحة الاسترقاق ذات صلاحية مطلقة، تمكنت من الحد من هذه التجارة، ولكن لم تستطع إيقافها. ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى عدم توفر الوسائل، بالإضافة إلى المناطق الشاسعة التي يجب على الإدارة السيطرة عليها. ولكن السبب الرئيس لاستمرار هذه التجارة هو الطلب المتزايد على الرقيق من شبه الجزيرة العربية، والإغراءات الكبيرة التي تقدم للتجار. إن النجاح الذي حققته إدارة مكافحة الاسترقاق مرده إلى توسع السيطرة الإدارية للحكومة، والجهود العظيمة التي بذلت في كبح الغارات على الرقيق. وكان ازدياد الإقبال مرة أخرى على الاسترقاق في عام ١٩٠٤م دليلاً واضحاً على أن هذه التجارة لم تستأصل من جذورها بالكلية، مما يقتضي إحداث تغيرات جذرية اقتصادية واجتماعية للتغلب عليها.

كان تنظيم إدارة مكافحة الاسترقاق فريداً في نوعه، فقد استمرت رئاستها في القاهرة فيما كان السودان هو مركز الأنشطة التي تقوم بها الإدارة. ولم يكن الكابتن ماكميردو (McMurdo) مدير الإدارة تحت إشراف الحاكم العام في السودان حتى عام ١٩١٠م، وبصفته مسؤولاً في وزارة الداخلية المصرية فقد كان يرفع تقاريره إلى القنصل البريطاني العام في مصر. وأورد ونجت تعليقاته عن الاسترقاق في مذكرته السنوية الخاصة، إذ لم يكن هناك تقرير لإدارة مكافحة الاسترقاق ضمن التقارير الخاصة بالإدارات المختلفة لحكومة السودان طوال حكم ونجت. وفي بعض الأحيان لم يكن ونجت يستلم حتى صوراً من تقارير ماكميردو.

واستمرت إدارة مكافحة الاسترقاق تعين مفتشيها الذين أقاموا مراكز في أجزاء البلاد مستعينين بشرطة السواري الراكبة وشرطة الهجانة. فقد كانوا يعتقلون المخالفين ويصدرون التحذيرات دون الرجوع للسلطات المحلية. في عام ١٩٠٢م شنت هذه الإدارة حملة شعواء وعنيفة للسيطرة

عن تلك السنوات، تقارير الاستخبارات السودانية-١٧٤-٢٣٣، يناير١٩٠٩- ديسمبر ١٩١٣.

على حركة الاسترقاق على الأراضي الواقعة أعلى وادي النيل[١].

في عام ١٩٠٥م أعيد تنظيم إدارة مكافحة الاسترقاق، وانقسمت قوة الشرطة التابعة لها إلى ثلاثة أقسام، لتصبح رئاستها في الأبيض والرصيرص والخرطوم. وتحدد وضع الإدارة القانوني لتكون أكثر اتصالاً بالإدارة السودانية لتفادي المصادمات غير اللازمة. وبالتالي أصبحت قوات الشرطة التابعة لهذه الإدارة جزءاً من قوات الشرطة السودانية، وأصبح مفتشوها بحكم مناصبهم قضاة من الدرجة الثانية، ولهم الحق في إصدار تعليماتهم للمأمورين وضباط الشرطة المختصين فيما يتعلق بقضايا الاسترقاق. وفي الجانب الآخر كان حكام المديريات يقدمون توصياتهم إلى مفتشي إدارة مكافحة الاسترقاق ويعرضون آراءهم على رئاسة الإدارة بالخرطوم، وأخيراً ترفع كل تقارير الإدارة بواسطة الحاكم العام[٢].

بالرغم من تلك التعديلات التنظيمية فقد كانت هناك مصادمات متكررة بين موظفي إدارة مكافحة الاسترقاق وبين موظفي الحكومة، وحدثت بعض الإصلاحات الإدارية التي شملت أنشطة الإدارة في كل مجال.

وقد عزا ماكميردو توتر العلاقات إلى أن إدارته تعمل جهازاً مستقلاً داخل حكومة السودان. وادعى أيضاً أن وجهة نظره لا تجد آذاناً صاغية وذلك نسبة لنفوذ سلاطين المطلق على كل شيء يتعلق بالاسترقاق...»[٣] وقد كان ذلك تبسيطاً للقضية على الرغم من وجود شيء من الحقيقة فيها،

(١) سودان قازيت–٣٠، ١ ديسمبر ١٩٠١، تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٢، ص: ٣٠٤؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٣، ص: ٥١.

(٢) من هنري إلى ونجت، ١٨ يوليو ١٩٠٤، SAD/٢٧٥/٥؛ الأوامر الإدارية لحكومة السودان–٢٦٨، مصلحة مكافحة الاسترقاق، الخرطوم، ١٢ مارس ١٩٠٥؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٥، الصفحات: ٥٦–٧.

(٣) من استاك إلى ونجت، ٢٠ مايو ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٤/١ وقد أورد النقاش الذي دار بينه وبين ماكميردو.

حيث إن الحزازات، كان مردها بصفة أساسية إلى أمور متعلقة بالسياسة، فقد عدَّ ونجت الثورات الدينية والقبلية في الجزيرة وجبال النوبة نتيجة مباشرة لممارسات إدارة مكافحة الاسترقاق: «... وذلك بإقناع اكستر هالسيم (Exeter Hallsim) بمحاولة قمع اصطياد الرقيق والمتاجرة بهم...»[1] فيما يتعلق بالاسترقاق المحلي.. إن أي تدخل من جانب إدارة مكافحة الاسترقاق سوف يؤدي إلى انتفاض المئات من أمثال عبد القادر ود حبوبة قريباً وإنني أخشى أن يصطدم صاحبنا ماكميردو بأكثر الأشخاص حماقة سواء في مصر أو في السودان...»[2] وقد عدَّ ونجت أن من واجبه إقناع الحكومة البريطانية باتباع سياسته لا سياسة ماكميردو فيما يتعلق بالاسترقاق...» التي ربما تفقدنا السودان لو أصر ماكميردو على تنفيذها...»، واختتم ونجت حديثه: «... إن ماكميردو ليس لديه حجة وإن حاول أن يفوز بالحظوة عند اكستر هالسيم وحكومة راديكالية. وكلما عاجلنا بالتوصل إلى تفاهم تام كان ذلك أفضل...»[3]. فقد أراد ونجت وسلاطين تعديل سياسة إدارة مكافحة الاسترقاق حسب المتطلبات الإدارية. إن حكومة السودان لا ترغب في إدارة مستقلة تتبع سياسة مبنية على اتفاق بين بريطانيا ومصر ولا تخضع لسيطرتها. ويمكن فهم الحساسية القائمة بين حكومة السودان وإدارة مكافحة الاسترقاق في ضوء تلك الآراء.

رفض ونجت اقتراحاً بشأن تأسيس ملجأ في أم درمان للرقيق الذين تم

---

(١) من ونجت إلى قورست، ١٩ نوفمبر ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٥. كانت قاعة إكستر في لندن مركزاً لمزاولة أنشطة محاربة الاسترقاق واعتقد ونجت بأن ماكميردو كان يتلقى الأوامر من جمعية محاربة الاسترقاق. انظر: من ونجت إلى استاك، ٣١ مايو ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٣، R. Hill «فترة الاحتلال المصري» ١٨٢٠-١٨٨١، سجلات السودان- مجلد ٣٩ (١٩٥٨) الصفحات: ١٠١-٢.

(٢)من ونجت إلى استاك، (خاص) ١٢ مايو ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٣. كان عبد القادر ودحبوبة قائداً لتمرد الجزيرة في ١٩٠٨، انظر الفصل السادس، الصفحات:١٠١-١٠٣ (النسخة الأصل)=١٣٥-١٣٧(النسخة المترجمة).

(٣) من ونجت إلى استاك، ٣١ مايو ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٣.

إطلاق سراحهم «... بحجة أنه لم يحن الوقت بعد لكي ننشئ في السودان أي شكل من أشكال المؤسسات الحكومية لتكون ملجأ للرقيق الهاربين...» ولكن ذلك لم يمنع حكام المديريات من إنشاء ملاجئ للرقيق الذين أطلق سراحهم كلاً في مديريته وتحت إشرافهم الخاص(١). وساد نفس التوجه فيما يتعلق بإنشاء مراكز في المديريات مزودة بموظفين من إدارة مكافحة الاسترقاق. ولم تعترض حكومة السودان علناً على قيام تلك المَراكز، ولكنها حاولت أن تجعلها تابعة للمراكز الحكومية ليتمكن مفتشو المديريات من السيطرة عليها. وعندما أرادت إدارة مكافحة الاسترقاق أن تنشئ مركزاً مستقلاً لها في جنوب شرق كردفان اعترض سلاطين قائلاً: «... إنني لا أحب أن تتبعثر المراكز على قمم الجبال... ينبغي أن يقيم المفتش ريشمونت (Rechmont) ورجاله في جبل الليرى مع مأمورنا ومفتشنا...»(٢). وفي عام ١٩٠٩ أيضاً اعترض سافيل حاكم كردفان بشدة عندما أرادت إدارة مكافحة الاسترقاق أن تنشئ مركزاً لها على حدود دارفور. وكانت تجارة الرقيق عبر الحدود أمراً معترفا به ومعلوما لدى الجميع(٣).

كان العداء بين ونجت وسلاطين من جانب، وماكميردو من جانب آخر معروفاً حتى لدى صغار المفتشين، وبالتالي لا غرابة إن لم تكن العلاقات بين المسؤولين على المستوى الأدنى بأحسن منها. فيما يلي مقتطفات من مفكرة ويليز اليومية توضح الموقف في كردفان:

«... ١٩ فبراير ١٩١٠... كان ويتنغهام (Whithingham) قد حرر عدة عبيد أو بالأحرى ضمهم إليه.. يوم مليء بالترهات والنظر

(١) من ماكميردو إلى ونجت، ٥ ديسمبر ١٩٠٦، من ونجت إلى ماكميردو، ١٦ ديسمبر ١٩٠٦، SAD ٦/٢٧٩؛ تقارير الشئوون المالية والإدارية لحكومة السودان- ١٩٠٢، ص:٣٣٢.

(٢) من ماكميردو إلى استاك، ١٨ مارس ١٩٠٧، SAD/٢٨٠/٣؛ من سلاطين إلى ونجت، ٢٠مارس ١٩٠٧، المرجع السابق.

(٣) مفكرة ويليز، ١٦ مايو ١٩٠٩، ٦ نوفمبر ١٩٠٩، SAD/٢١٠/٢.

في مشاكل الحُمر (Homr) وتجارة الرقيق. فهو يكره علي جلة بشدة. لأنه يخلق مشاكل كثيرة ويرجع بالبلاد إلى الخلف... في ٢٨ مارس ١٩١٠م كان سلاطين مسروراً جداً بشكواي فيما يتعلق بإدارة مكافحة الاسترقاق التي تقدمت بها إلى سافيل لدى تلقي شكوى من علي جلة حول وفاة رجل اعتقله ويتغهام. فقد انتقد سلاطين ويتغهام في كثير من الأمور الأخرى...»[١].

كانت السلطات في الخرطوم وكردفان مطلعة على حقيقة تورط على جلة ناظر قبيلة المسيرية في تجارة الرقيق. ومع ذلك فقد اعترضت السلطات على أي تدخل من قبل إدارة مكافحة الاسترقاق في الشؤون القبلية الداخلية. وكذلك في عام ١٩٠٣م عندما سجن ابن سيد المكي لإغارته على الرقيق كتب ونجت: «... اعتقد أنه من حسن السياسة أن نفرج عن هذا الرجل وفاءً وتقديراً لخدمات والده...»[٢]. يبدو أن هناك خلطاً عاماً بالنسبة للمهام المحددة التي ينبغي أن تقوم بها إدارة مكافحة الاسترقاق. فقد كان الرقيق المحليين خارج دائرة مسؤولية هذه الإدارة. ولكن عدّت هذه الإدارة تبادل الرقيق داخل السودان جزءاً من تجارة الرقيق. واعترضت الإدارة أيضاً على أنه بالرغم من التزام الحكومة بإلغاء تجارة الرقيق المحلية تدريجياً فقد كان الرقيق الجدد ظاهرة مسلَّماً بها. وكثير من الذين سُجلوا رقيقاً قد ولدوا لآباء وأمهات أحرار بعد أن وقعت اتفاقية الحكم الثنائي[٣].

كان هدف ونجت هو إبعاد ماكميردو ووضع إدارته تحت الإشراف المباشر للحاكم العام. فقد كتب إلى قورست: «... بأنه لو قُبل اقتراحه فسوف لا تكون هناك حاجة إلى خدمات مدير لإدارة مكافحة الاسترقاق...

---

(١) مفكرة ويليز، فبراير - مارس ١٩١٠، SAD/٢١٠/٢. كان ويتنغهام أحد كبار مفتشي مصلحة الاسترقاق، ومن المعلوم أن ونجت وسلاطين كانا لا يثقان فيه.

(٢) من ونجت إلى ناسون، ٤ أغسطس ١٩٠٣، SAD/٢٧٣/٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر الصفحات: ١٧٥-١٧٨ (النسخة الأصل)= ٢٢٧-٢٢٩ (النسخة المترجمة).

ومن أجل حمل ماكميردو على المغادرة ينبغي تقديم معاش اختياري مغرٍ له...»[1] وفي نوفمبر من عام ١٩١٠م كان ونجت قد مهد لذلك. فقد وافق ماكميردو على التقاعد وتولى قورست مهمة إقناع الحكومة البريطانية بالوضع الجديد لإدارة مكافحة الاسترقاق:

«... فيما يتعلق بالنتيجة التي من المتوقع أن يحدثها هذا التغيير في الخلاف حول هذه التجارة البغيضة... فإن من الواضح أن التشكيلة البريطانية المتفردة لإدارة السودان الحالية تكفل ضمانات أكبر مما سبق الحصول عليه حتى الآن، وأن هذا الجانب من واجباتهم سيُؤدى بكل همة ونشاط...»[2]. وبعد أخذ موافقة قري نقلت الحكومة موظفي إدارة مكافحة الاسترقاق إلى إدارة الخدمة المدنية السودانية وعينت الجنرال رافنسكروفت (Ravenscroft) مديراً جديداً للإدارة. وكانت الإدارة تمول كما في السابق بدعم خاص من الحكومة المصرية. وتقرر الحد من أنشطة هذه الإدارة وذلك بدمج قوات الشرطة الخاصة بها في قوات الشرطة العادية التابعة للمديرية. وعندما قدَّم رافنسكروفت (Ravenscroft) استقالته، قرر ونجت ضم بقية موظفي الإدارة إلى إدارة المديرية وكتب بأنه «... سوف يستغني عن تعيين مدير آخر...»[3]. بالرغم من أن إدارة قمع الاسترقاق لا زالت باقية إلا أن مهامها أصبحت محدودة، وأن الحكومة تسيطر عليها سيطرة تامة، ولا يتوقع حدوث أي مصادمات بينها وبين الحكومة في السنوات القادمة.

الاسترقاق المحلي:

كان السماح بالاسترقاق المحلي مبنياً على الاعتقاد بأن التركيبة الاجتماعية الاقتصادية للسودان لا تحتمل إلغاءً مفاجئاً للاسترقاق، وأن ذلك ربما يتسبب في اضطرابات دينية جديدة شبيهة بالثورة المهدية. وعليه فقد

---

(١) من ونجت إلى قورست، ١٣ أبريل ١٩١٠، SAD/٤٣١/١١.

(٢) من قورست إلى قري، ٥ نوفمبر ١٩١٠، المكتب الخارجي/٣٧١/٨٩٥.

(٣) من ونجت إلى رافينسكروفت(خاص)، ١ يوليو ١٩١٤، SAD/١٩١/١/٢.

قررت الحكومة الآتي:

«... في الوقت الذي تبذل فيه الحكومة كل جهد لقمع الغارات على الرقيق ووقف المتاجرة بهم... تسعى أيضاً إلى معالجة المسائل المتعلقة بتجارة الرقيق المحلية بنوع من اللطف والمهادنة... أملاً في تغيير وضع الاسترقاق تدريجياً واستبدال هذا الوضع بنظام العمل ذي الأجر المدفوع...»[1].

كانت نتيجة تلك السياسة أن شجعت الحكومة الرقيق على أن يبقوا مع أسيادهم ما لم يسيئوا معاملتهم. وأصدرت الحكومة تعليماتها إلى المفتشين في أواخر عام ١٩١٥م بأن يغروا الرقيق الهاربين بالعودة إلى أسيادهم.. وأبلغتهم أيضاً أن تدفع قيمة الفدية كاملة من أجل تحرير أي من هؤلاء الرقيق[2].

ومن بين التدابير التي اتخذتها الحكومة لمنع إزدياد الاسترقاق بواسطة التجارة غير القانونية أو هروب الرقيق إصدار أمر يلزم كافة حكام المديريات بتسجيل (الخدم)[3] السودانيين لديهم. وبدأ التسجيل في المديريات الشمالية في عام ١٩٠٤م وبعد مضي عام سجلت مديرية دنقلا تسعة عشرة ألف وستمائة وثمانية وثلاثين (خادماً) سودانياً[4]. وأخّر ونجت التسجيل في بعض أجزاء مديرية كردفان حتى أواخر عام ١٩١٥م وذلك تحسباً لحدوث اضطرابات[5]. وشرح بونهام كارتر في مذكرته التي رفعها في عام ١٩١٣م التأثير المحدود الذي أحدثه التسجيل

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٤، ص: ٣٦.

(٢) من جي. ماثيو (حاكم مديرية البحر الأحمر المكلف) إلى كافة المفتشين، ٢٦ يناير ١٩١٥، أرشيف مكافحة الاسترقاق، ج/٢٨٢.

(٣) والمقصود بالخادم هنا هو العبد المملوك عن طريق الاسترقاق بالبيع والشراء ليؤدي أعمال منزلية لسيده.

(٤) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٥، ص:٥١، الرقيق المحليون يشار إليهم دائماً في المراسلات الرسمية على أنهم خدم.

(٥) من ونجت إلى سافيل، ١٧ مايو ١٩١٥، SAD/١٩٥/٦.

في تقليص أعداد الرقيق المحليين.

«... لقد تجاهلت بعض المديريات قوانين تسجيل السودانيين... فقد أمرت الحكومة بعمل سجل كامل للسودانيين بأسرع وقت ممكن. كان هدف الحكومة هو منع بيع وشراء الرقيق في المستقبل ومنع السادة من تقديم أي دعاوى بامتلاك رقيق محليين ممن ليسوا في ملك يمينهم في وقت إكتمال التسجيل. لقد ظل باب التسجيل في بعض المديريات مفتوحاً، وفي ذلك إبطال للهدف من التسجيل. لقد لاحظت أنهم يسجلون الأطفال الذين ولدوا بعد إعادة الاحتلال...»[1].

في الواقع هناك بون شاسع بين السياسة الرسمية وبين تطبيقها. ذكر سلاطين المتحدث الرسمي باسم الحكومة بشأن الاسترقاق، أن لأي خادم الحرية في أن يترك سيده إذا رغب في ذلك. وبصفته أبرز مؤيد للاسترقاق، فقد بذل كل ما في وسعه لإعادة الرقيق الهاربين إلى أسيادهم حتى ولو كان ذلك قسراً[2]. وكذلك صرح حاكم كردفان الأول في عام ١٩٠٣م: «... أنا شخصياً لا أحبذ بقاء الرجل الأسود في البيت وإنني على ثقة بأنه سوف يكون أصلح للعمل كخادم أو جندي...»[3]. وبالتالي لم تطبق الحكومة سياستها كاملة. صرح بونهام كارتر بأن: «... الرقيق الهاربين يعاملون معاملة سيئة دون الاستناد إلى أي مبدأ قانوني...».

إن قرارات الحكومة التي تصدرها بشأن الرق ليست مخالفة للسياسة البريطانية فحسب بل أيضاً لا يجيزها القانون[4] الإسلامي...»[5]وفي

(١) من بونام كارتر إلى ونجت، ٢٨ ديسمبر ١٩١٣، SAD/١٨٨/٣/١.

(٢) من سلاطين إلى ونجت، ٣١ يوليو ١٩٠٩، SAD/٢٨٨/١؛ مفكرة سلاطين، ١٩٠٢، SAD/٤٤، انظر المرجع أعلاه، الصفحات: ٥٠-٥١.

(٣) تقارير الاستخبارات السودانية-١٠٤، مارس ١٩٠٣، ملحق (٥).

(٤) هنا إشارة لطيفة إلى أن الرق في الإسلام كان مرتبطاً بالحروب وليس لديه علاقة بالعرق أو ا للون أو العنصر وقد أبطل الإسلام كل أنواع الرق وشجع على التحرير بشتى الوسائل هذا فضلاً عن المعاملة الكريمة لأسرى الحرب.

(٥) من بونام كارتر إلى ونجت، ٢٨ ديسمبر ١٩١٣، SAD/١٨٨/٣.

بعض الحالات يتعين على الرجال والنساء الذين ولدوا أحراراً ثم استعبدوا بعد إعادة الاحتلال أن يدفعوا الفدية ليحرروا أنفسهم من الاسترقاق.

وأورد حاكم كردفان في تقرير له بأن الملك قيلي (Geili) ملك جبال النوبة قد استولى على كثير من رجال الخليفة الأحرار بغرض استرقاقهم وقد طالبوا الآن بحرياتهم.. وفيما يتعلق بحالات فردية سابقة فقد سُمح للأشخاص الذين جاءوا يطالبون بتحرير أقاربهم بأن يأخذوهم على أن يدفعوا في مقابل ذلك مبلغاً يتراوح ما بين أربعة إلى خمسة ريالات وهو متوسط سعر العبد بعد معركة أم درمان... ليس لأي أحد الحق في أن يدعي تحرير الرقيق الذين أكتُسبوا بطريقة قانونية ما لم يرغب أسيادهم في إطلاق سراحهم وقبول تعويض في مقابل ذلك...»[1].

إن مما يستغرب له أن السلطات السودانية لم تتعرض لمزيد من ضغوط خارجية من قبل جمعيات محاربة الرق في بريطانيا. ولم تشر جمعيتا الأصدقاء الأروميين (وهم سكان إنجلترا القدماء الأصليون) ووكالة محاربة الرق، وهما الجهازان التابعان لجمعيتي محاربة الرق، لم تشر هاتان المنظمتان إلى السودان الإنجليزي المصري إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. فكل ما ذكرته هاتان الجمعيتان من انتقاد كان منصباً على تجارة الرقيق ونهب الرقيق. ولم تُعدَّ جمعيتا محاربة الرق وحماية الأروميين مذكرة وافية عن تجارة الرقيق المحلية في السودان إلا في عام ١٩١٩م. وقد اشتملت إدعاءاتهما على ما يلي:

«... تعيد السلطات الرقيق الهاربين إلى أسيادهم بالقوة... يأخذ الملاك العرب من عبيدهم الأجور التي يتقاضونها نظير العمل الذي يؤدونه للمخدمين.. وهناك مزاعم وادعاءات قوية حول المعاملة القاسية للرقيق... يتخوف الرقيق الذين يعاملون معاملة قاسية من أن يشتكوا إلى المفتشين... الرقيق الآن يرهنون بموجب نظام لم تتوفر لدينا المعلومات

---

(١) تقارير الاستخبارات السودانية - ١٣٠، مايو ١٩٠٥.

الكافية عنه بعد...»[1].

باستثناء الادعاء الأخير يمكن تأكيد صحة كل تلك الادعاءات. ولا تقوم السلطات بإعادة الرقيق إلى أسيادهم قسراً فحسب بل كانت تقدمهم في بعض الحالات إلى مركز شرطة المديرية لمعاقبتهم. وكانت تجربة الاستحواذ على أجور الرقيق العاملين منتشرة على نطاق واسع. وكتب مسؤول بسكك حديد السودان «... بأنه في بعض الأحيان يأتي رجل باحثاً عن عمل... ولكنه بدلاً عن أن يتولى العمل بنفسه يقوم بإحضار سوداني ضخم الحجم ويزعم بأنه خادمه وسوف يتولى العمل نيابة عنه فيتقبل هذا الخادم السوداني العمل بروح طيبة...»[2].

لقد عُدّت الميول الاجرامية للرقيق المعتقين مشكلة رئيسية منذ إعادة الاحتلال. وأورد جاكسون حاكم مديرية دنقلا في عام ١٩٠٨م التقرير التالي عن جريمة حدثت في مديريته:

«... إن معظم المجرمين هم من السودانيين (يعني الرقيق) الرجال منهم والنساء من الذين هربوا من أسيادهم لأتفه الأسباب... أصبح أكثر هؤلاء دون عمل وبعد أن فشلوا في الحصول على عمل منتظم، لجأ الرجال إلى السرقة بينما احترفت النساء الدعارة...»[3].

ووردت تقارير أخرى مماثلة من المديريات الأخرى التي اهتم حكامها بمشكلة النساء الداعرات. كانت إدارة تلك المديريات تقوم بعزل أولئك النساء وإجراء الكشف الطبي المنتظم عليهن ولكن المشكلة لم تحل بعد.

---

(١) مذكرة من مصلحة مكافحة الاسترقاق وجمعية حماية السكان الأصليين حول وجود استرقاق بالسودان، ٢٤ نوفمبر ١٩١٩، أرشيف مكافحة الاسترقاق، ج/٢٨٢، على الرغم من أن هذه المذكرة كتبت عقب انتهاء فترة حكم ونجت إلا أن معظم تفاصيلها تتضمن تلك الفترة.

(٢) Storrar›s Letterbooks، ٢٥ يونيو ١٩٠٥، SAD/٥٤٩، من W.E.Law إلى مدير إدارة قمع تجارة الرقيق، ١٦ ديسمبر ١٩١٨، أرشيف مكافحة الاسترقاق، ج/٢٨٢.

(٣) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، ص: ٥١٥.

صرح أحد الحكام مباشرة: «... إنه ليس بالإمكان السيطرة على تلك الأمور ما لم يتخذ الرأي العام إجراءً حاسماً بشأنها...»[1] ولكن عندما عرضت جمعيةٍ محاربة الرق تقديم مساعدة للنساء اللائي تحررن، وذلك بفتح دار ملجأ، رفض كرومر هذه الفكرة بحجة أنه لم تكن هناك مشكلة بالنسبة للرقيق من الإناث في السودان. ولم يكن كرومر موافقاً على مجيء ممثلي جمعية محاربة الرق إلى السودان، كما أنه فضل أن يفوّت الفرصة على الجمعية في تقديم المساعدة الملحة للنساء اللائي أطلق سراحهن[2].

وزعت حكومة السودان عام ١٩١٩م منشوراً سرياً إلى كل مسؤولي الحكومة توضح فيه سياستها فيما يتعلق بالعبيد السودانيين. فقد عرَّفت السلطات العبيد السودانيين... بأنهم هم الأشخاص الذين كانوا في حالة استرقاق أو وضعوا في حالة استرقاق أو استعباد أو من هم في حكم ذلك حسب نظرة المواطنين الأصليين لهم...»، هذا بالإضافة إلى أنه لأي خادم سوداني الحق إن لم يكن مملوكاً بموجب عقد تمليك أن يغادر سيده إذا أراد ذلك، ولا يجوز إجباره على العودة مرة أخرى إلى سيده إلا بمحض إرادته. ومع ذلك فقد صدرت تعليمات للحكام والمفتشين بمحاولة إيجاد وفاق بين السيد وعبده «... لأن الرقيق الذين عاشوا سنوات عديدة مع أسيادهم سعداء وفي وضع أفضل معهم...» هذا بالإضافة إلى أنه كان يُخشى... من أن يحترفوا السرقة أو الدعارة بمغادرتهم المنازل التي ترعرعوا فيها.

وأُمر الحكام بتطبيق القوانين المتعلقة بحق الحرية للعبيد بعناية كبيرة. ووجه المنشور كل الحكام بالاحتفاظ بسجل محدَّث للعبيد السودانيين، وفي

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٧، ص: ٢٣١، انظر أيضاً تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٦، الصفحات: ٦٠٠، ٧٢٨.

(٢) From Travers Buxton to Wilkinson ١٣ يونيو ١٩٠١، من كرومر إلى ترافيرز بكستون، ٢٦ يونيو ١٩٠١، في تقرير مكافحة الاسترقاق، عدد ٢٢ (١٩٠١)، الصفحات: ٥٣-٤.

ذلك إيحاء بتسجيل عبيد جدد. وأخيراً لما كان الاسترقاق غير معترف به من الحكومة لم يكن بالإمكان الفصل في القضايا بين العبيد وسادتهم وفقاً للقانون الاسلامي، ولكن كانت تحكم بقوانين الوصاية فيما بين السيد وخادمه[1]. وبرغم هذا المنشور الأخير فقد كان توجّه الحكومة غامضاً جداً. فمن ناحية أعلنت الحكومة حق كل عبد في أن يصبح حراً، ومن ناحية أخرى أكدت بقاء أكبر عدد ممكن من العبيد مع سادتهم. إن الأسباب الداعية لاتخاذ هذا الموقف واضحة وجلية. لا يسمح الرأي العام في إنجلترا وفي دول أوروبا الأخرى بقانونية صريحة لممارسة الاسترقاق ولكن المسؤولين البريطانيين في السودان كانوا يخشون المخاطر التي قد تترتب على الإلغاء التام للاسترقاق، وبالتحديد انقلاب موازين الأمور بالنسبة للحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد إلى جانب ازدياد معدل الجريمة.

العمالة:

اعترض حكام المديريات، الذين يحتاجون إلي قدر كبير من القوى العاملة لفلاحة الأراضي الزراعية، اعتراضاً شديداً على تحرير الرقيق. فقد هُجرت مئات السواقي في كل من مديريات بربر ودنقلا والنيل الأزرق نتيجة لنقص الرقيق. وتأثرت قبائل البقارة في كردفان لكونهم كسالى وغير قادرين على الزراعة بأنفسهم وخوفاً من نقصان الرقعة الزراعية، تعاطف حكام المديريات مع ملاك الأراضي ببذل قصارى جهدهم لإغراء الرقيق وغيرهم من العمال الأحرار بالبقاء في مديرياتهم.

«. . . يبدو أنه من الأفضل منع هجرة الرقيق السودانيين إلا بموجب إذن، وذلك مراعاة لمصالح المزارعين وأيضاً مصالح هؤلاء الرقيق. . . فقد ازداد سخط السادة بسبب فقدان خدامهم ولا يملك المرء إلا أن يتعاطف معهم. . .».

(١) حكومة السودان– مذكرة سرية رقم ٣٣، أنظمة الخدم السودانيين (بتوقيع) R.M. Feilden Lewa السكرتير الإداري، ١ مايو ١٩١٩، أرشيف مكافحة الاسترقاق، ج/٢٨٢.

أكد حكام المديريات بأن أي شعور عدائي ضد الحكومة يعود إلى هذا السبب أكثر من أي سبب آخر...»[1] لا شك أن الزراعة تأثرت تأثراً عظيماً جراء انخفاض العمالة وأن مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة أصبحت بوراً. وانخفض العائد من الضرائب الزراعية لأول مرة في عام ١٩٠٨م. وكتب ونجت محللاً أسباب ذلك فيما يلي: «... إنه انصراف الرقيق عن أسيادهم وارتفاع معدلات الأجور بالنسبة للأشغال العامة... وكان ونجت يدرك أن العمال غير المهرة سوف يتخيرون أربح الطرق وأيسرها للحصول على لقمة عيشهم وسيظل الحال هكذا إلى أن يتوفر العدد اللازم من الأيدي العاملة لسد احتياجات هذا البلد النامي من القوى العاملة...»[2].

كانت الإدارات الحكومية خلال السنوات الأولى تمثل الجهات الرئيسية التي تستوعب العمالة. فقد تطلب مد خط السكة الحديد إلى البحر الأحمر، وتشييد ميناء بورتسودان، وشق الطرق الجديدة الآلاف من الأيدي العاملة. واشتكى حكام المديريات من اجتذاب مصلحة السكة الحديد لعمالهم الزراعيين وذلك بمنحهم أجوراً عالية. ثم تفاقمت المشكلة عند تشييد ميناء بورتسودان الذي اجتذب كل عمال اليوميات الذين قدموا من الخرطوم وبربر ودنقلا. وبحلول عام ١٩٠٧م فاق الطلب العرض إلى حد كبير مما أدى إلى قدوم العمال من جدة والخليج العربي بحيلة ارتفاع الأجور. ولم تتجاهل المصالح الحكومية احتياجات الزراعة من القوى العاملة فحسب، بل عملت على المنافسة فيما بينها على سوق العمالة المحدودة، وبالتالي تسببت في زيادة إضافية في معدلات الأجور. أخيراً تطلبت البدايات المتواضعة لمؤسسات القطاع الخاص قوى عاملة، ولكن الحكومة التي شجعت قيام تلك المؤسسات، لم تستطع أن تسد

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٧، ص:٢٣٦؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، ص:٤٨٨.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٨، الصفحات: ٢١، ١٧٧.

احتياجاتها من العمالة[1].

كان ذلك هو الوضع بالنسبة للمديريات الشمالية باستثناء مديرية وادي حلفا التي هاجر سكانها من الرجال إلى مصر خلال موسم الشتاء السياحي للعمل كخدام في المنازل وترجمان للسواح. وكانت الأوضاع بخلاف ذلك بالنسبة للجنوب. فلم تكن هناك مشاريع تنموية ولا خطوط للسكة الحديد. ومع ذلك لم تكن هناك عمالة محلية لتغطية احتياجات العمل القليلة، وذلك لأن قبائل الجنوب ليست لديها أي همة أو نشاط للعمل، حيث تأتي كل القوى العاملة من الشمال. وقد أجبرت السلطات الحاكمة الجنوبيين على العمل في تنظيف الطرقات وتشييد الاستراحات والعمل حمالين في الحملات العسكرية[2].

كانت الحكومة مدركة حقيقة الموقف. كانت هناك اقتراحات في عام ١٩٠٠م لاستجلاب الحمالين من الهند للعمل في سكك حديد السودان. وفي عام ١٩٠٢م تم التوصل إلى اتفاق بأن تمد حكومة الهند السودان بخمسة آلاف من الحمالين المسلمين ووافقت الحكومة البريطانية على أن تكون شريكاً في عقد الاتفاق[3]. ولكن كرومر قرر عدم المضي في هذه الخطة، وأمر ونجت بدلاً عن ذلك بمحاولة استيعاب قبائل الرحل في المديريات الشمالية ليتولوا ذلك العمل. واختير سلاطين لكي ينظم عملية تشغيل أولئك؛ وتم الاتفاق مع شيوخ قبائل العرب الرحل على شروط

---

(١) من فيبس إلى ونجت، ١ يونيو ١٩٠٥، SAD/٢٧٦/٦، مذكرات A.C. Parker عن الأيام الأولى، SAD/٢٩٤/١٠؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٦، الصفحات: ٥٦٥، ٦٦٣، ٧٢٠؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان–١٩٠٧، ص: ١٢٦.

(٢) كتيب عن: بحر الغزال، الصفحات: ٧٢–٣، مفكرة سلاطين ١٩١٣، مذكرات القضارف، SAD/٤٤١.

(٣) تقرير عن سكك حديد السودان، إعداد G.B. Macauley مدير سكك حديد السودان، ٢ ديسمبر ١٩٠٠، المكتب الخارجي/٤٠٣/٣١٢؛ من حكومة الهند إلى اللورد هاملتون، مكتب الهند، ٤ أغسطس ١٩٠٢، المكتب الخارجي/٤٠٣/٣٢٣، من لانسداون إلى كرومر، ٢٢ اكتوبر ١٩٠٢، المرجع السابق.

العمل لدى تجمعهم في كوكريب. وانتخب شيوخ العرب الرحل شيخ قبيلة الهدندوة لينظم العمل، ويمثلهم أمام الحكومة. وبنهاية ١٩٠٣م كان هناك حوالي ثلاثمائة عامل من العرب الرحل يعملون بالسكة الحديد. وأورد ونجت متفائلاً بأنه قد ثبت عدم صحة تكهنات الخبراء بأن العرب الرحل كسالى ولا يقدرون على العمل[1]. ولكن ذلك التفاؤل لم يكن أكيداً ومضموناً. حيث لم يلتزم العرب الرحل باتفاقهم مع الحكومة. فقد ترك هؤلاء الرحل العمل في السكة الحديد مع بداية موسم هطول الأمطار على الجبال، وقد تعبوا تماماً من العمل، وتاقوا إلى الرجوع إلى منازلهم...»[2] وبالرغم من فشلهم في مواصلة العمل إلا أن هناك مجموعات منهم ظلت على رأس العمل. وبحلول عام ١٩٠٨م أصبح الهدندوة من أمهر الناس في تشييد الجسور، ونقلتهم مصلحة السكة الحديد إلى العمل في خط سكة حديد الخرطوم شندي.

كانت مصر تمثل أكبر سوق للعمالة يمكن اللجوء إليه. وقد بدأت الهجرات الموسمية للفلاحين المصريين من أسوان في السنوات الأولى للحكم الثنائي. وتولوا الأعمال الزراعية في مديريتي وادي حلفا ودنقلا ثم العودة إلى مصر للعمل في مزارعهم الخاصة. قبلت أعداد قليلة من المصريين الإقامة في السودان بالرغم من جهود الحكومة المتواصلة وتشجيعها لهم على الإقامة في السودان. وخلص ونجت إلى أن «... الفلاحين قد رفضوا بشدة المجئ إلى السودان... وهناك أمل لنجاح هذه الخطة في المستقبل...»[3]، فقد تواصلت الجهود ففي عام ١٩٠٤م تعاقد المصريون على العمل في مشروع الزيداب؛ وكانت النتيجة أن أصبحت منطقة الزيداب وكراً للصوص، حيث أن معظم المصريين الذين

---

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٣، الصفحات: ٢٢-٤، ٦١-٢، ملحق (ب)، تقرير من إعداد سلاطين باشا حول اجتماع «كوكريب» بشيوخ القبائل الرحل لتنظيم العمل بسكك حديد البحر الأحمر.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٤، ص: ١٤.

(٣) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٣، ص:٢٣؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٢، ص: ٢٨٠.

أتوا إليها كانوا من ذوي الشخصيات المنحرفة وقد غادروا السودان بمجرد حصولهم على أموال كافية. كانت هناك خطة في عام ١٩٠٥م لتوطين ثلاثمائة أسرة مصرية في السودان سنوياً وقد تكفل مكتب الحرب المصري بتقديم دعم قدره عشرين جنيهاً مصرياً لكل أسرة. بالرغم من أن ونجت هو الذي وافق على تلك الخطة إلا أنها لم تحقق نجاحاً كبيراً[١]. فلم تكن هناك محاولة جادة لاجتذاب المصريين إلى السودان على الرغم من الشروط المغرية. وعندما بدت الحاجة الماسة للعمالة في المراحل الأولى لقيام مشروع الجزيرة، قرر كتشنر الاستفادة من خدمات السجناء المصريين بدلاً عن استيعاب عمال بأجور مرتفعة[٢].

تقرر إنشاء مكتب عمل مركزي في عام ١٩٠٥م من أجل التغلب على مشاكل شح الأيدي العاملة، والحد من نقص الرقيق المحليين. كان ذلك المكتب يتبع لإدارة الاستخبارات في الخرطوم تحت إشراف سلاطين. فقد أصدر مكتب العمل المركزي التفاصيل والإرشادات المتعلقة بالعاملين، وحدد شروط العمل والأجور. وأصدرت الحكومة توجيهاتها إلى رؤساء المصالح والإدارات بعدم تشغيل أي عامل إلا عن طريق مكتب العمل الذي يشترط عليهم تقديم كافة احتياجاتهم من العمالة بفترة لا تقل عن شهر. وألزمت الحكومة العمال بأجر لا يزيد عن ثلاثة قروش ونصف القرش في اليوم الواحد. وصدرت توجيهات إلى شركات المقاولات الخاصة في ميناء بورتسودان بأن تستوعب العمال عن طريق مكتب العمل المركزي. وكتب ونجت الذي اعترض على وضع قيود على المؤسسات الخاصة: «... إنني أعلم تماماً بأننا لو عملنا بالخطط التي سبق ذكرها فإن ذلك يقتضي بعض التدخل في الأسس الطبيعية للعرض والطلب، ولكن هناك قناعة بأن الظروف الاستثنائية تكفل إلى حد ما اتخاذ تدابير

---

(١) من سايسل إلى ونجت، ٢٥ يوليو ١٩٠٥، SAD/٢٧٧/١؛ من ونجت إلى سايسل ١٠ أغسطس ١٩٠٥، SAD/٢٧٧/٢. تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٥، الصفحات:١٣-١٤.

(٢) من كلايتون إلى ونجت، ١٧ ديسمبر ١٩١٣، SAD/٤٦٩/٥.

استثنائية...»[1] ولم تنفذ تلك التدابير واستمرت الأجور في إزدياد. وفي عام ١٩٠٩م علق ونجت: «... طالما أن المصالح الحكومية مصرة على دفع الأجور الحالية «الأجور المنخفضة بسبب المجاعة» فإن العمال سيرفضون العروض ذات الأجور المنخفضة...»[2]. واستمرت المصالح تنافس بعضها البعض، ونتج عن ذلك أن ذهب العمال للمناطق الزراعية. وقرر مكتب العمل الحد من هذه الهجرة؛ فأمر كل العمال السودانيين في المديريات أن يسجلوا أسماءهم في مديرياتهم ثم عمل من بعد ذلك على الحد من تحركاتهم[3]. وأعلن مكتب العمل في عام ١٩١٠م بأن الإحصائيات الموجودة لديه أثبتت أن حجم القوى العاملة في السودان يسد احتياجات البلاد. وتأكدت صحة ذلك في السنوات التالية عندما تساوى عدد العمال غير المهرة مع الطلب، واستطاع مكتب العمل أن يستجيب لكل الطلبات التي قدمت إليه وذلك من بين الأحد عشر ألفاً وأربعمائة وثلاثة وأربعين عاملاً سودانياً. وكان القطاع الأكبر من هذه القوى العاملة يتألف من الرقيق السابقين السودانيين والفلاتة، وقليل من أبناء القبائل العربية ممن أصبحوا عمالاً منتظمين في المدن ولكن الأخيرين عاد معظمهم إلى القرى بعد فترة قصيرة. وعبّر سكان المدن عن نظرتهم إلى الأيدي العاملة عندما أخبروا ونجت قائلين: «... إن الله أخذ منا رقيقنا ولكنه أرسل إلينا الفلاته...»[4].

أصدرت حكومة السودان في السنوات الأولى لقيامها تشريعاً لحماية مصالح العمال وأصحاب العمل. وفي عام ١٩٠١م صدر قرار ينص على تسجيل كل المستخدمين. وعينت الحكومة شيوخاً خاصين للنظر في طلبات المستخدمين، وتحمل مسؤولية أخطائهم. وحذرت كل الذين

(١) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٥، الصفحات: ٢٩، ٣٠/ ١٦٠-٦١، ملحق (أ)، تعليمات فيما يخص توظيف العمالة.

(٢) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٩، ص:٥٥.

(٣) المرجع السابق، الصفحات: ٥٣-٤.

(٤) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩٠٩، ص:٥٥؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان-١٩١٤، ص:١٠.

يقومون بتشغيل المستخدمين بأن يعيدوا المستخدمين الذين يصطحبونهم إلى مديريات أخرى إلى مديرية الخرطوم...»[1] وفي عام ١٩٠٥م صدر قانون مكافحة التسول وذلك لتشجيع الرقيق الذين تحرروا على مزاولة الخدمة الدائمة. وكان المتسول هو الشخص الذي يستطيع أن ينفق على نفسه جزئياً أو كلياً ولكنه لا يفعل ذلك، أو هو الشخص الذي يسأل الناس، أو يجمع الصدقات، أو هو الشخص الذي لا مأوى له وليس لديه وسائل كسب العيش. وتطبق بحق المتسول العقوبة الصارمة عند ارتكابه لجريمة ما، بينما تطبق بحق المواطن العادي عقوبة أخف منها عند ارتكابه الجريمة نفسها.[2] وأصدرت السلطات قانونين لحماية حقوق العمال في عام ١٩٠٨م. فقد كفل قانون تعويضات العمال حقوق العمال الذين يتعرضون لإصابات أثناء العمل، وحدد مقدار التعويض. أما قانون المهن الحرفية فقد نظم العقود المبرمة بغرض تدريب الصبيان على الصناعات الحرفية. وكان لا يسمح بإبرام العقد إلا بعد موافقة حاكم المديرية. ولا بد من الحصول على موافقته إذا تم إبعاد المتمهن من السودان.[3] وكانت ورش المهن الوحيدة حتى عام ١٩٠٨م هي ورش ماذر (Mather) في كلية غردون، والورشة الحكومية في كسلا، وورش مصالح السكة الحديد، والبواخر، والبرق وكانت الحكومة تستجلب الحرفيين المهرة من اليونان وإيطاليا مما أدى إلى زيادة تكاليف الكثير من المشاريع. لقد صدر قانون التمهن لسد العجز من العمال المهرة[4].

أوضح ونجت أن العلاقة الوثيقة بين العمالة والرقيق المحليين، تقتضي ضمهما إلى إدارة واحدة؛ فكتب إلى قورست: «... فيما يتعلق بمسألة الاسترقاق المحلي إننا الآن بصدد اتخاذ الخطوة الأولى بإنشاء مكتب

---

(١) سودان قازيت—٦١، ١ أبريل ١٩٠٤؛ سودان قازيت—١٩، يناير ١٩٠١.

(٢) سودان قازيت—٨٠/ ٢٤ أغسطس ١٩٠٥؛ تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان—١٩٠٥، ص: ٩٠.

(٣) سودان قازيت—١٢٩، ٢٩ مارس ١٩٠٨؛ سودان قازيت—١٣٨، ٢١ يونيو ١٩٠٨.

(٤) تقارير الشؤون المالية والإدارية لحكومة السودان—١٩٠٥، الصفحات: ٣١-٢.

للعمل...»[1] فقد مكن تأسيس مكتب العمل الحكومة من تنظيم مسألة العرض والطلب بالنسبة للعمل، والسيطرة على الرقيق المحليين الذين تسبب تخلّيهم عن أسيادهم في اختلال التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السوداني.

...

(١) من ونجت إلى قورست، ١٩ نوفمبر ١٩٠٨، SAD/٢٨٤/١٥.

الخاتمة

• •

جلبت إعادة فتح السودان مشكلات عدة للسلطات الأنجلومصرية، لم يكن من السهل التغلب عليها. فقد أصيبت بلاد السودان الواسعة بالوهن عبر سنوات الصراع الداخلي وصد الغزوات الخارجية. ونقص عدد السكان نتيجة للمجاعة والأمراض والحروب المستمرة. وساءت أحوال الزراعة والتجارة أيضاً لتشتت القبائل وسياسة الخليفة عبد الله الاقتصادية.

كانت تلك هي المشكلات الرئيسية في الداخل. وكان الموقف في الخارج مُشكلاً بالدرجة نفسها، إذ تعين على السلطات البريطانية تأمين جنوب السودان من دعوى دولة الكنغو الحرة على إثر أزمة فشودة في عام ١٨٩٨م المتعلقة بدعاوى فرنسا في الجنوب. لم تنته تلك الادعاءات إلا في عام ١٩٠٦م نتيجة لإبرام الاتفاقية الانجلو كنغولية. وبعد مضي أربعة أعوام استرد السودان الإنجليزي المصري مقاطعة اللادو بعد وفاة الملك ليوبولد (Leopold). وثمة عامل آخر أعاق الإدارة الجديدة في السودان وهو أن معظم حدود السودان لم تكن مرسومة خلال السنوات الأولى. وبالتالي كانت هناك مشكلات حدودية في أرض الزاندي على امتداد شلال نهر الكنغو وعلى الحدود الحبشية. وأخيراً جاءت قوات الاحتلال الإنجليزي المصري لتؤسس حكماً أجنبياً على بلاد كانت تنعم بالاستقلال على مدى عقد من الزمان. فقد تم إقناع الرأي العام البريطاني بأن السودان سيرحب بالحكام الجدد ولكن السودانيين قاوموا الغزاة حتى رُكعوا نتيجة لتفوق القوات الانجلو مصرية عليهم في الأسلحة والتنظيم. على ضوء تلك الظروف يمكن تقويم سياسات وإنجازات الحكومة الثنائية

خلال عقديها الأولين، وتلك هي فترة حكم ونجت على السودان الإنجليزي المصري.

كانت أولى المهام التي تولتها السلطات الجديدة هي تهدئة الأحوال السياسية في البلاد. فقد كان نجاح السلطات في تلك المهمة جزئياً على الرغم من أن الوسائل التي استخدمت لم تكن محمودة في أغلب الأحيان. لقد دأب السكان المسلمون في المديريات الشمالية على طاعة أوامر الحكام. وبالتالي تقبل الناس حكم السلطات الجديدة دون مقاومة كبيرة بعد هزيمة الخليفة. وعلى الرغم من استمرار الاضطرابات الدينية حتى بداية الحرب العالمية الأولى فإنها كانت تخمد لعدم توفر المساندة الكافية لها. ولم تستطع وحدات الجيش المصري المبعثرة على مساحات السودان الشاسعة دون وسائل اتصال كافية ردع الانتفاضات التي كانت تؤيدها قطاعات كبيرة من السكان. ويكمن السبب في تقبل الشمال المسلم للحكومة الجديدة في السياسة الدينية والاقتصادية للمُحْتلين فضلاً عن استخدامهم للقوة العسكرية. إن السياسة الحكيمة والعادلة في توزيع الأراضي، وسياسة الضرائب الرمزية، وإعادة استقرار القبائل والسماح بالاسترقاق؛ قد طبعت في أذهان السكان أن انتعاش الحياة الاقتصادية مقرون بمجيء الحكام الجدد. وباستحضار حكم المهدية الذي لا يزال عالقاً في أذهانهم استطاع ملاك الأراضي السودانيون أن يقارنوا الرخاء الحالي بسنوات أقرب إلى المجاعة تحت حكم الخليفة. بالإضافة إلى أنهم علموا أن السلطات الجديدة سوف لا تقدم على مصادرة أراضيهم ورقيقهم ومنتجاتهم الزراعية ما داموا ملتزمين بالقانون.

وفي مجال الديانة، فقد هدفت الحكومة إلى إعادة تأسيس إسلام سني، وإلى احترام المعتقدات الدينية للسكان. فقد استمد الاسلام السني قوته الأساسية من خلال قيام كليات للقضاة والمعلمين وقيام المحاكم الشرعية تحت إشراف السكرتير القانوني، وكذلك إعادة بناء المساجد ودعمها، والمساعدات التي تقدم للحجاج في طريقهم إلى الحجاز. ولكن السلطات

تشككت في المعتقدات الإسلامية الأخرى المنحرفة عن مسار الاسلام السني، مثل: المعتقدات الصوفية، والتوجهات المهدية الجديدة. ومنعت الحكومة الإرساليات التبشيرية من القيام بأي نشاط تنصيري في مديريات المسلمين؛ فقد خشيت من أن ترتبط الأنشطة التبشيرية الأوربية في أذهان المواطنين بسياستها. ومن ثم كان كثير من المسئولين البريطانيين يتوجسون من مجرد أنشطة الجمعيات الإرسالية المحدودة حتى في مجال الخدمات الصحية والتعليمية.

وهكذا نجحت الحكومة في ربط ملاك الأراضي والعلماء والقضاة بالإدارة الجديدة. فقد أمنت لهم سياسة الحكومة الحياة المعيشية الحسنة واحترمت معتقداتهم الدينية. فكانت النتيجة أن دان معظم السكان بالولاء لحكامهم الأجانب خلال فترة الحرب العالمية الأولى. ولم يتأثر ولاء السودانيين لحكومتهم بصورة أو بأخرى بسبب نداء الخليفة العثماني للجهاد أو مساندة بريطانيا لثورة الأشراف.

كانت هناك عديد من الجوانب المهمة لسياسة الحكومة في شمال السودان غير واقعية ولا منطقية من حيث التطبيق. فقد أخطأت بالاعتماد الكلي على الجيل القديم من القيادات التقليدية مع استبعاد أي عنصر آخر، كما أخطأت من قبل في مصر والمستعمرات البريطانية الأخرى. اتضح هذا التوجه في سياسة الحكومة التي اتبعتها في حكم القبائل والتي رجعت بالبلاد إلى الوراء لتعيد تأسيس بنية المجتمع القبلي كما كان الحال قبل المهدية. فشلت هذه السياسة لسببين رئيسيين:

أولاً: تمزقت الزعامة القبلية في ظل الحكم التركي المصري وحكم المهدية إلى حد كبير - حيث لم يعد بالإمكان في كثير من الحالات إنعاش السلطة القبلية من جديد.

ثانياً: لم تستطع الزعامة القبلية المستقلة بحكم طبيعتها أن تقف جنباً إلى جنب نداً لحكومة مركزية قوية. لقد أحالت الحكومة مهام إدارية إلى

الشيوخ مع إمكانية تغييرهم في حالة فشلهم، وبذلك أصبحت وضعيتهم أقرب لوضعية المسئولين الحكوميين. وبالتالي صار للشيوخ صلاحيات مستمدة من الحكومة لا تعكس تأثيرهم على قبائلهم. فقد أخذ الاعتماد على الزعامة القبلية أشكالاً أخرى. إن أبناء الجيل الحديث من الشباب السودانيين الذين تعلموا ونضجت أفكارهم منذ إعادة الفتح، لم يجتروا ذكريات وأمجاد الماضي، فقد تأثرت هذه الطبقة المتعلمة من الشباب بالأفكار الوطنية التي كانت سائدة في مصر، وسعت إلى الاشتراك في إدارة البلاد. ولكنهم بدلاً عن ذلك وُضعوا في مناصب ليست بذات أهمية كبرى، وحاولت السلطات البريطانية حجب أفكارهم عن السودان. ولم تكن تلك التدابير والخطط فعالة ومؤثرة، ونتج عنها عزل زعماء البلاد المستقبليين الذين تعول السلطات البريطانية على تعاونهم معها.

كذلك لم تكن السياسة البريطانية حكيمة في نظرتها تجاه الصوفية والاتجاهات المهدية الجديدة. فقد بذلت الحكومة كل ما في وسعها لتخذيل الصوفية وعدم الاعتراف بأي انحراف عن الاسلام السني؛ وذلك لاعتقادها بأن نجاح حركة المهدي كان إلى حد كبير ناتجاً عن المعتقدات الخرافية لمعظم المسلمين السودانيين. ولكن لم يكن متاحاً استئصال المعتقدات ذات الجذور الضاربة، مثل الصوفية والمهدية بين يوم وليلة. وفيما كانت الحكومة تحارب الصوفية بوجه عام فقد قدمت مساعدات غير رسمية إلى طائفة الختمية وعاملتها معاملة استثنائية؛ بوصفها الطريقة الصوفية الوحيدة التي حاربت الحركة المهدية. ومع كل ذلك فقد استمر تأثير الصوفية القوي على أهالي السودان. إن أعداداً كبيرة من القبائل التي ساندت المهدي بدأت تلتف حول ابنه عبد الرحمن المهدي الذي وُضع تحت رقابة إدارة الاستخبارات. ويبدو أن زعماء الصوفية والزعماء الدينيين الآخرين مع إخفاقهم في إعادة سلطتهم ومع معاملة الحكومة لهم بارتياب، قد برزوا كأقوى المجموعات تأثيراً في أوساط السكان. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى اضطرت الحكومة إلى

تصحيح مسار سياستها سعياً إلى كسب التأييد الواسع والثقة من شيوخ طائفة الصوفية المؤثرة. وأصبح السيد عبد الرحمن المهدي شخصاً مقبولاً وصار يدعو لصالح الإدارة البريطانية بين أتباعه الكثر. وكانت تلك هي الحالة الوحيدة خلال حكم ونجت التي عدلت فيها الحكومة عن سياستها لتكسب تأييد أهم قطاع من المواطنين.

تطلبت إدارة الجنوب، بحكم طبيعتها المتفردة، سياسة مختلفة. فقد سبق التعليق على الاعتبارات الدولية التي أثرت على سياسة الجنوب. وقد تمثلت المعضلات الرئيسية في عجز وسائل الاتصال والتمويل، إذ أن كليهما ضروريٌ من أجل إيجاد حكومة منظمة في تلك المساحات الشاسعة.

انسجم الشمال خلال القرن التاسع عشر مع الحكومة المركزية، في حين حدث العكس تماماً بالجنوب، فقد جعلت موجات الغزاة المتتالية: تجار الرقيق، ومسئولي الحكومة التركية المصرية، وأنصار المهدي، جعلت الجنوبيين لا يثقون في أي شكل من أشكال النفوذ الأجنبي. ولم تكن السلطات الانجلو مصرية مستثناة من ذلك، إذ قابلها الجنوبيون بعداء سافر. وقد اتضح من البداية استحالة تأسيس حكومة نظامية في الجنوب. ومهما يكن فإنه كان لزاماً على الحكومة البريطانية رفع علمها في الجنوب في مواجهة المطامع المختلفة للقوى الأوروبية الأخرى. لهذا السبب كما يبدو ذهبت الحملات التأديبية تباعاً إلى هناك. كانت جباية الضرائب وتوسيع قواعد العدالة بمثابة سياسة ثانوية للنفوذ الإنجليزي المصري في الجنوب، حيث أن القيمة الفعلية للضرائب كانت تافهة ولكنها فرضت لإثبات أن الجنوب جزء من السودان الإنجليزي المصري. وقد اتضح لونجت ومعاونيه أنه لا بد من إرجاء التنمية الاقتصادية والتعليم وتأسيس حكومة في الجنوب حتى تتمكن مديريات الشمال من تقديم الدعم المالي اللازم. وبالتالي فإن البديل لحكم الجنوب بخلاف الحكم العسكري المباشر، هو أن يترك الأمر للقبائل لكي تدير شئونها بنفسها. فقد كان ذلك

بالطبع هو أفضل حل في هذا الوقت. لكن الحكومة البريطانية لم تتجشم صعوبة احتلال تلك المناطق في مواجهة المعارضة الفرنسية البلجيكية إلا لتعيدها إلى سكانها الأصليين. وبوضع ذلك في الحسبان فعلى المرء أن يقيم الخطط السياسية الإدارية في الجنوب خلال تلك الفترة.

لم تكن سياسة حكم القبائل في الجنوب تختلف عن تلك التي في الشمال، وبالتحديد إعادة تأسيس المجتمع القبلي والزعامة القبلية. وبالرغم من تصدع المجتمع القبلي بفعل الغزوات السابقة، إلا أن كثيراً من قبائل الجنوب استطاعت أن تكوّن مجتمعاتها من جديد بخلاف قبائل الشمال. هذا بالإضافة إلى أن العديد من زعماء قبائل الجنوب لهم نفوذ ومقدرة على حكم قبائلهم دون أدنى تدخل من قبل الحكومة. فقد كان الحل المنطقي هو استيعاب زعماء القبائل المقبولين للقيام بمهام إدارية. تلك هي في الحقيقة سياسة الحكومة الرسمية ولكنها لم تطبق بكاملها، فقد قاوم زعماء القبائل، الذين لهم تأثير قوي، الحكام الجدد بكل ما أوتوا من قوة. وبمجرد أن تتغلب الحكومة على هؤلاء يحل محلهم ضعاف الشخصيات ومن ثم يبدأ مسئولو الحكومة في تولي المهام الإدارية لتلك القبائل. حدث ذلك بالنسبة لقبيلة الشلك في مديرية أعالي النيل التي خُلع زعيمها ونفي إلى الخرطوم. وكذلك قاوم يامبيو زعيم قبيلة الزاندي تأسيس حكم أجنبي في أراضي قبيلته، وقاتل حتى قتل في إحدى المعارك. وتزعزعت الزعامة القبلية في القبيلتين بعد أن أصبحتا تحت زعامة خلفيهما الضعيفين. إن إقامة المراكز العسكرية لم تعد هي الخيار المناسب لسياسة الحكومة في الجنوب بل أصبح الحل الوحيد هو أن تترك تلك القبائل وشأنها. ولكن الاعتبارات السياسية الدولية أملت على الحكومة سياسة جديدة، ونتيجة لذلك استمر تمزق المجتمع القبلي. أما القبائل التي تعيش بعيداً عن المراكز الحكومية فقد استمرت تنعم بالاستقلال لعدة سنوات، إذ لم تخضع قبائل البير والأنواك التي تعيش في منطقة الحدود الحبشية لسيطرة الحكومة إلا في عام ١٩١٢م، ولم تسلم قبيلة النوير القوية إلا في الثلاثينيات ١٩٣٠م، وهكذا أدت السنوات السبعة عشرة الأولى

للحكم الإنجليزي المصري في الجنوب إلى ازدياد تفكك المجتمع القبلي، دون أن تحل محله سلطة قبلية تتبع لإدارة دائمة.

يمكن ترجيح الاعتبارات السياسية للحكومة لتبرير سياسة حكم القبائل، ولكن لا يمكن فعل ذلك فيما يتعلق بسياساتها الدينية. فقد كان الجنوب عقب الاحتلال مفتوحاً أمام الأنشطة التبشيرية. وأمّلتْ الحكومة مبدئياً في أن تكون الجمعيات التبشيرية مدداً لقواتها القليلة في المنطقة، وأن تركّز جهودها على الخدمات التعليمية والطبية. وفي المقابل كانت السلطات البريطانية قلقة لوجود الإرساليات في الشمال وكانت تريد إخراج الإرساليات من الشمال حتى لا يتسبب وجودها في استياء السكان. ولكون غالبية سكان الجنوب من الوثنيين فقد حدث بينهم وبين تلك الارساليات وفاق مثالي.

كانت الحكومة تدرك أن التنصير الذي تقوم به الإرساليات عمل مضاد لانتشار الإسلام. وقد أمرت في عام ١٩٠٤م حاكم بحر الغزال بأن لا يفتتح مدرسة حكومية هناك خوفاً من أن يؤدي تعليم اللغة العربية إلى انتشار الإسلام. ولكن لم تتبلور سياسة نشطة معادية للإسلام إلا في عام ١٩١٠م. ويتزامن ذلك التاريخ مع تاريخ تسليم مقاطعة اللادو التي مكنت السلطات البريطانية لأول مرة من الاهتمام بمشكلة الجنوب دون أن تحسب حساب التعقيدات الدولية. وفي عام ١٩١٠م صدرت تعليمات غير رسمية إلى حاكمي منقلا وبحر الغزال بإدخال اللغة الإنجليزية في المدارس، وإحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية في التعامل مع المواطنين. وفي نفس الوقت أصبح يوم الأحد الذي كان عطلة نهاية الأسبوع في مقاطعة اللادو، خلال الحكم البلجيكي، أصبح عطلة رسمية في مديرية منقلا ثم في المديريات الجنوبية الأخرى. وأخيرا نُظِّمت الكتائب الاستوائية للتغلب على تأثير الأسلمة التي يقوم بها الجيش المصري. واتُخذت كل تلك التدابير بصورة عشوائية دون تحديد أهداف الحكومة بوضوح في تلك المديريات. ولم يكن هناك ما يثبت أن انفصال

الجنوب عن الشمال كان في الحسبان خلال سنوات حكم ونجت. ولكن على أية حال ليس هناك شك في أن سياسة الحكومة الدينية قد مهدت إلى ظهور أفكار انفصالية فيما بعد وصعدت مشكلة الجنوب التي كانت موجودة من قبل الاحتلال الإنجليزي المصري.

الحكام:

إن مخاطر الحكم الأجنبي معلومة ولا تحتاج إلى توضيح. ولكن الحكام البريطانيين الذين حكموا السودان الإنجليزي المصري كانوا خير حكام يتطلبهم بلد في حالة احتلال أجنبي.

لقد وُضعت السلطات المطلقة في يد الحاكم العام والسردار بموجب اتفاقية الحكم الانجليزي المصري. فقد صبغ ونجت هذين المنصبين الذين تولاهما لمعظم تلك الفترة بشخصيته القوية. وكان يعتقد بشدة في سياسة الحوار الشخصي المباشر مع معاونيه وأفراد الشعب السوداني. فقد توثقت علاقاته بالمسئولين البريطانيين من خلال جولاته التفتيشية، واجتماع القاهرة السنوي، وزياراته الأخرى التي كان يقوم بها إلى الخرطوم ودنبر (Dunbar)، والقدر الكبير من مراسلاته التي كانت في بعض الأحيان تتعدى العلاقات الرسمية بين حاكم عام ومعاونيه. وبالرغم من ذلك كانت علاقاته بمعاونيه رسمية. وكان معاونو ونجت يعاملونه بكل احترام وأدب وذلك لخبرته الواسعة ورجاحة عقله. وكانت علاقات ونجت بالمسئولين غير البريطانيين مختلفة تماماً وذات طابع رسمي. كان ينظر إلى السودانيين نظرة أبوية أكثر منها استبدادية (أوتوقراطية). واعتقد ونجت أنه في موضع يجعله أكثر منهم دراية بمصالحهم. وقد اتضح ذلك المفهوم من نظرة ونجت للحركة المهدية، ونظرته لتسلل الأفكار الوطنية المصرية إلى السودان اللتان لا يعتبرهما ونجت شراً بالنسبة لأهالي السودان فحسب، بل هما على عكس أماني السودانيين. يصعب تقويم مدى قبول الشعب السوداني لسياسات ونجت في غياب حرية التعبير عن الرأي العام

السوداني. إن الهجوم الذي شنته الصحافة المصرية على تلك السياسات لا يمكن أن يعتد به؛ لأنه ليس تعبيراً عن الرأي العام السوداني، بالإضافة إلى أنه مدفوع باعتبارات سياسية مصرية. وإن النتائج التي حققتها حكومة ونجت هي المعيار الوحيد الذي يمكن الحكم به عليها.

إذا أراد المرء البحث عن المبدأ الذي استعان به ونجت في تنفيذ سياسته كسردار وحاكم عام للسودان، فسيجد ذلك المبدأ في اعتقاده القوي في توحيد الإدارة المدنية والقيادة العسكرية في السودان، واقتناعه بتقليص كل أشكال التدخل المصري إلى أدنى حد. فهو أيضاً لا يثق في توحيد الإدارة المدنية والعسكرية ممثلة في شخصه فحسب، ولكن ممثلة في الرتب الإدارية الدنيا، وبجعل حكام المديريات بمثابة قادة عسكريين في مناطقهم. فقد رفض ونجت اقتراحات كرومر وكبار الضباط البريطانيين في الجيش المصري الرامية إلى فصل المهام المدنية عن العسكرية، واعتبرها اقتراحات غير معقولة. واعتبر ونجت أن الأمن غير مستقر بالسودان وأن كبار المسئولين البريطانيين كانوا من ضباط الجيش، وأن وجودهم من أهم الأسباب التي تدعو للحفاظ على الوحدة. ولكن لم تكن تلك الأسباب كافية. إذ لم يكن أمن السودان مهدداً بعد مضي السنوات الأولى من فترة الحكم الثنائي. فقد قام الجيش المصري بحملات تأديبية في المديريات الجنوبية، وكان يقمع الاضطرابات الدينية التي تحدث من وقت لآخر، والتي لم تكن بأي حال من الأحوال تهدد الأمن في السودان. واعترض أيضاً اثنان من مساعدي القائد العام في الجيش المصري على الوحدة بين النظام العسكري والمدني في المديريات التي يرون أنها تخدم مصلحة الجيش نفسه. وادعى هذان القائدان بأن الإدارة المدنية حازت الأفضلية والأولوية على القوة العسكرية، ونتيجة لذلك أصبح الجيش مهملاً.

وأخيراً كرس ونجت معظم وقته وجهده للقيام بمهامه كحاكم عام، بينما أوكل إدارة شئون الجيش المصري إلى حفنة من الضباط البريطانيين. كان ذلك بالطبع يعود إلى رغبته الشخصية في القيام بالمهام الإدارية. ولكن

لو أن الظروف الأمنية كانت بالفعل سيئة لاضطر ونجت إلى أن يؤدى دوراً نشطاً في القيام على أحوال الجيش يوماً بيوم. وكان بالطبع السبب الرئيس الذي دعا ونجت إلى معارضة فصل السلطة المدنية عن العسكرية هو اعتقاده بأن ذلك يؤدي إلى ازدياد سيطرة السلطة الموجودة في القاهرة، وخلق حزازات بين السلطة العسكرية والإدارة المدنية. ويمكن أن يقوم القائد العام لمصر ومكتب الحرب في لندن بمهمة إشراف إضافي عسكري محض بدلاً عن أن يقوم القنصل العام في مصر بإشراف عام موحد على شئون السودان.

إن الحلم الذي كان يدغدغ مخيلة ونجت طوال فترة حكمه هو أن يخلِّص السودان من وقوعه تحت رقابة وسيطرة القنصل البريطاني العام في القاهرة، وأن يوقف أي تغلغل نفوذ مصري إلى داخل السودان. أما هدف ونجت الأول فقد كان من الصعب تحقيقه. كان القنصل العام في مصر يشرف على السياسات وإدارة السودان، ومن ثم كان يرفع تقاريره بانتظام إلى مكتب الشئون الخارجية. إنَّ من الصعوبة تقييم مدى ذلك الإشراف بدقة. ولكن تأكد أن كرومر كان من أشد القناصل الأربعة الذين عملوا خلال تلك الفترة تأثيراً على شئون السودان.

هذا بالإضافة إلى أنه قد تضاءل حجم إشراف القنصل من القاهرة بمرور السنين إلى أن وصل حده الأدنى تحت إمرة سير هنري ماكماهون. وبموجب شروط اتفاقية الحكم الثنائي فإن الأمر يستدعي رقابة وإشرافاً متزايداً من قبل القنصل العام، لأنه لم تكن الحكومة البريطانية ولا المصرية في وضع يمكنهما من التدخل المباشر. يبدو أن ضعف الرقابة المركزية يعود إلى سببين رئيسيين: هما تضامن الإدارة السودانية وخبرة الحاكم العام الواسعة بالمقارنة برؤسائه في القاهرة. وفي ظل تلك الظروف فقد كان هناك تبرير تام لحرية اتخاذ القرار التي منحت لونجت في الأعوام الأخيرة من حكمه، حيث لا يفلح مزيد من التدخل في تحسين الكفاءة الادارية.

إن أفضل ما يمكن أن توصف به فترة حكم ونجت هي أنها شبيهة بحكومة شورية. ولم يكن ونجت بحكم طبيعته حاكماً استبدادياً بل كان يفضل العمل بمقتضى نصائح زملائه المقربين. وكان ونجت يفتخر ويهتم بالأخذ بنصائح معاونيه، وذلك لأنهم أصحاب الاختصاص فيما يتعلق بمسئولياتهم. وبعد أن تشكل مجلس الحاكم العام الذي هو رمز الحكومة الدستورية، استمر ونجت في الاعتماد على آراء خاصته بدلاً عن أن يعتمد على مشورة ذلك الجهاز الجديد. فقد تمتع سلاطين بنفوذ كبير على إدارة السودان بفضل ذلك الجانب الاستشاري لحكم ونجت. واستعانت الإدارة الجديدة في سنواتها الأولى بخبرة سلاطين الواسعة عن السودان. ولكن بمرور الزمن فقد أدى توجه سلاطين التقليدي بالأمور السياسية وأفكاره وتصوراته القديمة للشئون القبلية والدينية التي كانت سائدة في فترة ما قبل المهدية فقد أدى كل ذلك إلى إعاقة التطور اللازم لاتباع سياسة جديدة. وكان معظم الإداريين البريطانيين من حكام مدنيين وعسكريين رجالاً أمناء ومخلصين ومتفانين في أعمالهم. كانوا في كثير من الأحيان يخاطرون بأرواحهم في مقابل مكافآت مادية ضئيلة جداً. وسرعان ما وضع خريجو الجامعة بصماتهم على السياسات الإدارية بل أصبحوا أكثر فعالية وتأثيراً بعد مغادرة ونجت.

لم تتح الفرصة للمسئولين المصريين كي يمثلوا دوراً مهماً في الإدارة الجديدة، ولم يُرقَّوا إلى المناصب العليا. ومن ثم لم تكن هناك غرابة إذ لم يكن كثير ممن تقدموا للعمل في الإدارة الجديدة من ذوي الكفاءات العالية. ولم يكن هناك قدح في مستوى المصريين في المجالات الادارية حيث لا يمكن مجاراة تفوقهم واستبدالهم بموظفين آخرين. وقد انطبق ذلك التفوق في مجالي المحاكم الشرعية والتعليم. أبطأت الحكومة في تأهيل السودانيين للمناصب الإدارية وبالتالي تدنى مستوى التقدم إلى الأمام. فقد كان من الممكن أن يكمل أبناء السودانيين الذين بدأوا دراستهم إبان الحكم الثنائي تعليمهم الثانوي بحلول عام ١٩١٠م وأن يتقلدوا مناصب إدارية مهمة، ولكن بدلاً عن ذلك فقد أحيل أولئك إلى

مناصب دنيا. ولم يتبوأ السودانيون المناصب المهمة إلا بعد عام ١٩٢٤م نتيجة لابعاد المصريين المفاجئ عقب اغتيال السير لي ستاك (Sir، L. O. F. Stack).

. . .

الاختصارات

• •

CAO

تعليمات الإدارة المدنية لحكومة السودان.

CMSA

أرشيف جمعية التبشير المسيحي.

DNBS

قاموس السيرة القومية، ملحق.

GGC

مجلس الحاكم العام، محاضر الاجتماعات.

GGR

تقارير حول الشئون المالية والإدارية وأحوال السودان (سري).

FO

أرشيف مكتب الشئون الخارجية.

Hill, BD R. Hill.

قاموس السيرة الذاتية للسودان (طبعة ثانية) لندن، ١٩٦٧م أعاد طباعته فرانك كاس وشركاه المحدودة.

SAD

أرشيف السودان، بمدرسة الدراسات الشرقية بجامعة درم.

SG

مجلة السودان.

SIR

تقرير هيئة الاستخبارات السودانية.

SNR

مذكرات وسجلات السودان.

SPS

سجل الخدمة السياسية بالسودان، ١٨٩٩م- ١٩٢٩م الخرطوم ١٩٣٠م.

• • •

حواشي السير الذاتية للشخصيات

• •

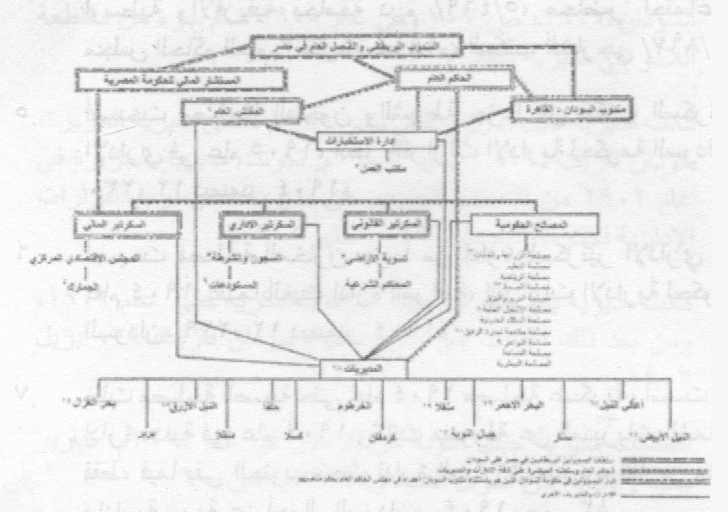
الفصل الأول	
الاسم	رقم الحاشية
ونجت	٢
كتشنر	٣
سلاطين	٥
ماكسويل	١٢
تالبوت	٢٠
نعوم شقير	٢٧
بتلر	٣٦
آسر	٤٣

الفصل الثاني	
الاسم	رقم الحاشية
بيرنارد	٤
سيسيل	١٣
بونام كارتر	١٦
فيبس	٢٢
كلايتون	٢٩
كُري	٣٨
جاكسون باشا	٦٨
أوين	٨٢
استاك	٨٥

الفصل الثالث	
الاسم	رقم الحاشية
سايمز	٨
سافيل	١١
ويليز	١٤

إتش سي جاكسون	١٧
كير	٦٥
الفصل الرابع	
الاسم	رقم الحاشية
عطية	٦
الأزهري	٧
الفصل السادس	
الاسم	رقم الحاشية
اسكوت مونكريف	٤٦
الفصل السابع	
الاسم	رقم الحاشية
رايدر	١٦
الطيب هاشم	٣٦
ماثيوز	٤٣
الفصل التاسع	
الاسم	رقم الحاشية
قرينفيل	٢٤

...



مفتاح الملحق رقم ١

●●

١. توقف العمل بمنصب المفتش العام في عام ١٩١٤م بعد استقالة سلاطين باشا.

٢. تأسس مكتب العمل في عام ١٩٠٥- قرارات الإدارة المدنية لحكومة السودان-٢٤١ في ١٨ يناير ١٩٠٥م.

٣. حتى عام ١٩١٠ كانت هناك مصلحة للزراعة والأراضي ومصلحة للغابات وتم دمجهما في عام ١٩١٠ وأصبح قطاع الأراضي جزءاً من الإدارة القانونية- محاضر اجتماعات مجلس الحاكم العام- ١ نوفمبر ١٩١٠، أرشيف المكتب الخارجي/١/٨٦٧، سودان قازيت-١٩٠، ٥ يناير ١٩١١م.

٤. تأسست مصلحة الجمارك في عام ١٩٠٥م كمصلحة مستقلة واتبعت إلى مكتب السكرتير المالي في عام ١٩١٤م، قرارات الإدارة المدنية لحكومة السودان-٢٤٥، ١٨ يناير ١٩٠٥م، من ونجت إلى كلايتون،

١٥ ديسمبر ١٩١٣م، أرشيف السودان بكلية الدراسات الشرق أوسطية والأفريقية بجامعة درم /٥/٤٦٩، محاضر اجتماعات مجلس الحاكم العام-٣ مارس ١٩١٤م، المكتب الخارجي /٥/٨٦٧.

٥. أصبحت مصلحتا السجون والشرطة جزءاً من مكتب السكرتير الإداري في عام ١٩٠٥، انظر القرارات الإدارية لحكومة السودان-٢٣٠، ١٢ ديسمبر ١٩٠٤م.

٦. أصبحت مصلحة المخازن جزءاً من إدارة السكرتير الإداري في عام ١٩٠٤ عندما الغيت إدارة المراقبة، القرارات الإدارية لحكومة السودان- ٢٢٩، ١٢ ديسمبر ١٩٠٤م.

٧. ظلت مصلحة الصحة حتى عام ١٩٠٤ مصلحة عسكرية، أُسست لها إدارة مدنية في عام ١٩٠٤ وكانت مسؤولة عن المديريات الشمالية فقط، فيما بقي الجنوب تحت إدارة الجيش المصري، تقارير مالية وإدارية سرية عن أحوال السودان، -١٩٠٤، ص. ٨٣

٨. كانت إدارة أشغال الجيش المصري مسؤولة عن إدارة الأشغال العامة حتى نهاية عام ١٩٠٦. ثم أنشئت إدارة أشغال عامة مستقلة في عام ١٩٠٧م، تقارير مالية وإدارية سرية عن أحوال السودان -١٩٠٦، ص. ٥٩.

٩. انتقلت مصلحة الوابورات من إدارة الجيش المصري في عام ١٩٠٢م، سودان قازيت -٣١، يناير ١٩٠٢م حيث كانت تسمى حتى عام ١٩٠٩م بمصلحة الوابورات والنقل النهري، صحيفة سودان قازيت- ١٤٧، يناير ١٩٠٩م.

١٠. كانت مصلحة قمع تجارة الرقيق ملحقة بوزارة الداخلية المصرية حتى ١ يناير ١٩١٠م. ثم أصبحت مصلحة مركزية تابعة لحكومة السودان في عام ١٩١١م. من ونجت إلى قورست (سري) ٦ ديسمبر ١٩١٠م، أرشيف السودان بكلية الدراسات الشرق أوسطية والأفريقية بجامعة درم /٢/٢٩٨.

١١. أسست مديرية النيل الأبيض في عام ١٩٠٥م، سودان قازيت -٦٩، ١ يناير ١٩٠٥م.

١٢. أسست مديرية منقلا في عام ١٩٠٦ مكونة من مراكز بور

ومنقلا بمديرية أعالي النيل، تقارير مالية وإدارية عن أحوال السودان-١٩٠٦، ص.٧٠٧ وفي عام ١٩١٠ ضُم جزء من مقاطعة اللادو إلى مديرية منقلا.

١٣. كانت مديرية النيل الأزرق حتى يناير ١٩٠٥ تسمى مديرية الجزيرة، سودان قازيت -٦٩، ١ يناير ١٩٠٥م. تكونت مديرية الجزيرة في عام ١٩٠٢ من النصف الجنوبي من مديرية الخرطوم، القرارات الإدارية لحكومة السودان- ٦٦، ١ مايو ١٩٠٢م.

١٤. كانت مديرية بحر الغزال تحت القيادة العسكرية حتى عام ١٩٠٢، ومن بعد ذلك تحولت إلى إدارة مدنية، سودان قازيت-٣٤، أبريل ١٩٠٢م.

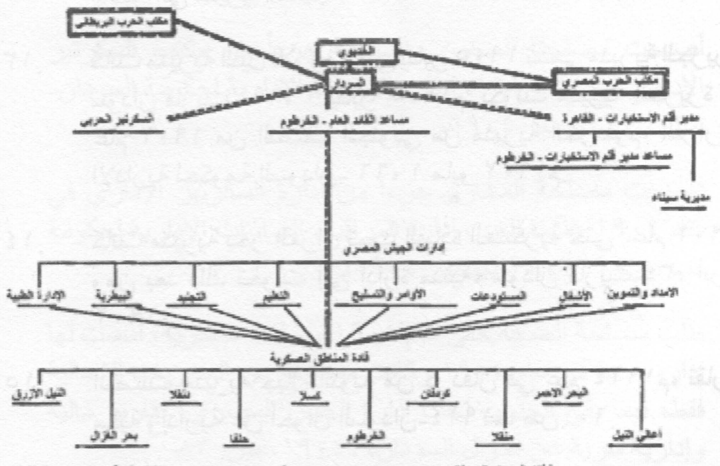
١٥. انفصلت مديرية جبال النوبة من كردفان في عام ١٩١٤م، تقارير مالية وإدارية عن أحوال السودان-١٩١٤م، ص. ٦٠.

١٦. كانت سواكن محافظة منفصلة حتى ١٠ يوليو ١٨٩٩م عندما شملتها اتفاقية الحكم الثنائي. وفي عام ١٩٠٦ تغير اسمها إلى مديرية البحر الأحمر، تقارير مالية وإدارية عن أحوال السودان- ١٩٠٥، ص. ٥٥.

١٧. كانت مديرية أعالي النيل تسمى مقاطعة فشودة حتى عام ١٩٠٣م، سودان قازيت -٥٤، ديسمبر ١٩٠٣م ثم تغير اسم مدينة فشودة إلى كدوك.

١٨. خلال الأعوام الأولى من الحكم الثنائي كان هناك تمييز بين مديريات الدرجة الأولى والدرجة الثانية (مديريات ومحافظات)، حيث كانت حلفا، فشودة وسواكن مديريات من الدرجة الثانية فيما كانت المديريات الأخرى مديريات من الدرجة الأولى. سودان قازيت-٤٥، ١ مارس ١٩٠٣م. ثم اختفى هذا التمييز في السنوات الأخيرة من الحكم الثنائي.

...



ثبت المراجع

• •

١. مصادر غير منشورة

أ. أرشيف جمعية مكافحة تجارة الرقيق، روديس هاوس، أكسفورد.

يحتوي هذا الأرشيف على وثائق تخص جمعية حماية السكان الأصليين وجمعية مكافحة تجارة الرقيق اللتين اسستا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر ١٨٣٠. الموضوعات المتعلقة بالاسترقاق في السودان خلال السنوات ١٨٩٨-١٩١٦ محفوظة في الصندوق جي- ٢٨٢.

ب. أرشيف جمعية التبشير المسيحي، لندن.

يحتوي الأرشيف على المراسلات التي تمت بين جمعيات التبشير المسيحي ورئاستيها في مصر ولندن. كان السودان حتى نوفمبر ١٩٠٥ يتبع للمجموعة رقم ٣ في مصر والموضوعات المتعلقة بالسودان مصنفة مع مصر. اعتباراً من ١٩٠٥ خصصت صناديق منفصلة و كتيبات

مختصرة تحتوي على مراسلات السودان .

ت . أرشيف المكتب الخارجي ، بمكتب السجلات العام ، بلندن .

المكتب الخارجي/٧٨ مصر التركية ، سياسي ١٨٩٨-١٩٠٥

المكتب الخارجي/١٤١ مصر ، أراشيف القنصليات والمندوبيات ، ١٩٠٠-١٩٠٩ ، ١٩٢٤ . هناك رسائل خاصة تحتوي على مراسلات بين القنصل العام البريطاني في مصر والحاكم العام في السودان .

المكتب الخارجي/٣٧١ مصر سياسي ١٩٠٦-١٩١٦ . هذه السلسلة حلت محل المكتب الخارجي/٧٨ الذي انقطع العمل به منذ ديسمبر ١٩٠٥ . إلى جانب المراسلات بين القنصل العام البريطاني والمكتب الخارجي ، تحتوي هذه السلسلة أيضاًعلى تقارير الاستخبارات السودانية .

المكتب الخارجي/٤٠٣ مطبوعات سرية ، شمال شرق أفريقيا والسودان . هذه السلسلة توقفت في ١٩٠٤ .

المكتب الخارجي/٤٠٧ مطبوعات سرية ، مصر والسودان ١٨٩٨-١٩١٦ . الخطابات الأصلية والمذكرات المطبوعة في هذه السلسلة محفوظة في المكتب الخارجي /٧٨ والمكتب الخارجي/٣٧١

٢ . أوراق أو وثائق خاصة

أ . في مكتب السجلات العام ، لندن

١ . أوراق كرومر ، المكتب الخارجي /٦٣٣/٥-٢٤
٢ . أوراق قري ، المكتب الخارجي/٨٠٠/٦٤-٨
٣ . أوراق كتشنر ، PRO/٣٠/٥٧ ، ١٠-٤٨
٤ . أوراق لانسداون ، المكتب الخارجي/٨٠٠/١٢٣-٤

ب . في أرشيف السودان ، بكلية الدراسات الشرقية ، جامعة درم هذا الأرشيف مكون من تشكيلة متعددة من الأوراق الخاصة المنسوبة إلى مسؤولين بريطانيين وآخرين عملوا في حكومة السودان . القدر الأكبر من تلك الأوراق تخص السير ريجنالد ونجت ، الحاكم العام على السودان ١٨٩٩-١٩١٦ والسير رودولف فون سلاطين باشا ،

المفتش العام بالسودان ١٩٠٠-١٩١٤م.

١. تحتوي أوراق ونجت على مراسلاته الخاصة منذ ١٨٧٨ ومراسلاته فيما يتعلق بالسودان من ١٨٨٣-١٩١٦. غير أن معظم الخطابات المتعلقة بالسودان هي ضمن المراسلات الخاصة. توجد صناديق خاصة تحتوي على مفكرات ومذكرات ونجت ومخطوطات دولة المهدية والسودان المصري، وعشرة سنوات من الأسر في معسكر المهدي.

٢. تحتوي أوراق أو وثائق سلاطين على مراسلاته من ١٨٩٥-١٩٣٢(المراسلات بين ونجت وسلاطين حفظت في صناديق خاصة). المخطوطات الإنجليزية والألمانية عن كتاب «النار والسيف في السودان» حفظت في الصناديق ٤٤٣-٥. مفكرات سلاطين عن الأعوام ١٨٩٦-١٩١٦ تعتبر من المذكرات القيمة، وقد كتب جزء منها بالألمانية وجزء آخر بالإنجليزية وهي تحتوي على انطباعات سلاطين أثناء جولاته التفتيشية وتوصياته فيما يتعلق بالسياسة الإدارية.

ومن الوثائق المهمة ضمن تلك المراسلات المتعددة التي استخدمت في كتابة هذا الكتاب ما يلي:

٣. الخطابات الخاصة للعقيد فرانك بلفور Frank C. Balfour الذي بدأ عمله في مصلحة الأشغال العامة في بورتسودان ثم أصبح فيما بعد مفتشاً على جبال النوبة.

٤. مفكرات ومذكرات الفريق استيفن بتلر Stephen S. Butler وتحتوي على مذكراته عن الجيش المصري ومفكراته عن السنوات من ١٩١١-١٩١٢عندما كان يعمل بإدارة الاستخبارات.

٥. مراسلات السير جيلبرت كلايتون Sir Gilbert F. Clayton باشا إلى ونجت خلال فترة عمله سكرتيراً خاصاً لونجت ١٩٠٨-١٩١٤وفترة عمله مندوباً

للسودان ١٩١٤-١٩١٦

٦. الأوراق الخاصة للقس لولين هنري قوين Llewellyn Henry Gwynne موزعة بين أرشيف السودان في جامعة درم وأرشيف جمعية التبشير المسيحي في لندن، وقد استخدم المؤلف كلاهما بشكل مكثف.

٧. خطابات ومخطوطات من عدة مقالات للسيد ك. دي هندرسون K.D.D. Henderson (الصناديق ٤٤٨؛ ٤٧٨-٩)

٨. صحيفتا ريفراند إف. بي هادو F.B.Hadow ودكتور إي. ليود E.Lloyd من جمعية التبشير المسيحي عن السنوات من ١٩٠٥-٨(صندوق ٢٠٣). وصل هادو وليود إلى السودان في ١٩٠٥ ضمن المجموعة الأولى لإرساليات التبشير المسيحي التي افتتحت مركزاً لها في ملوط بمديرية أعالي النيل.

٩. مذكرة كتبها العقيد C.F. Ryder (صندوق ٤٠٠/٨) وهي مذكرة قيمة تتعلق بالفصل الخاص بتسوية أراضي السودان.

١٠. مفكرات المقدم Robert V. Savile (صندوق ٤٢٧) وهي مهمة بالنسبة لإدارة نظام حكم القبائل وتحصيل الضرائب في كسلا (١٩٠٢-٦) وكردفان (١٩٠٩-١٧).

١١. أوراق أو وثائق نعوم شقير وتحتوي على القليل من مراسلاته الخاصة (صندوق ١٠١/٢٠) ومن أهمها تعليقاته على الطريقة المجذوبية (صندوق ١٩٥) وكتاباته فيما يتعلق بالسيرة الذاتية للمهدي بقلم اسماعيل عبد القادر (صندوق ٢٦٠/٢)

١٢. الأوراق الخاصة بسعيد شقير التي تغطي الفترة من ١٩٠٩-١٩٣٤. فهي مبوبة بحسب الموضوعات وتتناول السودان، وفلسطين وسوريا(الصناديق ٤٩٣-

٤).

١٣. مراسلات ومفكرات Charles Armine Willis (الصناديق ٢٠٩-٢١٢) ولها قيمة عظيمة. فمنذ أن كان مساعد مفتش في كردفان في ١٩٠٥ احتفظ ويليز بمفكرة يومية بالأحداث تحتوي على كثير من التفاصيل المتعلقة بالشؤون الدينية والسياسة القبلية. كانت مفكراته ومذكراته الأخيرة عبارة عن دراسة نقدية لسياسة الحكومة من وجهة نظر مدير إدارة الاستخبارات.

ت. التقارير السرية غير المنشورة

أ) البريطانية

١. تقرير عسكري عام عن السودان المصري ١٨٩١ أعد من تصريحات الأب Ohrwalder، مكتب الحرب، لندن ١٨٩٢

٢. تقرير عام عن السودان المصري، مارس ١٨٩٥ أعد من تصريحات سلاطين باشا.

٣. تقارير الاستخبارات السودانية، ٦٠-٢٦٩، ١٨٩٨-١٩١٦، مكتبة مكتب الحرب، لندن.

(ب) حكومة السودان

كل تلك التقارير محفوظة بأرشيف السودان بجامعة درم، ما لم يرد خلاف ذلك.

١. تعليق على سياسة الحكومة تجاه السكان الأصليين (بدون تاريخ).

٢. محاضر اجتماعات مجلس الحاكم العام، ١٩١٠-١٩١٦، المكتب الخارجي/٨٦٧/١-٧ (مكتب السجلات العام)

٣. أنظمة توظيف السودانيين، مذكرة حكومة السودان السرية رقم ٣٣، ١ مايو ١٩١٩ إعداد Lewa R.M.Feilden، السكرتير الإداري، (أرشيف مكافحة الرق، روديس هاوس، اكسفورد).

٤. تجارة الرقيق والحج، ١٩٢٦، تقرير أعده C.A.Willis.

٥. بعض جوانب إدارة النوبة، مذكرة حكومة السودان رقم ١، نوفمبر ١٩٣١، إعداد J.A. Gillan، سري للغاية.

6. J.Stone تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بحكومة السودان،

١٨٩٩-١٩١٣ ، المعهد الاقتصادي السوداني ، الخرطوم ١٩٥٤
٧ . دراسة حول سياسة حكومة السودان في أعالي النيل(بدون تاريخ أعدها سي . إيه . ويليز)
٨ . هجرة وتوزيع سكان غرب أفريقيا في السودان ، مذكرة حكومة السودان (بدون تاريخ) .

ث . الرسائل والبحوث غير المنشورة
١ . أ . دبليو . عبد الرحيم ، تاريخ السودان الاقتصادي ، ١٨٩٩-١٩٥٦ ، رسالة ماجستير ، مانشستر ، ١٩٦٣ .
٢ . أ . دبليو . عبد الرحيم ، التاريخ الاقتصادي لمشروع الجزيرة ١٩٠٠-١٩٥٠ ، رسالة دكتوراه ، مانشستر (في طور الاعداد) .
٣ . م . عبد الرحيم ، التطور الدستوري في السودان ، ١٨٩٩-١٩٥٦ ، رسالة دكتوراه ، مانشستر ، ١٩٦٤ .
٤ . ع . م . ع . عبدو ، تطور النقل والنمو الإقتصادي في السودان ، ١٨٩٨-١٩٥٨ ، رسالة دكتوراه ، لندن ، ١٩٦٠
٥ . ج . م . أ . بخيت ، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية السودانية ، ١٩١٩-١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه ، كامبريدج ، ١٩٦٥
٦ . م . ع . بشير ، التطور التعليمي في السودان ، ١٨٩٨-١٩٥٦ ، بحث بكالوريوس في الآداب ، أكسفورد ، ١٩٦٦
٧ . ب . م . هولت ، حكم الخليفة عبد الله التعايشي ، رسالة دكتوراه ، أكسفورد ، ١٩٥٤ .
٨ . س . م . نور ، دراسة نقدية لمذكرات يوسف ميخائيل ، رسالة دكتوراه ، لندن ، ١٩٦٣
٩ . م . ك . عثمان ، التغيير التعليمي والاجتماعي في السودان ، ١٩٠٠-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، لندن ، ١٩٦٥
١٠ . ل . م . ساندرسون ، تاريخ التعليم في السودان مع إشارة خاصة لمدارس البنات ، رسالة ماجستير ، لندن ، ١٩٦٢
١١ . ل . م . ساندرسون ، التعليم في جنوب السودان ، ١٨٩٨-١٩٤٨ ، رسالة دكتوراه ، لندن ، ١٩٦٦

ج . المطبوعات الرسمية
أ) البريطانية
١ . سي ٣٦٧٠ ، تقرير عن السودان ، إعداد المقدم استيوارت ، ١٨٨٣

٢ . تقارير المندوب البريطاني والقنصل العام عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال مصر والسودان: ١٨٩٨–سي ٩٢٣١؛ ١٨٩٩–سي دي ٩٥؛ ١٩٠٠–سي دي ٤٤١؛ ١٩٠١–سي دي ١٠١٢؛ ١٩٠٢– سي دي ١٥٢٩؛ ١٩٠٣– سي دي ١٩٥١؛ ١٩٠٤– سي دي ٢٤٠٩؛ ١٩٠٥–سي دي ٢٨١٧؛ ١٩٠٦–سي دي ٣٣٩٤؛ ١٩٠٧–سي دي ٣٩٦٦؛ ١٩٠٨–سي دي ٤٥٨٠؛ ١٩٠٩–سي دي ٥١٢١؛ ١٩١٠–سي دي ٥٦٣٣؛ ١٩١١– سي دي ٦١٤٩؛ ١٩١٢–سي دي ٦٦٨٢؛ ١٩١٣–سي دي ٧٣٥٨؛ ١٩١٤–١٩–سي إم دي ٩٥٧ .

(ب) مصرية

١ . الصحف الرسمية

(ت) سودانية

١ . أوامر الإدارة المدنية ١٩٠٠–١٩٠٨

٢ . سلسلة كتيبات، كتيبات حكومة السودان الصادرة عن إدارة الاستخبارات بالخرطوم. المراجع التي استخدمت في هذا الكتاب هي:

كتيب مديرية بحر الغزال، ديسمبر ١٩١١

كردفان والإقليم الواقع إلى الغرب من النيل الأبيض، ديسمبر ١٩١٢

كتيب السودان الإنجليزي المصري، ١٩٢٢، ادارة الاستخبارات ١٢١٨

كتيب مساعدو المأمور، الخرطوم، ١٩٢٦

٣ . تقارير عن الشؤون المالية والإدارية وأحوال السودان. سري. التقارير مقسمة إلى أربعة أجزاء. تقرير القنصل العام في مصر، مذكرة الحاكم العام على السودان، تقارير المصالح الحكومية المركزية، وتقارير حكام المديريات. تقارير السنوات من ١٩٠٢–١٩١٤ محفوظة لدى كلية الدراسات الشرقية بجامعة درم، وبمكتبة المكتب الخارجي. لم أتوصل إلى موقع تقارير السنوات من ١٨٩٩–١٩٠١ .

٤ . صحيفة سودان قازيت ١٨٩٩–١٩١٦، بالمتحف البريطاني .

٥ . الخدمة السياسية في السودان ١٨٩٩–١٩٢٩، مكتب السكرتير الإداري، حكومة السودان ١٩٣٠

٦ . سجل التقدم بالسودان ١٨٩٨-١٩٤٧ ، نشر من قبل حكومة السودان(بدون تاريخ).

ح. الصحف اليومية والدوريات

١ . الصحف اليومية والأسبوعية

الأهرام ، القاهرة

الاستاندرد المصرية (باللغة الفرنسية) ، القاهرة.

الكرونيكل اليهودية ، لندن

اللواء ، القاهرة

المؤيد ، القاهرة.

المقطم ، القاهرة.

نيو فري بريس ، فينا

الاستاندرد (باللغة الإنجليزية) القاهرة

سودان هيرالد ، الخرطوم

سودان تايمز ، الخرطوم

التايمز ، لندن

الوطن ، القاهرة

٢ . الدوريات:

صديق الأروميين (السكان الأصليين)، لندن

مقرر مكافحة الاسترقاق ، لندن

مجلة الإدارة الأفريقية ، لندن

مجلة التاريخ الأفريقي ، لندن

مجلة المجتمع الأفريقي ، لندن

الدراسات الشرق أوسطية ، لندن

مذكرات وسجلات السودان ، الخرطوم

زائير-المجلة البلجيكية الأفريقية

خ. الكتب والمقالات:

١ . م. عبد الرحيم ، «الحركة الوطنية السودانية الأولى» ، ١٩٠٠-١٩٣٨ ، مذكرات وسجلات السودان ، عدد ٤٧ (١٩٦٦).

٢ . م. عبد الرحيم ، «تطور السياسة البريطانية في جنوب السودان» ، ١٨٩٩-١٩٤٧ ، مجلة الدراسات الشرق أوسطية ، عدد ٢ ، رقم ٣ (١٩٦٦)

٣ . جي. إن. دي. اندرسون ، «القانون الإسلامي في أفريقيا» ،

لندن، ١٩٥٤، أعادت طباعته شركة فرانك كاس وشركاه المحدودة ١٩٧٠

٤. جي. إن. دي. أندرسون، «تحديث القانون الإسلامي في السودان» مجلة قانون السودان وتقاريره (١٩٦٠)

٥. أ. جي. في. آرثر، «إزالة السكن العشوائي في الخرطوم» مجلة الإدارة الأفريقية، عدد ٦، رقم ٢ (١٩٥٤)

٦. إي. عطية، «عربي يحكي قصته» لندن، ١٩٦٤

٧. بابكر بدري، «تاريخ حياتي» مجلدات ١-٣، أمدرمان، ١٩٥٩-٦١

٨. ج. باير، «تاريخ ملكية الأرض في مصر الحديثة» ١٨٠٠-١٩٥٠، لندن ١٩٦٢

٩. دبليو. إس. بلنت، «مفكراتي، سرد شخصي للأحداث» ١٨٨٨-١٩١٤(نسخة من مجلد واحد)، لندن ١٩٣٢

١٠. جي. بي. كريستوفرسن، «مذكرات عن الطب في السودان»، (مطبوعة بدون تاريخ، أرشيف السودان في درم/٦/٤٠٧

١١. آر. أو. كولينز، «جنوب السودان» ١٨٨٣-١٨٩٦، يل، ١٩٦٢

١٢. آر. أو. كولينز، «السودان، الربط بالشمال، تحول شرق أفريقيا، (محررون) إس. دايموند و إف. ج. بورك، نيويورك ١٩٦٦

١٣. آر. أو. كولينز، «تحويل مقاطعة اللادو إلى السودان الإنجليزي المصري» ١٩١٠، زائير، عدد ١٤، رقم ٢ (١٩٦٠)

١٤. كرومر، نبيل مصر الحديثة، ٢ مجلد، لندن، ١٩٠٨

١٥. آي. كنيزون، «عرب البقارة، قوة ونسب في قبيلة من قبائل الرحل بالسودان»، لندن، ١٩٦٦

١٦. جي. كري، «التجربة التعليمية في السودان الإنجليزي المصري»، مجلة المجتمع الأفريقي، الأعداد ٣٣-٤(١٩٣٤-٥).

١٧. آر. دافيز، «ظهر الجمل»، لندن، ١٩٥٧

١٨. إي. إي. إيفانز- بريتشارد» دراسة إثنية بالسودان»، في هاملتون (رقم ٢٣)

١٩. إي. إي. إيفانز-بريتشارد «قبيلة النوير»، لندن ١٩٤٠

٢٠. أ. قيتسكيل، «الجزيرة، قصة تنمية في السودان»، لندن ١٩٥٩

٢١. جي. ك. قيفن، «السودان المصري»، نيويورك، ١٩٠٥

٢٢. ر. قري، «تاريخ جنوب السودان» ١٨٣٩-١٨٨٩، لندن،

١٩٦١
٢٣. جي. أ. دي. سي. هاملتون (محرر)، السودان الإنجليزي المصري من الداخل»، لندن، ١٩٣٥
٢٤. جي. أ. دي. سي. هاملتون، «الأسس التطويرية في الإدارة الأهلية»، في هاملتون (رقم ٢٣).
٢٥. حسن دفع الله، «مذكرة حول السجناء السياسيين بوادي حلفا»، سجلات ومذكرات السودان، مجلد ٤٧(١٩٦٦)
٢٦. ك. دي. دي. هندرسون، «بعض المذكرات عن تاريخ القبائل التي تقطن إلى الجنوب من وادي القلعة»، (مطبوعة، بدون تاريخ، أرشيف السودان بجامعة درم/٤٧٨/٥)
٢٧. آر. هيل، تاريخ السير الذاتية في السودان (طبعة ثانية)، أعادت طباعته فرانك كاس وشركاه المحدودة ١٩٦٧
٢٨. آر. هيل، «مصر في السودان» ١٨٢٠-١٨٨١، لندن ١٩٥٩
٢٩. آر. هيل، «الحكومة والإرساليات المسيحية في السودان الإنجليزي المصري» ١٨٩٩-١٩١٤، مجلة الدراسات الشرق أوسطية، عدد ١ رقم ٢، (١٩٦٥)
٣٠. آر. هيل، «سلاطين باشا»، لندن ١٩٦٥
٣١. آر. هيل، «النقل في السودان»، لندن ١٩٦٥
٣٢. إس. هيلليلسون، «العقيدة في السودان» في هاملتون (رقم٢٣)
٣٣. بي. إم. هولت، «تاريخ السودان الحديث»، (طبعة ثانية)، لندن، ١٩٦٣
٣٤. بي. إم. هولت، «مصر والهلال الخصيب»، ١٥١٦-١٩٢٢، لندن، ١٩٦٦
٣٥. بي. إم. هولت، «عائلات الأشراف والإسلام في السودان»، برنستون، بحوث الشرق الأدنى، رقم ٤(١٩٦٧)
٣٦. بي. إم. هولت، «الدولة المهدية في السودان» ١٨٨١-١٨٩٨، لندن ١٩٥٨
٣٧. إي. آر. جي. هوسي، «عيادة فكي»، سجلات ومذكرات السودان مجلد ٦، (١٩٢٣)
٣٨. إي. آر. جي. هوسي، «أفريقيا المدارية» ١٩٠٨-١٩٤٤ (للتوزيع الخاص)، لندن ١٩٤٧
٣٩. إتش. سي. جاكسون، «قس على ضفاف النيل»، لندن، ١٩٦٠
٤٠. إتش. سي. جاكسون، «أزمنة وأمكنة السودان»، لندن،

١٩٥٤
٤١ . إتش . سي . جاكسون ، » قبيلة النوير بمديرية أعالي النيل« سجلات ومذكرات السودان مجلد ٦ ، (١٩٢٣)
٤٢ . بي . دي . كوزور ، » النوبة عفيتي بجبل داير وعلاقتهم بقبائل النوبة« ، سجلات ومذكرات السودان ، مجلد ٦ ، (١٩٢٣)
٤٣ . إي . إف . نايت ، »خطاب من السودان« ، لندن ، ١٨٩٧
٤٤ . ج . دي . لامبين ، »قبائل البقارة« في هاملتون ، (رقم ٢٣)
٤٥ . ج . إي . ليال ، » الطقوس والعادات السائدة في أوساط القبائل العربية في مديرية النيل الأبيض« سجلات ومذكرات السودان ، مجلد ٤(١٩٢١)
٤٦ . إتش . إيه . ماكمايكل« تاريخ العرب في السودان« ، ٢مجلد (طبعة ثانية) ، أعادت طباعته فرانك كاس وشركاه المحدودة ١٩٦٧
٤٧ . إتش . إيه . ماكمايكل ، »ذكريات من كردفان في ١٩٠٦« (مطبوعة بدون تاريخ ، أرشيف السودان بجامعة درم /١٨/٢٩٤)
٤٨ . إتش . إيه . ماكمايكل ، » السودان الإنجليزي المصري« ، لندن ١٩٣٤
٤٩ . إتش . إيه . ماكمايكل ، » الخيران« ، سجلات ومذكرات السودان ، مجلد ٣ (١٩٢٠)
٥٠ . بي . ماقنوص ، » كتشنر ، شخصية إمبريالية« (طبعة قري أرو) ، لندن ١٩٦١
٥١ . محجوب . محمد صالح ، » الصحافة السودانية« ، سجلات ومذكرات السودان ، مجلد ٤٦ (١٩٦٥)
٥٢ . بي . إف . مارتن ، »السودان في تطور« ، لندن ، ١٩٢١
٥٣ . جي . ج . ماثيو ، »ضرائب الأرض وإيجارها في مركز سنجة« ، سجلات ومذكرات السودان ، مجلد ٤ (١٩٢١)
٥٤ . ك . منهوف ، » رحلة دراسية إلى كردفان« هامبورغ ، ١٩١٦
٥٥ . ل . إف . نالدر ، »السودانان: بعض ملامح الجنوب« في هاملتون ، (رقم ٢٣)
٥٦ . دي . نيوبولد ، » قبائل البجا في مرتفعات البحر الأحمر« في هاملتون ، (رقم ٢٣)
٥٧ . إيه . بول ، »تاريخ قبائل البجا في السودان« كامبريدج ، ١٩٥٤ (ستعاد طباعته من قبل فرانك كاس وشركاه المحدودة)
٥٨ . إتش ، سينت ، ج . بيكوك ، » تقرير عن تسوية الأراضي

بالجزيرة، مركز المسلمية»، لندن ١٩١٣
٥٩. سي. سي. رينينغ» مشروع الزاندي»، الينوس، ١٩٦٦
٦٠. سابوري بيباكو ومحمد الحاج، » المهدية السودانية وإقليم النيجر–تشاد»، في آي. إم. لويس، الإسلام في أفريقيا المدارية، لندن، ١٩٦٦، الصفحات: ٤٢٥–٤٤١
٦١. جي. دبليو. سجر، » مذكرات عن تاريخ وعقيدة وعادات النوبة»، سجلات ومذكرات السودان، مجلد ٥ (١٩٢٢)
٦٢. ج. إن. ساندرسون، «إنجلترا وأوربا وأعالي النيل» ١٨٨٢–١٨٩٩، أدنبرة، ١٩٦٥
٦٣. ل. إم. ساندرسون، » التطور التعليمي والرقابة الإدارية في إقليم النوبة بالسودان»، مجلة التاريخ الأفريقي، مجلد ٤ (١٩٦٣)
٦٤. ل. إم. ساندرسون، «التطور التعليمي في جنوب السودان»، سجلات ومذكرات السودان، مجلد ٤٣ (١٩٦٢)
٦٥. مكي شبيكة، «السودان المستقل»، نيويورك، ١٩٥٩
٦٦. نعوم شقير، «تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته»، القاهرة، (١٩٠٣)
٦٧. آر. سي. سلاطين باشا، «النار والسيف في السودان» ١٨٧٩–١٨٩٥، لندن، ١٨٩٦
٦٨. إتش. سي. اسكويرز، » الخدمات الطبية في السودان، تجربة في الطب الاجتماعي»، لندن، ١٩٥٨
٦٩. دبليو. أستري، » بعض الملاحظات على إدارة العدالة في أفريقيا»، أكاديمية ريل الإيطالية، ٨ كوفينجو، فولتا، (روما ٤–١١ أكتوبر ١٩٣٨)
٧٠. سي. إتش. استيقاند» الاستوائية، مقاطعة اللادو، لندن ١٩٢٣، أعيدت طباعته من قبل فرانك كاس وشركاه المحدودة ١٩٦٨
٧١. إس. سايمز، « جولة لأداء مهمة»، لندن، ١٩٤٦
٧٢. إيه. بي. ثيوبالد، « علي دينا، آخر سلطان على دارفور ١٨٩٨–١٩١٦، لندن، ١٩٦٥
٧٣. إيه. بي. ثيوبالد، «المهدية، تاريخ السودان الإنجليزي المصري ١٨٨١–١٨٩٩، لندن، ١٩٥١
٧٤. آر. ل. تيقنور، «التحديث وحكم الاستعمار البريطاني في مصر ١٨٨٢–١٩١٤، برنستون، ١٩٦٦
٧٥. جي. دي. توثيل (محرر) «الزراعة في السودان»، لندن ١٩٤٨

٧٦. جي. إس. تريمنغهام، «الإسلام في السودان» أعيدت طباعته من قبل فرانك كاس وشركاه المحدودة، ١٩٦٥
٧٧. جي. إس. تريمنغهام، «النظرة المسيحية للإسلام في السودان» لندن، ١٩٤٩
٧٨. سي. إيه. ويليز، «الجمعيات الدينية في السودان»، سجلات ومذكرات السودان، مجلد ٤(١٩٢١)
٧٩. إف. ريجنالد ونجت، «المهدية والسودان المصري» (طبعة ثانية) أعيدت طباعته من قبل فرانك كاس وشركاه المحدودة ١٩٦٨
٨٠. إف. ريجنالد ونجت، «عشرة سنوات في الأسر في معسكر المهدي ١٨٨٢-١٨٩٢... من المخطوطة الأصلية للأب جوزيف اورروالدر، لندن ١٨٩٢
٨١. ريجنالد ونجت، «ونجت حاكم السوادن» لندن، ١٩٥٥

ملحوظة من المترجم: أسماء الشخصيات الأجنبية المهمة في هذا الكتاب وردت في الترجمة بالأحرف العربية واللاتينية فيما عدا بقية الأسماء الأخرى التي اقتصر المترجم على كتابتها بالأحرف العربية لكثرتها واختصاراً للمساحة المفردة لها في هذا الكتاب. تكرر اختصار SAD في الحواشي وهو يعني أرشيف السودان بكلية الدراسات الشرق أوسطية والأفريقية بجامعة درم بلندن. وقد ترجم هذا الاختصار بأكمله أول وروده ثم اكتفى المترجم بإيراده بعد ذلك بهذه الكيفية SAD.

...